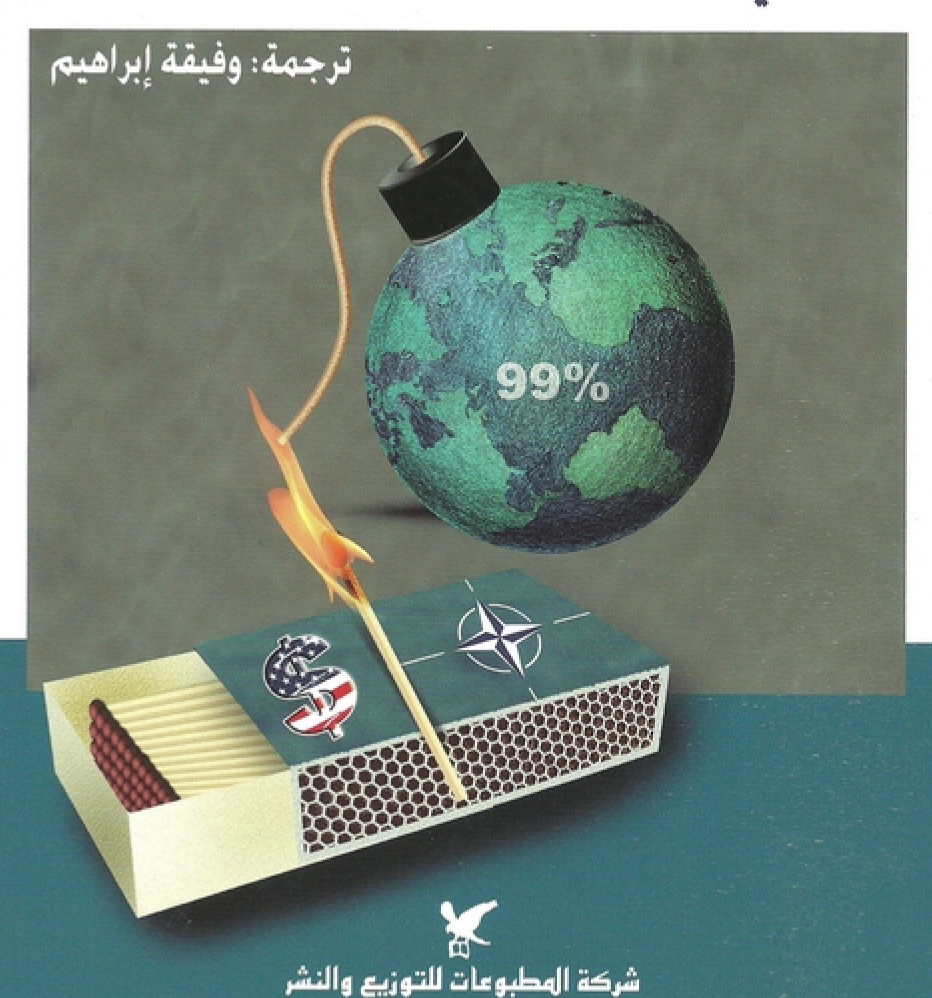
أليهاندرو كاسترو أسبين

أمبراطورية الإرهاب

السياسة الأميركية العابرة للقارات في الأمن والاقتصاد ومكافحة الإرهاب

ترجمة: وفيقة إبراهيم



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

أمبراطوريّة الإرهاب

أليهاندرو كاسترو أسبين

أمبراطوريّة الإرهاب

الأمن العابر للقارات، مكافحة الإرهاب والأزمة العالمية في الألفية الثالثة

ترجمة: وفيقة إبراهيم

تدقيق: محمد زين شومان



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر



شارع جان دارك - بناية الوهاد

ص.ب.: ٨٣٧٥ - بيروت، لبنان

تلفون: ٣٥٠٧٢٢ - ٧٥٠٨٧٢ - ٣٤٤٢٣٦ - ١ ٩٦١+

تلفون + فاكس: ٣٤١٩٠٧ - ٣٤٢٠٠٥ - ٣٥٣٠٠٠ ١ ٩٦١+

email: tradebooks@all-prints.com

website: www.all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠١٢

ISBN: 978-9953-88-637-4

Originally published as: **Imperio del Terror**
in Spanish by Capitan San Luis Publishers.

تصميم الغلاف: أحمد راضي

الإخراج الفني: داني عوّاد

المحتويات

إهداء

أهدي هذا الكتاب أولاً إلى الشعب الكوبي وإلى جميع شعوب العالم، وبينها شعب الولايات المتحدة الأميركية. أهديه أيضاً إلى تلك الشعوب التي كانت كلّها على مرّ التاريخ ضحية مصالح زائفة، تحكّمت فيها النخب الأوليغارشية التي حاولت جاهدة إضفاء الصفة الشرعية على الإمبريالية العالمية، فاتبعت سياسة التسلّط والقمع، والتلاعب، وزرع الخوف والكذب والابتزاز، في محاولة، من قبلها، دون جدوى، لإخضاع الإنسانية والقضاء على الأمل في عالم أفضل.

وأهديه أيضاً إلى ضحايا الإرهاب، بجميع أوجهه وأشكاله، بما في ذلك التعذيب والقتل، كل يوم باسم «مكافحة» الإرهاب. إلى ٣ ٤٧٨ شهيداً و ٢ ٠٩٩ من الجرحى المعوقين جسدياً من مواطنينا الذين سقطوا بسبب إرهاب الدولة الذي مورس ضد كوبا، من قِبل مختلف حكومات الولايات المتحدة الأميركية. وإلى أسر وعائلات الشهداء والجرحى الذين ما زالوا يتحسّرون ويطالبون بالعدالة.

إلى جميع أبطال وشهداء وطني الذين، لولاهم، لما كان استقلالنا قد تحقّق، وكذلك سيادتنا وسلامة أراضينا وهويتنا الوطنية ولا الإنجاز الذي لدينا اليوم.

إلى القائد أرنستو تشي غيفارا وكتيبته الطليعية التي رافقته، إلى الأبد، في سعيه التحرري. إلى الأمميين من كل العالم الذين استشهدوا دفاعاً عن قيم الغيرية والإيثار والتضامن الإنساني أو تعرّضوا لإصابات خطيرة أثناء قيامهم بمهامهم النضالية، تذكّرهم على الدوام بأحقّية وعدالة القضايا التي دافعوا عنها.

إلى ألبرتو بروكس كاسامايور، آخر أممي كوبي استشهد أثناء قيامه بواجبه في إحدى البعثات العسكرية الكوبية الأممية، المشرفة والناصعة والمنتصرة، في الخارج، الذي كان لي شرف تقديم المساعدة له في لحظاته الأخيرة، نيابة عن رفاقه وعددهم ٢٠٧٧ الذين قدّموا أرواحهم ليساهموا في القضاء نهائياً على بقايا الاستعمار

والعبودية في مختلف أنحاء الأرض، لا سيما في القارة الإفريقية المعذّبة، مع مرور خمسة وأربعين عاماً على بزوغ فجر تلك الملحمة ـ الإنجاز وعشرين عاماً على عودة رفاتهم الغالي إلى تراب الوطن، عودة مظفّرة، وهو الغنيمة المقدّسة التي حملتها كوبا من أراضي البلدان الشقيقة، بعدما قدّمت لها تعاونها الأممي النزيه.

إلى إخوة النضال الخمسة المعتقلين لدى الأمبراطوريّة: هيراردو هيرنانديز نورديلو، رامون لابانيينو سالازار، فرناندو غونساليس يورت، رينيه غونساليس سيهويريرت وأنطونيو غيريرو رودريغيز، الذين تحوّلوا بفعل صمودهم الذي لا يتزعزع، إلى رموز للمقاومة في وجه القهر، وللحق في وجه الظلم وللنضال الحقيقي في وجه الإرهاب الوحشي.

إلى الأبطال المجهولين الذين ساهموا بصمت في حماية الشعب الكوبي وثورته، من خصوم دمويين وعديمي الضمير، طوال نصف قرن.

إلى جميع أولئك الذين يعرفون فضائل الثورة الكوبية وعيوبها، ويفضّلون، على مثال بطلنا ومعلّمنا هوسيه مارتي، أن يروا النور وليس البقع التي تتوسطه، يثقون بقضيتها ويدعمونها أو يعربون عن تضامنهم معها. وكما قال المعلّم، كوبا لا تتنقل في أرجاء العالم لتطلب شيئاً، بل تتنقّل كشقيقة، فكلّما نجت، نجّت.

إلى ألفية انتفاضة بوليفار وإلى الأفكار التقدمية التي توخاها فيدل للقارة، والتي حقّقت الحلم الممكن والغير قابل للتأجيل، سواء من خلال العملية الثورية الفنزويلية المندفعة أو من خلال أخينا العزيز في النضال هوغو رافايل تشافيز فريّاس. هي البراعم الأولى في أميركانا اللاتينية المفعمة بالعنفوان، بفضل مبادئ التكامل التي تدعو لها الـ «آلبا» في وجه رغم محاولات الإذلال.

أهدي كتابي إلى أولئك الشباب الذين كانوا، في ٢ كانون الأول/ديسمبر منذ ٥٢ عاماً، كما روى أحدهم، نجوماً في «مغامرة القرن»، فأتوا على متن يخت صغير إلى الوطن، عازمين بحزم على أن يكونوا إما أحراراً وإما شهداء.

يشمل إهدائي أيضاً أولئك الذين تصدّروا، بلا هوادة، طوال نصف قرن، معركة الدفاع عن بلدنا، مهما كان الثمن، في الصفوف المجيدة للقوات المسلّحة الثورية

ووزارة الداخلية، وهم جزء لا يتجزأ من الشعب الكوبي الذي يرتدي الزّي الموحّد، ويتلقّى أعلى درجات التدريب والتأهيل، إنه اللاعب الرئيسي في المواجهة اليومية ضد الإمبريالية المضطربة والهمجية التي تستخفّ بنا، في محاولة عقيمة، من قبلها، للاستيلاء على كوبا وللتعتيم على المثال القيّم الزاهر الذي شرعت في تقديمه الثورة الكوبية .

أهدي هذا الكتاب إلى فيدل، مؤسس وزعيم الثورة الكوبية التي تحتفل بالذكرى الخمسين لhنتصارها. إنه الثوري بامتياز، المثال، الموجّه، والقريب المحبّب إلى قلوب جميع أقاربه في العالم، وهو من وصفه تشي غيفارا قبل موعد مغادرته كوبا بقليل كما يأتي:

«... وإذا كنّا نحن هنا اليوم، وكانت الثورة الكوبية هنا أيضاً، فالسبب في ذلك يعود ببساطة إلى أن فيدل كان الأول في الدخول إلى ثكنة المونكادا، كان الأول في النزول من يخت الغرانما، لأنه كان الأول في بلوغ جبال السييرا مايسترا، لأنه هبّ للدفاع عن خليج الخنازير «بلايا هيرون» على متن دبابة، لأنه يكون حيث الفيضانات، حتى أنه لم يسمح له بالدخول، إلاّ بعد مشاجرة. لذلك كله، يشعر شعبنا بثقة هائلة بقائدهم العام، فلديه كما ليس لأي أحد سواه في كوبا، كل الميزات المعنوية التي تمكّنه من مطالبة شعبه، باسم الثورة، بأية تضحية كانت».

وبعد ذلك ببضع سنوات أضاف شقيقه بالنضال وبالمثل، صاحب مقولة أن البنادق الخمس الباقية ومعها البندقيتان العائدتان إلى فيدل وما كان سيصادره الجيش الثائر من العدو، كفيلة بمساعدة الثوار على تحقيق النصر في وجه جيش نظامي بلغ عديده في هجومه الأخير عشرة آلاف جندي، تم تسليحهم جيداً من قبل حكومة الولايات المتحدة الأميركية، فقال:

«... إن الدرس المستمر الذي علّمنا إياه فيدل هو أنه نعم نحن نستطيع، وأن الإنسان يمتلك القدرة للتغلب على أقسى الظروف إذا لم تضعف إرادته بالنصر، فيجري تقويماً صحيحاً لكل حالة ولا يتنازل عن مبادئه العادلة والنبيلة».

أهديه إلى والديّ فيلما وراوول، فهما اللذان وضعا معاً وبإتقان المغزى لحياتي،

هما المعلّمان والمرشدان الأبديان في كل واحدة من خطواتي. لولائهما الثابت للقضية ولالتزامهما الصارم بمبادئ الثورة التي ساهما في بنائها والدفاع عنها، زهاء نصف قرن ونيّف، فهما اللذان علّماني، أيضاً، كيف أفكّر وأتصرّف متكلاً على جهودي الخاصة، وكيف أتحمل مسؤولية كل الحقائق والتحدّيات التي أمامي في أي ظرف من الظروف وبأي ثمن.

إلى أبنائي وشريكتي، إلى عائلتي في النضال، في الأحلام وفي الدم، لكي يطّلعوا على وجهات نظري، ولكي يتوصلوا إلى استنتاجاتهم الخاصة ويتفهموا الطريق الذي تم اختياره، من وحي الفكر المارتياني اللامع والمثال الثابت الذي قدّمه لنا كبارنا، ... فكل ما فعلته حتى اليوم، وما سوف أفعل، هو من أجل ذلك...

مقدّمة المؤلّف للطبعة العربية

بينما كنت أكتب كلمتي هذه، التي أردت أن أخصّصها للشعوب العربية، وردت في خاطري فصوِل ملحمية عديدة من تاريخ البشرية، لعب فيها أسلاف تلك الشعوب دوراً رئيسياً، منذ بدايات الاستيطان البشري والمجتمع المحلي في هذه المنطقة الفريدة في نوعها في العالم، حيث شكّلوا مجتمعاتٍ اكتسبت شهرةً عالية لتطوّرها الاقتصادي والسياسي. وقد أصبحت بفعل التقدّم الذي حقّقته، وإشراقها وقوة تأثيرها، الدافع الأساس للمجتمع الحديث، سواءٌ على المستوى المادي أم على المستوى الروحي ومظاهره المتعددة.

إن هذا الكتاب، الذي أضعه بكل سرور، بين أيدي القراء العرب الأعزاء، قد أُنجز في أواخر عام ٢٠٠٨ ونشرت طبعته الأولى في معرض هافانا الدولي في شهر شباط/فبراير من العام ٢٠٠٩، أي مع بداية عهد إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما. وكانت التوقّعات، آنذاك، في إثر ذلك الحدث التاريخي الذي انطوى على انتخاب أول رئيس أميركي من أصل إفريقي في البلاد، قد شكّلت سبباً لتفاؤل مواطنيه وكثير من شعوب العالم، بعد ثماني سنوات من معاناة لم تنته بعد، نتيجة تجاوزات واحدة من أسوأ الإدارات المحافظة في تاريخ الولايات المتحدة.

دعا أوباما، في خطاب، بدا جذريّاً في ظاهره، إلى إحداث تغيير عميق في المجتمع الأميركي المنهك والمثقل بالشكوك. كان يتحدّث عن سحبٍ قريبٍ للقوات الأميركية من العراق، وإحلال السلام في أفغانستان، وهما النزاعان اللذان تسبّبا، في ذلك الوقت، بسقوط ما يزيد على المليون شخص، بينما اقترب عدد الجنود الأميركيين الذين قُتلوا في هاتين الحربين من الخمسة آلاف جندي.

وقد أعلن الرئيس أوباما، بحجة الحاجة إلى لحفاظ والدفاع عن القيم المدنية في المجتمع الأميركي، عن عزمه المطلق على إغلاق مراكز الاعتقال والتعذيب في

القاعدة الأميركية البحرية في غوانتانامو، التي أنشئت بطريقة غير قانونية على أراض كوبية بما يتنافى وإرادة الشعب الكوبي. لقد أثارت، تلك المراكز، الكثير من الرفض في المجتمع الدولي، بسبب الانتهاكات والممارسات البغيضة التي ارتكبها الجيش وأجهزة الاستخبارات الأميركية ضد كائنات بشرية، باسم «مكافحة» الإرهاب.

وقد تساءل أوباما عن جدوى إستراتيجية الأمن القومي التي انتهجها سلفه في البيت الأبيض، على أساس مفهوم الحرب الوقائية، التي أدّت إلى فظائعَ كهذه في الألفية الثالثة، من خلال شنّه حرباً صليبيةً دمويةً «ضد» الإرهاب العالمي، في «زوايا مُظلمة أخرى من العالم»، حسب وصف سلفه إياها، ومن بينها عدة دول عربية، في حين عملت السياسة الأميركية، آنذاك، على تشويه صورة الدين الإسلامي، من خلال حملة إَعلامية منظّمة وخبيثة شجّعت على التطرّف والكراهية ضد الذين يدينون بالإسلام أو لمجرد انتمائهم العرقي إلى هذه المنطقة من العالم، سعياً وراء هدف غادر ألا وهو التأثير في الرأي العام الأميركي والدولي، من خلال شرعنة الذرائعِ الكاذبة لممارسات ترمي إلى النهب الأمبريالي لتلك الدول.

وكان الرئيس الجديد يرفض بذلك، تلك السابقة الشنيعة، كما يشكّك في جدوى الممارسات المالية المضاربة وتجاوزات الإنفاق الفدرالي الذي تكبّدته الإدارة السابقة فأغرقت الأمة والعالم في أشدّ أزمة اقتصادية، مؤكداً عزمه على قلب الوضع المعقّد القائم خلال فترة ولايته.

ومع ذلك، فإن إرادة الرئيس أوباما الواضحة في تعزيز «التغيير» المطلوب لمشاريع ومخططات السياسة الداخلية والخارجية، التي كان على الحكومة الجديدة أن تنتهجها، في مواجهة التحدّيات والتهديدات التي كانت تلوح في أفق الأمة، لم يتم التعبيرعنها بموضوعية من خلال مراجعات أساسية في صوغ إستراتيجية الأمن القومي، تلك التي قدّمها في أواسط عام ٢٠١٠، بشكل يحطّم المفهوم الحربي الشامل والجامد الموروث من الولاية الطويلة الأمد لإدارة دبليو بوش .

ففي مقدّمة الوثيقة التي نشرها البيت الأبيض، أكّد الرئيس أوباما أن بلاده كانت تمرّ بمرحلة من «التحول والتغيير» لأن العالم المعوْلم، لديه من الدينامية ما يولّد

فرصاً ومخاطر في الوقت نفسه. وأشار إلى أن من بين تلك التهديدات الرئيسية، هناك الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل والأزمة الاقتصادية والتغير المناخي وانتشار الأوبئة.

كما أبرز أن إستراتيجيته تركّز على «التجديد الوطني وزعامة الولايات المتحدة على العالم»، وأنه «لا توجد دولة أفضل من الولايات المتحدة لقيادة عصر العولمة»، كما منح القوى المسلّحة مكانة حجر الزاوية في مسؤولية الأمن القومي والتفوّق العسكري على الصعيد العالمي.

وبعد مضي أكثر من نصف ولايته، لا يلاحَظ حصول تغييرات أساسية في تنفيذ الإستراتيجية التي رسمها أوباما. فقد تمت الموافقة على أكبر ميزانيات الدفاع في تاريخ تلك البلاد، على الرغم من استمرار الآثار الشديدة للأزمة المالية التي اندلعت في منتصف عام ٢٠٠٨، وأثرها الاقتصادي في المجتمع الأميركي، الذي اتسعت فيه الفوارق الاجتماعية، بعد أن فقد ملايين الأشخاص وظائفهم ومنازلهم، ورزح الشعب الأميركي تحت عبءٍ هائل من الدين العام يتجاوز حد الـ ١٤ بليون دولار، أي ما يقارب قيمة مجموع الأصول المقدّرة التي راكمتها الدولة.

وتوقّع مكتب الميزانية في الكونغرس أنه إذا تضافرت عوامل متعدّدة من المحتمل حدوثها، فإن الديون ستتجاوز الناتج المحلي الخام بحلول عام ٢٠٢١، كما ستتضاعف في ربع القرن المقبل.

إن الولايات المتحدة هي الدولة الأكثر مديونية في العالم، ولا تزال تموّل إنفاقها المفرط بمدخرات المجتمع الدولي، وذلك بسبب الامتيازات التي تمنحها إياها الهيكلية المالية الجائرة والمفروضة من قبلها على العالم منذ ما يقارب سبعة عقود، وقد تم شرح ذلك في الكتاب.

ويتواصل الرفض والمساءلة لهيمنة الولايات المتحدة على نحو متزايد، حتى من قبل حلفائها وقوى عظمى دولية أخرى، تلك التي يزداد وزنها الخاص في الاقتصاد العالمي، وتنافس الولايات المتحدة في زعامتها في هذا المجال الإستراتيجي، حيث تندرج في إطارٍ من آليات للحوار والتكامل الاقتصادي والسياسي، تضمُّ الأكثرية

الساحقة من بلدان العالم، وتنادي بضرورة إعادة رسم النظام المالي العالمي الدولي، ودعمه بعملة صعبة وقوية، غير خاضعة للخطر والضرر الناجمَيْن عن عدم الاستقرار العاصفِ بالعُملة الأميركية.

إن التجاوزات الأمبريالية، تحديداً، هي التي تسبّبت بانتشار الأزمة على مستوى الاقتصاد العالمي ككل، حين عملت الولايات المتحدة على إنقاذ مصارفها الرئيسية وشركاتها، بأرقام خيالية من الدولار الأميركي، الذي تراجعت قيمته، من أزمة مدمّرة ولّدتها المضاربات المستشرية لديها تحديداً، الأمر الذي عوْلم التأثيرات الاجتماعية السيئة على حساب العديد من الدول، سواء في الشمال أم في الجنوب، فكانت تلك التجاوزات، في أساس المناخ العالمي الراهن لعدم الاستقرار وللفوضى، التي نتجت منها صراعات من مختلف الأنواع، في عدة مناطق على هذا الكوكب.

ولذلك، فمن قبيل السخرية أن تُقدِم حكومة الولايات المتحدة هي وشركاؤها من القوى الغربية العظمى، المتسبّبة بالوضع الحالي عالميّاً، والمسؤولة أيضاً عن نتائجه السلبية التي لا تعدّ ولا تحصى على البشرية، مدفوعة بأطماعها التاريخية للسيطرة على موارد وثروات إستراتيجية جديدة تحتاج إليها مجتمعاتها ذات الرفاهية العالية، التي لا يمكن تغطيتها، على استخدام ذريعة انتهاك حقوق الإنسان، بشكل مبتذل، للتدخّل في الشؤون الداخلية في العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في حين لم تغيّر الإدارة الأميركية، قيد أنملة، موقفها المنحاز والداعم سياسياً للسلطة الإسرائيلية، فتقدّم لها المساعدات الاقتصادية والعسكرية على الرغم من ممارسات الإبادة الجماعية التي ترتكبها القوات المسلحة والأمنية الإسرائيلية في المنطقة ككل، لا سيما ضد الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يعرقل العديد من المبادرات التي يقوم بها المجتمع الدولي لقلب هذا الوضع الذي بات من غير الممكن تحمله.

إن الإدارة الأميركية وشركاءها من الغربيين، يستغلّون، بأسلوب وقح، الظروف الناشئة عن الحالة الاجتماعية المعقّدة والتظاهرات الحاشدة والحراك الشعبي الحقيقي في البلدان العربية، رفضاً، وبوجه محقّ، للتأثير الضار الناجم عن النظام الدولي الإقصائي والظالم، الذي فرضته دول ما يسمّى «العالم الأول» وممارساتها

الخاطئة اقتصادياً ومالياً، بحيث أنها ولّدت الأزمات المتكرّرة والمدمّرة ذات الطبيعة المختلفة، لترزح تحت أسوأ عواقبها وتبعاتها، الطبقات الاجتماعية الأكثر حرماناً وضعفاً، في الغالبية العظمى من تلك البلدان.

ومن قبيل المفارقة، فإن عدّة دول من الجنوب تعاني، بشكل مباشر، عواقب الموت والدمار التي سبّبتها حروب النهب الأمبريالية، فالإبادة الجماعية التي ارتكبها حلف شمال الأطلسي بحق الشعب الليبي يُراد منها أن تشكّل نموذجاً للاستعمار الجديد، الذي تطبّقه القوى العظمى الغربية، في القرن الواحد والعشرين. وها هي الآن تحاول فرضه على سوريا، متجاهلةً العواقبَ الخطيرة لهذه الممارسة على استقرار المنطقة ككل، وتداعياتها المحتملة على الأمن والسلم الدوليّيْن، في حين تنتشر آثار الأزمة المزعزِعة للاستقرار في بلدان الشمال أيضاً، ويتزايد الرفض الشعبي للنظام الاقتصادي والاجتماعي السائد والناجم عن عولمة النيوليبرالية.

إن الآثار المترتبة على تطبيق هذا النموذج السيىء بشكل متطرف وسياسات التقييد والتكيّف مع متطلباته، المفروضة من قبل النخبة المهيمنة عالميّاً، في ما سمّي «إجماع واشنطن»، أدّت إلى خلق الظروف الموضوعية والذاتية لنشوء حركات الإحتجاج الشعبية، المصمّمة على تغيير هذا النظام الظالم .

إن نزول المواطنين الغاضبين إلى الشارع في مختلف بلدان العالم، بغض النظر عن مواقفهم أو انتماءاتهم السياسية أو مواقعهم الإيديولوجية، للمطالبة، وبقوة، بإصلاحات اجتماعية أساسية، يمكن أن يتحوّل إلى عمليات ثورية ذات توجّهات حقيقية نحو التغيير السياسي، كما حصل في أميركا اللاتينية خلال العقد الأخير، نتيجةً لواقع هشّ عاشته المنطقة لسنوات طويلة، عندما كانت ترزح تحت إملاءات النيوليبرالية، وهي تتطلّع اليوم، من خلال تأسيس جامعة الدول الأميركية اللاتينية والكاريبية «سيلاك»، إلى تجاوز نصف ألف عام من الاعتداءات الصارخة والمظالم الأمبريالية.

ويتعزّز الدور السياسي لتلك الحركات الاجتماعية الناشئة، بقدر تمكّنها من نزع صفة المصداقية والشرعية، عن الحكومات والأحزاب التقليدية، التي رضخت

لضغوط رأس المال الهائل والعابر للبلدان وللأوليغارشيات المحلية، على حساب الجماهير الواسعة المهمّشة والمحرومة، وتجاهلت مطالبها.

في عالم مضطرب ومتداخل إلى هذا الحد، تتعوْلم الأزمات بالسعة نفسها التي تنشأ بها، فتصبح متعدّدة الأبعاد، وذلك لتأثرها وتفاعلها في الوقت نفسه، مع مشاكل أخرى خطيرة، في حقل المال والاقتصاد والبيئة والغذاء والصحة والطاقة والتكنولوجيا وغيرها، إضافة إلى تأثيرها الخطير في المستوى الاجتماعي والسياسي، فلم يسلم منها أية منطقة أو أي بلد على هذا الكوكب. تلك تبعات لا مفر منها أحيانا، ولا يمكن توقّعها أو تجنّبها، بل إنها تمهّد لمشاكل مختلفة الأنواع وذات عواقب متباينة.

وفي هذا السياق، سوف يعتمد أمن واستقرار البلدان وكذلك السلام العالمي، في كل مرة أكثر، على التنسيق والتعاون بين جميع الكيانات الاجتماعية والمجتمع الدولي، من دون إملاءات أو شروط تفرضها جهات مهيمنة، بغية معالجة الأسباب الحقيقية التي تولّد الصراعات وانعدام الأمن، والتي هي: الفقر واليأس والإقصاء والظلم، والخلافات الصدامية بين الدول وبين الفئات الغنية والفقيرة من السكان، وعدم وجود خيارات قابلة للتطبيق من أجل التنمية، وكذلك عدم إمكانية الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا والموارد المادية والمالية اللازمة لزيادة الإنتاج من السلع والخدمات وفرص العمل.

ولذلك، فإنه بمعزل عن «إرادة التغيير» التي أُعرِبَ عنها، والإستراتيجيات التي وضعتها القوى العالمية من أجل ضمان مصالحها، وقلب الوضع المعقّد الذي تواجهه، من المفروض أن يتم إيجاد حلول دائمة للمشاكل العالمية، بتحقيق آمال البشرية، بشكل عقلاني، من غير أن تسير الأمور باتجاه حتمي نحو تدمير الذات، بسبب المواقف المتعنّة والأنانية التي تمارسها النخب التي ما زالت تطمح إلى الاستيلاء على السلطة العالمية مهما كان الثمن.

شكر

أشكر كل الذين يستحقّون امتناني للمساعدة التي قدّموها لي، لإنجاز هذا الكتاب وغيره من المشاريع، كما يستحقون مودتي واحترامي، لموقفهم الأخوي، تجاهي، طوال حياتي.

أشكر أعدائي أيضاً، الذين هم أعداء شعبي وأعداء الإنسانية، حتى لا يخالوا أنفسهم معصومين أو يحلموا بأن أطماعهم في الهيمنة سوف يكون لها مستقبل في العالم، وخصوصاً في هذه الجزيرة العصية عليهم. أشكرهم على ما يفعلونه، عن غير قصد، ما يجعلنا نعزّز قوتنا في كل يوم أكثر. أيها الإمبرياليّون، نحن الثوار في المواجهة معكم، في كل بقاع الأرض، لسنا بألدّ خصومكم، بل أنتم ألدُّ أعداءِ أنفسكم.

المقدمة

إن الدراسة النقدية والتنديد القاطع بالفكر الذي ترتكز عليه الولايات المتحدة الأميركية في نظرية الأمن القومي، أصبحا حاجةً ملحّة بالنسبة إلى الأسرة الدولية. تلك النظرية التي تمثّل وسيلةً مجزّأة إلى بنود، ترمي إلى فرض الهيمنة، وقد وضعتها النخب الأوليغارشية التي أمسكت بالسلطة الحقيقية العظمى العالمية الوحيدة، وبإمكانيات هائلة تفوق بدرجات كثيرة كل الأمبراطوريات التي سبقتها في التاريخ.

وقد اكتسب هذا الهدف المزيد من الأهمّية في وقتنا الحاضر، بعد أن أرادت دوائر السلطة الأميركية فرض نظام اجتماعي- اقتصادي، سياسي- عقائدي، تكنولوجي وعسكري على الإنسانية جمعاء، بانحياز حصري إلى مصالح الطبقة الحاكمة، بالارتكاز على أضاليل وحجج وقحة لتخدع بها الرأي العام الأميركي والعالمي، وكل ذلك في سبيل شرعنة نياتها الإستراتيجية الغادرة.

إن نظرية الأمن القومي كانت الوسيلة التي تم استخدامها بامتياز، لدعم وتوجيه نيات الولايات المتحدة الأميركية في الهيمنة الجيوسياسية والتسلّط الاقتصادي على المستوى العالمي، استجابةً لرغبات ونوايا قوى امبريالية عددها محدود ولكنها مؤثرة في الطبقة الحاكمة، استخدمت هيمنتها على النظام السياسي الذي صُمّم لهذا الغرض، وحَددت الأهداف والأولويات الإستراتيجية للأمة، انسجاماً مع مصالحها، مرتبطة على نحو أساسي بالحاجة المتسمة دائماً بعدم الاكتفاء وعدم القدرة على تحملها، ما يستدعي وجوب قيام نظام اجتماعي – اقتصادي، قوامه الحصول على المزيد من المواد الأولية، والموارد الحيوية والأسواق، وعلى التراكم اللامحدود للثروات دعماً لأسسها السياسية والإيديولوجية.

إن تكوين هذه النظرية ومقترحاتها التوسعية يعودان إلى أصول الأمة الأميركية، حيث كانت تلك المفاهيم والممارسات تتكيّف في الإطار المحلي والدولي، وفقاً للظروف التي كانت تخيّم على كل حقبة تاريخية محدّدة من التطور التاريخي لهذا المجتمع، سواء كان ذلك في السياسة، أو في التكتيكات والأساليب والوسائل المستخدمة من قبل الطبقة الحاكمة، من أجل تحقيق أغراضها التي تشكل مجتمعةً ما سمّي بإستراتيجية الأمن القومي، بحيث أن صيغتها وتنفيذها يندرجان في إطار الصلاحيات والمقتضيات الدستورية لكل إدارة جديدة، كانت تتولّى إدارة السلطة في البلاد.

إن مصطلحات الأمن القومي أو المصلحة الوطنية، في سياق العلاقات الدولية، كانت تستخدم عادة لتمييز الأهداف السياسية المفصلية، المرتبطة أصلاً بحاجة الدول الأساسية إلى ضمان مصالحها من خلال قواعد وسياسات محدّدة، والحفاظ عليها معتمدةً في ذلك على هيمنتها على السلطة، على نحو تظل تلك المصالح باستمرار، فوق الأفراد أو الجماعات الوطنية أو الرعايا الأجانب من دول أخرى، وفوق المجتمع الدولي، أيضاً.

الخبير السياسي أرنولد ولفرز، وهو الرائد في مجال الأبحاث حول هذا الموضوع، كتب منذ ما يُنيف قليلاً على نصف قرن، كيف يمكن لبعض السياسات أو مسارات العمل المطبوعة بهذا الغرض، أن تجعل أي هدف آخر متوقفاً على أهداف الأمة ورهناً بها. وفي الوقت نفسه، يقرّ بالغموض الذي يميّز عملية استخدام مثل هذه المفردات والمصطلحات، مشيراً إلى أنه »... يمكنها أن تعطي لأي كان إمكانية أن يطلق على أية سياسة يحبذها عنواناً جذاباً جداً و ربما مضلّلاً».

هانز مورغنثو، وهو خبير آخر يُشهد له بخبرته في السياسة الخارجية الأميركية، يرى أن «مشروعية المصلحة الوطنية يجب أن تُحدّد على ضوء اغتصاب محتمل من قبل مصالح دون الوطنية، وفوق الوطنية أو وطنية أو غريبة عن الجو الوطني. فعلى مستوى المصالح دون الوطنية، عثرنا على مصالح مجموعات إثنية واقتصادية تميل إلى التماهي مع المصلحة الوطنية ».

وقد وضعت العديد من الإستراتيجيات المختلفة بغية السهر على ما سمّي المصالح الوطنية للولايات المتحدة طوال أكثر من قرنين من الزمن، أي منذ نشأتها كبلد، ومع ذلك، فإن الأساس الطبقي الذي تعتمد عليه عقيدةُ الأمن القومي التي لجأت إليها الإمبريالية الأميركية، لا تزال نفسها دون تغيير حتى يومنا هذا.

عوامل غير متماثلة وظروف مختلفة جعلتا الإستراتيجيات المعتمدة من قبل جماعات السلطة تلك، مشروطة بإشباع مصالحها التوسعية التي ورّطت البلاد والمواطنين في العديد من الفصول الأمبراطوريّة، منذ الاحتلال وضمّ أراضي المنطقة الجغرافية المحيطة بها مباشرة، وصولاً إلى حروب النهب بين القوى العظمى وعمليات التدخل العسكري للهيمنة على الأسواق والموارد ومناطق النفوذ.

أما الذرائع التي كانت تستخدمها الإدارةُ العليا، للتحكّم في الرأي العام الأميركي، بغية الحصول على الدعم السياسي اللازم لإتمام مشاريعها للهيمنة، فكان يتم وضع هيكلتها وفقاً للظرف التاريخي وللحيثيات الواقعية، بدءاً بأولئك الذين شجّعوا على الحرب الأنكلو- أميركية عام ١٨١٢، بنيّة ضم كندا، وصولاً إلى «مكافحة» الإرهاب في الوقت الراهن، مكافحةً يراهنوَن من خلالها على فرض هيمنة الأمبراطوريّة العالمية.

لقد اعتمدوا دائماً على جهاز دعائي قوي وفعال في خدمة تلك النخبة، صانعة نظام سياسي مدعوم عملياً بمبدأ تداول السلطة بين آلتين حزبيتين كبيرتين، لا خلافات أساسية بينهما بشأن أهداف الهيمنة الكامنة وراء نظرية الأمن القومي، بل خلافات ظرفية وتكتيكية في المقترحات التي يطرحها كل منهما من أجل تحقيقها.

وتحديداً، فإن مسألة صحة المصطلحات المعتمدة في السابق، حول الطبيعة الطبقية والهدف الأمبراطوري لعقيدة الأمن القومي الأميركي، كانت أحد الأهداف الرئيسية للبحث الذي أدى إلى هذا الكتاب، والذي يهدف إلى تأكيد أن هذا الفكر قد استجاب، تقليدياً، لغرض تلبية المصالح المختلقة للطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة الأميركية، وغير مرتبط بالضرورة بإستراتيجيات متماسكة لمواجهة التهديدات الحقيقية التي تعترض الأمة أو الشعب، بل إنه خاضع لتأثيرات عوامل

اجتماعية ـ تاريخية، اقتصادية وسياسية تؤثّر في صوغ ما يتوافق مع دوائر السلطة.

هناك هدف رئيسي آخر وهو إثبات أن إستراتيجية الأمن القومي الأميركي التي تستخدم في الألفية الثالثة، قد صيغت من قبل المحافظين الجدد الذين مكّنوا جورج دبليو. بوش من الوصول إلى السلطة، قبل وقت طويل من بروز طموح هذا الأخير إلى بلوغ رئاسة البلاد، وليس نتيجة العواقب الوخيمة والدروس المستفادة ابتداء بالأعمال الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كما زعم واضعوها.

ومع ذلك، فإن الحدث المأسوي قد عزَّز «مصادفةً»، وبطريقة حاسمة، شعبية رئيس فاقد للشرعية وسلطته، بسبب نتائج عمليات التصويت المزوّرة التي جعلته يحصل على منصبه، وبهذا توافرت الظروف الموضوعية والذاتية اللازمة لتنفيذ المشاريع الحربية الموضوعة مسبقاً من قبل هذا الفريق الرجعي المتطرّف، والهادفة إلى إعادة صوغ نظام عالمي أمبراطوري جديد لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.

واستجابة لمعايير تنظيمية وزمنية، ينقسم نص الكتاب إلى خمسة فصول لتسهيل مسار البحث المتّبع. يبدأ بالتقويم الدقيق للمحطات التاريخية السابقة حول هذا الموضوع، لتحديد وإثبات العوامل التي أثّرت في إعداد إستراتيجية الأمن القومي الأميركي من قبل نظام مؤسسات المحافظين الجدد وتنفيذها في العقد الأول من هذا القرن.

فالفصل الأول يسعى إلى توضيح وتحليل عملية الاستيعاب وتطوّر فكر المصلحة الوطنية والتوازن السياسي في الولايات المتحدة، بدءاً بتعبيراته الطبقية الأوروبية الناشئة، مروراً بمختلف المراحل الخاصة بتطور المجتمع الأميركي.

أما الفصل الثاني فيقارب مسألة التشكيل الأكاديمي لنظرية الأمن القومي، كأداة سياسية وإيديولوجية للطبقة الحاكمة الأميركية، خلال ما سمّي بالحرب الباردة، لفرض مصالحها باسم الأمة على جميع مواطنيها، وكذلك كيفية وضع الميزانيات النظرية وهيكلة الموارد اللازمة للسلطة لضمان سيادة الرأسمالية الأميركية في طورها الأمبراطوري، في وجه تحدّ نقيض يتمثّلُ بالنظام الاشتراكي العالمي، حتى تفكّكه.

الجزء الثالث تعمّق في مسألة تلاقي العوامل الاجتماعية ـ التاريخية، الاقتصادية والسياسية التي حدّدت إعادة تشكيل عقيدة الأمن القومي الأميركي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، نتيجة لانهيار الاشتراكية الأوروبية وزوال اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وسعي الولايات المتحدة لتوطيد نفوذها كقوّة عظمى للهيمنة على جميع الصعد، مع إيلائها اهتماماً خاصاً لجدول الأعمال الذي اعتمد مسبقاً وللإستراتيجية المتبعة أيضاً من قبل الإدارة الجمهورية لجورج دبليو. بوش، منذ تاريخ صعوده إلى السلطة حتى تاريخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

إن النيات القديمة للإمبريالية الأميركية بضمّ كوبا واستخدام إرهاب الدولة في محاولة من قبلها لإخماد أي نموذج للتنمية أو أية عملية سياسية بديلة تخالف مصطلحات ومبادئ «النموذج المثالي» الأميركي الذي تم تحليله في الفصل الرابع، مع الأخذ في الاعتبار السلطة التنفيذية، والذرائع والمخططات المعادية لكوبا من قبل الإدارات الأميركية المتعاقبة، منذ انتصار الثورة حتى اليوم، إضافةً إلى الأسباب الحقيقية للعداء الأمبراطوري تجاه الجزيرة.

أخيراً، تم في الفصل الخامس تحليل نيات وعواقب التلاعب بذريعة الإرهاب، ودور وسائل الإعلام المضلّل عقب الهجمات على الولايات المتحدة، البطانة الداخلية للجنة التحقيق في أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، تغيير حجوم الفاعلين في الأمن القومي، إعادة هيكلة أجهزة الاستخبارات، تعزيز البنتاغون والمجمع العسكري ـ الصناعي والزيادة االكبيرة في ميزانيات الحروب، انتهاكات الحقوق المدنية للمواطن الأميركي، المطاردة البشرية الدولية، السجون السرية لأسرى الحرب والتعذيب والممارسات الكيدية التي أطلق لها العنان خلال العدوان على أفغانستان والعراق، وغيرها من العواقب الأخرى.

وبعد إجراء مقارنات بين الحقائق التاريخية، طوال قرنين من أطماع جماعات السلطة في الولايات المتحدة، في الهيمنة، تبرز براهين قاطعة عن الجوهر الأمبراطوري للقوى التي أمسكت بيدها خيوط السلطة في واشنطن، منذ تأسيس الأمة وعن تلاعبها وتحكّمها في الأحداث العالمية على هواها، من أجل فرض نماذجها ومخططاتها،

وغالباً ما كان ذلك يستدعي الاستعانة بجيشها وقنابلها الذكية والمرتزقة والطغاة، ومصارفها وقروضها المشروطة ونظرياتها المتفشية.

وتعالج أيضاً نتائج ثماني سنوات من إدارة جورج دبليو بوش العديمة المسؤولية، وكان ختامها أزمة اقتصادية - مالية تهرول إلى الأمام فتتجاوز حدود الولايات المتحدة، وتنذر بألفية ثالثة معقّدة.

ويختتم الكتاب بسيناريو وتوقّعات الفوز غير المسبوق الذي أوصل الأميركي من أصل إفريقي إلى الرئاسة في الانتخابات الرئاسية في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، فحصل في صناديق الاقتراع على «ثمار» عقد من الزمن تقريباً حافل بالأخطاء الإستراتيجية لمشروع المحافظين الجدد، الذين سجّلوا نهاية جولة الصقور في السلطة، حيث بلغت شعبية الرئيس المنتهية ولايته، ومعه فريقه والكونغرس نفسه، الرقم القياسي في الانخفاض، أي ٧٠٪.

وللكشف عن هذا الكمّ من الحقائق التي يظل بعضها مخفياً في طيّات الزمن وفي الملفات السرية للأمبراطوريّة، أجريتُ مراجعةً شاملةً وتقويماً لمختلف المراجع والمصادر. ففي تحليل الدراسات المستقلة، والمنشورات التخصصية والعامة، لكتّاب ارتبطوا خلال العقود الخمسة الماضية بمراكز أميركية للدراسات حول هذه المسألة، أو بمؤسّسات لها تأثيرها في صنع القرار والمشاريع وتنفيذ هذه السياسات، لوحظ عقمٌ في معالجات الأسس التي تدعم عقيدة الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية.

تميل الأكثرية عموماً إلى إهمال الجوهر الطبقي لهذا الفكر، وقد بان هذا الجوهر جلياً ومؤكداً من خلال نتائج الدراسة المقدمة، وكذلك إلى التقليل من أهمية مشاريع الأمبراطوريّة التي لا يرقى إليها الشك، والتي تميّز اقتراحاتها وممارساتها، مع التركيز في المقام الأول على نجاحات وأخطاء الإستراتيجيات التي وضعت واستخدمت. تميل أيضاً إلى التقليل من أهداف الهيمنة التي تسعى لأجلها الطبقات الأوليغارشية الحاكمة التي تحمل راية هذه العقيدة كشعار «دفاعي» مزعوم للأمة.

ومع ذلك، نرى داخل تيارات الفكر الأميركي، حول المسألة، آراء قيّمة، موضوعية وتحليلية، انطلقت من منظور أكاديمي نقدي، وشرحت اعتباراتها، بالتفصيل، بشأن الأهداف المفروضة التي تختبىء خلف سياسات ارتكزت على المصالح والأمن القومي، معاً، كما حاولت، في الوقت عينه، توضيح النقاش الدائر حول موضوع، تم الاعتراف بأنه، من الناحية النظرية، في حالة مبهمة.



الفصل الأول

المصلحة القومية للولايات المتّحدة الأميركية

تكوين فكر المصلحة القومية

إن التطوّر التدريجي لنمط الإنتاج الرأسمالي والجهد المكثّف الذي قامت به الطبقة البرجوازية، لبناء سلطتها السياسية بسرعة، على أساس سلطتها الاقتصادية، مهّدا لقيام الدول الوطنية الأوروبية الأولى، في النصف الثاني من القرن الخامس عشر.

وبهذه الطريقة اكتسبت المصلحة، بالمحافظة على المحيط الوطني- الإقليمي، وامتلاك المستعمرات والسيطرة عليها، في ما وراء البحار، دلالة خاصة، وذلك يعود إلى حاجة ملحة لدى النظام الاقتصادي الاجتماعي المولود لحماية ليس مصادره من المواد الأولية فحسب، بل بشكل خاص أسواقه الداخلية والخارجية للإنتاج الاستهلاكي المتزايد، من جراء تطبيق مفاهيم وتقنيات إنتاجية[1] جديدة.

على الصعيد الدفاعي، كان للدول الجديدة التي تشمل، سياسياً وإقليمياً أملاكاً إقطاعية تجمعها أسباب اقتصادية، تاريخية، ثقافية، إثنية أو دينية، أفضل الإمكانيات لمواجهة أعمال خصومها، بحيث كانت تحظى بدعم مالي من قبل البرجوازية التي كانت تساندها، من أجل تشكيل هيئات عسكرية محترفة.

إن هذه البنى العسكرية المتخصّصة قد أوكلت إليها مهمة المحافظة على مصالح تلك الطبقة الجديدة القوية اقتصادياً والمتمثلة، في الأوقات الأولى، من عملية انتقالٍ رأسمالي غير قابل للتراجع، بشخصية مَلكيّة لها كامل سلطة الدولة، يخضع لها الجهازُ الحربي الذي أعيدت هيكلته.

---

(١) واليرشتاين، إيمانويل، دراسات مقارنة في المجتمع والتاريخ (أيلول/سبتمبر ١٩٧٤) صفحات: ٣٩٠ و٣٩٩ – ٤١٥

إن هذه القوى الجديدة في نوعها قد زُوّدت سلاحاً مدفعياً حديثاً ومكلفاً فترتب على ذلك، تغييرٌ جذريٌّ بالمفاهيم الدفاعية التي كانت معتمدة في العصور الوسطى بحيث كانت تعتمد على استخدام القلاع المبنية، وتتطلب اعتماد إستراتيجيات مستحدثة ترتكز على حماية عمق مساحات الأراضي الشاسعة التي كانت تشكّل الأمم ـ الدول(١).

السابقة الأوروبية «للمصلحة القومية» و«عقيدة التوازن السياسي»

مع تطور النظام الحديث للدول الوطنية الأوروبية، ازدهر فكر «المصلحة القومية» الذي كان على رأس الحكم الجمهوري، بالصيغة التنفيذية، في المدن ـ الدول الإيطالية لعصر النهضة، بحيث أن أولويات كل منها كانت متوقّفةً على مصالح الأمة التي كانت تشملها، والتي كانت تمارس عليها سلطتها السيادية.

إن هذا المفهوم القانوني السياسي المتجاهل لوجود سلطات فوق الدول، كان يعطي المسؤول الأول ممثّلاً، في ذلك الوقت، بالملك، حرية وضع المشاريع الداخلية والخارجية للأمة بما فيها تلك المتعلّقة بالأمن والدفاع عن الأراضي الوطنية وعن المستعمرات(٢).

في إطار العلاقات المبتدئة بين الدول الأوروبية، وخصوصاً بعد معاهدة صلح ويستفاليا، التي وضعت، عام ١٦٤٨، حدّاً لما سمّي بالحروب الدينية، تعزّز فكر التوازن السياسي على قاعدة الحاجة إلى التعايش في ظل نظام أمم ذات سيادة.

إن هذا المفهوم الدفاعي كان يتطلّع إلى توفير ميزان قوى بين الأمم الأكثر قوّة وموقف متفق عليه بشأن الأمم الأكثر ضعفاً، على افتراض أنه يمكن إلجام الميول العدوانية لدولة ما أو لتحالف دول، بواسطة تشكيل تحالف آخر مشابه أو أكبر.

أما الدول المستقلة الجديدة فكانت منغمسةً داخلياً في عملية تشكيل جنسياتها،

(١) أنجلز، فيديريكو، ضد دوهرينج، «نظرية العنف»، الفصل الثالث. دار النشر السياسية، هافانا، في ١٩٦٣، الصفحتان ٢٠٣ – ٢٠٤.

(٢) غونزاليس، روبيرتو، نظرية العلاقات السياسية الدولية، دار النشر «الشعب والتربية»، هافانا، كوبا، ١٩٩٠، الصفحتان: ١٥ و ١٧.

بكل الدقة التي تميّزها، كما كانت تحتاج إلى وسائل وبنى هيكلية سياسية فعالة للمحافظة على مصالحها الوطنية في الإطار الخارجي.

فالثورة الإنكليزية بقيادة أوليفر وموريل، في أواسط القرن السابع عشر، شجّعت على تحقيق إصلاحات شهيرة، ليس على مستوى البنى السياسية السائدة، حتى ذلك الحين، في تلك الدولة المولودة حديثاً فحسب، بل أيضاً على مستوى الفكر العسكري الذي أنتج التوسّع البريطاني في الدائرة المحيطة به مباشرة، ما أدّى إلى إخضاع اسكتلندا وإيرلندا. كما عزّزت تحقيق التفوق البحري لقواتها المسلّحة كوسيلة أساسية لحفظ المصالح الأمبراطوريّة المتزايدة في الخارج، وأيضاً لضمان أمن مجالها الوطني الإقليمي في إطار المناخ الأوروبي المعقّد، حيث هناك بلدان قوية وناشطة تقاتل من أجل توسيع أو تعزيز حدودها القارية ومناطق نفوذها الاستعماري.

إن حلف فرنسا، هولندا وإسبانيا مع المستعمرات الأنكلوأميركية المتمرّدة التي بدأت بحرب استقلال الأوروبيين بتعويض التوازن السياسي حين عدّ أن الأمبراطوريّة البريطانية قد بلغت حد الإفراط في السلطة، الأمر الذي ينعكس سلباً على أمن تلك الدول ومصالحها.

من التوسُّع الإقليمي إلى الجغرافيا السياسية الأمبراطوريّة

مع نشوء الولايات المتحدة الأميركية في نهاية القرن الثامن عشر، نتيجة لنضال تحرّري شاق خيض ضد الحاضرة البريطانية الاستعمارية، بدأت الدولة الحديثة تقاتل وإلى جانبها القوى الاستعمارية الأوروبية، من أجل السيطرة على أوسع المساحات في العالم. شجّعت حاجاتها الدفاعية والمتطلبات الناتجة من السياسة التوسعية المبكرة التي اتبعتها القيادة، على تبني إستراتيجيات خاصة ترمي إلى حماية المحيط الداخلي وضمان مصالحها المتزايدة في الإطار الإقليمي[1].

في العام ١٧٨٩ بدأ «دستور الولايات المتحدة الأميركية» يسري على قاعدة

(١) بوش، هوان، من كريستوف كولومبوس حتى فيدل كاسترو، الكاريبي، الحدود الأمبراطوريّة، دار النشر آلفا وأوميغا، سانتو دومينغو، ١٩٨١، الصفحات: ٣٤٥ – ٣٧١.

تقسيم السلطات وفقاً لرؤية المفكّرين الأوروبيين جون لوك وشارل ـ لويس دي مونتسكيو، اللذين رسما خطوط التطورات السياسية للبرجوازية الصاعدة في تلك المرحلة.

قبل ذلك بعامين وفي إطار مؤتمر فيلادلفيا، توافق المندوبون الممثلون لثلاث عشرة ولاية مؤسسة للاتحاد، على قيام جمهورية اتحادية رئاسية، ومنح الحكومة الاتحادية، الصلاحية الحصرية بما يتعلق بشؤون الدفاع والسياسة الخارجية للأمة، الأمر الذي كرّسه الدستور.

إن قيادة ذلك البلد الحديث، الذي كان يبلغ عدد سكانه عام[1] ١٧٩٠ (٣.٩) ملايين نسمة تقريباً، ومساحته تصل إلى الحدود الأصلية للمستعمرات البريطانية السابقة، بما فيها من مشاكل داخلية تهدّد الوحدة الوطنية والسلطة الاتحادية الغربية للقارة، وتجاوباً مع المصالح التوسّعية للطبقة البرجوازية التي تمثّلها، ركّزت أولوياتها على استعمار غرب القارة، مستندة بذلك إلى قوانين متساهلة وجذابة جلبت أعداداً كبيرة من المهاجرين الأوروبيين، الأمر الذي ساهم على نحو حاسم في رفع عدد السكان المقيمين في عام ١٨١٠ إلى ٧.٢ ملايين شخص، وهو عدد كبير، كان يغطي أساساً ضعف المساحة الأصلية.

وقد حصل المستوطنون والشركات التجارية من الدولة على أراضٍ بأسعار متدنّية، بينما السكان الأصليون في الأراضي المحتلة تمّ نهبهم وإبادتهم تدريجاً بموافقة وتواطؤ ومشاركة مباشرة من قبل السلطات الاتحادية. إن تلك الإستراتيجية المدعومة و«المبرّرة» أمام الرأي العام الداخلي على قاعدة «المصلحة القومية» المزعومة، سمحت لنخب السلطة في الولايات المتحدة الأميركية بوضع الأمة، على المدى المتوسّط، في مرتبة تتساوى نسبياً مع القوى العظمى الاستعمارية في القارة العجوز، ليس على المستوى الاجتماعي والاقتصادي فحسب، بل أيضاً على المستوى العسكري، مما جعل تلك القوى توافق تدريجاً على التفوق المتزايد للولايات المتحدة على المستوى الإقليمي.

(١) زيندر، هيرمان، هيلغيمان، ورنر، الأطلس العالمي التاريخي، منشورات إيستمو، ١٩٧٩، المجلّد٢، ص:١٥.

وفي العقود الأربعة التالية، كان الاتحاد الأميركي قد أصبح يضمّ ٣٣ دولة فيدرالية بينما عدد سكانه أصبح يبلغ ٣١ مليون نسمة. ونجد في المحاولة الأميركية الفاشلة للتوسّع أيضاً باتجاه الأملاك الإنكليزية في كندا بين عامي ١٨١٢ و١٨١٤، إضافة إلى رفضها الوجود والتدخل الأوروبي في أميركا اللاتينية المنصوص عليه في ما عرف بأفكار مونرو أي إن «أميركا للأميركيين»[١] التي أعلنها عام ١٨٢٣ الرئيس الأميركي، نجد دليلاً جلياً على أطماع الأميركي في الهيمنة على ما يسمّى بالنصف الغربي من القارة.

لقد سجّل التاريخ الدور التقسيمي للقناصل الأميركيين على حساب الحملة التحرّرية التي كان قد شنّها أبطال أميركا اللاتينية، وذلك لأن الأمبراطوريّة الوليدة، بانتهازيتها السياسية المعتادة، في ظلّ تراجع قوة إسبانيا كانت تسعى لضمان أطماعها بالهيمنة على أملاك القوة الإبيرية ومناطق نفوذها في تلك الأراضي الشاسعة، ولم تكن ترغب في نشوء وحدة أميركية لاتينية متآلفة كفاعل قوي سواء على مستوى القارة أم على المستوى الدولي، لأن ذلك ليس في مصلحة الهيمنة لديها.

لقد تجسّد هذا المخطّط الأمبراطوري الفطري عام ١٨٥٣ من قبل السيناتور «الديموقراطي» والقائد الأميركي الشهير ستيفن أرنولد دوغلاس الذي أكّد: «إنه لمحتّم على الولايات المتحدة أن تمارس هيمنتها على القارة بواسطة البوارج والمدافع».

لقد بلغت الطبيعة التوسّعية للولايات المتحدة ذروتها بشكل خاص في القرن XIX مع اغتصاب أكثر من نصف أراضي المكسيك في ذلك الوقت. فاتفاقية السلام الباهظة غوادالوبي إيدالغو، ضمنت ضمّ أراضٍ شاسعة تُربي مساحتها على مليوني كيلومتر مربع في شمال النهر الكبير «ريو غراندي» إلى الولايات المتحدة الأميركية.

(١) مبدأ السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه أميركا اللاتينية الذي تم اعتماده من قبل الرئيس الأميركي الخامس، جايمس مونرو، في ٢ كانون الأول/ديسمبر عام ١٨٢٣، وقد أصبح جزءاً من النظام السياسي للولايات المتحدة ابتداء من عام ١٨٤٥، عندما عُدّ «عقيدة» أو منظومة فكرية. وكان هذا المبدأ واسع الانتشار خلال القرنين التاسع عشر والعشرين حيث استعمل للتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان النصف الغربي من الكرة الأرضية، ولتجاهل سيادتها واجتياحها عسكرياً، وذلك لحفظ المصالح الجيو- إستراتيجية الأميركية.

وتواصلت عملية استعمار الأراضي المنهوبة كأولوية أساسية للاتحاد وفي ذلك سبب للتشجيع مجدّداً على هجرة الأوروبيين الذين بلغ عددهم بين عام ١٨٣٠ و١٨٦٠ رقماً قياسياً، ٤.٦ ملايين نسمة. عملت الحكومة الفيدرالية على ضمان فاعلية مشاريعها الإستراتيجية التوسّعية من خلال قانون هومستيد عام ١٨٦٢، للتحقّق من وضع احتلال الأراضي التي تمّ ضمّها، وتلك عملية استعمارية تعزّزت مع اكتشاف حقول الذهب التي شجّعت الهجرة باتجاه الغرب أكثر فأكثر، الأمر الذي ساهم في الوقت عينه بتطوير وسائل وشبكات المواصلات، فتمّ العمل على بناء محطات السكك الحديد التي وصلت من مختلف الاتجاهات إلى الشواطئ القارية للمحيط الهادئ.

أما على الصعيد السياسي فإن انتصار الشمال في الحرب الأميركية الداخلية ثبّت نهائياً تفوّق الفكر الأمبراطوري للطبقة البرجوازية الصناعية – المالية المزدهرة على إيديولوجية الارستوقراطية الجنوبية المحافظة التي مرّ عليها الزمن لحصرها الإنتاج الزراعي الذي يعتمد على العبيد كيد عاملة.

وهكذا فقد تحوّلت الولايات المتحدة إلى قوة اقتصادية عظمى وأصبحت الرأسمالية الأميركية في مرحلة من التطور المتسارع والنمو المتزايد، فانتشرت الاحتكارات والثروات الكبرى التي تغذّي مخططات الهيمنة لدى «الطبقة الحاكمة» الأميركية فتنذر باقتراب مرحلة توسعية جديدة تتوافق مع مصالحها الجشعة.

لقد تكرّست الميول الأمبراطوريّة لدى دوائر السلطة الأميركية في ما سمّي بالحرب الإسبانية – الكوبية – الأميركية عام ١٨٩٨، التي كانت في الحقيقة عبارة عن اشتباك خاطف مع أمبراطوريّة محتضرة ومهزومة عملياً في وجه النضالات الاستقلالية البطولية التي خاضها الشعب الكوبي ضد أكبر جيش احتلال في التاريخ على أرض الجزيرة بالمقارنة بعدد سكان البلاد. هذه المناورة التي قامت بها الأمبراطوريّة الوليدة مكّنتها من الانقضاض على العملية الثورية، في كبرى جزر الأنتيل وتحويلها إلى مستعمرة جديدة مع السيطرة على الأملاك، التي كانت تسيطر عليها إسبانيا في بويرتوريكو، الفيليبين وهاواي.

لقد عملت الرأسمالية الأميركية القوية كل ما بوسعها لضمان الوصول إلى السوق الشاسعة، خزانات المواد الأولية واليد العاملة الرخيصة المتمثلة جميعها بالأجزاء المتبقية من القارة الأميركية، من أجل دعم التطور الاجتماعي والاقتصادي لبلدها المتعدد الجنسيات، بغية تحويله إلى قوة أمبراطوريّة عظمى يرزح العالم تحت نيرها خدمةً لمصالح الطبقة الحاكمة منها. من أجل ذلك استخدمت كل طاقاتها على جميع الصعد وعلى نحو حاسم.

وقد بذلت الأمة جهوداً كبيرة لإيجاد آلة حديثة ومتطورة، تقوم، تحديداً، على بناءِ وحدات عسكرية بحرية خارقة القوة تتولى، مع بناء قناة بنما، ضمان تسهيلات التغطية الدفاعية للحدود البحرية الشاسعة، سواء في المحيط الأطلسي أو في المحيط الهادئ، وتوفير السيطرة على الممرّ المائي الإستراتيجي بين المحيطات. هذا الأمر قد سمح، إضافةً إلى ذلك، بمضاعفة قدراتها الهجومية العالمية ومراقبة حركة المرور البحرية الإقليمية والدولية، والوصول إلى الأسواق ونقل البضائع، الأمر الذي نصّت عليه المشاريع الجيو-سياسية التوسّعية لنخبها، مما سمح بحيازة الامتياز الحصري باحتكار تجارة الاستغلال الرابحة في ذلك الشريان البحري الحيوي.

أما على الصعيد الدبلوماسي فقد كان لدوائر السلطة الأميركية موقف، حافظت عليه قدر الإمكان، بعزل أوروبا واللجوء باستمرار إلى القيام بمبادرات ترمي إلى زيادة تفوقها السياسي والاقتصادي على مستوى القارة ومنها «المؤتمرات البنميركية»، بمحاولة منها لجعل دول أميركا اللاتينية تنخرط، ولو شكلياً، في نوع من «الاتحاد الجمركي» يعطي الأفضلية للتجارة مع الاقتصاد الأميركي القوي أصلاً. ويمكننا أن نعدّ تلك المبادرات محاولاتٍ أولى فاشلة لما يسعون إلى فرضه اليوم من طريق منطقة التجارة الحرّة للأميركيتين المعروفة باتفاقية (ALCA)، ومن ناحية أخرى تعمل تلك الدوائر بشكل سرّي تارةً وطوراً بشكل علني على تقويض أي تعزيز سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي لبلدان المنطقة.

وفي مطلع القرن العشرين، انتشر حصان طروادة المتمثل بالبرجوازية الأميركية الثريّة، دولياً، من خلال استثمارات رأسمالية كبرى استفادت منها قطاعات أوليغارشية

نخبوية فاسدة في تلك البلدان، وبشكل أساسي في ما يطلق عليه اليوم العالم الثالث، ومعظمه عبارة عن مستعمرات أوروبية سابقة، كانت تجمع، بموافقة الأمبراطوريّة، بين السلطة والتدخل الأميركي المتزايد سياسيّاً وإيديولوجيّاً وثقافيّاً في بلدانها.

وهكذا عندما تصبح صيغة الهيمنة «المؤسّساتية» غير مجدية لضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي الكفيل بحماية المصالح المتنامية للشركات الأميركية العابرة للبلدان، كانت إستراتيجيات النظام الأميركي تلجأ إمّا إلى إحداث انقلابات، وإمّا إلى التدخل عسكرياً وإقامة حكومات أمر واقع خاضعة لواشنطن[1].

المثالية الويلسونية

مع بداية الحرب العالمية الأولى كان عدد سكان الولايات المتحدة الأميركية ٩١.٩ مليون نسمة، من بينهم مليون مهاجر إضافة إلى الأميركيين من أصل إفريقي كانوا يعيشون في ظروف مؤشّراتها الاجتماعية في منتهى السوء، على الرغم من مساهماتهم الحاسمة في تشكيل القوة الاقتصادية للبلاد، التي وضعت يدها عليها أقلية ضئيلة لا تمثل أكثر من ٢ بالمئة من عدد السكان، بينما كانت تحصل على ٦٠ بالمئة من الدخل القومي يوزع على عائلات واحتكارات من بينها روكفلور، مورغن، فندربيلت، كارنفني، ستيل كوربوريشن، ستاندرد أويل، أستور، وغيرها من ٤١ مركزاً تجارياً عالمياً جمعت أصولاً رأسمالية بلغت ٢٢ مليار دولار أميركي.

برزت الولايات المتحدة كأكبر منتج عالمي للحديد والفحم والنفط والنحاس والفضّة. كما أدى استبدال الآلات العاملة على البخار بغيرها التي تعمل على الطاقة الكهربائية، وبشكل كبير إلى زيادة الإنتاج الصناعي[2] كما فاقمت نظام استغلال جماهير العمال.

كانت البلاد قد دخلت مرحلةً جديدةً من التطور الأمبراطوري، لما لديها من

---

(١) بوش، هوان، من كريستوف كولومبوس حتى فيدل كاسترو، الكاريبي، الحدود الأمبراطوريّة، دار النشر آلفا وأوميغا، سانتو دومينغو، ١٩٨١، الفصل الرابع والعشرون، الصفحات: ٦٢١ – ٦٧٤.

(٢) زيندر، هيرمان، هيلغيمان، ورنر، الأطلس العالمي التاريخي، منشورات إيستمو، ١٩٧٩، المجلّد ٢، ص ١٢٩.

قوات مسلحة وصناعة حربية قوية، وزعامة اقتصادية عالمية في قطاعات إنتاجية حيوية كصناعة المعادن والطاقة، وهيمنة، بلا منازع، على محيطها في النصف الغربي من الكرة الأرضية، بينما تحظى بوضع أمني مريح لبعدها الجغرافي عن منطقة الصراع الجغرافية.

وفي السياق السياسي المحلي، كانت هناك خلافات بشأن حقوق الطبقة الحاكمة المنقسمة بين المحافظين الذين كانوا يريدون المحافظة على سياسة العدل الخارجية وكانوا يقترحون الانخراط في ما لا بدّ منه على المستوى الخارجي لحماية «مصالح الأمة»، كما يدعون لوضع مشروع أميركي ناشط محدد بأهداف مشابهة على الصعيد الدولي.

وكان الرئيس في ذلك الحين توماس وودرو ويلسون من دعاة الدبلوماسية التي لها أهداف حسب الأولويات، ترمي إلى الحفاظ على الأمن الجماعي والتوازن السياسي الدولي، خلافاً للممارسات الأحادية الجانب التي اتسمت بها السياسة الخارجية الأميركية حتى ذلك الحين.

أوصى ويلسون بدبلوماسية مختلفة وضعها من خلال النقاط الأربع عشرة الشهيرة في كانون الثاني/يناير عام ١٩١٨ كاقتراح لوضع حدّ للهجمات في الحرب العالمية الأولى، رفض من خلالها الاستعمار ودعا إلى تشكيل هيئة تمثل كل البلدان تعطي ضمانات للاستقلال السياسي وسلامة الأراضي.

كما عدّ ويلسون المبدأ الأساسي الذي يجب اعتناقه من قبل جميع الدول هدفاً رئيسياً لها هو «المصلحة المشتركة» في مقابل «المصلحة القومية»، وبالتالي تحول الخلافات إلى التحكيم أمام مجتمع الأمم بحثاً عن حلّ سلمي. ومثّل ذلك رؤيةً جديدة للسياسة الخارجية في تلك المرحلة.

خلافاً لهذا الطرح، تمّ فرض سياسة العزل التقليدية من قبل المحافظين في الكونغرس الأميركي، الذين رفضوا دخول الولايات المتحدة عصبة الأمم التي دافع عنها ويلسون، والتي حاولت دون جدوى توحيد الجهود لتعزيز منتدى فوق وطني من نوع جديد، يهدف بشكل أساسي إلى المساهمة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

وفي موازاة ذلك، عادت الدول الأوروبية، إلى عقيدتها الكلاسيكية حول مبدأ التوازن السياسي وتفوّق المصالح الوطنية كأدوات أساسية لوضع سياسة خارجية لفترة ما بعد الحرب، أدت بعد عقدين من الزمن إلى نشوب صراع دولي جديد أكثر تدميراً من سابقه.

ومع ذلك فقد ساهمت أطروحات ويلسون واقتراحاته بشكل كبير في تشكيل تيار فكري هام داخل المجتمع الأميركي عرف بـ «المثالي» أو «المثالية الليبرالية»، التي وضعت الأسس لتعددية الأطراف الحالية في مجال العلاقات الدولية.

من الأزمة إلى الهيمنة العالمية

لقد أدّت النتائج الاقتصادية المؤاتية جداً بالنسبة إلى الولايات المتحدة من جراء الحرب العالمية الأولى، إلى تقدم مطّرد للإنتاج، وإلى تراكم واستثمار لثروات الأمة الهائلة، ما سمح بظهورها قوة عالمية، بالرغم من المؤشّرات الأولى على عدم الاستقرار والكساد، في مطلع العشرينيات، انتهت بنشوب الأزمة الأكثر تدميراً التي عانتها الرأسمالية على المستوى العالمي في القرن العشرين[1].

لقد كان للكساد الكبير في عام ١٩٢٩ الأثر الخطير في الاقتصاد العالمي أزال بشدّة البنى الهيكلية للنظام الرأسمالي نفسه، نتيجة لتفاقم الحالة الاجتماعية إلى حدّ كبير في البلدان المتطورة، ومنطقياً في بقية الدول التابعة لها.

وفي الوقت عينه، أيقظت الإنجازات القيمة التي كانت تشهدها بشكل مستمرّ الدولة السوفياتية الاشتراكية، تعاطفاً متزايداً لدى جماهير غفيرة في العالم كانت تعيش في ظروف سيئة جداً، حتى داخل الولايات المتحدة حيث بلغ عدد أعضاء الحزب الشيوعي لديها أكثر من مليون شخص، الأمر الذي اعتبرته النخب تهديداً محتملاً للنظام السياسي الأميركي.

في مواجهة مفصلة كهذه وجد المفكرون الإمبرياليون أنفسهم مضطرّين إلى

(١) مكلفاين، روبرت س، الكساد الكبير، أميركا، ١٩٢٩ – ١٩٤١، أرشيف مكتبة الكونغرس للمعلومات، الذي نشر عام، ١٩٤٧
غالبريث، جون كينيث، الانهيار العظيم: ١٩٢٩، منشورات سيكس بارال، س.آ، برشلونة، ١٩٦٥.

إعادة صوغ مشاريعهم السياسية. فمع الـ «نيوديل» (الاتفاقية الجديدة) الذي تقدّم به فرانكلين د. روزفلت، تم توحيد الجهود الداخلية للأمة من أجل إنعاش الاقتصاد، بإقرار قوانين هامة، لتشجيع الإنتاج الزراعي والصناعي وبعض الإجراءات المفيدة للشعب كبرامج إيجاد فرص العمل وحماية العمال الذين سرعان ما أثاروا رفض المحافظين المتطرّفين لهم حتى داخل الحزب الحاكم.

أما على الصعيد الخارجي، فقد وجدت السلطة التنفيذية الديموقراطية نفسها مضطرّةً، نتيجة ضرورات السيناريو الجديد الذي بدأ يتكوّن في أوروبا، إلى تعديل نهج الولايات المتحدة التقليدي بالتدخل في النصف الغربي من القارة، فوضعت مشروعاً لسياسة «حسن الجوار» الشهيرة بغية تدعيم الاختراق الاقتصادي والهيمنة الإمبريالية على المنطقة من منظور «بنّاء». فأقامت علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي على الرغم من موقف المحافظين الانعزاليين داخل السلطة التشريعية للأمة المعارض في إلحاح لذلك.

وشهدت الثلاثينيات تصعيداً في التسلّح وانتشاراً لعمليات سياسية قومية متطرّفة في ألمانيا، إيطاليا واليابان، كما شهدت احتلال اليابان لمنشوريا وإيطاليا للحبشة ودعمها للرجعية الكتائبية في الحرب الأهلية الإسبانية، التي أدت إلى سقوط النظام الدستوري في البلاد. كل ذلك لم تعتبره الدوائر السياسية الأميركية كافياً للحدّ من مواصلة التجارة المثمرة مع الدول التي شكلت لاحقاً المحور الفاشي حتى عام ١٩٣٧.

سعت إستراتيجية النظام الرأسمالي إلى إقامة ما سمّي «الطوق الصحي» حول الاتحاد السوفياتي واحتواء الحركات اليسارية داخل الدول الغربية، تلك هي انتهازية سياسية ساهمت في نهاية المطاف في نشوب أكثر الحروب دماراً ودمويةً وكلفةً عرفتها الإنسانية.

لقد اعتبر الإستراتيجيون الأميركيون أن اندلاع صراع عالمي جديد قد تحوّل إلى وضع اجتماعي تاريخي مؤاتٍ لتحقيق وتعزيز التفوق الأميركي على نطاق عالمي، مستفيدين من مكامن الضعف سواء لدى الحلفاء أو لدى الخصوم الذين

تضرّروا بشدة من المواجهة، بينما كانت الولايات المتحدة تعمل على تعزيز انتعاش اقتصادها على حساب مستلزمات الحروب الهائلة التي راكمت الديون على نحو كبير لمصلحة الولايات المتحدة المشاركة فيها، الأمر الذي جعل الدولار الأميركي يسيطر على غيره من العملات الفقيرة ليتحول بالنتيجة إلى عملة صعبة على مستوى عالمي.

وفي المقابل ساهم «اقتصاد الحرب» القوي على نحو فعّال في تطوير الصناعة والبنى التحتية في الولايات المتحدة الأميركية وفي تحديث آلتها الحربية، وبذلك ضمنت لفترة طويلة من الزمن، تفوّقها في المجال العسكري، محرزةً مكانة القوة العظمى التي جرت محاولة «شرعنتها» بالتدخل المتأخرعمداً لقواتها في الحرب المتعددة الجنسيات. وقد أدّى هذا الأمر إلى استنزاف المتحاربين إلى الحدّ الأقصى وخصوصاً الاتحاد السوفياتي، ما سمح لصانعي النظام السياسي الأميركي أن يتبوأوا موقعاً بارزاً في تشكيل النظام العالمي الجديد نتيجة للصراع.

إن تشكيل المعسكر الاشتراكي العالمي، والمكانة العالية التي احتلتها الدولة السوفياتية لدورها الحاسم في النضال ضد الفاشية إضافة إلى تأثيرها في القوى التقدمية في مختلف أنحاء العالم، اعتُبرا تهديداً من قبل الطبقة السياسية الأميركية وحلفائها. من أجل الحفاظ على حالة المراوحة أو «الستاتيكو» للولايات المتحدة على الساحة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب المعقدة، شجّع النظام الأميركي إنشاء برنامج وطني للدراسات، غرضه الأساسي تشكيل جهاز نظري-مفاهيمي يمكّنه، عقائديّاً، من تدعيم أعماله الجيو-سياسية في الهيمنة، في ظل الظروف الجديدة، أمام المجتمع الأميركي وحلفائه الأساسيين.

الفصل الثاني

عقيدة الأمن القومي

تشكيل عقيدة الأمن القومي

لقد شكلت بعض الجامعات المرموقة كجامعة هارفرد، برنستون وكولومبيا، بتمويل من وكالات ومؤسسات تابعة للسلطة التنفيذية الأميركية، هيئات خاصة تزعم أنها متخصّصة في الإحسان وعمل الخير، تمّ تشجيعها وتمويلها من قبل أعلى الطبقات الحاكمة في النظام السياسي – ومن بينها معهد العلاقات الخارجية، مؤسسة بروكلينغز ومعهد أبحاث ستانفورد – وغيرها من المؤسسات الحكومية – راند كوروبريشن – وأجرت أبحاثاً مختلفة حول ما سُمّي «شؤون الأمن القومي». وكما جرت العادة، كانت تلك الجمعيات منحازة بشكل دائم إلى المبادئ الإيديولوجية والمواقف الرجعية الداعمة لسياسة عدم التساهل في العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ومع المعسكر الاشتراكي العالمي الجديد.

إن دوائر المحافظين ذات النفوذ التي طالما كانت تدعو تاريخياً لتعزيز هيمنة الولايات المتحدة على محيطها في النصف الغربي من العالم وسياسة الانعزال عن خارج المنطقة أمام الصراعات الإمبريالية الأوروبية، منذ نشوء أول دولة اشتراكية[1] عام ١٩١٧، أظهرت رفضها لأية قابلية للحياة لنموذج اجتماعي سياسي تدعو مبادئه الإيديولوجية الرئيسية إلى حماية مصالح الأكثرية وإلى تصحيح دور الطبقات المستغَلَّة في قيادة المجتمع وتوفير حصولها على وسائل الإنتاج الرئيسية.

---

(١) غراي، س. كولين، الجيوسياسية للقوة العظمى، مطبعة كنتاكي الجامعية، الولايات المتحدة، ١٩٨٨، منشورات ليموسا، المكسيك، ١٩٩٤، الصفحات: ٩٣ – ١١٢.

وسرعان ما حدّدت تلك المنظومة الخطر السياسي الذي يتعرض له النظام الرأسمالي العالمي وطبقاته البرجوازية المهيمنة، من جراء تشكيل كتلة أورو - آسيوية من الدول الاشتراكية المترامية الأطراف، نتيجة الصراع العسكري وانتشار ذلك الفكر في إطار دولي شديد التعقيد، حيث كانت القوى الكبرى في القارة العجوز، المدمّرة بسبب الحرب مع نقص في الموارد والإمكانيات اللازمة لإعادة الإعمار ولإنعاش الحياة الاقتصادية والاجتماعية، تحاول المحافظة على ممتلكاتها الامبريالية في مقابل التيار الاستقلالي المتصاعد داخل المستعمرات، بينما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كانا الفاعلين الأولين داخل عصبة الأمم في فرض كل منهما لمواقفه الإيديولوجية إلى الحدّ الأقصى. وهكذا سرعان ما تحوّل تناقضهما العقائدي إلى مواجهة سياسية.

في هذا الإطار السياسي بدأت تتكون في وسط فكريّ - أكاديميّ مرتهن بالأوليغارشية الأميركية، إستراتيجيات كتلك المسماة «احتواء الشيوعية»[1]، أدّت بنتيجتها إلى نُدرة الحوار السياسي وقد أُطلِق بالتالي، على عملية المواجهة بين الكتلتين والنظامين المتناقضين اسم «الحرب الباردة».

أما ما عرف أيضاً بـ مبدأ ترومان، فكان يعطي للولايات المتحدة دور الحامي والمدرك لما أطلق عليه في الحملات الدعائية «العالم الحر»، مقابل الانتشار الدولي للعقيدة الشيوعية وسلطتها وتفوّقها. هذا المبدأ تم وضعه وتطويره على يد تكنوقراط ملتزمين فكر «المصلحة القومية» وهم من دعاة الواقعية السياسية[2] كمبدأ موجه في العلاقات الخارجية للقوة العظمى، برئاسة جورج كينان، الذي كان ممثلاً ملتزماً من اليمين المتطرف في فريق مستشاري الرئيس هاري ترومان.

---

(١) لفلر، عضو في البرلمان، الترجيح لاستعمال السلطة، مطبعة جامعة ستانفورد، ستانفورد، كاليفورنيا، ١٩٩٢، الصفحات ١٣٩ - ١٨١.
ويستخدم مفهوم الإستراتيجية الأمنية القومية في الكتاب كمفهوم للسياسة الإستراتيجية في تحديد نهج سياسة الإدارة الأميركية التي تحدّد الأهداف الوطنية، واستخدام الأساليب السياسية والعسكرية والاقتصادية والإيديولوجية بغية الدفاع عن مصالح الطبقة الحاكمة، وتعزيزها والحفاظ عليها.

(٢) كينان، جورج ف.، الدبلوماسية الأميركية، ١٩٠٠ - ١٩٥٠، مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٥١، الصفحات: ٩٥ - ١٠٣، مورغانتو، هانس ج. السياسة بين الأمم: النضال من أجل السلام والسلطة، الطبعة الثالثة، نيويورك، كنوبف. ١٩٦٠، الصفحات: ٣ - ٤، ١٠ - ١٢، ٢٧ - ٢٩، ٣١ - ٣٥.

أما الطرح الإستراتيجي لمبدأ ترومان فهو يرتكز على إظهار مساوىء خصومه السياسيين والعقائديين ونظامهم الاجتماعي والاقتصادي سواء أمام الرأي العام الأميركي أو الدولي. كما أعطى دفعاً للهيمنة الأميركية المتصاعدة على وسائل الإعلام على المستوى العالمي. وفي غضون ذلك تم اختراق الأجهزة الدفاعية والأمنية في البلدان الرأسمالية والسيطرة عليها في محاولة لتغليف رجعية الأوليغارشية المتوحّشة في الدفاع عن مصالحها الطبقية بحجّة الحاجة الملحّة إلى الحفاظ على «الأمن القومي» لحلفاء الولايات المتحدة وغيرها، من بلدان العالم، من العدوانية المزعومة لأعدائها «الجدد».

وهكذا، تمّ تنظيم حملة إعلامية كبرى هدفت إلى التضليل والتحكم في الجماهير الواسعة وفقاً «للمنطق الديموقراطي» في النظام السياسي الأميركي، من أجل حشد الدعم للحرب على الشيوعية بعد الحرب. كل ذلك من أجل تعزيز تفوق الإمبريالية الأميركية وزعامتها مقابل القوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية للنظام الاشتراكي العالمي الناشئ.

كما أقامت الولايات المتحدة أحلافاً عسكرية وجمعيات سياسية في مختلف مناطق العالم من أجل تعزيز موقعها الدولي بما يتلاءم مع تلك الإستراتيجية، نذكر منها منظمة جنوب الأطلسي (OAS)، منظمة الدول الأميركية (O.E.A) ما بين ١٩٤٥ و١٩٤٨ مع دول من أميركا اللاتينية، منظمة حلف شمال الأطلسي عام ١٩٤٩ مع دول أوروبا الغربية وكندا، الحلف الأميركي مع أستراليا ونيوزلندا عام ١٩٥١ (ANZUS)، ومنظمة حلف جنوب شرقي آسيا ١٩٥٤ (SEATO) الذي انحاز ومعه الدولتان السابقتان إلى الأميركيتين إضافة إلى باكستان، تايلاند، الفيليبين، بريطانيا العظمى وفرنسا في جنوب شرقي آسيا، عدا العديد من الاتفاقيات الثنائية مع بلدان لها مصلحة خاصة بالإستراتيجية الإمبريالية الأميركية.

ومن أجل تعزيز تحالفها الدولي المعادي للشيوعية والحدّ من التأثير الكبير للفكر اليساري في قطاعات شعبية هامة داخل البلدان الرأسمالية الحليفة للولايات المتحدة، وجهت هذه الأخيرة مساعداتها الرامية إلى إعادة بناء أوروبا وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في اليابان.

من جهة أخرى، شكلت هزيمة الصين الوطنية المدعومة من الولايات المتحدة وقيام جمهورية الصين الشعبية ذات الطابع الاشتراكي مكانها، وكذلك تنفيذ التجارب الأولى للبرنامج النووي السوفياتي، مادة تم استخدامها من قبل الطبقة السياسية المحافظة والمتطرفة في الولايات المتحدة لشنّ حملة ترهيب معادية للشيوعية داخل المجتمع الأميركي.

وقد أدى العمل الإعلامي الدعائي بتشجيع من السناتور جوزيف ريموند مكارثي على الصعيد الداخلي من خلال آلة إعلامية فعالة تُسمّى «لجنة التحقيق الدائمة للنشاطات المعادية لأميركا» إلى حملة قمع شعواء ضد قياديين شيوعيين ومثقفين تقدميين ومنظمات أو تجمعات سياسية ونقابية تحبذ أو تعتنق الفكر الماركسي ومنهم العديد من الشرفاء الذين كانوا يعارضون المواقف الأكثر رجعية لدوائر السلطة الأميركية، الأمر الذي تمّ تدويله نتيجة لضغوط واشنطن على حلفائها ومناطق نفوذها.

ومع بدء الحرب الباردة، أدت حملة «مطاردة الساحرات» المكارثية، دوراً هاماً في المشروع الإمبريالي الذي نصّت عليه عقيدة الأمن القومي، فقد زرعت الرعب في نفوس المجتمع الأميركي وأفرطت في تضخيم حجم التهديد للأمن القومي للمواطنين الأميركيين من توصّل السوفيات إلى أسرار حساسة لدى الحكومة الأميركية سمحت حسب زعمها بالحصول على معلومات علمية وعسكرية لتطوير السلاح النووي.

وهكذا ادعى الإستراتيجيون المحافظون المتشدّدون أن هناك خطورة كبيرة من أي عدوان محتمل بهذا السلاح المدمّر، الأمر الذي يستدعي حسب زعمهم امتلاك آلة حربية قوية وبرنامج طموح لانتشار الأسلحة الإستراتيجية لردع خصومها عن استخدام وسائل حربية غير تقليدية.

أخيراً، تمّ تقديم سباق التسلّح أمام الرأي العام الأميركي والدولي كالوسيلة «الوحيدة» لمعضلة تفادي المواجهة النووية بين القوتين العظميين من خلال «الردع».

إن انتشار هذه الرؤية التضخيمية أدى بشكل خاص إلى تعزيز الإستراتيجية السياسية لليمين المتطرف الأميركي، الأمر الذي نتج منه استعادته لموقعه القيادي

داخل النظام السياسي في البلاد بعد أن تمّ الحدّ من قوته خلال عهد فرانكلين د. روزفلت الطويل.

وفي هذه الحالة الملائمة، تحقق التوافق اللازم في الهيئة التشريعية حول ضرورة دفع الديناميكية العسكرية المتوخاة نحو أهداف النظام الإمبريالية التي أُعيد صوغها بغية إقناع المجتمع الأميركي بفكرة «تبرير إثبات وجود الولايات المتحدة في أنحاء العالم بحجة أن غيابها سيسمح لخصومها السياسيين والعقائديين بنشر سلطتهم، هيمنتهم ونفوذهم، مما يهدد، حسب زعمهم، الأمن القومي للولايات المتحدة»[1].

أدخل جورج كينان، المهندس الرئيسي لذلك الفكر، من موقعه المؤثر على رأس فرع التخطيط السياسي لوزارة الخارجية، مفهوم «الكذب الضروري»[2] وسيلةً «شرعية» ومكّوناً أساسياً للدبلوماسية الأميركية «الجديدة» في مواجهتها الخبيثة ضد خصومها. فاستخدم هذه (الذريعة) عام ١٩٤٧ في خطبته في الكلية الحربية الوطنية، في معرض دفاعه عن الحاجة إلى إيجاد أدوات انقلابية سياسية وفكرية ترمي إلى فرض إرادة الطبقة الحاكمة التي ينتمي إليها.

وكانت تلك المخططات تتعزز أكثر فأكثر عبر العديد من التعليمات التنفيذية لإدارة ترومان من خلال النظام الجديد لمجلس الأمن القومي.

«الفاعلون» الرئيسيون في الأمن القومي

في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٤٧ وقّع الرئيس هاري ترومان قانون الأمن القومي للولايات المتحدة (NATIONAL SECURITY ACT) بغية تأمين مشاركة العناصر الرئيسية التي ساهمت في صوغ المشاريع الجيو- إستراتيجية الأميركية لمرحلة ما بعد الحرب وتزويدها أدوات السلطة اللازمة لتنفيذها، الأمر الذي يستوجب تكافلاً فعالاً بين صانعي السياسات ومنفّذيها الرئيسيين.

---

(١) بيرغين، دانييال، السلم المبعثر، أصول الحرب الباردة ودولة الأمن القومي، أرشيف معلومات مكتبة الكونغرس، الولايات المتحدة، ١٩٧١، الصفحات: ٣٣٦ - ٤١٢.

(٢) ستونور ساوندرز، فرانسيس، وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية والحرب الباردة الثقافية. منشورات «ديباتي»، مدريد، ٢٠٠١، الصفحات ٦١ - ٦٥.

ومع هذه الهيئة القانونية تمّ رسمياً تأسيس مجلس الأمن القومي (N.S.C) أعلى هيئة تنفيذية – استشارية مكلفة دعم عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالحفاظ على الأمن والدفاع في الولايات المتحدة. ويتألف المجلس، بعد عدة تعديلات أولية، من الرئيس، نائب الرئيس، وزيري الخارجية والدفاع، مدير وكالة الاستخبارات المركزية ومستشار الأمن القومي وغيرهم من المسؤولين المتخصصين ذوي الرتب الدنيا[١].

ولادة رابطة الاستخبارات الأميركية

من أجل ضمان تحقيق أطماعها في الهيمنة العالمية، لجأت دوائر السلطة الأميركية إلى تعزيز تشكيل رابطة للاستخبارات ذات قوة كبيرة، توكل إليها مهمة توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات واتباع سلوك مبطن في أي مسرح كان، بغية ضمان هيمنة مصالحها.

وبطبيعة الحال، تمّ تقديم الأدوات الجديدة أمام الرأي العام الأميركي، على أنها من المستلزمات الضرورية «التي لا بدّ منها» للسهر على أمن البلاد في إطار المواجهة المعقّدة بين الحليفين.

وهكذا أعطى قانون الأمن القومي لعام ١٩٤٧ مجلس الأمن القومي مسؤولية الإدارة العامة وتنسيق العمليات الاستخبارية، وإنشاء وكالة الاستخبارات المركزية (C.I.A) كأول هيئة دائمة مكلفة تنسيق جميع النشاطات الأميركية الرامية إلى الحصول على المعلومات من الخارج.

وفي حزيران/يونيو عام ١٩٤٨، وعشية الذكرى الأولى لتأسيسها، امتثلت وكالة الاستخبارات الأميركية لتعليمات مجلس الأمن القومي رقم NSC-2/10، التي نصّت، ضمن إطار هيكليتها على تشكيل، إدارة متخصّصة في العمليات السرية، شبه العسكرية، الاقتصادية والسياسية منها! الدعاية الإعلامية، الحرب الاقتصادية، عمليات التخريب والدمار والانقلاب المباشر على حكومات بلدان أجنبية، مؤتمرات، منظمات أو

(١) برادوس، جون، حاملو المفاتيح: تاريخ مجلس الأمن القومي من ترومان إلى بوش، ويليام موررو وشركاه، باني إنكوربوريشن، نيويورك ١٩٩١، الصفحات: ٢٩ – ٣٢.

أشخاص، دعماً لسياسة الولايات المتحدة الخارجية، بما في ذلك مساعدة الحركات السرية الموالية لأميركا، الخ.. التي يجب أن »... يتم التخطيط لها وتنفيذها، بطريقة تمنع الأشخاص غير المفوضين من الحصول على أي دليل يؤكّد مسؤولية الولايات المتحدة، وفي حال تمّ اكتشاف تلك الخطط، يمكن لحكومة الولايات المتحدة رفض أية مسؤولية بشأن تلك العمليات بطريقة مقنعة»[1].

وهكذا تحوّلت وكالة الاستخبارات المركزية إلى وارثة لمكتب الشؤون الإستراتيجية (OSS) الذي كان ينفذ مهمّات شبيهة خلال الحرب العالمية الثانية، أما أعضاؤها فقد كان تعيينهم يتمّ عمداً من بين أوساط القيادات الأميركية، المنتمية إلى طبقات مؤثّرة في السياسة والأعمال والحقل الأكاديمي. كما انتمى إليها أيضاً ممثلون لقرابة مئة عائلة هي الأكثر نفوذاً في البلاد ومن بينها ميلون، مورغن، فاندربيت، دويونت، أرشيولد، رايان، واييل ووتني.

وقد أصبح لتلك «الوكالة» مهمّة رئيسية في العمل الاستخباري من خلال مصادر بشرية، وتولّت دور القيادة لرابطة الأجهزة والوكالات الفيدرالية التي تمّ إنشاؤها أو إعادة تشكيلها في مختلف فروع التجسس الأميركي بغية تنفيذ مهام البحث عن المعلومات عبر وسائل تكنولوجية كوكالة الأمن الوطني (NSA)، مكتب الاستطلاع الوطني (NRO) والوكالة الوطنية للصور والخرائط (NIMA).

وفضلاً عن ذلك، تمّ تطوير فروع أخرى للتجسّس لمعالجة قطاعات محددة ذات أهمية خاصة في إستراتيجية الأمن القومي للأمبراطوريّة، كالحصول على الاستعلام الأميركي لقيادات مختلف أنواع الوحدات العسكرية، بحيث تكون وكالة الاستخبارات الدفاعية (DIA) الجهاز المسؤول عن الفروع المذكورة.

كما انضمت لاحقاً إلى رابطة الاستخبارات أجهزة أخرى مماثلة تابعة لوزارات الخارجية، الطاقة، المالية والعدل.

---

(١) تعليمات مجلس الأمن القومي ١٠/٢ (١٩٤٨). المشار إليها في التقرير الختامي للجنة مجلس الشيوخ المختارة لدراسة العمليات الحكومية بخصوص نشاط عمل الاستخبارات، الاستخبارات العسكرية والخارجية، الكتاب I، الكونغرس ٩٤، الدورة الثانية من ٢٦ نيسان/أبريل عام ١٩٧٦، ص: ١٣١.

تحدٍّ وسيئات أوّلية

لقد ارتبط التحدي الإستراتيجي الأولي لرابطة التجسس التي تمت إعادة هيكليتها، باشتراك الولايات المتحدة في الحرب الكورية بين عامي ١٩٥٠ و١٩٥٣، وهو النزاع الأول «ذو الكثافة المتوسطة» في إطار «الحرب الباردة»، الذي واجه قوى منحازة إلى الحلفين المتنافسين، طلباً لتنفيذ نشاطات سرية لدعم الأعمال القتالية على مسرح العمليات العسكرية وتزويد القيادة السياسية – العسكرية الأميركية في مجلس الأمن القومي المعلومات المطلوبة.

لقد عقد المجلس الأعلى هذا، خلال الستة أشهر الأولى من الصراع ثمانين اجتماعاً، وناقش ثلاثاً وخمسين وثيقة واتخذ سبعة وتسعين قرارًا[1]، بما فيها تلك التي اتخذتها الدبلوماسية الأميركية خلال عملية التفاوض المطوّلة التي وضعت حداً لتلك الحرب، الأمر الذي شكّل نموذجاً جلياً للدور المتفوق الذي اضطلع به فيما بعد مجلس الأمن القومي، في تنفيذ مشاريع الهيمنة خارج الحدود للطبقة الأميركية الحاكمة.

وفي عام ١٩٥٤ نظمت وكالة الاستخبارات الأميركية عملية عسكرية أطاحت الحكم الدستوري في غواتيمالا برئاسة هاكوبو آربينز الذي كان قد اتخذ إجراءات ديموقراطية – شعبية، وخصوصاً الإصلاح الزراعي المعتدل الذي تمّ بموجبه توزيع الأراضي على الفلاحين الفقراء، مما شكّل ضرراً للشركات الأميركية خارج الحدود هناك ليونايتد فروت كومباني، التي خسرت بموجب تلك الإجراءات ٩١٠٠٠ هكتار من مجموعة الأخوين جون فوستر وآلان دالاس، وهما على التوالي وزير الخارجية ومدير وكالة الاستخبارات في عهد أيزنهاور.

ونتيجة لذلك بدا واضحاً دور «الفاعلين» في العقيدة الأمبراطوريّة للولايات المتحدة الأميركية في إستراتيجية «الأمن القومي»، دفاعاً ليس عن المصالح الحقيقية للشعب أو البلاد فحسب، بل عن أولئك الذين كانوا يشكّلون الطبقة الحاكمة المختارة

(١) برادوس، جون، حاملو المفاتيح: تاريخ مجلس الأمن القومي من ترومان إلى بوش، ويليام موررو وشركاه، باني إنكوربوريشن، نيويورك ١٩٩١، ص: ٣٢ .

والعدوانية، والذين كانوا بواسطة المواد الاقتصادية الهائلة التي قدّمها المساهمون الأميركيون، يموّلون الحملات السياسية لأعضاء مجلس الشيوخ والكونغرس، وللقضاة ورؤساء النظام السياسي البرجوازي، من خلال «ديموقراطية المال».

المؤسسة العسكرية

استناداً إلى قانون الأمن القومي، اعتمدت القوات المسلّحة الأميركية بنية جديدة، فوحدت تحت قيادة شخصية سياسية مدنية متمثلة بوزير الدفاع الإدارتين السابقتين: الحرب والبحرية، اللتين كانتا حتى ذلك الوقت بإمرة القيادة العسكرية. وفي الوقت نفسه اعتمد رئيس هيئة الأركان المشتركة أعلى سلطة عسكرية قيادية.

حافظت المؤسسات العسكرية منطقياً في تلك المرحلة الجديدة من التوسع الأمبراطوري على دورها التقليدي والضروري في إطار فكر «الأمن القومي» الأميركي لما مثّلته في نهاية المطاف من أداة فرض لمصالح النخب الأميركية الاقتصادية والجيوـسياسية، من خلال القوة العسكرية والعنف الحربي بما يتوافق مع ما ورد عن الجنرال البروسي كارل فون كلاوزفيتز: «إن الحرب هي مجرد استمرار للسياسة بوسائل أخرى»[1]، وقد برزت الفاشية الهتلرية كمقياس لمشروعها الأمبراطوري الفاشل والمكلف جداً.

الأمن الداخلي

إن الدور الأساسي والأبرز في الإستراتيجية المحلية للأمن القومي أعطي لمكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) وهو عبارة عن مؤسسة مدعومة وتابعة لوزارة العدل الأميركية، أعيد تشكيلها في العشرينيات، بقيادة جون إدغار هوفر، وهو من غلاة الرجعيين المتطرّفين، دافع بشراسة لمدة تزيد على نصف قرن عن مصالح الطبقة المهيمنة في الولايات المتحدة.

وفي بدايات الحرب العالمية الثانية تحوّلت الـ FBI، بقرار رئاسي إلى الوكالة الوطنية الأميركية للحفاظ على الأمن الداخلي، ولتصبح في مرحلة ما بعد الحرب،

(١) فون كلاوزفيتز، كارل، حول الحرب، المجلد I، عن ترجمة جي.جي. غراهام، في ١٨٧٤.

هيئة التحقيقات الفيدرالية الرئيسية التابعة للسلطة التنفيذية المكلّفة شن حملات القمع المعادية للشيوعية، واستئصال الميول والحركات التقدمية قسراً داخل المجتمع الأميركي.

مشاريع الأمن القومي في مرحلة ما بعد الحرب

مبدأ أيزنهاور

بعد أن تحقّقت الهدنة التي أنهت الصراع في كوريا، أعادت إدارة أيزنهاور الجمهورية تشكيل الخطط والمشاريع الجيو- سياسية للولايات المتحدة الأميركية، واضعة أولوياتها في بلدان منطقة الشرق الأوسط، آخذة في الحسبان الأهمية الإستراتيجية لاحتياطيها النفطي الذي يقدر بستين بالمئة من المخزون العالمي المعروف، وملتزمة دعم تلك البلدان في وجه هجمات محتملة من المعسكر الاشتراكي، من خلال تعزيز الاتفاقيات العسكرية والعلاقات الدبلوماسية الأميركية في المنطقة، مدّعيةً محاولة احتواء ذروة الحركات الثورية وتنامي الوجود السوفياتي في ذلك المسرح الحاسم الذي كانت تعتمد عليه الولايات المتحدة وحلفاؤها في حقل الطاقة.

وعلى الرغم من التأثير القوي الذي مارسه الأخوان جون وآلان دالاس، امتنع أيزنهاور عن التدخل عسكرياً في جنوب شرقي آسيا حيث هُزِم حلفاؤه الفرنسيون عام ١٩٥٤، على يد جيش التحرير الوطني الفيتنامي، أو في ما سُمّي بأزمة فورموزا عام ١٩٥٧ أمام نيّة جمهورية الصين الشعبية استعادة وصايتها القانونية على أراضي جزيرة تايوان. لقد فضّل أيزنهاور أيضاً اختيار الحوار لمواجهة التوترات في أوروبا الشرقية في إثر الاضطرابات في هنغاريا أو في أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦، حتى عندما كانت السلطات الأميركية ومؤسساتها الخاصة مسؤولة مباشرة عن التسبّب أو خلق بعض بؤر التوتر في تلك المنطقة. وعلى الرغم من مواقف تلك الإدارة، احتلّت الوحدات الأميركية لبنان عام ١٩٥٨، تحت ذريعة «حمايته» من «النيات التوسعية» المزعومة لحركة القومية العربية، المؤلفة من عدة بلدان في المنطقة كانت تتعاطف

مع المعسكر الاشتراكي، الأمر الذي شكّل في الواقع ذريعةً لتعزيز وجودها العسكري وسيطرتها على تلك المنطقة الإستراتيجية من العالم.

أما بالنسبة إلى كوبا، فقد بدأت الطبقة الأميركية الحاكمة منذ عام ١٩٥٧ تقلق من جراء تطور التمرد الثوري على طغيان فولهنسيو باتيستا، والنجاحات السياسية-العسكرية لجيشٍ من الثوار حليقي الذقون بقيادة قائده العام فيدل كاسترو روس، الذي كان يتحدى النظام الاستبدادي وجيشه القوي المسلح من قبل الولايات المتحدة. هذا الأمر أدى إلى مضاعفة الدعم الأميركي للدكتاتورية الدموية التي كانت تشكل ضمانة للمصالح الاقتصادية الأميركية المتزايدة في الجزيرة.

ومع قيام الحكم الثوري في كوبا الذي كان، ولأول مرة، يسهر على المصالح الحقيقية للشعب ويرفض التدخل الأميركي، ظهر ما يشوّش بقوة الهيمنة الإمبريالية المطلقة التي كانت تقبض على النصف الغربي من القارة، فعدّ من المنظور الأميركي النموذج الأسوأ لأنه يشجّع القوى التقدمية في أميركا اللاتينية والعالم على النضال من أجل تحرير بلدانها وانعتاقها من الأنظمة الاستعمارية والاستعمار الأوروبي الجديد الذي اتسم بالانحطاط والمرفوض من قبل واشنطن.

وفي مذكّرة وجّهها ريتشارد نيكسون إلى الرئيس أيزنهاور، حول الاجتماع الذي عُقد مع فيدل كاسترو في زيارته الأولى للولايات المتحدة الأميركية في نيسان/أبريل عام ١٩٥٩، والاستنتاجات التي وضعها نائب الرئيس الأميركي في ذلك الحين، بشأن السمات الشخصية التي لا تقهر والزعامة الحقيقية للقائد العام في الجيش الثائر المنتصر، خلصت إلى أن القائد الكوبي لا يمكن أن يكون خياراً قابلاً للتطويع في خدمة المصالح الإمبريالية. وهكذا شكّل هذا التقويم الحاد لشخصية زعيم الثورة الكوبية، نقطة البداية للخطط التآمرية الرامية إلى اغتياله وإلى تدمير العملية السياسية التي يقودها.

وقد أعلن الأخوان دالاس الخطط الانقلابية الأولى بموافقة أيزنهاور، فلكلّ منهما مصالح في شركة السكر يونايتد شوغر كومباني، التي كانت تسيطر على جزء كبير من عمليات إنتاج السكر في كوبا، في إثر إعلان الحكومة الثورية في الجزيرة لقانون الإصلاح الزراعي في ١٧ أيار/مايو ١٩٥٩ بمحاولة من قِبل الولايات المتحدة لتطبيق الوصفة نفسها المستخدمة ضد غواتيمالا، التي بلغت ذروتها في إعداد أكبر عملية سرّية قام بها المنفذون الرئيسيون في الإستراتيجية الأميركية العدوانية للأمن القومي.

وفي السياق المحلي كثّف اليمين الأميركي المتطرف ضغوطه، حيث بلغت سياسة الهيمنة لديه حدها الأقصى، فشجّع عسكرة النظام وزرع الهوس المرضي المعادي للشيوعية في المجتمع الأميركي، دعماً لأهدافه التوسعية الجيو-سياسية والاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى مساءلة أيزنهاور – علماً أن انتخابه كرئيس وتاريخه السياسي، كانا أساساً نتيجة دوره العسكري - عن الموارد الهائلة التي خُصّصت خلال عهده لمهام الدفاع والأمن.

وفي خطابه الوداعي مع انتهاء ولايته الرئاسية حذّر أيزنهاور من النفوذ القويّ كما سمّاه المجمّع العسكري – الصناعي داخل النظام السياسي، في إشارة واضحة إلى عجز سلطة المؤسسات وضعف «الديموقراطية» الأميركية، في وجه الأوليغارشية التي تدافع عن مصالحها.

عصر كندي

على الرغم من الإرادة التجديدية التي أبداها جون كندي عند توليه الرئاسة في كانون الثاني/يناير عام ١٩٦١، كانت خطته في مجال الأمن القومي منحازةً إلى إستراتيجية المحافظين بغية احتواء الشيوعية عن طريق التسلح، يدعمها مفهوم «الرد المرن»، الذي تجسّد بدعم حاسم لتعزيز القوة العسكرية الأميركية، سواء في الميدان الإستراتيجي أو التقليدي.

في إطار أميركا اللاتينية أدّى ضغط صقور وكالة الاستخبارات المركزية

والبنتاغون، بدفع من المواقع القويّة في الأوليغارشية الأميركية المتضرّرة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الثورية الكوبية خدمة لمصالح شعبها، أن يقرَّ الرئيس الديموقراطي الجديد تنفيذ خطة اجتياح كوبا التي كانت قد وضعت سرّاً من قبل الإدارة الجمهورية في انحياز جليّ متبادل بين الحزبين عندما يرتبط الأمر بحماية مصالح النخب العليا.

وقد أدى الفشل المدوّي لتلك العملية العسكرية التي تمّ إحباطها بأقل من اثنتين وسبعين ساعة من القتال الدامي بفضل تصدي الشعب الكوبي وصموده دفاعاً عن ثورته، إلى تفاقم السلوك الانتقامي للنظام الأميركي، فأمر بوضع خطط حربية جديدة للاستيلاء على كوبا، بينما كان الأميركيون يضاعفون الأعمال الإرهابية ضد السكان، ويستهدفون القادة وأهدافاً اقتصادية في البلاد، ويختلقون في الوقت عينه الذرائع المختلفة «لتبرير» اجتياح الجزيرة أمام الرأي العام الأميركي والدولي.

وقد نتج من هذا الوضع ما سُمّي بأزمة الصواريخ، عندما قرّرت الحكومة الكوبية بموجب حقها الدفاعي المشروع، قبول الاقتراح السوفياتي بنصب صواريخ نووية في البلاد أمام احتمال عدوان أميركي وشيك، بعد أن أقرّ كندي الحصار البحري على كوبا وتعبئة قواته المسلحة ووضعها في حالة تأهب قصوى.

وأمام ضغط واشنطن وموقفها غير المقبول بتجاهل الحق السيادي لكوبا والاتحاد السوفياتي بالتوصّل إلى اتفاقيات عسكرية ثنائية لتحديد مواقع الأسلحة النووية في الجزيرة، وافقت القيادة السوفياتية من جانب واحد على التفاوض مع الولايات المتحدة الأميركية وسحب تلك الأسلحة دون علم الحكومة الثورية الكوبية، الأمر الذي شكّل أول تنازل سياسي-عسكري كبير من قبل المارد الأورو-آسيوي أمام الإمبريالية الأميركية في إطار الحرب الباردة.

هذا الوضع شجّع المخطّط الحربي للصقور المتشدّدين الذين لم يسامحوا كندي لا على «نقاط ضعفه» مع كوبا ولا على موقفه السياسي بعد أزمة أكتوبر أو أزمة الصواريخ، حيث كان يميل إلى تشجيع الحوار وتقليص الأعمال العدائية ضد المعسكر الاشتراكي.

انطلاقاً من تلك التجارب المشؤومة، بدأ كندي بإعادة النظر في الإستراتيجية العسكرية المقترحة من قبل مجلس الأمن القومي، التي استخدمها أسلافه لفرض المصالح الإمبريالية على دول أميركا اللاتينية باللجوء إلى سياسة التدخل والدعم اللامحدود للأنظمة العسكرية الدموية الخاضعة لواشنطن، باعتبار أنه كان من شأنها زيادة الشعور المعادي للإمبريالية في المنطقة، الأمر الذي كان يساهم في إنضاج الشروط الذاتية لنشوء وتطور عمليات سياسية ثورية كالنموذج الكوبي وغيره من العمليات المحتملة.

ونتيجة لذلك، قرّر الرئيس الديموقراطي إعادة صوغ الخطط الخارجية للبلاد المتعلقة بالجزء الآخر من القارة، في محاولة منه لتحسين الصورة الإمبريالية التقليدية. ومن أجل تحقيق ذلك، قدّم برنامجاً للمساعدة المالية لتشجيع التنمية الاقتصادية في بلدان المنطقة بغية زيادة النفوذ الأميركي في هيكليات السلطة هناك ومنع انتشار الحركات الديموقراطية الشعبية للتحرّر الوطني.

وقد تمّ خلال اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدول القارة (CIES) في مدينة بونتا دل إيستي (الأورغواي) في أغسطس/آب عام ١٩٦١، بمشاركة مندوبين من البلدان الأعضاء في منظمة الدول الأميركية (OEA) إقرار آلية تنفيذ مبادرة كندي التي حملت اسم التحالف من أجل التقدم (ALRPO). وتعتمد تلك المبادرة على بعض الإجراءات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي الرامية إلى إخفاء نتائج النهب الإمبريالي وتجميل سياسة التدخل الأميركية في القارة من خلال تشجيع ما سمّي بـ«الديموقراطيات التمثيلية».

أما المشروع الذي أطلق عليه أيضاً «المبادرة من أجل الأميركيتين»، فقد فشل في إثر اغتيال كندي، حيث أتى خلفه لندن ب. جونسون، فقرّر الحدّ من المساعدة التي كانت مخصّصةً حسب زعمهم للتنمية في بلدان المنطقة، من أجل تشجيع الاتفاقات الثنائية التي أعطيت الأولوية فيها للتعاون العسكري.

فكر جونسون

وضع جونسون، عند توليه الرئاسة، منظوراً إستراتيجياً، اعتبر من خلاله أن التوصل إلى سلام دائم يستلزم رفضاً جذرياً للعمليات التوسعية للمعسكر الاشتراكي، ودعم حلفاء الولايات المتحدة بقوة. ذلك يستدعي تدخل الولايات المتحدة عندما يبرز خطرُ استيلاء القوى السياسية اليسارية على الحكم في بلدٍ ما، أو تمدد هيمنة المعسكر الاشتراكي ومناطق نفوذه.

ووفق ذلك الفكر تورّطت الولايات المتحدة وجيشها الأميركي في نزاع شبه الجزيرة الهندية الصينية، دفاعاً عن نظام الاستبداد والفساد الموالي للولايات المتحدة في فيتنام الجنوبية، ومن ثم استخدمت ذريعة «حادثة خليج تومكن»، فصعّدت من عدوانها وأمرت بقصف جمهورية فيتنام الشمالية. كما تدخلت القوات الأميركية في جمهورية الدومينيكان عام ١٩٦٥.

«الانفراج» في السبعينيات، فضيحة ووتر غايت، ورقابة الكونغرس على «العاملين» في الأمن القومي

لم يمنع الاتجاه المحافظ المتشدد لِريتشارد نيكسون، الذي كان جلياً خلال فترة تولّيه منصب نائب الرئيس أيزنهاور أن يعاد طرح الانعكاس التقليدي لنظرية الاحتواء التي كانت تطبق منذ بدء الحرب الباردة، في مخططات السياسة الخارجية والأمن القومي للولايات المتحدة، بتأثير من مستشاره البراغماتي للأمن القومي، هنري كيسينجر، الذي أصبح فيما بعد وزير خارجيته، أخذاً في الاعتبار تطور الأحداث بشكل حاسم في الصراع القائم في جنوب شرقي آسيا.

هذا وقد أدّت مستلزمات الحرب في فيتنام، وما نجم عنها من ارتفاع في الخسائر البشرية المادية، إلى تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للقوى العظمى، الأمر الذي نتج منه انتشار تيارات فكرية قوية ضد النظام وحركات احتجاج داخل المجتمع الأميركي، أصبحت تسائل قرارات السلطة التنفيذية بشأن وجود وعمل الوحدات العسكرية المنتشرة بأعداد كبيرة في ذلك البلد الأجنبي، إذ تجاوزت آنذاك النصف مليون عنصر.

وفي موازاة ذلك ساهم الوضع السياسي نتيجة الحرب الطويلة الأمد؛ في استنفار قطاعات شعبية هامة بسبب المشاكل الاجتماعية الخطيرة الكامنة خلفه، كالتمييز العنصري الذي زاد من غليان الساحة الداخلية المعقّدة أصلاً، ما أدّى إلى فقدان نسبي لهيبة الولايات المتحدة وسلطتها ودورها القيادي للمعسكر الغربي.

واقعية سياسية

كان لتلك الظروف التأثير الحاسم في تشكيل النهج الواقعي ذي الحدّين نيكسون ـ كيسينجر، الذي عزّز التغيير الجوهري للموقف المحافظ التقليدي الذي كانت تتخذه السلطة التنفيذية الأميركية بالنسبة إلى جمهورية الصين الشعبية، بغية تقويض الاصطفاف السياسي والعسكري والإيديولوجي لبكين مع موسكو، وبالتالي مع بقية بلدان المعسكر الاشتراكي، ولتشجيع تقرّبها من الغرب.

وقد ساهم مستشار الأمن القومي الأميركي آنذاك في تسهيل الاتصالات اللازمة مع القيادة الصينية العليا بغية تشجيعها على إقامة علاقات بين البلدين، وتلك كانت مناورة استمرّت طوال عقود أربعة، وما زال خبراء السياسة الأميركية يعدّونها واحداً من القرارات الإستراتيجية الأكثر جرأة وملاءمة وفاعلية نفّذتها الدبلوماسية الأميركية في إطار الحرب الباردة.

لقد تُوّج نجاح تلك المبادرة البارعة بزيارة نيكسون للمارد الآسيوي عام ١٩٧٢، التي كان من شأنها أن أدّت إلى إقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين على مستوى مكتب مصالح في كل من البلدين، بما يتلاءم مع منطق «توازن السلطة». وبعد عدة أسابيع تمّ الاتفاق على زيارة الرئيس الأميركي لموسكو، لمناقشة اتفاقية هامة للحدّ من الأسلحة الإستراتيجية، وبالتالي تقليص خطر وقوع حرب نوويّة، الأمر الذي شكّل تحولاً ملحوظاً لمصلحة الانفراج الذي تميّز بتشجيع الحوار والبحث عن التزامات بتراجع المواجهة بين الحلفين بزعامة القوّتين العُظميين.

إلاّ أنّ التقدم الذي حققته إدارة نيكسون في انفراج المناخ المعادي الذي كان سائداً مع خصومه الأورو ـ آسيوين، لم يخفف قط من النشاط التخريبي لإستراتيجية

الأمن القومي بما يتعلق بالحركات التقدمية في بقية مناطق العالم. ولعلّ أبلغ مثال على وزن الطبقات الأميركية الحاكمة في تشكيل تلك الإستراتيجية هو، الأمر الصادر عن الرئيس نيكسون لريتشارد هلمز، مدير وكالة الاستخبارات المركزية آنذاك بتنظيم عملية مقنّعة لمنع وصول المرشح اليساري في ذلك الوقت، سلفادور أللندي، ويذكر هلمز أن نيكسون قال له ما يلي:

«... ربّما لا توجد سوى إمكانية واحدة من عشر، لكن يجب إنقاذ تشيلي...، لديك عشرة ملايين دولار، والمزيد إذ لزم الأمر... دَعْ الاقتصاد يصرخ... وتعليقاً على ذلك، قال رئيس الاستخبارات: «إن مفتاح ذلك الأمر كان العلاقة الشخصية التي كانت تربط نيكسون بدونالد كندال، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة بيبسيكو، وكان لها مصنع لتعبئة البيبسي- كولا في تشيلي، وهو من كان قد سلّم نيكسون عندما بدأ بممارسة مهنته القانونية في نيويورك، شؤون محاسبة الشركة؛ فلا كندال ولا الشركات الأميركية الأخرى كانا يريدان رئيساً ماركسياً في تشيلي»[1].

الخدعة الكبرى

وعلى الصعيد الاقتصادي، فقد دفع تصاعد التضخّم المالي بسبب الإصدارات النقدية العشوائية لتغطية التكاليف الهائلة لحرب فيتنام، إستراتيجيي النظام الأميركي، للإعلان من جانب واحد عدم قابلية تحويل الدولار، متجاهلين ما يعرف بـ اتفاقيات بريتون وودز عام ١٩٤٤.

لقد ميّزت تلك «الاتفاقيات» العملة النقدية الأميركية كعملة صعبة رئيسية على المستوى الدولي، على قاعدة «الالتزام» بدعمها الصارم من خلال الاحتياط الكبير من الذهب الذي حصلت عليه الأمة، من جراء تجارتها الحربية الرابحة وإعادة إعمار القارة القديمة، التي كانت تختزن ثروات قرون من النهب الاستعماري. لقد شكّل ذلك التدبير الإمبريالي الغادر دليلاً جديداً قاطعاً على المواقف التي تتخذها النخبُ الأميركية عندما تعتبر أن مصالحها وهيمنتها كقوة عظمى باتتا مهددتين.

(١) وودوارد، بوب، الحروب السرية لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، منشورات غريهالبو. ش. م. الأرجنتين، ١٩٩٨، ص: ٤٩.

ولم يؤدّ ذلك القرار المثير للجدل الذي اتخذته السلطة التنفيذية، إضافة إلى توقف بقية العملات على نقليات الدولار المتراجع وغير المستقر، إلى منع دخول الاقتصاد مرحلة من الركود ساعد عليها ارتفاع النفط.

وقد امتدّ هذا الوضع ليخيّم على إدارتي الرئيس الجمهوري جيرالد فورد، الذي خلف نيكسون في إثر استقالة هذا الأخير بسبب الفضيحة التي عرفت بـ ووترغايت، التي كشفت عن تورّط الاستخبارات الأميركية في نشاطات تجسسية سياسية لمصلحة الحزب الحاكم، بفرض إعادة انتخاب الرئيس.

وهكذا أضيف إلى النتائج الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة للصراع الطويل والمؤلم في فيتنام، أزمة سياسية نجمت عن التأثير الساحق للممارسات غير القانونية للسلطة التنفيذية التي أدّت إلى تنحّي الرئيس، وقد سبقه إلى التنحي نائب الرئيس الجمهوري سبيرو أغنيو المتورّط في مشاكل الفساد، الأمر الذي شكّل صدمةً فريدةً في نوعها لأسس النظام السياسي الأميركي.

تشريع الاستخبارات

لقد أدى ذلك الوضع إلى ترجيح ميزان القوى لمصلحة السلطة التشريعية، التي راحت تطالب بدور فعال في العديد من الجوانب المحددة، ليس في إقرار سياسات الدفاع والأمن فحسب، بل في صوغها، حيث كانت تلك المهمة، حتى ذلك الحين من الصلاحيات التاريخية المحصورة بالإدارة، كما راحت تتكيّف مع وظائف الكونغرس وصلاحياته للمشاركة في إدارة العلاقات الخارجية، لا سيما تلك التي تتعلق بالمسائل العسكرية في الخطط الخارجية للأمة[1].

وكان أعضاء السلطة التشريعية يفضّلون، حتى ذلك الحين، البقاء خارج النشاطات السرّية للحكومة، لأسباب سياسية تلائمهم، لأنهم كانوا يحاولون عدم إعطاء الناخبين انطباعاً أنهم كانوا يعرقلون مكافحة الشيوعية، بينما كان المناخُ المناهض للشيوعية يخيّم على المسرح السياسي الداخلي. وكانوا أيضاً يأخذون في الاعتبار أن مشاركة

(١) بلشمان، باري، السياسة والأمن القومي، منشورات غرنيكا، المكسيك، ١٩٩٦، الصفحات: ١٧ – ٤٧

السلطة التنفيذية في خيباتها في مجال الأمن القومي الحساس والمثير للجدل قد تشكل خطراً على انتخابهم في البرلمان.

ومع ذلك فقد تغيّر هذا المنظور المريح نتيجة الضغط القومي من الرأي العام في إثر فضيحة «ووترغايت»، عندما تمكّنت الجماهير من التوصّل إلى أدلّة على تواطؤ الاستخبارات الأميركية في عملية غير مشروعة قام بها المحافظون للتمسّك بالسلطة التنفيذية بأي ثمن.

وهكذا تعزّز التغيير في موقف الكابيتول وزاد استعداده لمراقبة عمل أجهزة الاستخبارات التابعة للحكومة في إثر النتيجة غير المتوقعة للتحقيقات التي تمت بناء لطلب مجلس الشيوخ من قِبَل «اللجنة المختارة لدراسة العمليات الحكومية حول شؤون استخبارية» التي كان يرئسها السيناتور فرانك شورش منذ تشكيلها وإقرارها في كانون الثاني/يناير عام ١٩٧٥، بدعم ساحق من اثنين وثمانين صوتاً من المجلس، لمصلحتها، مقابل أربعة أصوات رافضة لها.

وكشفت هذه التحقيقات الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبت ضد الشعب الأميركي نفسه في انهيار مدوّ للنظام الدستوري لتلك البلاد، كالأعمال التجسسية التي نفّذت ضد الآلاف من المواطنين والتي ارتبطت حصراً بمواقفهم الإيديولوجية ونشاطاتهم السياسية[١].

هذا وقد أظهرت بعض الوثائق التي رفعت عنها السرّية أعمالاً إرهابية تم ارتكابها في الخارج على يد وكالات فيدرالية أميركية، وخصوصاً وكالة الاستخبارات الأميركية، أبرزها زرع حالة عدم الاستقرار وإسقاط أنظمة في مختلف أنحاء العالم، إضافة إلى جرائم ضد قادة سياسيين أجانب، والتورط في اغتيال القائد إرنستو تشي غيفارا في بوليفيا والزعيم الإفريقي باتريسيو لومومبا في الكونغو، أو في المحاولات الفاشلة لاغتيال قائد الثورة الكوبية.

وهكذا بعد خمسة عشر شهراً من الاجتماعات والجلسات قدّمت ما عُرِفت أيضاً بلجنة تشورش تقريراً شاملاً وقاطعاً مؤلفاً من ستمئة وإحدى وأربعين صفحة، مقترحة

(١) تقرير اللجنة الكنسية للولايات المتحدة الأميركية، مجلس الشيوخ الأميركي.

إجراء تغييرات في التنظيم الداخلي للسلطة التنفيذية من أجل ضمان الإشراف على العمليات السرية وداعية بدقة إلى حظر واضح «للنشاطات غير السليمة» التي قامت بها وكالات الخدمات الخاصة الأميركية وعلى وجه الخصوص أعمال العنف ضد سلامة الأشخاص، جسدياً.

لقد خلُصت اللجنة إلى توصية رئيسية بتشكيل فريق تشريعي مستقل لرصد الشؤون الاستخبارية، مع وصاية قانونية على تلك الخدمات، بحيث يتوجب تبليغه بالعمليات السرّية المخطط لها قبل تنفيذها.

ولدعم هذا الاقتراح تمّ تقديم شرح للعوائق التي تمنع عمل الرقابة التشريعية بشكل فعّال على النشاط الحكومي الاستخباري، فتلك المهمات الحساسة كانت تذوب في مهمات أخرى تُكلّف بها اللجان في مجلس النواب والشيوخ وكانت تعنى في ذلك الوقت بعمل الرقابة، كلجنة الخدمات الحربية، لجنة العلاقات الخارجية ولجنة الاعتمادات.

لقد كان ذلك يحول دون إجراء تقويم شامل للمسائل التي كانت تتمّ مناقشتها نظراً إلى تجزئة المعلومات، فكان يصعب التوفيق بين المواقف التي كانت تتخذها مختلف الأطراف، الأمر الذي كان يضعف نفوذ الكونغرس في تقييد عمل الحكومة في هذا المجال المعقّد.

وفي محاذاة الجهود الحاسمة للجنة تشورش داخل مجلس الشيوخ، برزت مبادرة مماثلة في مجلس النواب برئاسة النائب الديموقراطي أوتيس بايك، الذي اقترح تحقيقاً يركّز بشكل أساسي على دراسة التكلفة والمخاطر – والمنافع الناتجة من أنشطة أجهزة الاستخبارات. وقد نصّت تلك التوصية الأساس على إنشاء لجان دائمة من المجلسين، للرقابة التشريعية، يجري تبليغها تفصيلياً بكل العمليات السريّة في غضون ثمانٍ وأربعين ساعة بعد موافقة الرئيس عليها.

وأخيراً، فرض الكونغرس إرادته فتشكّلت اللجان الاستخبارية المختارة لمجلس الشيوخ (١٩٧٦) ولمجلس النواب (١٩٧٧) لتصبح الجهة المسؤولة عن مراقبة ورصد النشاطات الاستخبارية للولايات المتحدة الأميركية، على الرغم من رفض

فئات كبرى من الرجعية المتطرّفة التي كانت حتى ذلك الوقت «طليقة اليدين» استخدام أقوى منظومة استخبارية، كأداة لفرض مصالحها، ليس في العالم الخارجي فحسب، بل أيضاً داخل النظام السياسي الأميركي.

لقد حاول أعضاء محافظون من لجنة الخدمات الحربية في مجلس الشيوخ العمل على إقرار تعديل من شأنه الحدّ من صلاحيات الرقابة التشريعية والمالية – المقترحة من قبل لجنة تشورش للجنة الجديدة التي يتم إنشاؤها، لأسباب تتعلق بـ «الأمن القومي» إلا أن تلك المحاولة تسبّبت بردّ فعل ساحق في مجلس الشيوخ، الأمر الذي استدعى قيام الخدمات الخاصة بتقديم جردة حساب عن عملها لثماني لجان تشريعية مختلفة، بعد أن أُضيفت الهيكليتان الجديدتان اللتان تمّ إنشاؤهما[١] إلى اللجان الأخرى العاملة أصلاً في المجلسين.

لقد تمّ تطبيق هذه الآلية المعقّدة للرقابة بصرامة خلال ولاية الرئيس الديموقراطي جيمي كارتر[٢]، وواصل الكونغرس ضغطه من أجل تشكيل وإقرار تشريعات لإعادة تنظيم الخدمات الاستخبارية بسعي منه لجعلها ملحقاً لقانون الأمن القومي الصادر عام ١٩٤٧ ضمن إطار مرجعي قانوني يحدّد أهداف وصلاحيات وحدود عمل مختلف أجهزة الاستخبارات الأميركية.

إلاّ أن أحداثاً دولية عُدّت معاكسةً للمصالح الجيوسياسية للولايات المتحدة نالت كثيراً من تلك المبادرة التشريعية. كقيام وتعزيز الحركات الشعبية التقدمية في السلطة، وأبرزها انتصار الساندينيين في نيكاراغوا والخمينيين في إيران ضد أنظمة حليفة مطلقة لليمين المتطرف الأميركي، ووصول موريس بيشوب وتنظيمه السياسي «نويفا هويا» أي الجوهرة الجديدة إلى سدّة الحكم في جزيرة غرانادا الصغيرة في البحر الكاريبي.

ومن القرارات الحكيمة التي اتخذتها السلطة التنفيذية الديموقراطية في الحقل

(١) بلشمان، باري، السياسة والأمن القومي، منشورات غرنيكا، المكسيك، ١٩٩٦، الصفحات: ٢٥٩ – ٢٦٤.

(٢) المصدر نفسه، أنظر تصريحات ستاسفيلد تورنر، مدير الاستخبارات المركزية في إدارة كارتر، الصفحات: ٢٦٥ – ٢٦٧.

الدبلوماسي نذكر توقيع معاهدة توريخوس- كارتر (أيلول/سبتمبر ١٩٧٧) لإعادة القناة إلى بنما، قيام علاقات دبلوماسية كاملة مع الصين (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨) والعلاقات مع كوبا على مستوى مكاتب مصالح (أيار/مايو ١٩٧٧)، وردّ فعل الإدارة الأميركية بشكل متروّ على الخلاف الذي نشأ مع السلطات الكوبية نتيجةً لتسييس مسألة الهجرة بين البلدين، وكذلك على الاجتياح السوفياتي لأفغانستان (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩).

ومع ذلك فإن الإرث الاقتصادي السلبي الذي حمله كارتر دون أن يتمكّن من تغييره خلال عهده، يضاف إليه أزمة الرهائن الأميركيين المعتقلين في إيران (١٩٧٩) التي طالت وتعقّدت وكلّفت الرئيس كارتر عدم انتخابه لولاية رئاسية ثانية.

لقد استخدم منافسو كارتر المحافظون بمهارة تلك الأحداث كذرائع بغية تسعير شعلة الحرب الباردة المتوقفة مجدداً وتفاقم الشعور داخل المجتمع الأميركي، معتبرين أن مكامن الضعف في الحكومة الليبرالية أحدثت خللاً في ميزان القوى والنفوذ على المستوى العالمي لمصلحة المعسكر الاشتراكي، الأمر الذي «يهدّد» حسب تأكيدهم أمن الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين.

وعلى الرغم من الهجوم الجمهوري، أقرّ الكونغرس قانون الرقابة على النشاطات الاستخبارية عام ١٩٨٠ الذي نصّ على أن يكون عمل الرقابة التشريعي محصوراً باللجان الاستخبارية المختارة في المجلسين، مع إلزام جميع فروع التجسّس في البلاد أن تُبقي اللجان المذكورة «على علم تام بكل جديد» من نشاطاتها من خلال تبليغها، عدا «استثناءات نادرة» بالعمليّات قبل تنفيذها وفقاً لأهميّتها المرتبطة بتأثيرها السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والعسكري، باستثناء تلك السياسات والبرامج التي تمّ إقرارها في السابق.

وقد عُدّل لاحقاً شرط الإشعار المسبق بحيث منح هذا الامتياز فقط للرؤساء ونواب الرؤساء – الأعضاء الرئيسيين في الأغلبية والأقليّة الجنوبية على التوالي – في اللجنتين الاستخباريتين على السواء، وكذلك للناطق باسم الأقلية في مجلس النواب

وزعيمها، ولزعيمي الأكثرية والأقلية في مجلس الشيوخ، وقد عرفت بفرقة الـ ٨[١].

لقد شكّل فوز الجمهوريين في الانتخابات، «نهاية مرحلة قصيرة» من «الانفراج» بين المعسكرين المتنازعين، واستعادة سيطرة المحافظين على أدوات الأمن القومي التي طالما كانوا يسعون لاسترجاع هيمنتهم عليها.

انقلاب ريغان على نفسِهِ وفضيحة إيران ـ كونترا

شكّل الانتعاش الاقتصادي وخسارة التفوق الجيوسياسي في السبعينيات أمام هجوم المعسكر الاشتراكي ونفوذه، بالإضافة إلى العمليات السياسية الديموقراطية والشعبية في مناطق عدّتها الأوليغارشية الأميركية، أهدافاً جوهرية لمنهاج سياسي وضعته مؤسسات الفكر والرأي، الموضوعة في خدمة النظام الجمهوري. تلك عبارة عن وثيقة هي قمّة في الرجعية تتضمن ما عرف بـ«اتفاقية سانتافي»[٢]، وتحوّلت إلى وثيقة توجيهية لجدول أعمال الأمن القومي العائد إلى رونالد ريغان الرجعي عندما أصبح رئيساً للولايات المتحدة الأميركية في كانون الثاني/يناير عام ١٩٨١.

وهكذا بدأت إدارة ريغان باستخدام خطاب قوميّ متطرّف تماشياً مع فكر مكارثي في بداية الخمسينيات، سعياً منها إلى تحفيز التوجه المحافظ، وتغذية الموقف الشعبي المُسْبَق أمام أي مبادرة من شأنها إحداث انفراج ما، وذلك بسبب تحميل مسؤولية الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تمرّ بها البلاد، لزيادة القوة النسبية لخصومها الإيديولوجيين في العقد الذي سبقها.

وانطلاقاً من هذا المنظور تم تحميل الآثار «الكارثية» في الأمن ومستقبل البلاد، للتوسّع الشيوعي في مناطق نفوذٍ تقليدية للغرب، بينما في الحقيقة تستجيب الخطط العدوانية للإدارة الجديدة لأغراضٍ أساسية تخص الطبقة الحاكمة التي تمثلها.

وكانت نخبةُ المحافظين الجدد تسعى لتوفير قدرة الردّ اللازمة لدى النظام الإمبريالي في سياق المواجهة الخاصة بين الحلفين، ما يسمح للنموذج الأميركي

(١) المصدر نفسه. ص. ٢٧٤ – ٢٨١ .

(٢) خلال حقبة ولاية الرئيس رونالد ريغان، قام اليمين الجمهوري المتطرّف بجرد نتائج تنفيذ هذا الاتفاق وأعاد دراسة مخططاته العدوانية بحيث أنتج وثيقة جديدة، عرفت بـ «سانتا فيه ٢«

بمطالبة تزعّم حلفائه الغربيين، بشكل خاص، والأسرة الدولية، بشكل عام كقوة عظمى، الأمر الذي كان يسلك، لزاماً، طريق الانتعاش الاقتصادي للبلاد، تلك هي المسألة الجوهرية التي كان على الإدارة أن تواجهها في المقام الأول استجابة لإلحاح الطبقة الحاكمة.

ورأى الخبراء الإستراتيجيون في النظام أن «الحل لجميع أمراض النظام» يكون من خلال التوصُّل إلى تطبيق اقتصاد حربي ينتشر بذريعة تشجيع المجمَّع العسكري – الصناعي، انطلاقاً من زيادة الطلب الناتجة من الارتفاع الهائل لميزانيات الدفاع والأمن القومي، على حساب تراجع الإنفاق على الشؤون الاجتماعية، من خلال مشاريع باهظة الكلفة كمبادرة ريغان سيئة الصيت التي عرفت بـ«مبادرة الدفاع الإستراتيجي»، أو بـ«حرب النجوم»، التي شقت قنوات جديدة لسباق التسلّح الجنوني بين الشرق والغرب، وبشكل خاص بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

وقد اعتبرت مختلف التحليلات السياسية في ذلك الحين، أن قصور الاقتصاد السوفياتي عن تلبية مواجهة التصعيد في سباق التسلّح المفروض من قبل ريغان، قد كشف نقاط الضعف لدى الاتحاد السوفياتي التي دفعته لتقديم تنازلاته الأولى في الميدان الإستراتيجي، مما أدى إلى التشكيك في الفكر الأرثوذكسي وتشجيع التوجهات «التجديدية» التي أدّت في نهاية المطاف إلى انهيار النظام السياسي- الاجتماعي.

إلاّ أن الواقع التاريخي قد أظهر أنه ليس تحديداً نتيجة القصور السوفياتي في الإنتاج، ولا نتيجة قدرة الاقتصاد الأميركي على الاستجابة لمتطلبات الإستراتيجية العسكرية للإدارة الأميركية تراجعت الاشتراكية ثم انهارت في العملاق الأوروبي- الآسيوي (الإتحاد السوفياتي). فالصحيح هو أن خيانة أطراف أساسيين في القيادة العليا بغطاءٍ من السعي المزعوم لتصحيح الأخطاء التي ارتكبت وتحسين النظام السياسي، قد قوّضت الركائز التاريخية، الثقافية والوطنية للهوية الوطنية السوفياتية المعقّدة وغير المتجانسة.

وفي موازاة ذلك، قد أُسيء على الصعيد الداخلي والدولي إلى سمعة الإنجازات الكبرى ومكانتها، سياسياً، اجتماعياً، اقتصادياً، علمياً وتكنولوجياً في تلك البلاد وفي ظل النظام الاشتراكي، بقيادة الحزب الشيوعي السوفياتي، الأمر الذي شجّع الأنشطة الانقلابية من قبَل خصومه الإيديولوجيين التاريخيين.

وهكذا بعد أن خضعَ الكونغرس الأميركي بعد فوز الجمهوريين بالأكثرية الساحقة داخل مجلس الشيوخ بعد ثلاثة عقود من هيمنة الديموقراطيين، أقرّ أكبر تخفيض للضرائب في تاريخ الأمة في خدمة حصرية لمراكز القوى التي كانت تهيمن على النشاط الإنتاجي، التجاري، المالي والاستثماري في البلاد، إلاّ أن ذلك لم يمنع من ازدياد حدّة الركود الاقتصادي منذ مطلع الثمانينيات.

وفي غضون ذلك عملت الإدارة الأميركية الرجعية المتطرّفة، وبذرائع شتى، على نشر قوات عسكرية في مصر، لبنان، والسودان، فاجتاحت جزيرة غرانادا الصغيرة، قصفت ليبيا، زادت من وجودها وعدوانيتها في منطقة الخليج الفارسي الساخنة، دعمت أنظمة عسكرية دموية في أميركا اللاتينية، كثّفت روح العداء والهجمات العدوانية ضد الثورة الكوبية والعملية السياسية الديموقراطية ـ الشعبية الساندينية في نيكاراغوا، وقد نتج منها فضيحة سياسية عرفت باسم إيران ـ كونترا، بسبب عدم اطّلاع الحكومة على رفض السلطة التشريعية تخصيص أموال لدعم الثورة المضادة في نيكاراغوا.

وقد أثارت تلك العمليات غير المشروعة فضيحة أكبر بسبب تمويل العملية السرّية على حساب مبيعات الأسلحة لإيران، وهي البلد الذي يُعدّ عدواً للولايات المتحدة الأميركية، في حين كان يتمّ سراً استيراد المخدرات لبيعها إلى قطاعات سكانية أميركية فقيرة من أصل إفريقي. وقد كان لوكالات الخدمات الخاصة في الولايات المتحدة الأميركية، وخصوصاً وكالة الاستخبارات المركزية، الدور القيادي في ذلك.

وهكذا فقد جدّد الوضع الناشئ حالة التوتر بين الفريق الرئاسي والهيئة التشريعية، فقد تمّ تهميش اللجان الاستخبارية التابعة للمجلسين، وبينها فرقة الـ ٨ المختارة،

في تلك العمليات السرية، وقد طالبت تلك اللجان، من دون جدوى، بتشديد التدبير القانوني الذي أقرّ عام ١٩٨٠ لتنظيم الأداء الانتقائي للمنظومة الاستخبارية الأميركية(١).

في ذلك الوقت زادت الولايات المتحدة، وأجهزة الاستخبارات لديها من تورطهما في أفغانستان وتعاونهما مع الأصوليين الإسلاميين الذين كانوا يقاتلون القوات السوفياتية المتمركزة في تلك البلاد.

وفي هذا الصدد كتب روبرت غيتس(٢) في مذكّراته، وهو مدير الـ (سي أي إي) في إدارة جورج بوش (الأب)، وآخر وزير دفاع في إدارة دبليو بوش (الابن)، وقد أُبْقيَ في منصبه من قبل الرئيس المنتخب في تشرين الثاني/نوفمبر في عام ٢٠٠٨، ما يلي:

«... لقد قونَنَت الإدارة نهجها الجديد بخصوص الحرب في أفغانستان في آذار/مارس ١٩٨٥. وبمقدار ما كانت تصرف الأموال في الصراع لمساعدة «المجاهدين»، كان يتزايد الشعور بالاستياء، خصوصاً في وزارتي الخارجية والدفاع من الأساليب التقليدية السرية التي كانت تطبقها على الأرض وكالة الاستخبارات المركزية، بالإضافة إلى إستراتيجية التسبّب باستنزاف السوفيات بكل بساطة استمرّت تلك النقاشات عدة أشهر بحيث أنها بدأت في مطلع عام ١٩٨٥ وانتهت بتوجيهات رئاسية جديدة بشأن الحرب، من خلال قرار الأمن القومي الرقم ١٦٦ الذي وقّع في شهر آذار/مارس وأطلق هدفاً أميركياً جديداً في أفغانستان هو: تحقيق النصر وطرد السوفيات...

وكنا على علم، في تلك المرحلة، بكثرة أعداد المواطنين العرب القادمين من دول أخرى إلى أفغانستان للجهاد «المقدَّس» ضد السوفيات. كانوا يأتون من سورية، العراق، الجزائر وبلدان أخرى، ويقاتل معظمهم إلى جانب مجموعات المجاهدين

(١) بلشمان، باري، السياسة والأمن القومي، منشورات غارنيكا، المكسيك، ١٩٩٦، الصفحات:٢٨١ – ٢٩٢.

(٢) مدير وكالة الاستخبارات المركزية ١٩٩١ - ١٩٩٣ وعضو في مجلس الأمن القومي منذ السبعينيات.

الأصوليين الإسلاميين،... فقمنا بالكشف بتمعّن عن سُبُلٍ زيادة مشاركتهم، ربما من خلال نوعٍ خاص من المجموعات المتعددة الجنسية، لكن ذلك لم يثمر.

وبعد ذلك بسنوات بدأ هؤلاء المقاتلون الأصوليون، المدرّبون على أيدي «المجاهدين» في أفغانستان، بالظهور في مختلف أنحاء العالم، انطلاقاً من الشرق الأوسط حتى مدينة نيويورك، وهم لا يزالون يقاتلون في حربهم الجهادية ضد أعدائهم ومن بينهم الآن الولايات المتحدة الأميركية. وكانت مهمتنا طرد السوفيات من أفغانستان، وكنا نظنّ أن أفغانستان بعد السوفيات سوف تكون رهيبة، إلا أننا لم نكن نعتقد قط أنها كانت ستتحوّل إلى ملاذٍ للإرهابيين الذين كانوا يعملون على المستوى العالمي»[1].

ومرة أخرى، أقدم النظام الأميركي، بسلوكه، نيابةً عن الأمة، ومدفوعاً، واقعيّاً، من مصالح نُخَبِهِ الجيو- إستراتيجية، خاضعاً «للمبدأ» الإمبريالي المشكوك فيه أن «الغاية تبرّر الوَسيلة»، وفقاً لما يناسبه، على استخدام المعتقدات الدينية والفروق ما بين الإثنيات، التي لم يسامحه عليها حلفاؤه آنذاك بعد أن أدركوا، على غرار ما حصل في أماكن أخرى من العالم، وما أكثرها، أن «التحالف» كان ينتهي بتحقيق أهداف القوة العظمى وليس تلك المنتظرة أو المتفق عليها مع «شركائه العرضيين»، الأمر الذي يؤدي إلى خلق أسباب وظروف من شأنها أن تتسبّب بتفاقم الإرهاب على المستوى العالمي، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

(١) غيتس، روبرت. م. من الظلال، سيمون وشوسترز، الولايات المتحدة ١٩٩٦، الصفحات: ٣٤٨ - ٣٤٩.



الفصل الثالث

عوامل محدّدة لإستراتيجية الأمن القومي في الولايات المتحدة الأميركية، نحو الألفية الثالثة[1]

إن إستراتيجية الأمن القومي المقدّمة شكلياً، من جانب الإدارة الجمهورية لجورج دبليو بوش في العام ٢٠٠٢، بعد مرور سنة على الأحداث المروّعة في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، جرى استيعابها بتبصّرٍ، تلبية للمصالح غير المشروعة، لا نتيجة لتلك التجارب المريرة.

إن إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية، وهو الاسم الذي أطلقه البيت الأبيض على الوثيقة الرئاسية الموقّعة من بوش، جرى وضعها في العقد الأخير من الألفية السابقة، من قبل مجموعة قليلة العدد ولكن مقتدرة، من المحافظين الجدد، في الطبقة الأميركية الحاكمة، وقد حدّدتها، على نحو مبكّر، عوامل مختلفة ومجتمعة، اقتصادية وسياسية، ذات طابع اجتماعي-تاريخي، متصلة بالأحداث التي جرت متسارعة، في تلك المرحلة الخاصة التي بدأت بانهيار جدار برلين، الذي كان يمثل وفق المنطق التاريخي الفريد، مرحلة ما بعد الحرب الباردة وذلك بالقوة في العام ١٩٨٩.

عوامل اجتماعية تاريخية

لقد تميّزت مخططات الأمن القومي الإستراتيجية، في التسعينيات، بتنفيذ

(١) تقرير خطير لمفهوم، وتنفيذ، ونتائج عملية تطبيق إستراتيجيات مجلس الأمن القومي للولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ حتى كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩.

إدارتي الجمهوري جورج بوش (الأب) والديمقراطي بيل كلينتون اللذين لم يحضرا قط، وإنّما تعاونا على تقطيع أوصال المنظومة الاشتراكية والاتحاد السوفياتي برمته، ولم يكتفيا بذلك وإنما رسما سبل الطبقة السائدة في الولايات المتحدة وأولوياتها، ورغباتها في إعادة رسم النظام العالمي الذي يضمن تفوّق مصالحها على مستوى الكرة الأرضية.

أحادية قطبية

إن التغييرات العاصفة التي جرى اختبارها من قبل النظام السياسي السوفياتي منذ صعود ميخائيل غورباتشوف، قد سهلت التحوّل في الروابط التقليدية الاجتماعية-الاقتصادية السياسية التي كانت قد سادت علاقات الاتحاد السوفياتي مع حلفائه في العالم، على مدى أكثر من أربعة عقود، بدءاً بزعزعة بلدان أوروبا الشرقية، حيث أن روابطها مع القوة العظمى السابقة، كانت وطيدة الاستقرار، بحكم ضرورات المجابهة مع الغرب، ومنسَّقة مع حاجات موسكو، في مناسبات كثيرة.

لقد أدّى هذا إلى تراكم مشكلات معقّدة موضوعية وذاتية تعود جذورها إلى أصل التجربة الاشتراكية، في تلك الدول، وأحياناً تعود إلى نزاعات قومية قديمة، حول الحدود، حيث تقوم أسباب جيوإستراتيجية ناشئة ومتفرّعة من العلاقات المتبادلة الصعبة مع الأمبراطوريّة الروسية القومية أو مع الخلف المقتدر الاتحاد السوفياتي، الذي بالإضافة إلى العمل المتواصل والفعّال من قبل الأعداء، فتح ثغرات ملائمة للالتزام بتفكيك الوحدة السياسية - العسكرية والاقتصادية لما كان يسمى المنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية.

جاسوس سابق رئيساً

ترافقت انتخابات جورج بوش الرئاسية سنة ١٩٨٨ مع شعور بارز بالانتصار في المجتمع الأميركي، تؤجّجه وسائل الإعلام بالتركيز على «الانتصار النهائي» الذي أحرزه الغرب في الحرب الباردة أمام ناخبين أمضوا حياتهم كلها أو جلّها تحت تأثيرات جنون العظمة أو الوسواس الناجم عن «التهديد الشيوعي».

ولقد تمّ تجنّب الصعوبات التي واجهها الاقتصاد الأميركي بسبب سباق التسلّح الباهظ الكلفة، الذي نتج منه عجزٌ في الموازنة العامة وفي الميزان التجاري، خلال الفترة التي عمل بها بوش كنائب للرئيس ريغان آنذاك.

إن إستراتيجية الأمن القومي للسلطة التنفيذية الجديدة، أخذت على عاتقها، كهدف أساسي، توطيد تفوّق الولايات المتحدة على المسرح السياسي الدولي من خلال مراجعة مخططاتها في الممارسة، بالسرعة نفسها التي اتصفت بها الأحداث المتصلة بانهيار الاشتراكية الأوروبية.

وفي تطابق مع هذه المسلّمات، فإن بلداناً كبولونيا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا كانت من أولويات مراكز الفكر المتخصّصة في خدمة الإمبريالية، وعليها أغدقت الثروات المالية لتنشيط التهافت على السلطة وإمكانيات القيادة للمجموعات «المنشقّة» المختلفة والمنظّمة والمموّلة والمحرّكة والمتّصلة منطقياً، بمصالح الغرب. فتسارعت الخطوات الضرورية لتنفيذ إعادة توحيد ألمانيا، البلد الذي لا يزال حليف الولايات المتحدة وعضواً فاعلاً في حلف شمالي الأطلسي.

إن إدارة السلطة، وفي إطار منشور عنوانه «إزالة التوتّر من جديد»، قد فاوضت من موقع قويّ، وقد سهّل ذلك تقديم جملة من «التنازلات» المتسارعة من قبل غورباتشوف، كاتفاقيات خفض الأسلحة الإستراتيجية، والتقليدية والكيميائية، الأمر الذي لم يمنع الحكومة المحافظة من التزاماتها الحربية.

إن بوش، الذي لم يكتف بإعطاء الأمر بغزو بنما، في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٩، لإطاحة نظام مساعده السابق وحليفه «النزق» مانويل أنطونيو نورييغا، رأى أن تطلعاته إلى الهيمنة مكلّلة بالنجاح، وحجّته المفضّلة هي احتلال العراق للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠ ما سمح للنخب الأميركية «بتبرير» الوجود العسكري الضروري بغية حفظ المصالح الاقتصادية والجيوسياسية، في تلك المنطقة الإستراتيجية.

وفي موازاة ذلك، شكلت المحاولة الفاشلة التي قامت بها مجموعة صغيرة من قيادة الأركان العسكرية لخلع ميخائيل غورباتشوف في آب/أغسطس عام ١٩٩١، واستخدام ذلك كذريعة لتفكيك الحزب الشيوعي السوفياتي وحلّ النظام السياسي

الدستوري الاشتراكي في ذاك البلد، مقدّمات حاسمة لتفكيك الاتحاد السوفياتي، وقد تسارع التفكيك هذا مع وصول الشخصية المثيرة للجدل، بوريس يلتسين، إلى السلطة محفّزاً من قبل الغرب، بعد أن جرى تضخيم ونشر واسع لموقفه الرافض للمحاولة الانقلابية.

إن يلتسين، حتى ذاك الحين، لم يكن مأخوذاً على محمل الجد، في أوساط الدبلوماسية الأميركية بسبب تساؤلاته عن حركة غورباتشوف، ما لا يتناسب مع إستراتيجية الولايات المتحدة وحلفائها للدعم والإشادة، دولياً، «بالخطوات المتقدمة التدريجية والمشجّعة لمشروع غورباتشوف السياسي»، القريب من الغرب والمراد منه أن يؤدّي إلى انحلال الدولة السوفياتية وقيام مجموعة من الدول المستقلّة البديلة في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه.

إن أحداثاً كهذه استرعت انتباه إستراتيجيّي الأمبراطوريّة، على الرغم من أن اقتصاد الولايات المتحدة كان في تراجع مستمرّ أمام صعود منافسيه الاقتصاد الأوروبي والاقتصاد الآسيوي، في حين أن البطالة وعجز الموازنة كانا في حالة صعود ينذر بعواقب غير سارة، ما جعل فشل جورج بوش الانتخابي عام ١٩٩٢ أمراً محتوماً.

إن ردّة فعل الناخب في الولايات المتحدة أمام الضّرورات الاقتصادية التي كانت تلحق الضرر بسلة مصروفه اليومي، قد اصطدمت بشعور الانتصار المفرط لدى أولئك الذين كانوا يسوّقون «النصر» على «العدو الكبير» الذي أرّق، خلال أربع وسبعين سنة من وجوده، مفكّري وسياسيّي وإستراتيجيّي القوة العظمى التي أطلقت على نفسها اسم زعيمة النظام الرأسمالي العالمي، وحدّد على مدى زهاء نصف قرن، الأولويات الإستراتيجية لتلك الأمة.

إن الرأي العام الأميركي قد ركّز توقّعاته على الصعوبات الاقتصادية الجدية التي كانت تهدّد النموذج الإمبريالي «لطريقة الحياة الأميركية» المكلف، افتراضاً، توفير رفاهية الشعب الأميركي وليس الطبقات الأوليغارشية المتمسكة بالسلطة وحدها، التي كانت في آخر الحساب، أكبر المستفيدين خلال الحرب الباردة.

حتمية اقتصادية

إن عبء العامل الاقتصادي المحدّد في نتيجة عمليات الاقتراع التي جاءت لمصلحة صعود الديموقراطي بيل كلينتون، تحوّل إلى تجربة مرّة للمحافظين الجدد، ولكنها ذات قيمة لرسم إستراتيجياتها المستقبلية، وكذلك بالنسبة إلى من يسمّون الليبراليين الذين كانوا قد استعادوا السلطة التنفيذية بعد غياب دام اثنتي عشرة سنة، ما أوضح أن مجتمع الولايات المتحدة كان يطالب بخيار السياسات الفعّالة القادرة على تجاوز الوضع الاقتصادي الاجتماعي المعقّد الذي كانت تجتازه البلاد.

وفي النتيجة، قد تركزت مستلزمات الأمن القومي ومفاهيمه للإدارة الجديدة، ومن بينها مخططات السياسة الخارجية، حول المشكلات الاقتصادية، في الداخل، كما على الصعيد الدولي، وخصوصاً حول الخسارة الفادحة جراء مزاحمة الاقتصاد الأميركي مع خصميه التجاريين الأساسيين الممثلين اقتصادياً، باليابان والمجموعة الأوروبية التي تركّز اتحادها مع الدخول في تنفيذ معاهدة ماسترخت في تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٩٣.

وفي المجال الدفاعي، فإن زوال «الأخطار» المزعومة في الصراع بين الأحلاف، التي جرى استغلالها بمهارة من قبل المنظومة الأميركية في وضع هيكلية الإستراتيجيات التي «تلائمها» للمواجهة بين القطبين، تلك التي كانت، ولعقود خلت، قد تطلّبت موازنات عسكرية وأمنية هائلة، قد وضع الحكومة الديمقراطية أمام معضلة صعبة، إذ إنها باتت مكلّفة وضع الإستراتيجية الجديدة الخاصة بأمن البلاد في وجه الظروف الجيوسياسية التي كانت تؤشّر على ولادة نظام عالمي جديد أحادي القطب تحت هيمنة الولايات المتحدة.

تحدّيات وتهديدات «جديدة»

في ذاك المشهد الجديد، كانت التهديدات تتنوّع وتزداد انتشاراً، واضعة حدّاً للذرائع التي كانت تُستخدم للإبقاء على أولوية المحافظة على الحجوم الهائلة لعديد القوات المسلحة ورابطة الاستخبارات وإنفاقاتها الباهظة، في الوقت الذي بدأت

تظهر مؤشّرات الاستياء والشكوى من النتائج والآفاق الغامضة والمقلقة المتوقّعة من زوال «العدو الكبير».

وقد كان يتم الدفاع عن الموازنات المرتفعة للمؤسستين المذكورتين، بشدّة، من قبل القطاعات المحافظة التي كانت تسيطر على السلطة التشريعية للأمة، في وجه أية محاولة هادفة إلى تقليص حجومها الهائلة. ومع ذلك، فقد فرضت الظروف المتزامنة، الحاجة إلى إعادة هيكلتها، لمواجهة التحدّيات التي فرضها الوضع الدولي وأولويات البلاد، ولا سيّما ما تعلّق منها بإنعاش الاقتصاد.

من أجل ذلك، فإن تحديد التحديات الجديدة، وتوصيف السيناريوهات المحتملة اللذين، بحسب ما يرى الخبراء، سيكون على الولايات المتحدة أن تواجههما، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لضمان تفوّقها على الصعيد العالمي، يشكلان مفاتيح البحث عن إعادة رسم أبعاد إستراتيجية الأمن القومي، والعمل على تحقيق التوافق الضروري، في مجتمع بات يعاني صعوبات اقتصادية جديّة.

ومن خلال ذلك، كان المحافظون يرغبون في الحصول على موافقة المساهمين على «ضرورة» المحافظة على الأولويات التي تم تحديدها، وبالتالي، على المبالغ المخصّصة سابقاً في الولايات المتحدة، لآلتها الحربية والأمنية، التي تعدّها الطبقة السياسية الأميركية وسائل لا بدّ منها، من أجل رسم هيكلية السلطة العالمية التي كانت تريد تشكيلها.

وفي هذا الاتجاه، فقد اعتمدت إدارة كلينتون، ببراعة، على وسائل دستورية أقرّها الكونغرس الأميركي، خلال عهد الإدارة الجمهورية التي استمرّتِ طويلاً، تلك التي تنصّ على ضرورة أن يعاد تنظيم أجهزة الدفاع والأمن في البلاد. وهكذا، تكون الإدارة قد نجحت، آنذاك، في إطلاق عملية تدريجية لإعادة تحديد أبعاد إستراتيجيتها، على قاعدة الضرورة الملحّة لإنعاش الاقتصاد كأولوية مطلقة في الأمة.

إن هذه التطلعات كانت مرشدةً لتفعيل القدرة العسكرية، بعد الحرب الباردة، تلك القدرة التي حصلت عليها القوة العظمى، معزّزة قواتها المسلّحة بالطاقة الضرورية للقتال والانتصار في حقول مختلفة في آن واحد، وكذلك لمواجهة تهديدات عديدة

بدءاً بانتشار أسلحة للدمار الشامل الخارجة على السيطرة، التي يمتلكها بلدان أو مجموعات أو أفراد عدائيون، واحتمال استخدامها ضد الولايات المتحدة. فضلاً عن الاعتداءات في مجال المعلوماتية ضد بنيتها التحتية السيئة وكذلك تهريب المخدرات على المستوى الدولي.

وقد طرح كلينتون، في مقدمة اقتراحه الرسمي الأول لإستراتيجية الأمن القومي المنشور في تموز/يوليو عام ١٩٩٤، أنه: «يجب علينا تنشيط اقتصادنا إذا أردنا أن ندعم قواتنا المسلحة، وأن نقوم بمبادرات خارجية ويكون لنا تأثير شامل، كما علينا، أن نلتزم فعلياً أداءنا الخارجي، إذا شئنا فتح أسواق خارجية وإيجاد فرص عمل جديدة لشعبنا»[1].

إن المقترح يشتمل أيضاً على تلاؤم الأولويات، والأهداف، والمهام، وكذلك إعادة تحديد أبعاد رابطة الاستخبارات في الولايات المتحدة، تلك التي عليها أن تدعم الدبلوماسية التي لا يمكنها أن تميّز الحواجز بين السياسة الداخلية والسياسة الدولية، مثيرةً حدثاً شاملاً لتسهيل تدخّلها بغية تحريك التأثير الجيوسياسي للقوة العظمى، في عالم يحدّد التفوّق الحربي والأمني أحادية القطب فيه.

ومع ذلك، واجهت الهيمنة الإمبريالية، في المجال الاقتصادي الأساسي، تحدياً جدّياً في الصراع المتصاعد والمتعدّد الأقطاب، مع منافسيها من الأوروبيين الغربيين والآسيويين، ما يستلزم خطوات تؤدّي إلى فتح الأسواق الأجنبية أمام المنتوجات والخدمات الأميركية، وتوفّر فرص عمل، بغية تشجيع الاستهلاك والاستثمار من أجل كبح توجه الاقتصاد نحو الجمود، الذي عانته الأمة بنسب متفاوتة منذ السبعينيات.

تجارة «حرّة»

لقد حصلت الإدارة الأميركية على الموافقة التشريعية أولاً، وتلا ذلك تطبيق معاهدة التجارة الحرة «TLC»، بين الولايات المتحدة، كندا والمكسيك، التي بدئ بتطبيقها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، بينما رفعت هذه الإدارة المقاطعة التجارية

(١) مكتب الطباعة في الحكومة الأميركية، إستراتيجية الأمن القومي لتوسيع المشاركة. البيت الأبيض، تموز/يوليو ١٩٩٤.

التي كانت قد فرضتها على جمهورية فيتنام الاشتراكية.

وبالتزامن مع ذلك، جرى تطبيق إجراءات مختلفة ذات طابع داخلي لمواجهة العجز المالي في البلاد، كخفض الإنفاق الفيدرالي وزيادة الضرائب، الأمر الذي، إذا أضيف إلى النمو الحاسم في قطاعات اقتصادية متّصلة بالتكنولوجيا المتطورة، لا سيما في حقل الميكرو- إلكترونيك والاتصالات والمعلوماتية وتفرّعاتها المتعدّدة الاختصاصات، يكون قد شكّل حافزاً قوياً للاستثمارات والتوظيفات المالية، وأثّر، بشكل حاسم، في عملية إعادة تنشيط الاقتصاد الأميركي.

ولقد تطابق ذلك مع بدء مرحلة بلغت فيها الدورة الاقتصادية الإمبريالية حدّها الأقصى، وكانت مرحلة نموّ هامة، مدعومة وطويلة الأمد، في حين كان المنافسون يفقدون وضعية التقدّم النسبي الذي أحرزوه في مجال التجارة العالمية، وقد تأثروا سلباً، مع بدء الأحداث الاقتصادية – المالية المحبطة كالأزمة الآسيوية المعروفة سنة ١٩٩٧ وما تشعّب منها، ولم يتأثر بشكل ملحوظ اقتصاد الولايات المتحدة الذي أعيد بناؤه، فبدا قويّاً في الظاهر.

صراعات «وفق المناسبة»

إن التزام إدارة كلينتون في مجاليْ الأمن والدفاع، كان وثيق الصلة بضعف دائم في أداء كلّ من السلطة التنفيذية والرئيس، في مواجهة ضغط ثقيل ومحاولات من قبل خصومه المحافظين في الكونغرس، الذين يأخذون عليه باستمرار موقفه غير الحازم تجاه «الأعداء الجدد»، و«التهديدات» التي، انطلاقاً منها، كانت السلطة السياسية تأتي بحججٍ جديدة لتبرير أدائها الشامل.

إن هذا قد حرّك جهاز الأمن القومي الديمقراطي تجاه الانخراط في أعمالٍ إجرامية قامت بها القوات المسلّحة والقوات الخاصة ضد الشعب العراقي وفي الحرب المفروضة على دولة يوغوسلافيا[1] المقطعة الأوصال وذلك في إطار ما سُمّي بـ «عمليات التهدئة» الكريهة والمنفذة من قبل آلة الحرب الإمبريالية مع

(١) خطاب رئيس مجلسي الدولة والوزراء فيدل كاسترو روز، في الجلسة الختامية لأول مؤتمر حول التنمية والثقافة، هافانا، ١١ حزيران/يونيو ١٩٩٩.

الدعم الإلزامي من جانب الحلفاء الغربيين الأوروبيين في حلف شمالي الأطلسي. وفي التدخُّل الوقح «ذي الطابع الديمقراطي» في هايتي والإنساني المزعوم في الصومال.

إن النتائج الاقتصادية الهائلة التي تحقّقت خلال التسعينيات، قد وطّدت سلطة القطب الواحد الأميركي في جميع الميادين: الاقتصادي، السياسي، العسكري والتكنولوجي، ما سمح لدوائر هذه السلطة بممارسة احتكار إعلامي على الصعيد الكوني، وذلك بواسطة السيطرة على وسائل الإعلام التي كانت تزداد باستمرار، فاعليةً وانتشاراً على المستوى العالمي، وتفرض مبادئها الاقتصادية النيوليبرالية، وأنماطها الثقافية الغريبة والمفاهيم الطبقية، المجمّلة بعناصر جذّابة مزعومة، تتعلّق بـ «نمط الحياة الأميركية الجديدة» الناتج من الرفاهية المذهلة التي بلغتها البلاد.

قوة «ناعمة»

إن النُّخَب الليبرالية، في المنظومة الأميركية، المعتدّة بالظروف المناسبة لها، حاولت أن تستخدم لمصالحها، ما أسماه منظّروها بـ «القوة الناعمة»، ساعية من خلالها، إلى تشجيع الآخرين في العالم، ليس على القبول، فحسب، وإنما على «التطلّع» إلى النموذج الإمبريالي للولايات المتحدة، وإلى تزعّمها للعالم بقرار ذاتي منها، وإلى دورها كدركي عالمي.

إن هذه المخطّطات والجهود التي يقوم بها منظّرو النظام الإمبريالي تُخفي، وراء قناع ليس جديداً، من «الأمن الجماعي» المزعوم، النيات الحقيقية للهيمنة الأوليغارشية الأميركية التي كانت تحاول أن تلبّي مطامعها الجيوستراتيجية اللامحدودة، معيدةً صوغ فكرها المتمسّك بالأمن والمصلحة القومية، حول الوفاق الداخلي، وكذلك خارج الحدود.

إن هذا كله يسمح «بتبرير» أداء الجنود الأميركيين في العالم، «للدفاع»، افتراضاً، عن الأمن والسلم ومصالح «البشرية»، في مواجهة الأعداء والتهديدات التي شهدها الماضي. ولكنها تكتسب في الظروف الجديدة بعداً ولوناً مختلفين ما

يصعّب مواجهتها. نذكر من هذه التهديدات، تهريب المخدّرات والإرهاب والجريمة المنظّمة وموجات الهجرة الخارجة على السيطرة، الصراعات بين الإثنيات، التلوث البيئي والكوارث الطبيعية وسواها؛ وقد صارت جميعها ذرائع جديدة للتدخّل والسيطرة الشاملة.

ومع ذلك، لم يكن لأيّ خطر من تلك الأخطار الكامنة، وما يتفرّع منها من مشاهد محتملة، الوزن الكافي أو القدرة على التأثير في الرأي العام الأميركي، لدعم وإعادة تشكيل عقيدة الأمن القومي، حول هدفٍ سام موحّد، يُبنى على أساسه، التوافق الداخلي من أجل دعم موازنات هائلة للدفاع والأمن، كما كان يحصل أثناء «التهديد الشيوعي» خلال الحرب الباردة.

عوامل اقتصادية

في مطلع الألفية الثالثة وبعد مرحلة طويلة من النمو الرأسمالي الملحوظ، كانت أسباب وموجبات ذات طبيعة اقتصادية كبيرة، تهدّد بالقضاء على التفوّق الأميركي الأحادي القطب، بظروف دخلت بالفعل في تشكيل أجندة الأمن القومي لدى إدارة جورج دبليو بوش الجمهورية، منذ تولّيه الرئاسة في العشرين من حزيران/يونيو ٢٠٠١.

أمّا قيادة الحزب الجمهوري الموغلة في الرجعية، وإن كانت براغماتية، فما إن استعادت السلطة التنفيذية حتى تجنّبت ارتكاب الخطأ نفسه في التقليل من أهمية العامل الاقتصادي المحدّد في أولويات الأمة، ذاك الذي كان قد كلّفها خسارة انتخابات ١٩٩٢ بشخص والد جورج دبليو بوش.

ولقد طرح الرئيس الجديد وفريقه، في هذه المناسبة، كهدفٍ إستراتيجي مباشر، إعادة تثبيت الأمن الاقتصادي الذي بلغته البلاد خلال الولاية الديمقراطية، ما سيحدّد إلى حدّ كبير إمكانيات الرئيس للفوز في الدورة الرئاسية الثانية.

إنذار اقتصادي

إن بقاء بعض مظاهر الهشاشة الاقتصادية المرتبطة، بداية، بنشاط بورصة الأسهم

غير المستقرّة، وبسبب التذبذبات المنخفضة في قيمة أسهم الشركات الرائدة في ما سمّي بـ«الاقتصاد الجديد»، قد ولّد تراجعاً بالثقة وراح ينعكس سلباً على عملية التوظيف المالي، بينما كان الاستهلاك الداخلي يتراجع وهو عنصر أساسي حيث يتعلق به قرابة ثلثي الأموال التي تنتجها البلاد سنوياً. إن القطاع الاقتصادي المدعوم بإنتاج الأموال والخدمات ذات المحتوى التكنولوجي العالي، كان قد شكل في التسعينيات، الجهة المحركة والنابضة لإعادة تنشيط الاقتصاد الأميركي الضخم. هذا الوضع أحدث تراجعاً ملحوظاً انعكس أخيراً على الدورة الاقتصادية التوسعية والمستمرة التي تم اختبارها بواسطة «النموذج المثالي» الأميركي، خلال جزء كبير من العقد الفائت، الذي قدمه بعض المفكرين المنظّرين «المشهورين» أمام وسائل الإعلام، «كنموذج نجاح» و «مثال» يحتذى في المجتمع الدولي.

هؤلاء الناطقون الإمبرياليّون، منظّرو اقتصاد السوق، لم يأخذوا في الحسبان، في تحليلاتهم، أطروحة كارل ماركس الأساسية حول الطابع الدوري للنظام الرأسمالي الذي يفسّر مساره الدوري عبر المراحل، وإحداها هي الأزمة الاقتصادية الشائعة في تطوّر هذا النظام السياسي، وصولاً إلى الذروة أو الاستعادة، بما لا يشكل خروجاً على المألوف، وإنما انتظاماً في الطبيعة الفوضوية للرأسمالية.

إن الأزمات الرأسمالية، مع نشوء الإمبريالية وتعاظم دور الأموال، اشتملت على عامل جديد هو خطر «الفقاعات» المالية القادرة على تدمير بنية الأموال، وإلحاق الضرر الكبير بالرصيد وإحداث تراجع في الطلب الحقيقي ودفع الاقتصاد الإنتاجي إلى الضمور المترافق مع كلفة اجتماعية باهظة.

وفي هذا السياق، فإن أعداداً غير قليلة من الخبراء الاقتصاديين الرأسماليين، وعلى رأسهم جون مينارد كاينس، لفتوا النظر إلى خطورة الفقاعات المالية الآيلة إلى الانفجار، في حال لم يتم ضبط المضاربة ضمن حدود «معقولة» نظرياً. وعلى المستوى النظري، فإن على الدولة أن تضبط ذلك وتراقبه من خلال تنظيم القطاع المالي وتطبيق سياسات تعمل على تحفيز التوظيف الإنتاجي في الاقتصاد الحقيقي، مقلّلةً من حجم التوظيف المالي المضارب.

لقد وجد القطاعُ المالي، مع الليبرالية الجديدة، الصيغة المثلى لتفعيل فوائده بواسطة المضاربة الخارجة على السيطرة، التي يلائمها الفلتان القائم على إزالة العوائق أمام حرية الرأسمال، بما في ذلك مرونة المعايير حول ضمان العمليات المصرفية وشفافيتها.

لقد ولّدت هذه الممارسات الفوضوية المفروضة من قبل الأرثوذكسية النيوليبرالية، الانخفاض في الاحتياطيات المصرفية الضامنة وخروج نماذج سلبية في موازين المؤسسات المالية متسترّة على الحالة الحقيقية للحساب والالتزام واستخدام الجنّات المالية، والمبالغة في أسهم الوكالات الخطرة، مفعّلةً المضاربة من غير قيود، مع كل ما من شأنه أن يدرّ ربحاً ما، بالمراهنة على سعر مستقبلي في اقتصاد الكازينو، الذي يسيطر على ما يُسمّى السوق المالية المعوْلمة ومركزها اقتصاد الولايات المتحدة.

تدابير يائسة

إن الضرورة الطارئة لمواجهة التأثيرات الخطيرة التي يمكن أن يُحدثها استحكام أزمة اقتصادية كامنة ومعمّمة بحيث تشمل قطاعات وأنشطة اجتماعية-اقتصادية جوهرية في الأمة، وبالتالي في الاقتصاد العالمي، تفرض على سلطات الاحتياط الفيدرالي أن تخفض، فعلياً، أسعار الفوائد إلى الحدود الدنيا، محاولة، من خلال خفض قيمة العملة، تشجيع الاستهلاك والاستثمار، واحتواء حالة التدهور وإلجامها.

ومن جانب آخر، عمدت الإدارة إلى خفض العبء الضريبي الذي تستفيد منه على وجه الخصوص، الشركات الكبرى، على أساس «زعمها» أن إجراءات كهذه، يمكنها أن تساهم في تحفيز العملية الاستثمارية وثقة المستهلك، وتصبّ بالتالي في مصلحة إعادة تنشيط الاقتصاد.

سوق أسيرة

ثمّة جانب آخر يتعلق بالإستراتيجية الجمهورية ويقوم على حصول «سلطة تشجيع التسويق التجاري» أو «فاست تراك» أي الطريق السريع، التي منحها الكونغرس الأميركي، ما يسمح بالتفاوض مع البلدان الأميركية اللاتينية، باستثناء مشرّف وهو

كوبا، حول تنفيذ منطقة التجارة الحرّة للبلدان الأميركية (ALCA).

لقد كان ذلك حلماً قديماً للمشروع الاقتصادي الإمبريالي للمنطقة، تمكّنت إدارة كلينتون من فرضه في المحاولة الأولى لما سُمّي «قمة الأميركيتين»، التي عقدت في مدينة ميامي عام ١٩٩٤، بحضور القيادات العليا من جنوب القارة، الخاضعة بأكثريتها، آنذاك، للرأسمال الأميركي العابر للبلدان، والمسؤولة عن دعم الآلية الخطيرة للاستدانة الخارجية، المستخدمة بفاعلية كأداة ضغط اقتصادي وسيطرة سياسية بواسطة المؤسسات المالية الدولية الموجّهة من واشنطن.

وفي «قمة الأميركيتين» الثالثة المنعقدة في نيسان/أبريل ٢٠٠١ في المدينة الكندية كيبك، تحت إشراف الرئيس الجديد آنذاك، جورج دبليو بوش، كانت هذه الحكومات الليبرالية الجديدة، قد قبلت أن تضع منطقة التجارة الحرة للبلدان الأميركية موضع التنفيذ في العام ٢٠٠٥، مع التحفّظات الوحيدة المقدّمة من قبل رئيسي جمهوريتي فنزويلا البوليفارية والبرازيل. إن هدفاً آخر من الأهداف الأساسية لذلك الحدث، تمثّل في تحضير «الشرعة الديمقراطية للدول الأميركية» لدعم وسائل التدخّل الأميركي في منظمة الدول الأميركية التي جرى اعتمادها خلال الجلسة الاستثنائية في ليما عاصمة البيرو في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١ عقب الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة.

بالنسبة إلى الأمبراطوريّة الأميركية، فإن قدرة السوق الهائلة الاتساع التي ترغب في السيطرة عليها من خلال تطبيق حسّي لمشروع منطقة التجارة الحرّة للبلدان الأميركية «ألكا» ALCA، تفترض أن يكون هناك تفضيل لمنتجاتها وخدماتها لدى ما يقارب ثمانمئة مليون مستهلك محتمل في القارة، محتكرةً، لأسباب غير قابلة للجدل، تتعلّق بالمنافسة، الإنتاجات الوطنية، وبالتالي التجارة والاستثمارات والأموال، بالإضافة إلى حركة الرساميل الخارجة على السيطرة بينما تلجأ إلى مصادر واسعة من المواد الأولية، واليد العاملة الرخيصة.

وكان في تقدير الأمبراطوريّة الأميركية أن هذا سيسمح لها بتعويض الخلل الكبير في القطاع الخارجي من الاقتصاد الأميركي. إن نتيجة التدخّل المحدّد والمميّز

والمفيد، جاءت متناقضة وغير مرغوب فيها، ففيها إقحام للرأسمال الأجنبي في تمويل الإنفاقات الطارئة في الدولة، إقحام مدفوع باهتمام الكثير من البلدان والشركات والأشخاص، لوضع احتياطيها أو ادخارها بالدولار الأميركي، ومنوط أيضاً بالمردود الريعي لنشاط البورصة المفرط في ذاك البلد.

إن المضاربة الناشطة في التسعينيات كانت قد «خلقت» عوامل جبّارة غير متصلة كلياً، بإنتاج الأموال أو عرض الخدمات الحقيقية، وإنما جرى استيرادها خيالياً، نتيجةً لارتفاع قيمة الأسهم الذي لا مبرّر واقعياً له لدى شركات أميركية مهمة، في حين أن الاستهلاك الداخلي كانت تغطى مصاريفه من ادّخار المجتمع الدولي.

والواضح أن التآزر في المضاربة وفر الكثير من أرباح الأسهم للولايات المتحدة، ما سمح لها أن تقدم أداء اقتصادياً قوياً في الظاهر، وشجّع خبراءها على السير في الخطأ الإستراتيجي المتمثل بالتقليل من أهمّية التأثيرات الخطيرة المتراكمة التي تسبّبت، أخيراً، بانفجار الفقاعة التي أحدثت ركوداً بنسب ونتائج كبيرة وهائلة على المستوى الداخلي وفي بقية العالم.

ولقد أضيفت إلى هذا الوضع التأثيرات الناجمة عن التفجيرات الدموية الإرهابية في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ التي سرّعت حصول الخسارة التي شهدتها وول ستريت وقطاعات اقتصادية هامة في منطقة الجبروت الإمبريالي.

إن الضرر الجزئي الذي ألحقه انفجار الفقاعة المالية بقطاع التكنولوجيا والمعلوماتية والاتصالات (TICs) القوي جداً في الولايات المتحدة، تمثّل بحصول أزمة كالتي عرفت بأزمة الـ (com)، وفيها أفلست شركات كبيرة مثل Enron أو World Com، ملحقةً الضرر بصناديق أموال رواتب مئات الآلاف من الأشخاص الذين استثمروا في تلك الشركات العملاقة بعد أن جرى تضليلهم بالمحاسبة المغشوشة في بعضها، الأمر الذي قادهم إلى الوقوع في احتساب خاطىء للربح.

لقد شكّل ما تقدّم إشارةً بارزة تنذر وتحذّر مما سيأتي على الرغم من المؤشّرات المعسولة التي يأخذ بها المحلّلون والمنظّرون النيوليبراليون، محاولين المحافظة على «الثقة» باقتصاد الولايات المتحدة «المتماسك» وبـ «استعادة قوته».

يضاف إلى ذلك الوضع العجز المرتفع المقدّم من قبل الميزان التجاري الأميركي، في السنوات الأخيرة، يعزّزه تراجع المردود الإنتاجي وزيادة التكاليف، ما جعل منتجات الخصوم الاقتصاديين أقوى على المنافسة في السوق الداخلية.

أمام وضع مشابه، حاولت الحكومة بالأولوية، تنشيط التبادل التجاري على صعيد القارة الأميركية، محاولةً إعادة النظر في حجم صادراتها بغية تأمين السوق الإقليمية أمام التنافس الضاغط والتأثير الاقتصادي من خارج المنطقة.

إن الإستراتيجيين في إدارة بوش كان يقلقهم الحضور المتنامي للاقتصاد الأوروبي في أميركا اللاتينية وانتقال الاستثمارات وزيادة التبادل التجاري والمالي، وكذلك في المجال السياسي، في إطار الاجتماعات والقمم الإسبانية – الأميركية أو في إطار جنوب القارة مع الاتحاد الأوروبي.

ولهذا السبب، كانت الحكومة الجمهورية تصرّ على متابعة المشروع الإستراتيجي الإلحاقي أي مشروع منطقة التجارة الحرّة للبلدان الأميركية ALCA محرّكة، بموازاة ذلك، المفاوضات المتعددة الجوانب، من أجل تنفيذ أجندات ثنائية مع بلدان أو مجموعة من الأمم في جنوبي المنطقة، والقيام بمبادرات تكاملية في النصف الغربي من الكرة الأرضية لتقويتها كالسوق المشتركة للجنوب (MERCOSU)، أو إنشاء غيرها كمجموعة دول جنوب أميركا (CSN) والخيار البوليفاري للأميركيتين (**ALBA**).

تحت ضغط ضرورات دعم الاقتصاد في الولايات المتحدة وتصويبه، تمت المراهنة على خفض سريع للحواجز المتعلقة بالتعريفات الجمركية للتجارة في القارة وإزالتها في المستقبل، ما أحدث دون أدنى شك، إفلاساً تدريجياً للشركات الصغيرة والمتوسطة في أميركا اللاتينية التي كانت قد تمكّنت من الاستمرار أمام الهجوم النيوليبرالي خلال العقود الأخيرة. وفي الوقت نفسه، ستمتص الطّغمة الأميركية الشركات الكبرى والأشد منافسة، وستسحق الاقتصادات الضعيفة في المنطقة من خلال إخضاعها لخدمة مصالحها.

إن الشيء نفسه سيحدث مع تجارة الخدمات الإستراتيجية، حيث أن مؤسسات أميركية شمالية وكندية كانت تسيطر في سنة ٢٠٠٢ على ٢١,٣٪ من الصادرات

العالمية و ١٦,٣٪ من الواردات، مقابل ٤٪ و ٤,٦ ٪ على التوالي يعود إلى مجموع بلدان أميركا اللاتينية.

ومن جهة أخرى، تستمر حكومة بوش في التطبيق العشوائي للحواجز غير الجمركية، التي كانت تمتدّ من الشروط التقنية والأمنية المفرطة، حتى الشروط ذات الطابع السياسي، مع الاقتراح الواضح بخفض الواردات من المنتوجات أو استهلاك الخدمات الأميركية اللاتينية، مع الرغبة في إعادة العمل بمنطقة التجارة الحرة للبلدان الأميركية ALCA ثم اللجوء إلى «شرعنة» هذه الممارسات الوحيدة الجانب التي من شأنها الحدّ أكثر من صادرات النصف الغربي من الكرة الأرضية لمصلحة السوق الداخلية للقوة العظمى، ما يسمح، علاوةً على ذلك، بتحسين أداء الميزان التجاري وحماية منتجة معينة في الولايات المتحدة ولكنها ليست منافسة أمام إغراق السوق بالمنتوجات الأجنبية.

هذه هي الأسباب الكامنة خلف العوائق المستمرّة والمفروضة من قبل السلطات في الولايات المتحدة، ويذكر على سبيل المثال لا الحصر، أن استيراد الخشب الكندي أو دخول وسائل النقل المكسيكية إلى الأراضي الأميركية الشمالية، قد ألحق الضرر «بشركائها» في إطار الـ .T.L.C المثيرة للجدل.

أما بالنسبة إلى إدارة جورج دبليو بوش من المحافظين المتشدّدين، فإن منطقة التجارة الحرة للبلدان الأميركية، ALCA، ستتحول إلى آلية للتدخل السياسي بامتياز، واستحواذ الولايات المتحدة على الثروات القيمة في أميركا اللاتينية، ما يزيد بوضوح من سيطرتها على المنطقة فيزداد ارتباط الأوليغارشية المحلية بها، لتزيد من ضغوطها على الأنظمة السياسية في تلك البلدان، مطالبةً بالتطبيق الدقيق للإجراءات الإصلاحية النيوليبرالية.

وبهذه الطريقة، كانت الإدارة الجمهورية تبغي تحقيق الانحياز والتبعية الاقتصادية للنصف الغربي من الكرة الأرضية لإملاءاتها المقنّعة بشروط المؤسسات المالية الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك أميركا للتنمية، وكذلك تحقيق التبعية السياسية عبر أواليات «الأطر الإقليمية» كمنظمة الدول الأميركية OEA

واجتماعات القمم الأميركية.

إن الهدف الإستراتيجي الذي تلاحقه بحقارة جماعة المحافظين الجدد، هو مراقبة قطاعات اقتصادية حيوية في المنطقة لتستفيد شركاتها العابرة للبلدان من مزايا تنافسية عبر الإنتاج بيد عاملة ومواد أولية رخيصة، من خلال وكالاتها وفروعها المزروعة عنوةً في تلك البلدان، حيث تقوم الصناعات الأكثر تلويثاً دون أن تتأثر قيمة أسهمها بالإجراءات البيئية الصارمة في شمالي الريّو برافو RIO BRAVO.

تجارة عالمية

إن أهدافاً جيوستراتيجية مشابهة، ولكن على المستوى الكوني، كانت تعمل على تحقيقها كذلك، دوائر السلطة في الولايات المتحدة، فهي تريد «لبرلة» التجارة العالمية، ما يؤسس لتوسيع منطقة التجارة الحرة للبلدان الأميركية، ALCA، بالإستراتيجية الاقتصادية الشاملة المطروحة من قبل إدارة بوش، الذي قدّم الكثير من الدعم الحاسم إلى دورة المفاوضات في المنظمة العالمية للتجارة (OMC) التي عقدت في قطر في العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بعد شهرين فقط من الحادي عشر من أيلول/سبتمبر.

في قطر، جرى توضيح الأولوية العالية المعطاة للمشروع الإمبريالي، حيث أظهر وفد الولايات المتحدة مرونةً لا نظير لها في المفاوضات التي كشفت توقعاته العالية في هذا الوضع المتأزم، حيث كان أعضاء الوفد، يرون فرصة استثنائية للحصول على سوق لا حدود لها، تتألف من البشرية جمعاء. ولسوف تسمح لهم، وفق حساباتهم، بإعادة تنشيط الاقتصاد الأميركي بسرعة، وتفعيل نموّه على نحو واسع، معطين الأفضلية لشركاتهم الكبيرة العابرة للبلدان التي يتناقص عدد منافسيها، يوماً بعد يوم.

لو أخذ في الحسبان الميل القوي إلى إدماج المؤسسات الكبيرة، في السنوات الأخيرة، لكان في الإمكان تقويم كيفية اغتنام الشركات الكبرى الأميركية للفرص المتزايدة، أمام ضعف الخصوم، وذلك لابتلاع مراكز تجارية تاريخية وتمثيلية اقتصادية أوروبية وآسيوية، عبر هيمنة احتكارية على الأسواق الإستراتيجية، ما لا يستثني الخيار

الانتهازي لإجراءات الحماية، كالتي اعتمدتها الإدارة الجمهورية لمواجهة المنافسة الأجنبية لصناعة الحديد والصُّلب الضعيفة في الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن تنفيذ مشاريع كهذه، لعولمة الأسواق، له وتيرته الخاصة، بحيث أن الولايات المتحدة، لم تستطع التأثير فيه، على الرغم من وزنها غير القابل للجدل في الاقتصاد العالمي وفي موقف حكومتها. لذلك، فإن فريق بوش الاقتصادي علّق آماله، في المدى القصير، على استراتيجيات أخرى ومسارح حيث وجد فرصاً للمناورة، خصوصاً أن الإجراءات الاقتصادية الهائلة والمعتمدة لم تؤفّر مستوى التعويض المرتجى.

لقد زاد الخفض الضريبي المقترح من قبل إدارة بوش الذي أقرّ أخيراً، من قبل الكونغرس، من خطورة الوضع المالي، بحيث لم يتمكن من تحقيق استعادة حاسمة للثقة المفقودة لدى المستثمرين باقتصاد الولايات المتحدة، فلم يؤدّ انخفاض العائدات بالضرورة، إلى زيادة جوهرية في الاستثمارات.

إضافةً إلى ذلك، فإن هذا الوضع قد تمثّل بإعادة ظهور العجز غير المرغوب فيه في الموازنة، الذي وصل إلى خفض الرقم الهائل وهو خمسمئة مليار دولار أميركي، وقد زاد حجمه على نحو كبير بالمصاريف الحكومية الهائلة و«المبرّرة» بتفجيرات الحادي عشر من أيلول و«نتيجة حتمية» لها، وضمن ذلك «مطاردة الساحرات» التي جرى إطلاقها في الأمن الداخلي وفي الحملة الصليبية «ضد» الإرهاب الدولي بدءاً بغزو أفغانستان ومعزّزاً بغزو العراق، الذي جعل الزيادات في المداخيل العامة تتبخّر خلال أشهر قليلة، بعد أن كانت إدارة كلينتون، قد تباهت بعرضها كثيراً أمام عيون العالم، كبرهان على «متانة» الاقتصاد الوطني.

أمام الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي الصعب، الذي واجهته الولايات المتحدة والخطر اللاحق عقب الأعمال الإرهابية الإجرامية، فإن جماعات المحافظين الجدد الممثلين بحكومة بوش، قوّموا هذه الأحداث المدانة، على أنها فرصة سانحة للإنقاذ الذي يحتاج إليه الاقتصاد الأميركي، ما كان يناسب استعادة الحجة السياسية ـ العسكرية المرجوّة والمفقودة مع كسوف الاشتراكية الأوروبية و«نهاية» الحرب

الباردة، إذ قدّم لهم إمكانية فبركة «تهديد» متعدّد الأبعاد ومواجهته ستبرّر «الرد الواسع» المطلوب لدعم أهدافها الجديدة وإستراتيجياتها الإمبريالية.

كان المقصود إيجاد الذرائع التي ستسهّل بلوغ المصادر الحيوية في العالم أجمع ومراقبتها جيوستراتيجياً. ذلك، من أجل إنشاء سوق ضخمة، انطلاقاً من التأثير المتزايد والمتوقع افتراضياً، في عملية إعادة تنشيط اقتصاد الأمة، بارتفاع كبير في الإنفاق الحربي لدى الحكومة الفيدرالية، الذي يتغذى بالضرائب التي يسدّدها المكلّف الأميركي والمال القادم من الخزائن العامة لحلفائها. كل ذلك يصبّ في النهاية في مصلحة المجمّع العسكري الصناعي في الولايات المتحدة.

كانت إدارة بوش الحديثة العهد، قد قدّمت إستراتيجيةً اقتصاديةً عسكريةً، قبل بروز الحيلة العظمى التي وفّرتها الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر بكثير، والتي نفّذها على نحو مريب، المتعاون «السابق» معها و«المرتد» عليها أسامة بن لادن، حسب ما صرّحت به تلك الإدارة، دون تقديم أي دليل على ذلك، حتى الآن.

إن التفجيرات الرهيبة جاءت ملائمةً للذريعة المرغوب فيها، من قبل المحافظين الجدد، بغية إعطائها أولوية لتطوير البرامج العسكرية الجديدة وذات التكاليف الباهظة، ومن ضمن ذلك معضلة نظام الدفاع ضد الصواريخ، على الرغم من الرفض الواضح من قبل الشركاء في حلف شمالي الأطلسي والمجتمع الدولي، ونظام الدفاع ذاك، يفترض تطبيق هذا المشروع في التصعيد «الجديد» من سباق التسلّح. هذه المشاريع كانت تستجيب لنيّة السلطة التنفيذية الجمهورية إيجاد أسواق حربية جديدة تدعم مبادرتها لإعادة التنشيط الاقتصادي وإعادة التموضع الإمبريالي.

أخطاء حسابية

ومع ذلك، فإن الحسابات التي كان الخبراء قد وضعوها بشأن المستلزمات الحربية الهائلة التي سوف تنتج من صراع حاد وطويل الأمد في أفغانستان، إضافة إلى تأثيرها في الأرباح الجيوستراتيجية، التي من أجلها تم الاستيلاء على تلك البلاد بواسطة « السيطرة» العسكرية، لم تكن على مستوى توقّعات المجمّع العسكري الصناعي

الأميركي. كذلك لم يتحقّق الهدفُ الجوهري الآخر، وهو تعزيز الحضور، والتأثير والسيطرة المتنامية، على الجمهوريات الآسيوية الوسطى السوفياتية سابقاً، في إحدى المناطق الأكثر توقعاً لامتلاكها الطاقة في العالم.

لهذا السبب، ما إن مضى نصف سنة على أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، حتى أعاد الرئيس الأميركي تنظيم «قائمة الأعداء» التي تحدّد «محور الشرّ الجديد» المؤلّف، حسب ما أعلنه هو بنفسه، من: العراق، إيران وكوريا الشمالية، مشيراً إلى أكثر من ستين دولة، كمسارح محتملة لأعماله العدوانية، باتهامها في الانخراط في نشاطات مزعومة مرتبطة بالإرهاب الدولي، يمكن أن تشكّل أيضاً، أسواقاً محتملة لزيادة إنتاج الصناعات الحربية.

كان بوش قد أعلن أنه سيطلب إلى الكونغرس موازنة دفاع ترتفع إلى ٣٩٦ ملياراً و ١٠٠ مليون دولار أميركي للسنة المالية ٢٠٠٣، مخصّصةً لتمويل الصناعة العسكرية، أي مرتين أقل مما خصّص في العقد السابق، بسبب تدعيم القوة الحربية «بالأسلحة الذكية» البالغة الدقّة والتكاليف، الأمر الذي استوجب زيادة ١٣٪ ممّا كانت تعتزم إنفاقه في عام ٢٠٠٢، وفاق بنسبة ١٥٪ معدّل ما أنفق سنوياً في الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، كاشفةً أيضاً عن عزمها لاستخدام ٢.١ بليون من الدولارات، في هذا الحقل، خلال خمس سنوات.[1]

إن الأزمة الاقتصادية التي تم تجنبها، موقتاً، من خلال مسارات الغزو الكبير (لأفغانستان، والعراق) الذي ساهم في تغذية صناديق وخزائن الشركات العابرة للبلدان والمتعلقة بالصناعة الحربية وزيادة الإنفاق الحكومي، تفاقمت بشكل ذريع، مع انفجار فقاعة قطاع العقارات، الذي بدأت طلائعه مع بدايات العام ٢٠٠٧، وانكشف جليّاً في آب/أغسطس من ذلك العام.

إن الحل الاقتصادي الذي جرت محاولة لتحقيقه بالمغامرات الحربية لم يدم طويلاً وقد رأى فيه خبراءُ الاقتصاد الأميركي التوجه المأسوي لسير المضاربة غير المدروسة، التي تولّدت، في هذه الحالة، من التجارة الرابحة في قطاع العقارات

(١) مونتري: وواترلو النموذج؟، جريدة لا هورنادا الإلكترونية، المكسيك، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢ .

الأميركي، محدثةً انهياراً جديداً في البناء المالي المتداعي في ذلك البلد، فاسحاً في المجال لبداية الأزمة الاقتصادية الحالية المعقّدة.

انهيار النموذج

وأخيراً، إن المغالين في الدفاع عن السوق «الحرّة»، ذات القوانين العمياء «المعصومة» من الخطأ، لضمان «حُسن» سير العملية الاقتصادية الرأسمالية، التي فرضت، بقوة، على بقية العالم، أطروحاتها النيوليبرالية، لجأوا إلى أرثوذكسية كينز[1]، محاولين بذلك، إنعاش «نموذج» النظام الإمبريالي، الفاقد للثقة، بواسطة اقتصاد حربي، بغية إرواء الجشع غير المحدود، في الثروات والسلطة، لدى نخب هذا النظام.

ومع بداية الألفية الجديدة، راح بعض المتشدّدين المدافعين عن نمط الإنتاج الرأسمالي، يحاولون ربط متانته الحاسمة على الصعيد العالمي، بأقطاب السلطة الاقتصادية الأساسيين، في مرحلة الجمود، الأمر الذي كشف على الصعيد العملي والنظري ومن حيث المفهوم، عن حالة استنفاد عقائدي في النظام القديم، وخصوصاً عدم قابلية النيوليبرالية للحياة، كنظام سياسي اجتماعي ـ اقتصادي.

إن عقوداً من تطبيق النيوليبرالية ضاعفت الفقر والتهميش الاجتماعي في الأمم الغنية جداً في الشمال، كما في أمم ما سمّي بالعالم الثالث، وزادت من عدم الاستقرار والشك في الاقتصاد العالمي ومن الحوادث المحبطة التي تولّدها ممارسة المضاربات المالية، التي أثّرت سلباً في القطاعات الأساسية للنشاط الاقتصادي الكبير والشامل، كالإنتاج والتجارة والاستثمار.

وبهذه الطريقة، شاعت حال من انعدام التحكم السياسي في مختلف مناطق العالم، الأمر الذي نتج منه، المزيد من الاضطرابات الاجتماعية الحادة والمقلقة

(١) نظرية اقتصادية دافع عنها الخبير الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز، تشير إلى حاجة الدولة إلى القيام بدور الداعم والضامن لسير العملية الاقتصادية لأعمال القطاع الخاص في زمن الأزمات وزيادة الصرف العام، ولإقرار التخفيضات الضريبية التي تحفز الطلب على السلع والخدمات التي بإمكانها أن تدفع الاقتصاد إلى الأمام وأن تخلق فرص عمل جديدة.

بالنسبة إلى النخب العليا في منظومة الحكم الأميركي، التي يخنقها الفشل الذريع لنموذج «الازدهار» الذي فرضوه على المجتمع الدولي، مجرّدين من حجج ديماغوجية جديدة لدعم عمليات النهب الامبراطوري وتغطيتها، فركّزوا إستراتيجيتهم على استعادة نشاط الاقتصاد من خلال «اللبْرَلَة الانتقائية» في السياسة العالمية وأيضاً من خلال مهزلة الحرب الشاملة ضد الإرهاب.

عوامل سياسية

إن إعادة بناء السلطة على الصعيد العالمي، بالاستفادة من تفكك المنظومة الاشتراكية الأوروبية، والزوال – الصدمة للاتحاد السوفياتي، جاءت منطقياً، في مصلحة دعم القدرة العسكرية، الاقتصادية والتكنولوجية والإيديولوجية للولايات المتحدة على امتداد العالم.

إن صفة الهيمنة العالمية التي حازتها القوةُ العظمى، ستسمح لقمّة السلطة الأميركية في تلك المرحلة الاستثنائية من إعادة صوغ النظام العالمي، «بتحديد قواعد اللعبة الجيوسياسية، وإيجاد حلول ومخارج لجميع الأوضاع، تقريباً، وببساطة، بواسطة الضغط السياسي، دون الحاجة إلى استخدام حقيقي للقوة»[1] كما أشار المؤرخ والسياسي الأميركي الشهير إيمانويل وليرشتاين.

ومع ذلك، فإن هذا المؤرّخ لم يستثنِ الخسائر البشرية والمادية الباهظة التي أحدثها التدخّل والغطرسة الأمبراطوريّة في مناطق عديدة من العالم، بواسطة استخدام ذرائع لا مثيل لها، مثل: «المساعدة الإنسانية» المزعومة و«عمليات التهدئة» أو «الدفاع عن الحقوق الإنسانية» التي وضعت قيد التطبيق خلال النصف الثاني من التسعينيات من قبل إدارة بيل كلينتون الديمقراطية.

في انتخابات الـ ٢٠٠٠ قدّم الحزب الديمقراطي كمرشّح ألبير غور الذي كان نائب الرئيس كلينتون، غير أن تطلّعاته الرئاسية قد أحبطت بالتزوير الانتخابي الكبير.

(١) ولرشتاين، إيمانويل، الأفول الذي لا يقاوم في الولايات المتحدة، جريدة هوفنتود ريبيلدي، ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١.

شرعنة قسرية

أمام افتقار جورج دبليو بوش إلى الشرعية، وجد الفريق الرئاسي الجمهوري المشكّل حديثاً، نفسه ملزماً بتعريف وتهيئة سريعة للأماكن التي يمكن أن تستخدم لرفع شعبية الرئيس الذي خسر الصوت الشعبي في الانتخابات، للمرة الأولى في تاريخ البلد الذي وصف نفسه بـ«حصن» الديمقراطية المعاصرة. وقد جرى «انتخاب» هذا الرئيس بتصويت منقسم قام به قضاةُ المحكمة العليا الذين قرّروا قبول النتائج المزوّرة في تصويت ولاية فلوريدا، المحدّدة لضمان رئاسة الأمة.

وقد تشكّل فريق الرئيس من خبراء مشهورين وممثلين مختارين لجهاز السلطة السياسية ـ العسكرية والاقتصادية للأمة، ومن بين أبرز قدامى الصقور ممثلي «النهج المتشدّد» نائب الرئيس ديك تشيني[١] ووزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد[٢]، والمعيّنون آنذاك، وزير الخارجية كولن باول[٣]، وكذلك نائب وزير الدفاع السابق بول وولفوفيتز[٤] ونائب وزير الخارجية ريتشارد أرميتاج[٥]، بالإضافة إلى من ليست أقل التزاماً ممن سبقوا ولكنها متأخّرة عنهم زمناً، كونداليزا رايس[٦]، مستشارة الأمن القومي آنذلك، وجورج تينيت[٧] مدير الاستخبارات المركزية في الإدارة السابقة الذي أعيد تعيينه في منصبه، في المرحلة الأولى للعهد، من قبل الرئيس الحالي، وعن هذا الفريق، قال جورج دبليو بوش في بداية حكمه: »... لقد جمعنا أفضل فريق للأمن القومي، مقارنةً بأية إدارة أخرى«[٨].

إن الهدفَ الأساسي للفريق الملتزم في تلك العملية، تركّز على وضع خطوط

(١) نائب رئيس الولايات المتحدة ٢٠٠١ – ٢٠٠٩.
(٢) دونالد رامسفيلد، وزير دفاع الولايات المتحدة ٢٠٠١ – ٢٠٠٦.
(٣) كولن باول، وزير الخارجية، (٢٠٠١ - ٢٠٠٥)، مستشار الأمن القومي (١٩٨٧ - ١٩٨٩) ورئيس هيئة الأركان المشتركة (١٩٨٩ – ١٩٩٣).
(٤) نائب وزير الدفاع في الولايات المتحدة (٢٠٠١ - ٢٠٠٥) ورئيس البنك الدولي (٢٠٠٥ – ٢٠٠٧).
(٥) نائب وزير الخارجية في الولايات المتحدة (٢٠٠١ – ٢٠٠٥).
(٦) مستشارة الأمن القومي للولايات المتحدة (٢٠٠١ – ٢٠٠٥) ووزيرة الخارجية (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩)
(٧) مدير وكالة الاستخبارات المركزية (١٩٩٧ – ٢٠٠٤).
(٨) أجندة سياسة الولايات المتحدة الخارجية، نشرت في نيسان/أبريل ٢٠٠١، وتشير إلى تصريح للرئيس جورج دبليو بوش في ٤ آذار/مارس.

عمل لمنح «الرئيس» الزعامة اللازمة، مع بعض احتمالات النجاح في هذا الاتجاه، لدفع المشاريع الاقتصادية والجيوسياسية العائدة إلى فئات المحافظين الجدد الذين كانوا قد سلّموه السلطة قبل ذلك.

فكر أصولي

إن أجندة هذه السلطة القوية كانت آخذةً في التشكّل منذ وقت بعيد، وشكّلت السند الإيديولوجي الضروري لتنفيذ المشاريع العسكرية الخاصة بإدارة بوش. ويبرز في هذا المجال، ما نشرته جريدة النيويورك تايمز، في آذار/مارس ١٩٩٢، من مقاطع في الوثيقة الداخلية المعمّمة على أرفع المستويات في البنتاغون حيث كتب بول وولفوفيتز ـ وكان نائب وزير الدفاع لسياسة بوش الأب ـ ومعاونه في المسؤولية لويس «سكوتر» ليبّي[1]، مذكّرةً من ست وأربعين صفحة، فتحولت إلى أساس لإستراتيجية المحافظين الجدد في الألفية الثالثة.

هذه الوثيقة المسمّاة Defense Planning Guidance (توجيه السياسة الدفاعية) كانت تعني قطيعة مع مفاهيم الأمن ومنظومة الأفكار في السياسة الخارجية التي كانت قائمةً في مرحلة الحرب الباردة، حيث كانت الأولوية لمعايير الاحتواء والاقتناع.

إن إحدى الدعائم الأساسية لهذه الوثيقة كانت معيار «الحرب الوقائية»، التي تحولت إلى أحد المبادئ الأساسية لإدارة بوش القائمة على احتفاظ الولايات المتحدة بتفوّقها العسكري منعاً لبروز منافس آخر، وتشجيعاً لسياسة الهجمات الوقائية ضد الدول التي يُظنّ أنها تطور أسلحة للدمار الشامل، ومن أجل الوصول إلى نفط الخليج الفارسي، ونشر القيم الأميركية في الوسط الخارجي.

وكان المشروع السياسي الإيديولوجي للمحافظين الجدد، يستجيب لمصالح الرأسمال الأميركي الكبير ويقدّم الامتيازات لقطاعات مؤثّرة كالمجمع العسكري الصناعي والطاقة، بغية تنفيذ المشروع الشامل الموغل في الرجعية الذي تميّز بتركيبته النخبوية القوية العسكرية المهيمنة.

(١) مساعد الرئيس جورج دبليو بوش ورئيس مكتبه، ومستشار الأمن القومي لنائب رئيس الجمهورية ريتشارد تشيني (٢٠٠١ – ٢٠٠٥).

إن العديد من الموازنات الخاصة بالأجندة المؤدلجة، على نحو بالغ، للمحافظين الجدد، قد جرى الأخذ به في اتفاقيات سانتافي الثالثة والرابعة[١]، علماً أنها صيغت من قبل المنظومة الجمهورية، أثناء وجودها في المعارضة، في منتصف التسعينيات ومطلع الألفية الجديدة (قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر). لذلك، فقد تمّ اللجوء إلى أسلوب كلاسيكي يقوم على تعبئة الرأي العام الأميركي لإقناعه بدقّة موضوع الأمن القومي وحساسيته.

إن المحافظين الجدد، انطلاقاً من إدراكهم لأهمية عامل وجود «أعداء محدّدين بوضوح» لصوغ إستراتيجية «الأمن القومي» خلال الحرب الباردة، وذلك للتصويب عليهم أثناء التوجّه إلى الشعب الأميركي، ولتبرير المشاريع الحربية المخطّطة وفق مصالحهم، وعلى الخصوص تلك العائدة إلى المجمع العسكري – الصناعي، أوْرَدوا في النسخة الأخيرة من الاتفاقية الفاشية المشار إليها أعلاه ما يلي:

»... إن الحاجة إلى تجميع دفاعاتنا ضد التهديد الساحق الذي كانت تمثّله الستالينية على الحضارة الغربية، مكّنت من تنظيم الأشياء بسهولة أكبر».

ومع ذلك لم يكن من الممكن أن يغيب عن اتفاقية سانتافي الرابعة، لا تنظيم الذرائع الجديدة ولا تحديد الأعداء الضروريين «زارعي الخوف ومثيري الجدل» (بينما كان بن لادن عضواً في عائلة محترمة تقدرها أسرة بوش نظراً إلى ثرواتها الطائلة وإلى تعاونها مع الاستخبارات المركزية الأميركية CIA وخصوصاً أسامة في ضمان العمليات الحربية ضد القوات السوفياتية الموجودة في أفغانستان)، تلك أسباب كان المحافظون الجدد يحتاجون إليها، على نحو طارئ للتصويب على «أهداف» أخرى. وهكذا فقد صوّبوا، مرة أخرى، بالحرف، في «الاتفاقية» الجديدة، نحو من كان لأكثر من ستمئة مرة هدفاً لبنادقهم، أو قنابلهم وعدد لا يحصى من الوسائل القاتلة[٢]، ولا يزال هو نفسه الرجل الذي لا يهزم:

(١) نسخ من البرنامج السياسي للمحافظين الجدد وقد تم تطويره من قبل نخب السلطة في الحزب الجمهوري، لقوننة قواعد الهيمنة الأميركية الأحادية الجانب، انطلاقاً من وجهة نظرهم المتطرّفة، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وهناك نسختان سابقتان لهما العنوان نفسه، تم العمل بهما في الثمانينيات من قبل الإدارتين الجمهوريتين لكلّ من رونالد ريغان وجورج بوش الأب.

(٢) بابيز هيرناندز، لويس، الاستحقاق هو أن تبقى حيّاً، برنسا لاتينا ٢٠٠٥ .

«... فيدل كاسترو، العدوّ الدائم، لم يغيّر أساليبه ـ كما ورد في الكتيّب ـ ولكن من يغذّونه هم آخرون: السوفيات الذين فرض عليهم إعادة التموضع، المهرّبون الإرهابيون، والشيوعيون الصينيون الذين بدأوا يشكلون خطراً جديداً في النصف الثاني من الكرة الأرضية، فلهم حضور هام في بنما وقد حلّوا محلّ السوفيات في الكاريبي. وكذلك الشيوعيون واليساريون في الولايات المتحدة فهم آخذون في تقدّم ملحوظ. يضاف إلى هذا كله، نشوء يسار مسلّح في بلدان الإنديز الذين لم يسلط الضوء عليهم في أوساطنا، حيث أن البوليفارية قد تحوّلت إلى صرخة هجوم لكل من الشيوعيين والاشتراكيين... فالديمقراطية الشعبوية بعد الحرب الباردة تخيّم على أميركا اللاتينية من رأس هورن حتى الرّيو غراندي، وقد شرعت في الدخول إلى سياتل، واشنطن .D.C، تورنتو، ميلاّو و فرنسا...».

إن نيّة الرئيس الجديدة وفريقه هي تقنين الأولويات في السياسة الداخلية، والخارجية عبر إستراتيجية ملائمة مدعّمة بمبادئ الأمن المتّبعة قد انكشفت منذ خطاب التنصيب حيث قال بوش: «... إن الولايات المتحدة، ستستمرّ في التاريخ كما في مصيرها الخاص... ولسوف ندافع عن حلفائنا ومصالحنا ... ولسوف نواجه العدوان والشرّ بتصميم وقوة»[1]، أو في رسالته أمام الدورة المشتركة للكونغرس الأميركي، المنعقدة بعد ذلك بشهر واحد، حيث أشار بوش: «إن أمتنا تلتزم إستراتيجية واضحة لمواجهة تهديدات ومخاطر القرن الواحد والعشرين، التهديدات الأكثر تعميماً والأقل وضوحاً، تمتد من الإرهابيين الذين يهدّدون بالقنابل، إلى الطغاة والأمم المنبوذة التي تحاول أن تطوّر أسلحة للدمار الشامل»... [2].

براغماتية الحزبين

اعتمدت إدارة جورج بوش، منذ البداية، في صوغ اقتراحها العسكري الشامل، على وسائل تنفيذية كان قد وضعها الديمقراطيون الذين سبقوه، ومن بينها المراسيم

(١) بوش، جورج دبليو، خطاب الافتتاح، واشنطن دي. سي. في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.
(٢) بوش، جورج دبليو، رسالة أمام اللجنة المشتركة في الكونغرس الأميركي، واشنطن دي. سي. في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠١.

والقرارات الرئاسية PDD-62[١] و PDD-63[٢] التي كانت تنصّ على مواجهة الإرهاب بكل أشكاله كأولويات مطلقة في الأمة، وموقّعة من بيل كلينتون خلال ولايته الثانية.

إن الرئيس الديمقراطي المدعوم بالنتائج التي تمّ الوصول إليها في الحقل الاقتصادي، كان عرضةً لضغط كبير من معارضيه المحافظين. لذلك، أراد أن يطلق من جديد الجيوسياسة الأمبراطوريّة، بأفق مختلف عن تلك التي اعتمدت على التهديدات السابقة، في ما يُسمّى «إستراتيجية الأمن القومي للقرن الجديد»[٣]، حيث طرح ضرورة تفعيل الهيمنة الأميركية على قاعدة الترابط المتين والنشيط بين الدبلوماسية الفعّالة وجهاز عسكري مستعدّ للقتال والانتصار في أي مكان.

إن هذه المشاريع تتغذّى نظريّاً بمصادر معولمة في التفكير، كمشروع الأكاديمي ومعاون وزير الدفاع لشؤون الأمن القومي، وهو من الفريق الديمقراطي، ويدعى جوزيف.س. ناي، الذي شغل هذا المنصب بعد أن كان رئيساً للمجلس الاستخباري القومي.

إنّ هذا الناطق باسم المفاهيم الليبرالية «الجديدة» للأمن القومي، كان يشعر أنه حصل على منبر لفكره عندما عيّن سنة ١٩٩٨ عميداً لمعهد العلوم السياسية، جون ف. كندي التابع لجامعة هارفرد المرموقة. وقد كشف هذا الأمر، عن علاقة رمزية لا تمحى بين ممثلي النظام، وصانعي المضامين الإيديولوجية التي تدعمه،

(١) كلينتون، بيل، رسالة إعلامية: النضال ضد الإرهاب. التوجيهات في القرار الرئاسي، ٦٢، الصادر عن البيت الأبيض في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٨. سعت الإدارة الديمقراطية من خلال تلك التوجيهات الإدارية، إلى رسم إستراتيجية جديدة، لمواجهة تهديدات الإرهاب، كما حاولت أن تقوّي مهمات الوكالات والمؤسسات الحكومية المعنية، وأن توضح مروحة عريضة من الأعمال التي من هذا القبيل، التي يمكن أن تنفّذ ضد الولايات المتحدة.

(٢) كلينتون، بيل، رسالة إعلامية: حماية البنى التحتية الأساسية للولايات المتحدة. توجيهات القرار الرئاسي رقم ٦٣، الصادر عن البيت الأبيض في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٨. وينظر القرار إلى الجهود التأسيسية للأولويات لدى الوكالات والسلطات المعنية في البلاد، لضمان أمان البنى التحتية فيها، كالاتصالات، المصارف والقطاعات المالية، الطاقة، النقل والخدمات الحكومية الأساسية. وحدّدت عام ٢٠٠٣ كحدّ أقصى لتحقيق منظومة معلومات متصلة فيما بينها آمنة وموثوق بها. وكذلك توفير مستوى عال من الأمن للأجهزة الحكومية بحلول العام ٢٠٠٠.

(٣) ختم رئيس الولايات المتحدة، إستراتيجية الأمن القومي لقرن جديد، البيت الأبيض. أيار/مايو ١٩٩٧.

أولئك، الذين تموّلهم الطبقة المسيطرة والمنخرطة في مراكز للأبحاث، «رسمية» وخاصة، ويشكّلون مراكز الفكر الذكية التي تتحمّل المسؤولية الإستراتيجية، عن «تحقيق التوافق» في المجتمع الأميركي، على نحو يناسب تحقيق أهداف الهيمنة الأوليغارشية. ويطرح هذا «المثقف» ما يلي:

«... على الرغم من أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تكون شرطياً عالمياً بمفردها، لكن بإمكانها أن تعمل، أحياناً، كقائد فرقة من الشرطة، من خلال إدارة تحالف مكوّن من الأصدقاء والحلفاء، هدفه إيجاد حل للمشاكل المشتركة. إن هذا يستدعي اهتماماً مستمرّاً بالمؤسسات والأحلاف التي تزيد من نفوذ السلطة الأميركية، ويتطلب أيضاً الإنفاق على القوى العسكرية والاهتمام بانتشارها في العالم»[1].

إن مشاريع كهذه قد جرى استيعابها بالتوافق، كشعارات للإدارة الجمهورية، ما شكّل نموذجاً واضحاً على سير الحزبين، في خطّ واحد، في ما خصّ السلطة العليا ومصالحها غير القابلة للمسّ، التي ليست هي بالذات مصالح الشعب الأميركي، ولا تضمن بالضرورة أمن الأمة.

إن جورج دبليو بوش ومن معه في سدّة الحكم، قد عقدوا العزم، دون مواربة، على استخدام سلطاتهم وصلاحياتهم وجعل بلادهم «كقائد جديد للشرطة العالمية»، بغية استعادة التفوّق الأميركي في جميع المجالات، في أوقات بدأ، خلالها، المدّ الاقتصادي الأميركي الكبير يُستنفدُ، مع اختبار العوارض الأولى للركود، الأمر الذي أثّر سلباً في زعامة القوة العظمى العالمية، التي كانت، حتى ذلك الحين، لا تناقش في ذلك الحقل الهام.

«رئيس» شرطة عالمية

أمام هذا المشهد، نرى العملاق الصيني الذي كان قد تجاوز بنجاح ملحوظ التجربة الصعبة الناجمة عن الأزمة الآسيوية، يبرز خصماً إستراتيجياً للولايات المتحدة. وهو أقوى الخصوم في القرن الحادي والعشرين سواء بالنسبة إلى طاقته

(١) ناي، جوزيف س، السياسة الأمنية في الولايات المتحدة: تحدّيات القرن الحادي والعشرين. أجندة الولايات المتحدة للسياسة الخارجية، منشورات ألكترونية «يوزيس» الجزء ٣، تموز/يوليو ١٩٩٨.

وفاعليته الإنتاجيتين، أو بالنسبة إلى اتساع وحيوية سوقه الداخلية وسيطرته واستيعابه تطور التكنولوجيا العليا ودخوله المنافسة المتزايدة في الصادرات، الأمر الذي أضيف إلى ترسانته النووية المعتبرة، وآلته الحربية وعديد جيشه، ما أكسبه دوراً هاماً في النظام العالمي الناشىء في الألفية الثالثة. إن هذا كله قد اكتسب أولويةً خاصةً في رسم إستراتيجية الأمن القومي في إدارة المحافظين الجدد.

منذ السبعينيات، تميّزت علاقات الولايات المتحدة الثنائية مع الجبار الآسيوي، بالبراغماتية، فخلال مرحلة «ما بعد الحرب الباردة»، استمرّت مع شيء من التماسك مراعية العلاقات الاقتصادية المتبادلة، ما أدّى إلى قبول الصين في منظمة التجارة العالمية OMC على قاعدة أنها الدولة الأكثر رعاية وأنها تدير على نحو مناسب مطالبها المشروعة تجاه أراضيها.

إن هذا المشهد الملائم، قد تحوّل على نحو مفاجىء وحاد، بفعل الممارسة الوحيدة الجانب والمتغطرسة لإدارة جورج بوش المحافظة. إن هذا الرئيس، وهو يتنكّر للسياسة الصينية المدروسة والبارعة والمستقيمة والموجهة لاستعادة حقّها في السيادة على تايوان، قرّر دعم الجهود الحربية لسلطات تلك الجزيرة في حين تتعثر عملية المصالحة الكورية. وتلك الممارسة هي أبعد ما تكون عن المساهمة في حل هاتين البؤرتين الهامتين من التجاذب السياسي – العسكري في المنطقة الآسيوية، وبذلك فإن هذا الرئيس يكون قد مهّد لزيادة التوتّر.

إن هذا الموقف لم يكن مصادفة، ففي الجلسات الأولى من عمل بوش مع مدير الاستخبارات المركزية CIA، كان قد جرى إعلامه بأن الصين الصاعدة كانت تحتل المرتبة الثالثة في لائحة تهديدات الأمن القومي للولايات المتحدة يسبقها في ذلك القاعدة التي يديرها أسامة بن لادن وانتشار أسلحة الدمار الشامل[١].

ثمّة أسباب أخرى للتوتر الثنائي تتعلق بالموقف المتغطرس الذي اتخذته واشنطن عقب النزاع الدبلوماسي، في إثر اصطدام طائرة تجسّس أميركية، داخل الأراضي الصينية بطائرة مقاتلة صينية، ذهب ضحيته الطيار الآسيوي، وقد تمّ احتجاز الطائرة

(١) وودوارد، بوب، خطة الهجوم، منشورات «بلانيتا»، برشلونة، ٢٠٠٤.

الأميركية مع طاقمها، من قبل السلطات الصينية.

يضافُ إلى ذلك كله الضغط السياسي الأميركي المتزايد من قبل واشنطن على حكومة الصين، متهمةً إياها باختراقات مزعومة لحقوق الإنسان، بيَنما كانت قواتها الخاصة تثبّت نظام تنصّت متطوراً في طائرة الرئيس الصيني، وقد جرى التعاقد على صنعها مع شركة أميركية عابرة للبلدان.

وعلى الرغم من الممارسات الظالمة والمتتالية، على وقع هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، عمد الرئيس الأميركي، وكأن لديه «المعيار الأخلاقي» لذلك، إلى المطالبة، خلال انعقاد القمة الآسيوية في هونغ كونغ، بالحصول على دعم غير مشروط، وعلى نفوذ بيجينغ الإقليمي لمصلحة حملته الصليبية العالمية وفي سبيل فرض هيمنته بذريعة «النضال ضد الإرهاب».

وبتلك الطريقة غير المقبولة، كانت واشنطن تستمرّ في عدم الوفاء بالتزاماتها الملحوظة في البيانات الثلاثة المشتركة، التي أصدرها هذان البلدان، متكفلة باحترام سياسة صين واحدة، وتخفيض كمية الأسلحة التي تبيعها إلى تايوان ونوعيتها وعدم التشجيع على النزعة الاستقلالية في تلك الأرض. وكان يضاف إلى ذلك، الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على الاتحاد الأوروبي، مانعةً بيع الأسلحة للجيش الشرعي لتلك الأمة، ما يشهد على السياسة المتناقضة التي تنتهجها إدارة بوش في علاقتها بجمهورية الصين الشعبية.

«تحالف» أوروبي

إن الولايات المتحدة، في علاقتها، بحلفائها الأوروبيين، في حلف شمالي الأطلسي (الناتو)، تريد أن تظهر، بعد الحرب الباردة في صورة انتصارية إذ تحدّد المصالح والمعايير والأهداف، إن هذه العلاقة مرتبطة بالاعتداء حتى الإبادة ضد شعب يوغوسلافيا[1]، مستندة إلى «المفاهيم الإستراتيجية الجديدة»[2] المفروضة

(١) إعلان المندوب الدائم لجمهورية كوبا في الجلسة ٤٠١١ لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، نيويورك، ١٠ حزيران/يونيو ١٩٩٩.

(٢) خطاب رئيس مجلسي الدولة والوزراء فيدل كاسترو روز، خلال انعقاد قمة رؤساء الدول والحكومات في أميركا اللاتينية والكاريبي والاتحاد الأوروبي، البرازيل في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٩٩.

على «التحالف» في دور القيادة المعين ذاتياً داخل المنظمة العسكرية الأوروبية ـ الأطلسية.

ومع ذلك، لم تتمكّن الولايات المتحدة من لفت نظر باقي المجتمع الدولي، نتيجةً لرغبتها في إخفاء التناقضات المتزايدة بين مكوّنات تلك المنظمة العسكرية، ولسلوك واشنطن اللاحق، في إهمال النتائج المسبّبة لعدم الاستقرار الإقليمي والناجمة عن ذلك الانتصار المكلف بالنسبة إلى المنتصر.

إن الحلفاء الأوروبيين التقليديين والمتساهلين، حينما شعروا بأنهم لا يزالون مجبرين على لعب ورقة مفروضة من قبل البيت الأبيض، المتورّط سياسياً وعسكرياً في ذلك العمل العدواني المؤسف، لم يستطيعوا إخفاء امتعاضهم، إذ كان عليهم أن يقدّموا تنازلات عن صلاحيات يعدّونها عائدة إليهم وقبول الضغوط من خارج المناطق الإقليمية التي تقع تحت نفوذها الطبيعي، الأمر الذي جعل إستراتيجية بوش المفروضة، تصطدم منذ البداية، برفض لائق ومستمرّ من قبل أعضاء مهمّين في حلف شمالي الأطلسي (الناتو).

إن الحلفاء الأوروبيين يدعون لإيجاد هوية للدفاع والأمن الأوروبي، بواسطة اقتراح يقضي بتشكيل منظمة على هامش التحالف الأوروبي ـ الأطلسي، ما يسمح لهم بضمان تنظيم المصالح الجيوستراتيجية لتلك البلدان التي يتشكل منها الاتحاد الأوروبي وليس بالضرورة مصالح الولايات المتحدة، طارحين مشروعاً يهدف إلى خلق بنى للقيادة والتصميم والقواعد الاستخبارية والضمان اللوجستي لتشكيل قوة للتدخل السريع يمكن أن تتألّف من ستين ألف عنصر. إن هذه المبادرة الخاصة بالدفاع والأمن الأوروبي المعروفة بـ ESDI (مختصرة بالإنكليزية) قوّمتها الإدارة الجمهورية بحذر فهي مهتمة بتوسيع سيطرتها على أمم أوروبا الشرقية متحكّمة في حلف شمالي الأطلسي (الناتو). إن الناطقين الأساسيين باسم الحكومة أخذوا على عاتقهم «أن يوضّحوا» لحلفائهم الأوروبيين الغربيين، أن منظمةً هذه طبيعتها يجب أن تخضع للأولويات التي تقتضيها مصالح المنظمة العسكرية لحلف شمالي الأطلسي التي لن تقبل مواقف متمرّدة تنعكس سلباً وبشكل خاص على فاعليتها، وذلك في

سبيل تعزيز أهداف السيطرة على هذه المنطقة الإستراتيجية من الكوكب بامتياز، وهي نيات تجلّت في مختلف تصريحات الأعضاء البارزين من فريق الأمن القومي والفقرات التالية تكشف ذلك:

«... للاستمرار في نجاحنا في المستقبل، علينا أولاً وقبل كل شيء، أن نحافظ على حلف شمالي الأطلسي كنواة لهيكلية الأمن الأوروبي... فالأنشطة التي تحدّ من فاعلية حلف شمالي الأطلسي (الناتو)، بواسطة منظمات موازية غامضة أو مسيئة إلى العلاقة عبر الأطلسي، ليست إيجابية»[١]...(دونالد رامسفيلد).

»... إن هذا التحالف لا يزال حيوياً، ولن يزول، ولن يتفكّك. فحلفاؤنا الأوروبيون يمكنهم أن يهتمّوا بمسائل كالأمن والهوية، والدفاع عن أوروبا. لماذا تريد الأمم التي كانت في حلف وارسو القديم، الدخول في حلف شمالي الأطلسي ؟ هل للانضمام إلى أصدقائهم الأوروبيين ؟ ... إن السبب الحقيقي هو أنهم يريدون الدخول للحصول على علاقة مع قلعة الحرية ممثلة بالولايات المتحدة..«[٢] (كولن باول).

تعدّ تجربة «تعاون» «الحلفاء» الأوروبيين الغربيين مع الولايات المتحدة متناقضة، فليس عبثاً أن يتوجّس الأوروبيون خوفاً كلما لاحت «لفتة تضامنية» من قبل واشنطن. إن المعركة الحاصلة في البرلمان الأوروبي بخصوص نظام التجسّس الأميركي الشامل ECHELON، ومعها العمل الاستخباري التقني الجوهري، الذي استخدم لمصلحة شركات أميركية مختلفة، على حساب الشركات الأوروبية المنافسة - كما أظهر بحث أجرته اللجنة الخاصة التي عُيّنت لهذا الشأن- تُعطي الحق في الشك، إذ تشكّل لوحدها، دليلاً واضحاً لتبرير الحذر في محيط عاصفٍ، لا تشكّل قمة جبل الثلج (الآيسبرغ) النادرة الظهور، إلا جزءاً وضيعاً من حجمه الضخم الحقيقي ومن خطورته.

إن اللجنة البرلمانية المعتدلة لم تجرؤ على تحريك الأعمدة غير المرئية التي

(١) رامسفيلد، دونالد، ملاحظات في مؤتمر ميونيخ حول سياسة الأمن الأوروبي، ٣ شباط/فبراير ٢٠٠١.

(٢) باول، كولن. تصريح أمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس النواب، ٧ آذار/مارس ٢٠٠١، وأمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس، ٨ آذار/مارس ٢٠٠١.

يقوم عليها نظام التجسّس الشامل والمتناقض، الذي استفادت منه، بموافقة الولايات المتحدة، أربعة بلدان أخرى، من بينها فقط، بريطانيا العظمى تابعة للاتحاد الأوروبي، ذلك على الرغم من أن بعض ماجريات الأبحاث التي أجهضت «بشكل مريب» كانت تشير إلى نشاط سياسي تجسّسي دقيق تقوم به الولايات المتحدة، مدعومة على نحو غير مشروط، من قبل بريطانيا، سواء داخل الأجهزة في قيادة الاتحاد الأوروبي أو داخل الدول التي تشكّل هذا الاتحاد.

صوت القوى العظمى الأخرى

إن اقتراحات كبار المسؤولين في الحكومة الألمانية، أولئك الذين يرون أن على الاتحاد الأوروبي، من الآن فصاعداً، أن يتصرّف بطريقة وقائية وأن على قوات العمل السريع زيادة عديدها وعتادها، لم تكن اقتراحات غير مأذونة أو آراء غير رسمية أو معزولة، بل كانت تتناسب، تماماً، مع مخطّطات وزير الخارجية الألمانية، آنذاك، غيرهارد شرودر قبل أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، وفيها أن على أوروبا، أن تكون قادرة، مستقبلاً، على الدفاع، فعلياً، عن مصالحها وقيمها في العالم أجمع.

إن الموقف الاستقلالي للرئيس الألماني، الذي حدّد في حملته لإعادة انتخابه، رفض حكومته للتصعيد الحربي الذي تقوم به واشنطن ضد العراق، يتفق مع التصريحات العفوية التي أطلقها عضو مهمّ في فريقه، وفيها يرى تشابهاً بين سلوك الرئيس الأميركي وسلوك أدولف هتلر، ما جعل العلاقات الثنائية فاترةً على المستوى السياسي، حيث أن البيت الأبيض، وفي موقف متطرّف، امتنع عن تقديم التهاني إلى شرودر على فوزه في تلك الانتخابات.

إن التجارب النووية الفرنسية الأخيرة، التي شهدت بداية مرحلة التوقف الراهنة، والتي يزعم أنها نفّذت، لتحديث تقنيات ترسانتها الإستراتيجية، ربما لم تكن ضروريةً، لضمان فاعلية تلك الأسلحة، ولكنها كشفت عن الإرادة الفرنسية لتذكير «من يهمه الأمر» أن فرنسا هي أيضاً قوةٌ عظمى من المقام الأول، يجب أخذها في الحسبان.

وبالطريقة نفسها، فإن الموقف الثابت الذي اتخذه الرئيس الفرنسي، آنذاك، جاك شيراك، حيال الضغوط والمطالب الحربية لدى نظيريه الأميركيين بيل كلينتون (١٩٩٨) وبوش (٢٠٠١) في ما يتعلق بالعراق وأفغانستان، قد أثّر بشكل حاسم في الفوز الانتخابي الساحق خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة وأضعف العلاقات الثنائية بسبب الحقد الأمبراطوري.

ثمة «أمور حسّاسة للتذكير» ذات طبيعة سياسية عسكرية تحقّقت في مرحلة «ما بعد الحرب الباردة» في بلدان باتت تمتلك سلاحاً نووياً كالهند وباكستان، حتى أن بعضها قد فاجأ بذلك الاستخبارات الأميركية «المنتشرة في كل مكان».

وداعاً لعدم الانتشار

على الرغم من عدم انسجام المجتمع الدولي، فإن الرئاسة الأميركية فرضت اقتراحاتها ومصالحها على بقية البشرية، عندما أعلن الرئيس الأميركي للعالم، بعد مضي مئة يوم على ولايته، قبل الحادي عشر من أيلول، بكثير، قراره التخلّي عن معاهدة الصواريخ البالستية المضادة (ABM) الموقّعة سنة ١٩٧٢ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وهي كانت تمنع تطوير الأنظمة الدفاعية التي تحدّ من القدرة الهجومية في الترسانة الإستراتيجية للأطراف المنخرطة، وكانت قد أحرزت إلى حد بعيد، نجاحاً، في السيطرة، مدة ثلاثة عقود، على انتشار السلاح النووي.

وقد استخدمت حكومةُ المحافظين الجدد، بغية تحقيق أهدافها الزائفة في التسلح، ذريعة غوغائية اعتبرت أن أمن مواطنيها معرّض لخطر هجوم نووي محتمل بالصواريخ البالستية، من قبل تلك التي وصفتها «بالبلدان الحقيرة» التي تُضمر العداء للولايات المتحدة ـ وهي تملك بالمقارنة، قدرة حربية متدنّية ـ وكانت تحاول، حسب تصريحات الناطقين باسم الحكومة، الحصول على أسلحة للدمار الشامل بواسطة مجموعات إرهابية كانت ترغب في بلوغ هذا الهدف.

منطلقاً من هذا «الافتراض» القابل للتساؤل، قرّر بوش إعادة تناول المشروع المثير للنقاش، وهو إيجاد درع تكنولوجية من الأسلحة المضادّة للصواريخ لحماية

الأرض الأميركية من هذا الخطر المزعوم، بسبب ما سيتطلبه مشروع كهذا من التكاليف الباهظة من مصادر الدولة، بغية تكليف المجمع العسكري ـ الصناعي تطوير هذه الفقرة الجديدة المتعلقة «بحرب النجوم» بالاستناد إلى تقنية عملية مفترضة قوامها أن الصواريخ الإستراتيجية المعادية يجب أن تُمنع من بلوغ هدفها خلال مرورها في الفضاء الخارجي.

أمام عدم الاتفاق مع الإدارة الأميركية وعدم شعورها بالمسؤولية، قلقت قوى عظمى أخرى، مالكة للسلاح الذري، حيال هذا الموقف، فشرعت من جديد في النظر إلى وجودها وطاقاتها الإنتاجية للمادة الانشطارية للاستخدام العسكري، مخصّصة مبالغ للذخائر النووية التي يمكن إنتاجها على المديين القصير والمتوسط، وكذلك بالنسبة إلى إمكانيات تحديث السلاح الإستراتيجي الذي يسمح لها أن تعوّض إلى حد ما، الخلل في التوازن الناجم عن المشروع الأميركي ساعة وضعه قيد التنفيذ.

إن الاقتراحات الدفاعية المزعومة في المشروع الفضائي، غير قابلة للدعم، لأنها تزيد من نسبة قدرة الولايات المتحدة الهجومية بخفضها إمكانيات الردّ من قبل القوى العظمى الأخرى، خارقةً بذلك مبدأ أساسياً مقبولاً من جميع الأطراف، وقد جرى دعمه على مدى عقود من الاستقرار الإستراتيجي، بعدم انتشار السلاح النووي.

لقد أعلنت بكين (بيجينغ)، بدورها، نيّتها تخصيص تسعة مليارات وسبعمئة مليون دولار لبرنامج تحديث قواتها النووية، وهي تتفق مع موسكو على أن مثل هذا النظام سيسمح للولايات المتحدة أن توجّه الضربة الأولى ضد ترسانتها النووية، مستخدمةً تلك الصناعة الدفاعية لخفض تأثير هجمات الردّ المعاكس الانتقامي. إن العاصمتين تستنتجان أن هذا المشروع يسيء كثيراً إلى الاستقرار الإستراتيجي. لهذه الأسباب دافعت القوتان العظميان النوويتان، على قدر إمكانياتهما، عن الحفاظ على معاهدة ABM. وقد وجّه رئيسا الدولتين إدانةً مشتركةً جاء فيها: «إن مخطط الولايات المتحدة الرامي إلى تطوير نظام دفاع وطني ضد الصواريخ يبغي الحصول

على أفضليات عسكرية للأمن الوحيد الجانب»[1] .

لكن كان على جورج دبليو بوش في عناده وتصميمه على ضمان تطوير مشروعه للدفاع الفضائي، مهما كلّف الثمن، أن يواجه التساؤلات والشكوك من قبل حلفائه الأوروبيين الأطلسيين، الذين من الناحية المنطقية، لا يثقون بحماية حقيقية يوفّرها المشروع «المرتجى» «مظلات مضادة للصواريخ» أمام هجوم محتمل من قوى عظمى عدوّة موجودة، نسبياً، بالقرب من حدودها. وهم في الوقت نفسه، يرون أن الموقف الأميركي، بعيداً من التقليل من هذه الأخطار، يتركز في الحقيقة، ضد الأمن النسبي الذي ينعم به الأوروبيون مع «نهاية» الحرب الباردة.

إن الموقف والممارسة الوحيدة الجانب للولايات المتحدة، في جوّ حسّاس من الاستقرار الإستراتيجي، يشكلان إهانةً للجهود الهائلة التي يبذلها المجتمع الدولي لخفض ذاك النوع من الأسلحة القاتلة، ويتآمران، جدّياً، ضد الاتفاقيات الدولية التي تمّ الوصول إليها، في مجال عدم الانتشار النووي، وينعشان انتشار التسلّح.

إن هذا يجري عندما تقوم عملية العولمة نفسها، بتدويل اللجوء إلى التكنولوجيا والمعارف الضرورية لتطوير وسائل حربية غير تقليدية، يدفعها التقدم العلمي التقني المذهل، بالتوافق مع توقّع إستراتيجي وخبراء البنتاغون، الذين يرون، أن بعض الدول التي تُعدّ من قبل الولايات المتحدة عدوة لها، ستستخدم هذه الإمكانيات في زيادة قدرتها العسكرية.

إن مثل هذا الموقف وهذه المشاريع لن يحسّنا شيئاً في القدرة على الردع أو الدفاع عن هذه البلدان أمام قوة عظمى تزداد قدرتها العسكرية يوماً بعد يوم، وتقودها حتى الآن طبقة سياسية عدوانية متقلبة، وتسهّل، على العكس من ذلك، للمنظرين الأمبراطوريين، صوغ الذرائع الضرورية، أمام الرأي العام الأميركي، «لتبرير» العمل الحربي التدخّلي لهذه النخبة المدعّمة بإستراتيجية «الأمن القومي» التي أُعيد بناؤها.

---

(١) بيان مشترك موقع من الرئيس الصيني جيانغ زيمين والرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال لقاءات ثنائية، في تموز/يوليو ٢٠٠٠.

عين على النفط العراقي

مثل هذه الذريعة استخدمت، باكراً، من قبل الرئيس بوش الذي تولّى حديثاً منصباً هاماً، فأعطى الأمر أولاً بقصف مدينة بغداد، وقد صرّح وزير الدولة، آنذاك، أن حكومة الولايات المتحدة كانت تحتفظ «بحق» الهجوم وتدمير مؤسسات عراقية، حيث يزعم أنها كانت تحاول تطوير أسلحة للدمار الشامل[1]، الأمر الذي لم تتمكن من تقديم الدليل عليه أمام المجتمع الدولي.

إن تلك التأكيدات كان يُصغى إليها، عندما كانت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، قابلة للاستيعاب في سيناريوهات هوليوود فقط، حيث تم الإفصاح بشكل مبكّر عن النيات الحقيقية للإدارة الجمهورية لتناول هذا الموضوع وتحويره، في محاولة منها لإخفاء الشهوات والأطماع الحقيقية والتاريخية الأميركية، بالنسبة إلى ذلك الموقع الإستراتيجي المطموع فيه والمتمثّل بالعراق.

إن هذا الخرق الفاضح لأبسط مفاهيم القانون الدولي، شكّل البداية الحربية المنتظرة من رئيس متعطّش إلى البروز والشهرة ويعوزه الدعم الداخلي لدفع برنامجه السياسي المغرق في الرجعية. ومع ذلك، فإنه لم يحظ بردة الفعل الداخلية المتوقّعة من قبل «فريق عمل» الرئيس، الذي كان يحاول تحسين التأييد الشعبي لمصلحة الأداء الرئاسي وصورته المتّسمة بالضعف، محاولاً بذلك الاستعانة بذريعة لا تردّ وهي أن أداءه ليس إلاّ «دفاعاً» عن الأمن القومي.

وكما لوحظ في المرحلة اللاحقة، فقد كان بوش يستبق من خلال تلك الأعمال، قراره بغزو العراق واحتلاله، الذي وضعه عن سابق تصميم، بوصفه «القائد العام للولايات المتحدة»، تنفيذاً لأهداف غير شرعية للصقور من المحافظين الجدد، الذين كانوا دائماً، يتطلّعون إلى السيطرة على أكبر احتياطيات النفط والطاقة في العالم. وقد ورد ذلك في البند الأول من جدول أعمال أول اجتماع عقده مجلس الأمن القومي، وهو قرار متفق عليه منذ الاجتماعات الأولى لتشكيل الحكومة، أي

(١) تصريح وزير الخارجية الأميركي، كولن باول، أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، في ٨ آذار/مارس ٢٠٠١.

قبل توليه السلطة رسميّاً في العشرين من كانون الثاني/يناير من عام ٢٠٠١.

إن هذا الاستهداف قد كشف عنه شاهد استثنائي هو: بول.هـ. أونيل، وزير المالية، خلال الولاية الأولى من حكم جورج دبليو بوش، وقد استقال من منصبه في سنة ٢٠٠٢ لعدم موافقته على مشاريع الإدارة وسلوكها.

إن هذا المساعد السابق المقرّب من بوش، وصاحب الامتياز لكونه عضواً في الحكومة وفي الفريق المصغّر لمجلس الأمن القومي، قد توصّل إلى الانضمام والمشاركة المباشرة في صوغ الإستراتيجيات واتخاذ القرارات، الأمر الذي مكّنه من تقويم كيفية حبْك الادعاءات وخلق الذرائع لشنّ الحرب على العراق. ففي شهاداته التي يضمّها كتاب عنوانه: ثمن الولاء[1]، يقول:

«... كانت هناك معركة وكان أونيل عرفها منذ الاجتماع الأول لمجلس الأمن القومي في الثلاثين من كانون الثاني/يناير من سنة ٢٠٠١. كانت معركة بين باول والمعتدلين من وزارة الخارجية من جهة والمدافعين عن اليد القاسية مثال رامسفيلد وتشيني ووولفوفيتز الذين كانوا يخططون للحرب القادمة على العراق وما يجب أن يكون عليه هذا البلد بعد إسقاط صدّام.» ... «فوسيلة رامسفيلد السرّية للإعلام، وكالة الاستخبارات لشؤون الدفاع، كانت تهيّيء الوثيقة اللازمة حول وجود منابع النفط في العراق، وحول مناطق التنقيب والشركات التي يمكن أن تكون مهتمّة بالاشتراك في توزيع هذه الثروة القيمة».

«... وفي السادس عشر من أيار/مايو، من عام ٢٠٠١، وخلال اجتماع الحكومة الرئاسية، برئاسة جورج دبليو بوش، قدّم مدير الاستخبارات المركزية الأميركية CIA جورج تينيت، تقريراً حيث كان يؤكد احتمال أن يكون لدى صدّام حسين أسلحة الدمار الشامل أو هو في بداية مشروع ما لتصنيعها. كان ذلك، في تلك اللحظة، تخمينيّاً. دونالد رامسفيلد، موجّهاً نظره نحو العديد من المساعدين الموجودين في الصالون الطويل، قاطعه قائلاً إنه لم يكن متيقناً أن جميع الحاضرين كان مسموحاً

(١) سوسكيند، رون، ثمن الولاء، منشورات «بينينسولا»، برشلونة، ٢٠٠٤، الصفحات: ١١٧ – ١١٨ – ١٨٨.

لهم سماعه، فقام الرئيس بإشارة توحي الموافقة قائلاً: حسناً، نعالج هذا الموضوع في وقت آخر...».

وقد بذلت وسائل إعلام، تسير في خطّ إستراتيجية المحافظين الجدد، جهوداً كثيرة من أجل تفعيل الدعم للمشروع الأمبراطوري لغزو العراق، محاولةً مواصلة تقديم الصورة الشيطانية للنظام وللرئيس في ذلك البلد، ولكنها لم تفلح في صرف انتباه المجتمع الأميركي عن مشاكله الاقتصادية الضاغطة، وفي تنفيس الرفض الدولي المعبّر عنه بقوة آنذاك، حيال العقوبات الإنسانية المفروضة من قبل واشنطن على الشعب العراقي معتمدةً على مجلس الأمن في الأمم المتحدة ONU أو أمام التحرّشات البريطانية ـ الأميركية المستمرّة ضد تلك الدولة ذات السيادة، فيما سمّي مناطق الحظر الجوّي الذي تقرّر، عشوائياً، في أراضيها.

وقد شكّل ذلك، المقدمة المشؤومة للغزو اللاحق ومآسيه، ذاك الغزو الذي راحت البشرية تتحسّسه مرعوبة يومياً، من جراء الموقف الشنيع للقوة الغازية للأرض التي كانت مهداً للحضارة الإنسانية. وفي وقتٍ لاحقٍ، أقرّ مساعدون سابقون آخرون، في الإدارة الجمهورية، برفضهم عمل إدارة المحافظين الجدد وأهدافها وندموا على المساهمة في اللعبة القذرة المعروفة من أجل الهجوم على العراق والغاية الوسخة بانتزاع الثروات الطبيعية المشروعة من شعبها المستضعف.

إن هذا الموقف قد اتّخذه عضوان اثنان سابقان من داخل فريق الأمن القومي في إدارة بوش، وزير الخارجية، آنذاك، كولن باول، والمدير الأعلى للاستخبارات المركزية الأميركية جورج تينيت، اللذان كان عليهما القيام بمهمة مشؤومة، أمام المجتمع الدولي في جلسة مطولة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ONU فيقدّمان الأدلّة المزعومة على البرنامج الهجومي لأسلحة الدمار الشامل، الذي كان «ينفّذه» نظام صدّام حسين ولم يُعثرْ عليه قط.

الإفلات من العقاب والإرهاب

ومن جهة أخرى، فإن إرادة التوسّط التي تميّزت بها إدارةُ كلينتون في الصراع

الفلسطيني ـ الإسرائيلي، الذي كان قد شكّل بنداً هاماً في أجندة السياسة الخارجية، خلال الولاية الديمقراطية الثانية، قد جرى تجاهلها، عن قصد، من قبل الحكومة الجمهورية، خلال الأشهر الستة الأولى من ولايتها، لتتحوّل لاحقاً إلى ممارسة «التوسّط» المنحاز بشكل خبيثٍ، مدافعةً، بصلابة وعلانية، عن النظام الصهيوني المدان، عالمياً، على مجازره المتلاحقة ضدّ الشعب الأعزل في الأراضي العربية المحتلة، واغتيالاته الانتقائية لقادة السلطة الوطنية الفلسطينية.

إن هذا الموقف أحدث رفض المجموعة الإسلامية للسياسة المنحازة لإسرائيل، تلك التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة. وقد لوحظ دفاعها المتصلّب في قرارات الإدانة، حيث تستخدم واشنطن حقّ النقض في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ONU، وكذلك في القمة ضد العنصرية وأشكال أخرى متعلقة بالتمييز، المنعقدة في جنوب إفريقيا في آب/أغسطس من العام ٢٠٠١ قبيل الحادي عشر من أيلول، حيث منعت القوة العظمى إدانة حكومة أرييل شارون المغرقة في الرجعية وذِكر الحركة الصهيونية في الوثيقة الختامية الصادرة عن ذلك الحدث الهام، كشكل من التصلّب المتطرف، والموقف والسلوك الأمبراطوري الذي كان يكشف عن تواطؤ الجناح المتطرّف من السلطة الأميركية مع شريكه في الجانب الإسرائيلي، الذي ربما سرّع ردّة الفعل المتعصّبة لأولئك الذين حرّضوا وصنعوا وارتكبوا أخيراً، الأعمال الإرهابية الكارثية المرتكبة، بعد أيام قليلة، ضد الولايات المتحدة.

توازن السلطة العالمية

في العملية الطبيعية من إعادة تنظيم الميزان العالمي للسلطة، جرى تفعيل مبادرة منظمة التعاون في شنغهاي، منشأة كبديل جيوسياسي، يحاول كبح التقدّم الأميركي في المنطقة الأورو ـ آسيوية، وزيادة القدرات الخاصة، في السلطة والأمن والنفوذ لكل من الصين وروسيا. وعلى الرغم من كون هذه المنظمة في مرحلة النمو، فإنها ذات قدرات كامنة مدعومة بالقوة الاقتصادية، والعلمية والتقنية في الدولتين، ففي ترسانة كل منهما آلاف الرؤوس النووية، وأكثر من أربعة ملايين رجل تحت السلاح ومقعدان دائمان في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ONU، ما يمنحهما قوةً ردْعيةً كبيرة.

التحدّي الصيني

بالإضافة إلى ما تقدّم، فإن الصين قد زادت، بشكل ملحوظ، تأثيرها الدولي عبر توسّعها الاقتصادي والاستثمارات والتجارة، وهي تمرّ في مرحلة من التصنيع والتحضّر السريع، معتمدةً على جهوزية واسعة لقوّة العمل، والرأسمال والاستهلاك المتزايد، المدعوم بعملية استثمار داخلي وتنافس كبير بين شركاتها، على الرغم من السيطرة على الاقتصادات الكبرى، تحت إدارة الدولة الصينية الفاعلة.

إن سياسة الصين الخارجية تقوم أساساً على إحلال السلام، والعمل على ضمان استمراره إقليمياً ودولياً، ما يسمح للصين أن تحشد قوى وطاقات في نموّها الاقتصادي، وأن تعمّم مخططات الحزب في بناء مجتمع ذي تطور اقتصادي مستمر. فمشاكل مثل الموضوع النووي في كوريا الشمالية ومشاركتها في المحادثات السداسية، والأزمة النووية الإيرانية والوضع في ميانمار والسودان، أجبرت بكين (بيجينغ) على إظهار قدرتها على المناورة، ودبلوماسيتها الماهرة دفاعاً عن مصالحها الخاصة.

إن العلاقات مع الخارج قد سجّلت تعاطياً ملائماً للصين في السنوات الأخيرة. فإقامة الألعاب الأولمبية الناجحة بحضور العديد من الرؤساء، والانتشار الإعلامي الذي لا سابق له تجاه العالم كلّه، قد ثبّتا معلماً هاماً مع عرض الصورة عن بلاد منظّمة، متقدّمة، مسالمة، تعزّز الوعي على المستوى العالمي أنها تشكّل، في الوقت الراهن، التحدي الأكبر في وجه القوة التي لا نظير لها، أي الولايات المتحدة، في جبهات إستراتيجية مختلفة. إن العلاقات بين بكين وواشنطن، لا تزال محكومةً بالميزة الازدواجية، لكونهما شريكين وخصمين في الوقت نفسه، في المجال الاقتصادي. وعلى الرغم من تزايد التبادل التجاري وحضور متزايد للرأسمال الأميركي في الاقتصاد الصيني، فإن التناقضات لا تزال قائمةً بين الطرفين، مثل إدخال بعض المنتوجات الصينية إلى الولايات المتحدة، وهي «افتراضاً» متعلقة بظواهر التزوير، والجودة المشكوك فيها، في محاولة واضحة لاستخدام الموضوع كذريعة لوضع حدّ للواردات من العملاق الآسيوي وذلك لكبح الميزان التجاري غير المناسب للقوة العظمى.

وفي موازاة ذلك، يستمرّ البيتُ الأبيض في منع شراء التكنولوجيا المتطورة من

الصين، وتتواصل المطالب الأميركية بإعادة تقويم اليوان (العملة الصينية)، وغايتها رفع قيمة تكاليف الإنتاج الصيني المنافسة، وهو ما تردّ عليه بكين (بيجينغ) بالحُجّة القوية القائمة على أن الولايات المتحدَة يجب أن تزيل عوائق الاستيراد من الصين لتحصل على منتوجات تكنولوجية حديثة، وتتمكّن من توظيف قسم من البليونين من الدولارات الأميركية (٢ مليون مليون د.أ.) من الاحتياطيات المالية في الاقتصاد الأميركي، فتشارك، بالتالي، في شركات صينية كبرى عابرة للبلدان. وهذا ما هو مرفوض من قبل واشنطن، والذريعة «أسباب مزعومة متعلقة بالأمن القومي»، فالصين تعدُّ أكبر مالك للسندات المالية، أي إنها أهمّ دائنٍ للأمبراطوريّة إلى جانب غيرها من الدائنين في العالم.

يضاف إلى هذا، التوتُّرات الدبلوماسية الناتجة من سياسة واشنطن في تناولها موضوع حقوق الإنسان والمواجهة في إطار منظمة التجارة العالمية، وذلك يولّد أزمات موقتة.

إن الصين عبّرت عن رفضها قرار الولايات المتحدة بيع أسلحة بأكثر من ستة مليارات وخمسمئة مليون دولار أميركي إلى تايوان، وألغت التبادل العسكري والدبلوماسي مع الجزيرة، ما جعل المناخ فاتراً بين الطرفين. إن هدف السلطات الصينية هو أن تتجنّب إلى الحدّ الأقصى، المواجهة مع الولايات المتحدة، ما يشكّل أولوية في سياستها الخارجية.

ثمة مجموعات محافظة في واشنطن، ذات تأثير في إدارة بوش، تشنّ حملةً سياسيةً مركّزة موجّهة لفبركة «تهديد» عسكري صيني مزعوم، باتهامها بالإنفاق العسكري المفرط. إن هذه القطاعات، حسب بكين (بيجينغ)، تُسوّق صورة الصين كمنافس إستراتيجي، ذلك خدمة للمجمع العسكري الصناعي، حيث تتوافر له بذلك، الذرائع لبيع المزيد من الأسلحة إلى تايوان، والتقليل من عزيمة الذين يقيمون تعاوناً عسكرياً مع الجبار الآسيوي.

إن العلاقات الصينية – الروسية تجتاز مرحلةً جيدة في إطار منظمة التعاون في شنغهاي، حيث تبحث عن استعادة فضائها الجيوستراتيجي في المنطقة الأورو ـ

آسيوية، وزيادة قدرتها على التأثير وتجنّب انضمام بلدان أخرى إلى سياسة الاحتواء الأميركية كما تسعى إلى تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي، لتحقيق سلسلة من المشاريع التي تفعّل التبادل في مجالات عديدة. ويبرز في هذا المجال الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه للتحديد والاعتراف المتبادل بينها وبين القسم الشرقي من الحدود، نتيجة للمفاوضات المستمرّة منذ سنوات وإنعكاساً للشراكة الإستراتيجية بين الدولتين.

إعادة تموضع روسي

وفي صدد العلاقة مع روسيا، فإن الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، ومع شعورهما القوي بالانتصار، تطلّعتا إلى إضعافها وتفكيكها بعد زوال الاتحاد السوفياتي، نتيجةً للأزمة الاقتصادية القاسية في التسعينيات، مع متطلبات اجتماعية وسياسية عانت روسيا بسببها، تراجعاً ملحوظاً في ترسانتها الإستراتيجية، وقواتها المسلّحة بشكل عام. إن الشعور بالانتصار قاد خصومها التاريخيين، بشكل خاطىء، لتأكيد الرغبة في نشر منصّات للنظام الأميركي المضاد للصواريخ والمثير للجدل، في كل من بولونيا وتشيكيا.

إن هذا المشروع ومعه توسّع حلف شمالي الأطلسي (الناتو) نحو أوروبا الشرقية، يشكّلان النقاط الأكثر حِدّة في الأجندة الثنائية بين واشنطن وموسكو، منذ أن رضخت إدارة بيل كلينتون – التي كانت حتى ذلك الوقت من دعاة السيطرة على السلاح – للمناورات الداخلية الدنيئة من قبل خصومه السياسيين، التي اختتمت بالفضيحة المنشورة المتعلقة بشؤون الرئيس الحميمة، آنذاك.

إن الرئيس الديمقراطي الخاضع لضغوط صقور البنتاغون واللوبي من غلاة المحافظين في الصناعة الحربية، ينتهي إلى قبول إعادة تنشيط التجارب لتعيين الجودة التكنولوجية «لمبادرة الدفاع الإستراتيجي» ما يتحوّل لاحقاً إلى أولوية سياسية – عسكرية واقتصادية لدى جورج دبليو بوش، وذلك قبل أن يقرّر الأخذ بالذريعة العظمى «لمكافحة» الإرهاب الناجمة عن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر المؤسفة. أمام تحقيق تلك التفجيرات الدامية، أظهرت موسكو قدرةً تفاوضيةً محدودة، في

مواجهة أعضاء فريق الأمن القومي الجمهوري القوي، الذين دافعوا، إلى النهاية، عن تطبيق مشروع الدفاع الأميركي المضاد للصواريخ، ورفضوا صيغاً مختلفة مقترحة من قبل الجانب الروسي لتجنب القطع مع «المعاهدة المضادة للصواريخ البالستية»، منذ الاستعداد المزعوم لتطوير المشروع المضاد للصواريخ، بشكل مشترك والنفع المتبادل، حتى محاولة جعل الحكومات الأوروبية التي كانت ترفض المشروع الأمبراطوري، تنخرط في بناء نظام مزعوم مواز، في القارة القديمة، للمشروع الذي كانت تطوره الولايات المتحدة منفردة، الأمر الذي لم يعدّل في تصميم العدو التقليدي، على مواصلة المشروع الدفاعي المثير للجدل، في مجال الفضاء.

وبالإضافة إلى الدوافع الاقتصادية والجيوسياسية الرامية إلى الهيمنة لدى دوائر السلطة في الولايات المتحدة بخصوص النظام الحربي، يبرز قلق موضوعي لدى الإستراتيجيين العسكريين، من وجود آلاف الرؤوس النووية والاحتياطيات الكبيرة من البلوتونيوم للاستعمال العسكري، التي تنسبها بعض التقديرات إلى العملاق الأورو ـ آسيوي.

وفي هذا الصدد، فإن الموقف الأوضح والمباشر للفريق الرئاسي الجمهوري، قد تم رسمه على نحو مبكر، على يد كونداليزا رايس، قبيل حصولها على منصبها الأول كمستشارة للأمن القومي، إذ قالت: »... من الواجب الاعتراف بأن أمن الولايات المتحدة هو الآن عرضةٌ لخطر التهديد الذي يسببّه ضعف روسيا وتفككها وليس قوتها. وهذا الأمر يتطلب رعايةً مباشرةً لصيانة وضمان أمن القوى النووية، والمخزون النووي لدى موسكو».

إن العلاقات الروسية ـ الأميركية، أخذت بالتراجع، من جديد، في ٢٠٠٣، بعد العملية العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة وبعض الحلفاء ضد العراق، متجاهلةً الرفض القاطع للمجتمع الدولي، المعبّر عنه في إطار الأمم المتحدة، والموقف المعتدل الذي اعتمدته ثلاث دول من أصل خمس، أعضاء دائمين في مجلس الأمن (روسيا، الصين وفرنسا) التي اقترحت تمديد الوقت لفريق المفتشين للتحقق من الاتهامات التي تسوقها واشنطن بشأن البرامج المزعومة للأسلحة العراقية

غير التقليدية، «قيد التطوير»، وقد أبدت استعدادها لاستعمال حقّ النقض ضد أي قرار يشرّع الخيار الحربي.

ولقد اتبع البنتاغون غزو البلد العربي واحتلاله، بمحاولات لزرع منصات لعناصر فعالة من منظومته «القومية» المضادة للصواريخ، على مقربة من الحدود الروسية، على الرغم من أن المفاوضات بصدد ذلك، لم تكن قد توصّلت بعد إلى اتفاق بين الأطراف، بينما كانت واشنطن تدعم، في الوقت عينه، تجاوزات جورجيا ضد أوسيتيا الجنوبية، حيث السكان، وهم من الروس بأكثريتهم، يعانون سوأ التداعيات.

وحصلت الأزمة في القوقاز، عندما استفاد الاتحاد الروسي من أسعار البترول المرتفعة، في السنوات الأخيرة، فعزّز اقتصاده، بشكل ملحوظ ووطّد استقراره السياسي، مستعيداً، تدريجاً، نفوذه في الساحة الدولية. إن القيام بأعمال عنف ضد مواطنيه قد أجّج المشاعر الوطنية للشعب الروسي وإصراره على استعادة المكانة المفقودة كقوة عالمية عظمى من المقام الأول، مساهماً في إعادة صوغ عالم متعدّد الأقطاب وتوازن في السلطة يتطلبه النظام العالمي.

إن الردّ الروسي السريع والفعّال ضد الأعمال الحربية الجورجية، ولّد انتقادات قوية من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، اللذين اتخذا إجراءات ضعيفة محاولين الضغط على العملاق الأورو-آسيوي، ليعيد النظر في موقفه الخاص بالاعتراف باستقلال جمهوريتي أبخازيا، وأوسيتيا الجنوبية، وقد تجاهلت ذلك موسكو، فموقفها المقنّع والثابت أمام المناورة الجيوسياسية المضادة، صار مقرّراً في تعزيز صورتها على المستوى العالمي.

انطلاقاً من تقدير وضعها المميّز كقوّة عظمى للطاقة، عقدت روسيا اتفاقيات مع بلدان أخرى، لتطوير شبكة أنابيب للنفط والغاز إلى أوروبا والمراكز الاقتصادية والديموغرافية في آسيا الشرقية. إن الأهمّية الإستراتيجية تكمن في أن احتياطيها من النفط والغاز هو الأكبر، خارج المثلّث غير الثابت للبحر الأسود - بحر قزوين - الخليج الفارسي، ما يمنحها وضعاً استثنائياً من الأمن والثقة بإمداداتها.

يُضاف إلى الموقف براغماتية فرنسا على رأس الاتحاد الأوروبي، خلال النصف

الثاني من ٢٠٠٨ والموقف الواقعي لبضع دول في القارة القديمة التي بدأت تقدّر أهمية العلاقات الاقتصادية مع موسكو، فأوروبا تتعلّق بروسيا كأكبر مزوّد بالطاقة وسوق أساسية للتصدير. بالتأكيد، كانت روسيا متهمةً باستعمال «سوط الطاقة» في المفاوضات مع جارتيها جورجيا وأوكرانيا، اللتين بعد «ثورة الزهور» و«البرتقال» وبتحريض من واشنطن، عبّرتا عن تطلّعهما إلى دخول الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمالي الأطلسي (الناتو)، ما رأت فيه موسكو، تهديداً لأمنها القومي.

إن العديد من المحلّلين السياسيين يقدرون أن الأحداث في القوقاز، والتصميم الأميركي على تثبيت نظام مضاد للصواريخ في البلدان القريبة من الحدود الروسية، وعلى إدخال هذه البلدان منظمة شمالي الأطلسي، حفزا الكرملين لتأكيد حضورها وتفعيل العلاقات مع أميركا اللاتينية، وهي منطقة لا تزال معدودة، بقوّة، من قبل المؤسسة الأميركية منطقة نفوذها بامتياز.

إن اهتمام روسيا بالمنطقة وطاقاتها الكامنة قد جرى تأكيده عقب قمة منتدى التعاون الاقتصادي بين آسيا والهادئ (APEC) المنعقدة في البيرو عام ٢٠٠٨، وقد حضرها الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف مع وفد رفيع المستوى، وقد قاموا بعد ذلك، بزيارة عدة بلدان أميركية لاتينية لإقامة علاقات مع سلطاتها وتوطيد العلاقات مع جبهات إستراتيجية كثيرة.

وممّا لا يرقى إليه الشك أنّ العملاق الأورو-آسيوي، استمر عبر أجندة دبلوماسية مكثّفة وحوافز مختلفة، في توسيع هذا النفوذ، في مجالات جديدة مستعيداً حضوره، حيث كان قد تراجع وحلّ الغرب مكانه. وقد جرى الأمر نفسه في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفياتي. فالروس زادوا من نشاطهم يحدوهم الأمل في إعادة بناء تحالفات سياسية واجتماعية - اقتصادية. ففي المجال العسكري، لا تزال موسكو تحافظ على إستراتيجية التسلّح الشامل، حيث أنفقت ما بين ٢٠٠٩ و٢٠١١ ما مجموعه ١٣٠ مليار دولار أميركي[1] لتطوير مجمّعها العسكري الصناعي وتحديثه، وفتح آفاق في

(١) معلومات نشرتها وكالة الأنباء ريا نوفوستي، في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، حول ما طرحه رئيس الوزراء فلاديمير بوتين، خلال اجتماع له مع أعضاء من المجمّع الصناعي العسكري الروسي.

السوق العالمية للتسلّح وتزويد قواتها المسلحة بتقنيات حديثة للمعركة.

وبموازاة ذلك، تستمرّ إعادة بناء القطاعات العسكرية، والهجوم الإعلامي معلنةً تحسينات تكنولوجية في التسلّح وموطّدة أكثر إعادة بناء مؤسسة الخدمة العسكرية النشيطة.

في المشهد الشامل الحالي، يبرز محور البلقان ـ البحر المتوسط – البحر الأسود – القوقاز – بحر قزوين – آسيا الوسطى، مع مخرج إلى الشاطئ الجنوبي لكل من روسيا وإيران، هدفاً جيوسياسياً موضوعياً، تحاول الولايات المتحدة السيطرة عليه، وفي سبيل ذلك، ازدادت المواجهة مع موسكو.

الردّ الأميركي اللاتيني

أمّا في الإطار الاقتصادي لأميركا اللاتينية، فقد تزايدت الضغوط المختلفة، لضمان تنفيذ الإجراءات النيوليبرالية التضييقية، المفروضة من قبل المؤسسات المالية الدولية التي تقودها واشنطن، كشرط ضروري لتطبيق نظام الـ «ألكا» ALCA، ما أثّر سلباً في مصداقية الأحزاب السياسية التقليدية والحكومات الملتزمة المشروع الأمبراطوري، في حين كان قادة وحركات اجتماعية قومية يكتسبون مكانة من جراء رفضهم لذلك المشروع.

في المجال السياسي ـ العسكري، تركّزت إستراتيجية المحافظين الجدد، في دفع ما يسمى مخطّط كولومبيا، الموضوع قيد الممارسة من قبل إدارة كلينتون، لمكافحة «تهريب المخدرات»، افتراضاً، في إطار إعادة رسم أبعاد إستراتيجية الأمن القومي.

إن حكومة دبليو بوش أعلنت نيّتها توسيع تلك التجربة في التدخل في جنوبي القارة «بمبادرة الأنديز» التي، بذريعة مماثلة، يجري استخدامها «لشرعنة» الوجود العسكري الأميركي في المنطقة، متجاهلةً الجهود المبذولة لإحلال السلام من قبل السلطات الكولومبية والحركة القوية الصاعدة في ذلك البلد.

وبموازاة ذلك، كانت الإدارة الأميركية تصف منظمات حرب العصابات بالإرهابية، لكونها لا تنصاع للمتطلّبات المتسارعة المفروضة من قبل واشنطن، لوضع حدّ للعملية التفاوضية المعقّدة، لهدفٍ واضح، يقوم على التمهيد لتخصيص مبالغ من قبل الكونغرس الأميركي، لمحاربة هذه العصابات. لقد ساهم هذا في تظهير الصراع بين الأطراف المتقاتلة، بحيث تمتدّ الأزمة الدموية إلى ما لا نهاية، وقد تهدّد أحياناً، بتمدّد الصراع إلى خارج الحدود، مشكّلة بؤرةً للتوتّر وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة.

من جهة أخرى، كان الجهد التصالحي المكثّف والمعترف به الذي بذله الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز فريّاس، داخل منظمة البلدان المصدرة للبترول (الأوبيك) بغية تثبيت أسعار المنتوج الإستراتيجي، بإقامة اتصالات رسمية مع بعض البلدان والرؤساء العرب الذين لا ترضى عنهم واشنطن، بالإضافة إلى العلاقات الوثيقة القائمة مع كوبا وحكومتها الثورية، في البداية، ذريعة يتلهّى بها الناطقون باسم إدارة بوش في محاولة «تبرير» عدم الاتفاق بين النخب الأميركية من جهة والرئيس تشافيز من جهة أخرى.

وفي الحقيقة، كان الناطقون باسم الإدارة الأميركية، يخفون الأسباب الحقيقية لرفضهم الرئيس تشافيز الذي ربح عدّة انتخابات، في أقل من عشر سنوات، شهدت جهداً ثورياً مكثّفاً وخصباً، على رأس مشروع حقيقي اجتماعي سياسي. إن السلوك السيادي والمبدئي، غير المقبول بأية طريقة، من قبل إدارة المحافظين الجدد، لرئيس دولة فيها احتياطي كبير من الطاقة كما يراها اللوبي الأميركي البترولي القوي، حيث الفساد السياسي – الإداري والتبعية المذلّة والسائدة في حكومات تتبنّاها واشنطن، سمحت لهذا اللوبي أن يهدر ثروات هائلة هي ملك للشعب الفنزويلي.

إن التورط الأميركي في المحاولة الانقلابية الفاشلة ضد الرئيس البوليفاري، في نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٢، قد اكتُشف أمره ضمناً من خلال الاعتراف المباشر والصريح المعلن من قبل البيت الأبيضَ، بتأييده لحكومة الأمر الواقع التي لم تعشْ طويلاً، وقد شكّلتها أوليغارشية فنزويلية مالكة للشركات الإعلامية، إلا أن الشعب

تمكّن من إسقاطها خلال ساعات، وأعاد زعيمه إلى السلطة. أمام مثل هذا الفشل، حاول المحافظون الجدد تدمير الثورة البوليفارية، بالدعوة إلى إضراب بترولي جمّد الاقتصاد، خلال أسابيع، وتسبّب بخسائر جسيمة للبلاد.

إن هذه الأعمال التخريبية والانقلابية التي يدبّرها ما يُسمّى بـ «مكتب المبادرات من أجل المرحلة الانتقالية في فنزويلا»، ومركزه في السفارة الأميركية في كاراكاس، والمركز المحلي للاستخبارات المركزية الأميركية CIA، هي أمثلة شاهدة على التدخل الإمبريالي غير المسبوق في العملية الانتخابية الديمقراطية الشعبية الفنزويلية، وقد شكّلت وحدها مقدّمةً للمؤامرات والمخططات التخريبية، التي تنفذها الدوائر المختصة في السلطة الأميركية، ضد الحكومة البوليفارية ورئيسها. وهي نماذج لا شكّ فيها، عن عودة واشنطن إلى «الدبلوماسية الحربية» التقليدية في المنطقة، تلك الدبلوماسية التي تفقد فاعليتها عندما تُواجه بتصميم وصلابة.

إنّ ما يقلق، جدّياً، إستراتيجيي الولايات المتحدة لشؤون «الأمن القومي» وجميع منظّري النظام، بشكل عام، هو أن «النموذج» الاقتصادي الأميركي، الذي قُدّم بوفرة، كوصفة جاهزة للعالم، وخصوصاً لجيرانهم في جنوبي القارة، يمرّ في أزمة مصداقية، كما أصبح موضع شكوك كثيرة، نظراً إلى عدم قدرته على حلّ مشكلة القلق المتزايد في المجتمع الأميركي، حيال الاعتماد الكلي على مصادر الطاقة في الخارج، لتغطية الحاجة الهائلة إليها لدى القوة العظمى.

إن هذا يتعلق بالتأثير الضّار الذي يحدثه الارتفاع المستمر لأسعار المحروقات في الاقتصاد الأميركي، وبالتالي في الاستهلاك الداخلي، الأمر الذي يقلّص الحافز للاستثمار ولتفعيل الحدّ من التضخّم غير المرغوب فيه، إلى جانب نتائج أخرى خطيرة.

ومن جهة أخرى، قد ارتفعت نسبة مخزون الطاقة في أميركا اللاتينية، على نحو ملحوظ، في السنوات الأخيرة، إضافة إلى العثور على حقول جديدة للنفط والغاز، بالغة الأهمية، سواء داخل الأراضي الإقليمية أو في المناطق البحرية الواسعة حيث جرى العمل على استخراج النفط، بينما هناك دول، تحتلّ مواقع إستراتيجية بين

البلدان التي تصدّر البترول إلى الولايات المتحدة، التي تستهلك بمفردها ٢٥٪ من مصادر الطاقة المنتجة في هذا الكوكب.

إن مثل هذا الوضع يحدث قلقاً خاصاً بين صانعي النظام الأمبراطوري، في وقت تتهاوى المصداقية السياسية «للديموقراطيات التمثيلية» التي تمثل فعلياً مصالح النخب الأميركية اللاتينية، بالسرعة نفسها، مع الممارسات النيوليبرالية، بخصخصة المورد القومي الاجتماعي الاقتصادي في جنوبي القارة، مخضعين للفقر وفقدان الأمل مئات الملايين من الأشخاص.

إن تلاقي العوامل المشدّدة وتراكمها، يتسبّبان بنشوء أزمات متكرّرة ومدمّرة في الاقتصادات الأميركية اللاتينية، فتثير الهياج الشعبي الذي يجعل الحكم، في المنطقة، أمراً متعذّراً، ما يؤسّس لخلق شروط موضوعية وذاتية لنشوء عمليات ديمقراطية – شعبية، الأمر الذي أعطى إمكانية للوصول إلى السلطة عبر الطريق الدستوري وقيام حكومات تقدميّة، ملتزمةً بهذا القدر أو ذاك، المصالح القومية المشروعة، لا مصالح النخب الأجنبية كما كان يحصل في الماضي، وخصوصاً مع النخب الأميركية الشمالية.

وكان يجري ذلك بينما كانت دوائر السلطة في الولايات المتحدة، تفقد السيطرة السياسية ـ العسكرية الحديدية السائدة سابقاً، مدعومة من الدكتاتوريات العسكرية الدموية، والأنظمة التابعة لها والموجّهة من قبل واشنطن، الأمر الذي يدلّ على الأسباب الحقيقية لإعادة تفعيل الأسطول الرابع التابع للجيش الأمبراطوري، من قبل جورج د. بوش.

إن ما سبق ذكره يفسّر السبب الذي جعل أميركا اللاتينية، التي لم تشكّل، تاريخياً، أولوية في السياسة الخارجية الأميركية، تتحوّل راهناً إلى مختبر للسياسات الأميركية النيوليبرالية، فتلفت انتباه الولايات المتحدة، انطلاقاً من أفق «أمنها القومي» المفهوم على أنه مصلحة أمبراطوريّة.

وانطلاقاً من هذا الهدف الدنيء، زادت وزارة الخارجية الأميركية، عقب الهجمات الإرهابية في عام ٢٠٠١، من تقاريرها السنوية اللافتة، حول الإرهاب،

تهريب المخدّرات، تجارة الرقيق، انعدام الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان، ومن محاسبتها لبلدان المنطقة التي توجد لديها تلك الآفات، بينما كانت تُبعد المسؤولية عن إدارة بوش ذاتها، وتهمل المستوى القياسي لتلك الآفات داخل الولايات المتحدة.

إنّ الاهتمام المميّز والمعطى إلى منطقة الحدود الثلاثة البراغوائية ـ الأرجنتينية ـ البرازيلية، أمرٌ ذو دلالة، فهناك يعيش قرابة سبعمئة ألف شخص، بينهم جالية عربية قوامها خمسة وعشرون ألف شخص، من مسلمين ومسيحيين، من أصل لبناني وسوري، مستقرّين في المنطقة منذ أربعة عقود، تقريباً، وحركتهم الاقتصادية تراوح بين السياحة والتجارة في البضائع المختلفة القادمة من البلدان الحدودية الثلاثة.

إن المنطقة تعتمد على مصادر طبيعية وفيرة ينظر إليها إستراتيجيو الإدارة الأميركية، كمفتاح للدخول السياسي ـ العسكري إلى جنوب أميركا. إن هذه المصادر تثير أطماع واشنطن للسيطرة عليها، كنواة ونقطة انطلاق إلى هدفها الإستراتيجي في هذا النصف من الكوكب الملحوظ في المنظومة الفكرية المعاد النظر في أبعادها حول الأمن الداخلي لنخب السلطة الأميركية، التي تهدف إلى استعادة سيطرة تحنّ إليها، على المقدرات الهائلة في أميركا اللاتينية.

وفي سبيل بلوغ هذا الهدف الأمبراطوري، اختلق المنظّرون في الإدارة الأميركية، ذريعةً تقوم على اعتبار أن منطقة تلاقي الحدود الثلاثة، يوجد فيها خلايا وحقول تدريب لحزب الله وحماس والقاعدة، زاعمين أن في هذه المنطقة يتم الحصول على قسم من تمويل هذه المجموعات المتطرفة، الأمر الذي لم يستطيعوا أن يقدموا البرهان عليه.

ومن أجل اعتماد وتدبيج الخطاب الضروري لتهيئة المجتمع الأميركي مسبقاً «لتبرير» السياسة التدخّلية الواضحة للأمبراطوريّة في المنطقة، أمام العالم، تم تكليف «مراكز الفكر» الأميركية مهمة تعميم رأي في المجتمع، فحواه أن منطقة تلاقي الحدود الثلاثة قد تحوّلت إلى مسرح أو «نموذج» مصغّر لما يُسمّى «التهديدات العابرة للبلدان» أو «التهديدات الجديدة» كالإرهاب وتهريب المخدرات وتبييض المال، والهجرة غير الشرعية، والتهريب والتزوير وغير ذلك من أشكال الجريمة المنظّمة.

إن الحكومات الجديدة للدول المذكورة وهي تعي الأهداف الأميركية، قد اتّخذت إجراءات مختلفة لزيادة المراقبة على هذا القسم من حدودها فهي، حالياً، المنطقة الأكثر رقابة في جنوبي القارة الأميركية. فمنذ ١٩٩٦ يعمل في «فوس دي إيغواسّو» ما يسمّى القوة العسكرية المثلّثة للحدود الثلاثية، التي تنسّق مهام المراقبة من البلدان المتجاورة الثلاثة.

مع «تبرير» التفجيرات في سنة ٢٠٠١، ضغطت السلطات الأميركية، من أجل مجموعة «٣+١» بين الأرجنتين، البرازيل، براغواي والولايات المتحدة، تلك المجموعة التي أنجزت في سنة ٢٠٠٢. إن هدف أميركا هو التدخّل، وظيفياً، في الهيكليات الأمنية للمنطقة، وزيادة الإمكانيات العملية لمجموعة التجسّس القوية لديها، في الحصول على المعلومات السياسية، الاجتماعية ـ الاقتصادية والعسكرية، لضمان الأهداف الإستراتيجية الأميركية في النصف الغربي من الكرة الأرضية.

وبموازاة ذلك، هناك دول عديدة من جنوب القارة الأميركية، أبدت تخوّفها، أمام التدخّل المتزايد في منطقة الأمازون الشاسعة، من قبل المنظمات غير الحكومية (NGO) التي تضاعفت ثلاث مرّات خلال السنوات الأخيرة، منها ٨٠٪ أميركية، مبرّرة حضورها بحجّة أنها «تعمل على تحسين شروط حياة الجماعات الهندية من أبناء البلدان الأصليين».

ثمة ذرائع أخرى استخدمتها إدارة بوش لشرعنة تدخّلها، مقدّمةً إياها، كتهديد للأمن القومي للولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة، وكانت أعمالاً مزعومةً من مجموعات منتفضة أو متمرّدة، وخصوصاً في كولومبيا، وكذلك الحراسة «غير المشدّدة» للحدود الأميركية ـ الأميركية اللاتينية، حيث يكون «بمقدور الإرهابيين الانتقال والوصول عبر المكسيك إلى أراضي الولايات المتحدة».

في الممارسة، يفتقر النظام الأمني في النصف الغربي من الكرة الأرضية، إلى تحديد واضح ومشترك للتهديدات التي تتطابق مع مصالح المنطقة وأولوياتها. إن إعادة تحديدها المفهومي كانت نقطة ثابتة في أجندة منظمة الدول الأميركية OEA حيث المفاهيم والمشاريع الأميركية تؤدي دوراً أساسياً.

إن الموضوع كان حاضراً في قمم الأميركيتين الآنفة الذكر، التي دعت إليها واشنطن، وخصوصاً خلال حكومة جورج دبليو بوش، وقد ربط الناطقون باسمها هذا الموضوع، عن سابق تصوّر وتصميم، «بالاستقرار الديمقراطي» فارضين مفهوماً فضفاضاً ومبهماً، وفيه يخلطون الديمقراطية وحقوق الإنسان مع تهريب المخدّرات والإرهاب والفساد، وتبييض الأموال والهجرة غير الشرعية، إلى جانب سواها من الظواهر التي كانت، لعقود خلت، موضع تشجيع أو مسموحاً بها، في المنطقة، من قبل القوة العظمى، وخصوصاً خلال الحرب الباردة، بغية ضمان السيطرة ودعم الحكومات المحليّة.

إن إعادة طرح الموضوع من قبل المحافظين الجدد في الإدارة، تستجيب للأهداف والأفكار العسكرية للأمن القومي، لما يساعدهم على صوغ ذرائع متعدّدة لتبرير استخدام القوّة بما يتوافق مع مصالحهم، بما فيه، وقائياً، تلك التي تُستخدم ضد دول أو أشخاص يعيقون أهدافهم في الهيمنة. وفي الوقت عينه، يتلاعب المحافظون الجدد، أحياناً، بالرأي العام الأميركي والدولي، بحجّة بالغة الدقة والحساسية، تقوم على أن ما يقومون به، ليس إلاّ دفاعاً عن «الديمقراطية وحقوق الإنسان».

في إدارة بوش، عمدت الولايات المتحدة إلى تقوية «المعاهدة الأميركية للمساعدة المتبادلة» القديمة (TIAR) كعنصر أساسي في إستراتيجيتها، لأنها الوسيلة الشرعية الوحيدة داخل القارة الأميركية المعقودة من أجل الدفاع «المشترك». ومع ذلك لم تحرز التوافق بين حكومات المنطقة حول كيفية تحديد الشأن الأمني في النصف الغربي من الكرة الأرضية، الذي يتطلب عملاً مشتركاً، دبلوماسياً وعسكرياً.

بينما يقدّر بعضهم ضرورة إعادة النظر في المجموعة الأميركية للدفاع (JID) لحلّ «معضلة» واشنطن، حيث توجّه أكثرية البلدان انتقادات حادّة لـ«المعاهدة الأميركية للمساعدة المتبادلة» (TIAR) التي بدا ضعفها واضحاً مع أزمة جزر المالوين، عندما انحازت الولايات المتحدة ودعمت بريطانيا العظمى، حليفتها الإستراتيجية، على حساب المصالح الأرجنتينية وحقّها في المطالبة بأرضها المغتصبة.

ومن جهة أخرى، كان الفريق الجمهوري الموغل في الرجعية، يتهم كوبا وفنزويلا

«بتأليب الشعوب وتغذية الشعبوية ضد السوق الحُرّة» (يفهم من ذلك: فضح النيوليبرالية كمسبّبٍ لخراب الاقتصاد العالمي) ويشير إلى هاتين الدولتين من بين «التحدّيات الإقليمية» للولايات المتحدة ويطالب منفرداً، بلا جدوى، بأعمال دولية لتشديد الإجراءات المستنكرة ضدهما.

وأخيراً، فإن جورج دبليو بوش ـ الذي أنهى ولايته الدموية برفض ثمانية أميركيين من أصل كل عشرة ـ قد تحوّل إلى الرئيس السابق العاشر للولايات المتحدة، الذي يغادر المسؤولية مع الإخفاق في عدم تمكّنه من تدمير الثورة الكوبية، على الرغم من اعتماده على إرهاب الدولة، وفي عدم تمكّنه من إخضاع شعبها الأبي، بواسطة حصار اقتصادي عشوائي مجرّد من القيم الأخلاقية، تم فرضه عليه خلال نصف قرن.

إن ذلك يتعارض مع موقف الاحترام والعرفان الذي تكنّه الأكثرية الساحقة من المجتمع الدولي تجاه كوبا، وخصوصاً في البلدان الشقيقة في النصف الغربي من الكرة الأرضية، حيث تكتسب تيارات التكامل، مزيداً من القوة، مستلهمةً الفكر الرؤيوي لقادة الاستقلال في أميركا اللاتينية.

الفصل الرابع

العامل السياسي «للحالة الكوبية» في نظرية الأمن القومي الأميركي: الذرائع وإرهاب الدولة ضد كوبا

هل تهدّد كوبا الأمن القومي للولايات المتحدة؟

إنّ اتساع رقعة الأرض الكوبية لا معنى له إذا ما قورن بـ ١٧٠٧٥٤٠٠ كلم٢، مساحة روسيا أو بـ ٩٨٠٩١٥٥كلم٢ مساحة الولايات المتحدة، فمساحة كوبا البالغة ١١٠٩٢٢ كلم٢(منها ١١٧,٦ كلم٢ محتلّة بصورة غير شرعية متمثلة بقاعدة عسكرية أميركية في غوانتانامو) تكاد تُمثّل ١,١٣ ٪ من مساحة الولايات المتحدة، بينما يمثل أحد عشر مليون نسمة ٤٪ من سكان الولايات المتحدة، ولا تشكّل سوقاً جذّابة لمليار وثلاثمئة مليون نسمة يعيشون في جمهورية الصين الشعبية. كما أن النمو الذي حقّقته، كبرى جزر الأنتيل: كوبا، على الرغم من التهديد المستمرّ والحصار الأمبراطوري الطويل، لا يضعها، في مصاف العملاق الآسيوي، من حيث القدرة على تحدّي الزعامة الاقتصادية العالمية لجبروت المارد الأميركي الشمالي.

إن عديد القوات المسلّحة النظامية الكوبية يمثّل جزءاً صغيراً من عديد الجيش الأميركي قبل التصعيد الحربي الذي تقوم به الإدارة الحالية. فكوبا تملك سلاحاً دفاعياً فقط والتكنولوجيا الأكثر تقدّماً تمّ صنعها في الثمانينيات، ومع ذلك فهو لا يُقارن بشكل من الأشكال بالطاقة الحربية الهائلة للهجوم والقتل ودقّة ما يسمى «الأسلحة الذكية» التي تعتمد عليها، في الوقت الراهن، القوات المسلّحة في الولايات المتحدة.

إنّ ما يشكّل السلاح الرئيسي والأقوى للثورة هو عقيدتها العسكرية الجيّدة المستوعبة والمستندة إلى أسس دفاعية[1] واضحة.

إذا كانت كوبا لا تمثّل تهديداً للأمن القومي للقوة العظمى كما اعترف البنتاغون بذلك حينئذ، موضوعياً، ولا تشكّل منافساً اقتصادياً في الحقل الاقتصادي أمام الولايات المتحدة المترنّحة ولا تزال قوة عظمى هائلة، وإذا كانت كوبا تشكّل سوقاً ممكنة لإنتاج شركاتها ومقصداً سياحياً قريباً وآمناً لمواطنيها، فلماذا يمضي نصف قرن على استمرار الإمبريالية الأميركية في السياسة الخائبة والحقد المستعر، ضد الثورة الكوبية؟

سرد تاريخي ضروري للذرائع والاعتداءات

إن الذرائع المختلقة من قبل دوائر السلطة الأميركية، في سبيل دعم تهديدها المستمر، ضد كوبا، كانت لا مثيل لها وسابقة على الثورة الكوبية.

ويتّضح ذلك أكثر، بإجراء مقارنة بين «الدوافع» المزعومة ضد كوبا والمنشورة من قبل النخب الأمبراطوريّة في القرن التاسع عشر وبين ذرائع الستينيات المعلنة في التسعينيات أو في القرن الواحد والعشرين والمتميّزة بمضمون غايتها ومناوراتها المدبّرة من أجل عزل كوبا، و«تبرير» عدوانيتها، وهو ما يكشف أنّ الكذب المدافع عنه من قبل مفكرين بارزين كغوبلز أو كنّان، يستخدم بما يتلاءم مع سلّم مرن للقيم لدى الأوليغارشية الأميركية في سعيها الدائم إلى تنفيذ أهدافها وحماية مصالحها على مستوى الكرة الأرضية.

فكر إلحاقيّ

في سنة ١٨٠٥ قال الرئيس الأميركي، آنذاك، توماس جيفرسون[2]، في ملاحظة موجّهة إلى وزير بريطانيا في واشنطن أنّه في حال نشوب حرب بين الولايات المتحدة

(١) كاسترو، راوول، «سنظل على الدوام طاقم يخت الغرانما»، مقابلة مع مجلة فيردي أوليفيو بمناسبة العيد الخامس والعشرين لرسو يخت الغرانما وعيد القوات المسلحة الثورية. هافانا، ٢٠٠١.

(٢) فيلسوف وسياسي أميركي، كاتب إعلان الاستقلال، وثالث رئيس للولايات المتحدة، (١٨٠١ - ١٨٠٩).

وإسبانيا: «.... سيأخذ الأميركيون كوبا لأنهم كانوا يعدّون ذلك أمراً ضرورياً، للدفاع عن لويزيانا وفلوريدا اللتين كانوا يطمحون إلى تملكهما[1]».

وقبل أن ينهي رئاسته، كان جيفرسون قد أرسل مبعوثاً إلى هافانا للقاء كوبيين ذوي مواقف إلحاقية، قادرين على تقديم أنفسهم طالبي انخراط الجزيرة في الاتحاد الأميركي، فكتب إلى وزير خارجيته جيمس ماديسون[2] الذي خلفه في الرئاسة الأميركية في سنة ١٨٠٩: »... أفترض أن عملية الاستيلاء على إسبانيا (الغزو النابليوني سنة ١٨٠٨) ستوجب سريعاً طرح مسألة حساسة أمامك، بشأن كل من لاس فلوريداس وكوبا، وهما بلدان سيقدّمان نفسيهما إليك. أمّا نابليون، فسيعطي، بالتأكيد، موافقته، على أن نأخذ فلوريدا. كما سيكون عليه، ربما، أن يعطي موافقته تلك، ولو بصعوبة، على موضوع كوبا[3]».

في سنة ١٨١٩ ظلَّ توماس جيفرسون الذي لا يزال هاجسه هذا الموضوع، مستمرّاً في إصراره على الاستيلاء على كوبا ولو كان من شأن ذلك، خطر نشوب حرب مع بريطانيا العظمى، لمعرفته باهتمام بريطانيا بالجزيرة، بعد أن تكون إسبانيا قد سلّمت فلوريدا الشرقية إلى الولايات المتحدة. وقد طلبت لندن من الحكومة الإسبانية أن تسلّمها كوبا من أجل تحقيق التوازن بين القوى في أميركا.

في سنة ١٨٢٣، صرّح جيفرسون نفسه: «.. أعترف صراحةً أنني كنت دائماً مع الرأي القائل إن كوبا سيكون بمقدورها أن تصبح الإضافة الأكثر أهمية، في نظامنا القائم على الولايات».

وخلال ولاية جيمس مونرو[4]، حاول مالكو العبيد، في الجنوب، أن يقوموا بحركة إلحاقية، في كوبا، كانت تعدُّها الحكومة الفيدرالية خياراً يمكن الأخذ به، للسيطرة على الجزيرة. ولمّا علمت الأمبراطوريّة البريطانية بهذه الأهداف، أرسلت فرقة من أسطولها إلى جزر الأنتيل كعمل رادع يعيق تحقيق هذه الأهداف.

---

(١) هنري أدامز: تاريخ الولايات المتحدة في عهد توماس جيفرسون. الجزء ٢، ص: ١٠٢.
(٢) سياسي أميركي، والرئيس الرابع للولايات المتحدة ١٨٠٩ - ١٨١٤.
(٣) أعمال توماس جيفرسون، الجزء السابع الصفحات: ١٨٦ - ١٨٧.
(٤) خامس رئيس للولايات المتحدة (١٨١٧ - ١٨٢٥)، عمل كسفير في فرنسا وبريطانيا العظمى، وكوزير للخارجية في عهد جيمس ماديسون.

لقد مهّد ذلك سنة ١٩٢٣ لصوغ ما عرف بـ «أفكار مونرو»، عندما ثبّت الرئيس الأميركي، آنذاك، موقفه على أن القوى العظمى الأوروبية، لا تستطيع أن تستمرّ في استعمارها أميركا وقتاً أطول، ولا أن تتدخل في شؤون الجمهورية الناشئة في أميركا اللاتينية، مشيراً إلى بروز المصالح الأميركية، وسيطرتها الأمبراطوريّة على النصف الغربي من الكرة الأرضية وإلى أن أي وجود من خارج المنطقة سيضع السلام في خطر وكذلك أمن الولايات المتحدة.

في هذه السنة نفسها، أفصح وزير الخارجية، جون كونسي آدامز[1]، الذي أصبح فيما بعد رئيساً للولايات المتحدة، عن نياته الإلحاقية بنظريته «الثمرة الناضجة» مدافعاً عن «الجاذبية المحورية التي لا يمكن تجنّبها التي تجعل كوبا تسقط من تلقاء نفسها داخل الاتحاد الأميركي» عندما أصدر في الخامس عشر من نيسان/أبريل تعليمات مكتوبة إلى وزيره في إسبانيا قائلاً له: «من غير المسموح لإسبانيا بالحرب التي كانت تشنّها هي وفرنسا في ذلك الوقت، أن تنقل السلطة على كوبا وبويرتوريكو إلى قوى عظمى أخرى». يقول في مرافعته المرسلة:

«.... إن هاتين الجزيرتين هما زائدتان طبيعيتان ملحقتان بالقارة الأميركية، وخصوصاً كوبا التي بالإمكان رؤيتها بالعين المجرّدة، من الشواطئ الأميركية، ولأسباب متعددة صار لها أهمّية استثنائية بالنسبة إلى المصالح السياسية والتجارية للاتحاد. فموقعها المُشرِف على خليج المكسيك وبحر الأنتيل، ومزاج شعبها، وموقعها في وسط الطريق بين الشاطئ المداري للولايات المتحدة وسانتو دومنغو، ومرفأ هافانا الواسع والمحمي، مقابل خط طويل من الشاطئ الأميركي دون أفضلية مشابهة، وطبيعة منتوجاتها وحاجاتها التي تستخدم كأساس، الواحدة والأخرى، في تبادل تجاري مع الولايات المتحدة، مفيد للطرفين. إن هذه المزايا تتجمّع لتمنح كوبا هذه الأهمية في مجموع المصالح القومية للولايات المتحدة التي لا توجد أرض أجنبية يمكن مقارنتها بها ...».

(١) سادس رئيس للولايات المتحدة (١٨٢٥ - ١٨٢٩). وكان وزيراً للخارجية في عهد الرئيس جيمس مونروي. وتقاسم الاثنان الإيديولوجية التوسّعية كمبدأ للسياسة الخارجية للبلاد.

«... إن الروابط الجغرافية، التجارية، السياسية إلخ.. التي تربط بين الولايات المتحدة وكوبا، هي من القوة بحيث أنه عندما تلقي نظرة نحو الاتجاه المحتمل للأحداث في السنوات الخمسين القادمة، يبدو من المستحيل مقاومة الاقتناع بأن إلحاق كوبا بالولايات الأميركية هو أمر ضروري بالنسبة إلى وجود الاتحاد وتكامله. ولا شك أننا لسنا مستعدين لذلك بعد، وأن اعتراضات متعدّدة وهائلة تظهر، للوهلة الأولى، ضد توسّع سيطرتنا إلى ما وراء البحر. وسواء في الداخل أو في الخارج، علينا أن نتوقع وأن نعمل على إزالة كل المعوّقات أمام السبل السياسية الوحيدة التي بواسطتها يمكن الحصول على كوبا والاحتفاظ بها. ولكن ثمة قوانين في الجاذبية السياسية كما في الجاذبية الفيزيائية، وهكذا فإن تفاحةً تنفصل عن الشجرة جراء الرياح، لا تستطيع، ولو أرادت، إلاّ أن تقع على الأرض، فقد قطعت كوبا تواصلها الاصطناعي الذي يربطها بإسبانيا، وبالتالي تكون قد انفصلت عنها وهي عاجزة عن الاستمرار وحدها، فيصبح عليها، بالضرورة، الالتصاق بالاتحاد الأميركي. أمّا الاتحاد نفسه، فسيكون من المستحيل عليه، من جهته، وبموجب قوانينه، التخلي عن قبولها داخله»[1].

في سنة ١٨٢٦، بعد انتهاء قسم كبير من الحركة التحريرية في أميركا الجنوبية، دعا سيمون بوليفار إلى مؤتمر بنما، الذي انعقد في المدينة التي حمل اسمها، بغية خلق اتحاد لبلدان أميركا اللاتينية المستقلة، حيث حاول المحرّر تقديم مبادرة للتشجيع على إنهاء الاستعمار الإسباني في كوبا، الأمر الذي رُفض بالمطلق، من قبل حكومة جون كونسي آدامز، مطلقاً تهديدات قاسية لكل من المكسيك وكولومبيا المشاركتين في المؤتمر، لكي لا يُثار الاستقلاليون الكوبيون، أو تُرسل إليهم بعثات مسلّحة، فلا يتّخذون قرارت تكون نتائجها غير متوقّعة[2].

إن هذه المناورة السيئة المميّعة كانت تلاحق مسألة احتفاظ الأمبراطوريّة الإسبانية الآخذة في الانحدار، بامتلاك الجزيرة، حتى تحين اللحظة المناسبة المفكر فيها سابقاً، للسيطرة على كوبا.

(١) كتابات جون كونسي آدامز، الجزء السابع ص: ٣٧٢.
(٢) آنجيلا غراو إمبيراتوري، حلم العم سام الذي لم يتحقّق، الصفحتان: ١٣ – ١٤.

ففي سنة ١٨٤٥، عرض عضو مجلس شيوخ فلوريدا، مشروع قرار مجلس الشيوخ لشراء كوبا ولكن القرار سقط لأن «اللحظة لم تحن بعد». وفي سنة ١٨٤٨، استعاد الرئيس جيمس بولك[١]، الذي لم يرضه ضمّ أكثر من نصف أرض المكسيك، فكرة شراء الجزيرة وفي سنة ١٨٥٣، قام بذلك خلفه فرانكلين بيرس[٢] الذي دعم، أيضاً، الجهود الجنوبية لإلحاق نيكاراغوا بالاتحاد.

ومنذ سنة ١٨٥٣، شرع الوزير المفوّض الأميركي، في بريطانيا العظمى، الذي أصبح لاحقاً رئيساً لأميركا، جيمس بيوشانان يدافع عن المبادرة الإلحاقية بشراء كوبا.. ولقد كتب بيوشانان سنة ١٨٥٤ في بيان أوستندي[٣] ما يلي:

«... إن الولايات المتحدة من واجبها أن تشتري كوبا لقربها من شواطئنا، ولأنها تنتمي طبيعياً إلى تلك المجموعة من الولايات، واتحادها يكون داراً مباركة للحياة، ولأن الاتحاد لا يستطيع أبداً أن ينعم بالراحة حتى تكون كوبا داخل حدوده».

ثمة محاولات إلحاقية مشابهة لما سبق، جرى تقويمها، في ما بعد، من قبل جميع الإدارات الأميركية، تقريباً، وكانت تؤكّد على نحو ثابت، دعمها لأفكار مونرو، بينما كانت تتجاهل أو ترفض حق حكومة الجمهورية المسلّحة، التي شكّلها المواطنون الذين ثاروا في سنة ١٨٦٨ في محاربة الأمبراطوريّة الاستعمارية الإسبانية، من أجل استقلال كوبا.

خلال نضال كوبا الثوري والتحرّري الطويل منذ القرن التاسع عشر، أرادت حكومات أميركية مختلفة، أن تظهر موقفاً حيادياً مفترضاً، أمام الأزمة، في حين كانت، بالمقابل، تبيع أسلحة وإمدادات إلى إسبانيا، وكانت سلطات الولايات المتحدة تلاحق الكوبيين الذين كانوا يهيئون بعثات دعم لجيش التحرير.

أخيراً، إنّ الأطماع الأمبراطوريّة لدى صانعي النظام السياسي الأميركي، بالعلاقة

---

(١) الرئيس الحادي عشر للولايات المتحدة (١٨٤٥ - ١٨٤٩) الذي سوّق ضم الأراضي المكسيكية إلى تكساس وغرب الجبال الصخرية.

(٢) سياسي أميركي. كان رئيس الولايات المتحدة بين (١٨٥٣ و١٨٥٧).

(٣) موقع من قبل بوكانان في المدينة البلجيكية، أوستندي، مع سفراء الولايات المتحدة في إسبانيا وفرنسا. وأعلن البيان حق الولايات المتحدة بضمّ جزيرة كوبا بالقوة، في حال فشل الجهود الدبلوماسية لشرائها من إسبانيا.

مع كوبا، تجسّدت مع الرئيس وليام ماكينلاي[1] الذي، باعتماده على الذريعة المعروفة بانفجار البارجة الحربية ماين[2] داخل مرفأ هافانا، حرّك الوضع للانخراط الأميركي في الحرب الإسبانية ـ الكوبية في سنة ١٨٩٨، ما أدّى إلى إجهاض استقلال كوبا، وحوّلها إلى مستعمرة أميركية.

لقد شكّل هذا حقبةً مؤسفةً من تاريخ أميركا اللاتينية، ففيها فضّلت الأمبراطوريّة المترنّحة، إسبانيا، أن «تُولّي» الإمبريالية الأميركية الوليدة، رسمياً على كوبا، بدل أن تقبل هزيمةً يفرضها عليها الاستقلاليون الكوبيّون الذين خاضوا كفاحاً لا يقهر.

خلال ستة عقود، كانت كوبا تعاني نتائج النظام المشين المفروض عليها من قبل نخب السلطة الأميركية، فما كان ينقصها الحصارات البحرية والتدخلات العسكرية، ودعم الحكومات الدكتاتورية التابعة، والنهب، والفساد الإداري، ولعب القمار والدعارة، يضاف إلى ذلك البطالة، والبؤس والجوع، بينما تتحكّم الشركات الأميركية الكبرى في الأراضي الأكثر جودة. وكانت تفرض الزراعة من صنف واحد: قصب السكّر وتحتكر صناعة السكّر وتجارته.

إن السيطرة الأمبراطوريّة في تلك المرحلة المظلمة، كانت تضمنها آلة حربية وقمعية على صورة الجهاز الضخم الخاص بالأمن القومي للولايات المتحدة ومثاله. إن هذه الأجهزة كانت تعمل كملحقاتها في الجزيرة وكان كوادرها القياديون ذوي ثقافة أكاديمية أميركية.

(١) وليام ماكينلاي، الرئيس الخامس والعشرون للولايات المتحدة (١٨٩٧ - ١٩٠١) وهو الذي شجّع انطلاقاً من قناعته على التوسع الإمبريالي الأميركي.

(٢) البارجة الأميركية التي انفجرت في مرفأ هافانا في ١٥ شباط/فبراير ١٨٩٨، متسببة بمقتل ٢٦٠ بحاراً. وتلاعبت إدارة الولايات المتحدة بالمعلومات المقدّمة للرأي العام، حيث عدّتها حادث اعتداء من قبل السلطات الاستعمارية الإسبانية، الأمر الذي استخدمته كذريعة للتدخّل في الحرب ا لإسبانية – الكوبية، لتتسلّل خلسة من خلالها وتسرق استقلال كوبا.

وفي عام ١٩٧٦، وضع الأدميرال الأميركي هايمن ريكوفر تقريراً جديداً عن الأسباب المزعومة التي أدّت إلى حصول الانفجار، بناء على معلومات رسمية تم الحصول عليها في العام ١٨٩٨ وفي العام ١٩١١، عندما تم تعويم البارجة من قبل البحرية الأميركية ومن ثم إغراقها في المياه العميقة، (لمنع التحقيق بالحادث من قبل طرف ثالث)، فتوصّل إلى استنتاج أن سبب الانفجار كان الحرارة المرتفعة من جراء اندلا ع النيران في غرف احتراق الفحم التي كانت قريبة من خزانات الفحم الاحتياطية. وعلى الرغم من السلطة والصدقية المعروفتين لدى الأدميرالات، لم تتّهم حكومة الولايات المتحدة موقفها الرسمي، بشأن الحادث الذي مكنها من فرض نظام استعماري جديد على الجزيرة لمدة ستين عاما.

وقد أدّى السلوك الدموي لحرّاس مصالح المنظومة الأميركية في كوبا، المترافق مع الوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي السيىء، الذي كانت تعانيه الأكثرية الساحقة من الشعب الكوبي، إلى فترات مختلفة من النهوض الثوري العارم، جرى قمعه بصورة دموية من قبل الدكتاتوريين المتعاقبين على خدمة البيت الأبيض.

إن هذا الوضع السيىء الذي تسبّب به النظام النيوليبرالي المشين المفروض من نخب السلطة الأميركية، قد أثار الشعور الوطني عند الشعب، خالقاً ظروفاً موضوعية وذاتية أوصلت إلى المرحلة الأخيرة للانتفاضة الكوبية الطويلة وإلى انتصار العملية الثورية...

ثورة لا يغفر لها

إن انتصار الثورة الكوبية الذي أعلنه، على العالم، في الأول من كانون الثاني/ يناير، عام ١٩٥٩، القائد العام للجيش الثائر فيدل كاسترو روس، وضع نهاية ستين سنة من السيطرة الأميركية على كوبا. إن إقامة حكومة ثورية تسهر من الآن وصاعداً، على المصالح الحقيقية لشعبها ولا تقبل، مطلقاً، التدخّل الأميركي، قد أخذت على عاتقها مواجهة السيطرة الأمبراطوريّة المطلقة، من غير وجه حق، على نصفنا الغربي من الكرة الأرضية، الأمر الذي تحوّل في نظر المنظومة الأميركية، إلى مثل سيىء من شأنه أن يشجّع القوى التقدمية في أميركا اللاتينية وفي العالم، على النضال من أجل تحرّر دولها وسيادتها أمام الأنظمة الاستعمارية المتهاوية أوروبية كانت أو نيوليبرالية مفروضة من قبل واشنطن.

ففي السنوات الخمسين الأخيرة، قال العديد من الشخصيات السياسية والثقافية وأكاديميون ومسؤولون أميركيون، إن المخاوف من العملية الثورية الكوبية، «بدأت» عندما علمت السلطات الأميركية بنيات حكومة الجزيرة الجديدة، وهي «الانحياز إلى مصالح المعسكر الشيوعي في المنطقة»، فالرئيس أيزنهاور يقول في مذكّراته :

«... على الرغم من أن خبراءنا في الاستخبارات كانوا متردّدين لبضعة أشهر، فإن الوقائع، جعلتهم يصلون، تدريجاً، إلى الاستنتاج أن الشيوعية دخلت، مع وصول

كاسترو، النصف الغربي من الكرة الأرضية»، كما كان يقرّ: «بعد أسابيع من دخول كاسترو إلى هافانا، شرعنا، نحن في الحكومة، في البحث عن إجراءات يمكنها أن تكون فعّالة، لسحق كاسترو في حال تحوّله إلى تهديد»(١) .

ومع بداية السنة الجديدة من القرن الأول للألفية الثالثة، وخلال المؤتمر الأكاديمي الذي عنوانه «هيرون بعد أربعين سنة»(٢)، جرى تحليل الدوافع المزعومة والظروف التي شجّعت العدائية المتزايدة لدى الإدارة الأميركية تجاه العملية الثورية الكوبية المبتدئة.

وفي هذا الإطار، ثمة أعضاء سابقون في وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، ممن كانوا مسؤولين، بهذا القدر أو ذاك، عن صوغ السياسة الرامية إلى عزل الجزيرة ووضع المخططات التخريبية الأولى ضد الثورة، قد أكّدوا أنّ السلطات الأميركية كانت قد «اكتشفت» أن مصلحة القيادة الكوبية العليا، في تثبيت العلاقات مع الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي وتعزيزها، ما أثار الرفض «المنطقي» من قبل واشنطن.

انطلاقاً من تقويم دقيق للوقائع الحاصلة حول هذا الموضوع الذي جرى استكماله خلال الاجتماع بعناصر أتى بها أشخاص بارزون وشهود استثنائيون على تلك الأحداث التاريخية، تم تأكيدها من خلال وثائق حاسمة للجدل، رفعت عنها السرّية، فتبيّن مرةً أخرى، أن المخططات العدائية ضد الثورة الكوبية، وقادتها، كانت قد بدأت منذ الأشهر الأولى من سنة ١٩٥٩، أي قبل وجود أي مشروع لقيام علاقات مع الاتحاد السوفياتي.

وفي الواقع، قد مهد للتقارب بين الدولتين في البدء الموقف والعمل التدخّلي للحكومة الأميركية، المكشوف عنهما في المذكرات نفسها لرئيس الولايات المتحدة، آنذاك، الذي كانت له ردّة فعل سريعة حيال الترسّخ المتسارع للثورة، فقد اتخذت

(١) أعوام البيت الأبيض: في صنع السلام ١٩٥٦ – ١٩٦١.
(٢) مؤتمر أكاديمي، عقد في هافانا، (٢٠٠١)، في الذكرى الأربعين لانتصار كوبا على المرتزقة من القوات العسكرية المموّلة والمنظمة بقيادة إدارة الولايات المتحدة، التي اجتاحت كوبا عام ١٩٦١ بمشاركة ممثلين من الأطراف المعنية في هذا الحدث التاريخي.

إجراءات في مصلحة الشعب حيث بُدِئ بها، مع إصدار قانون الإصلاح الزراعي في ١٧ أيار/مايو ١٩٥٩. لقد أضرّت هذه الإجراءات بممتلكات مؤسسات مؤثّرة في السلطة الأمبراطوريّة. إن هذا العمل الأولي المشروع وهو شأن سياديّ في العملية الديمقراطية الشعبية التي كانت قد بدأت في كوبا، قد شكّل «الخطيئة الأصلية» التي لا تغتفر عند الذين وضعوا مصالحهم قبل مصالح الشعوب والدول.

إن المخططات التخريبية الأولى ضد الثورة قد وضعت، بالدقّة، من قبل أيزنهاور والأخوين جون وآلان دالاس، اللذين استمرّا في الوقت نفسه، في وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، ولديهما، أيضاً، مصالح في الشركة الموحدة للسكّر(يونايتد شوغار كومباني)، التي كانت تسيطر على قسم كبير من تجارة إنتاج السكّر في كوبا.

لقد شرع هؤلاء المسؤولون الأميركيون، في منع أو الحدّ من الحصول على القروض والمواد الأولية، والتجارة والخدمات والإنتاج، وصولاً إلى إلغاء بيع موارد حيوية للدولة، ما تسبّب بالردّ الكوبي عبر تأميم الشركات التي كانت قد انضمّت إلى المقاطعة الاقتصادية[1]، وتصميمها السيادي على قبول المساعدة التضامنية من قبل الاتحاد السوفياتي لإمداد الجزيرة بالمنتوجات التي تحتاج إليها.

غزو غادر

إن التصعيد الإمبريالي قد أوصل المسؤولين الأميركيين إلى التفكير في مشروع غزو، بحيث يجري تنفيذه ضد كوبا وفق «الوصفة» الفعّالة نفسها التي استخدمت ضد غواتيمالا قبل بضع سنوات. هذه المشاريع الجمهورية العدائية قد استوعبها الرئيس الديمقراطي جون.ف. كندي في سياق اصطفاف للحزبين عندما يتعلق الأمر بحماية مصالح النخب العليا.

إن الاستخبارات المركزية الأميركية CIA، المدعومة من البنتاغون، كانت قد جمعت ودرّبت وسلّحت وشكّلت وحدات من المرتزقة، قوامها جلاّدون من

(١) ليون كوتايو، نيكانور، الحصار المفروض على كوبا، دار نشر العلوم الاجتماعية، هافانا، ١٩٨٣، الصفحتان: ٢٣ – ١٥٨.

الدكتاتورية المقرّبة من الإدارة الأميركية، التي أسقطتها الثورة، أولئك الذين كانوا قد لجأوا إلى الولايات المتحدة وقد أوكلت إليهم أولى المهام «النضالية» في مخطّط الهجوم الذي أعدّته واشنطن، على أن يتم لاحقاً إسنادهم بقوات أميركية نظامية.

إن الأعمال الحربية بدأت بهجوم جوّي خياني على المطارات الثلاثة الموجودة في المدينتين الرئيستين في البلاد، وقد استخدمت فيها طائرات تحمل إشارة القوات المسلّحة الثورية لجعلها مسؤولة عن الأعمال الدموية ولزرع الشك لدى الشعب، في محاولة لنقل صورة عن وجود انتفاضة عسكرية. وبالدقّة، فخلال دفن ضحايا القصف المعادي وأمام حصول الغزو من قبل المرتزقة، أعلن فيدل الطابع الاشتراكي للعملية السياسية الكوبية وأهاب بالشعب الدفاع عن الثورة أمام الأهداف المعادية.

إن مقاومة القوات الثورية الباسلة قد أنزلت ضرباتها في خلال ساعات، هزيمة عسكرية نكراء بالأمبراطوريّة ما شكّل الفشل المدوّي لسياسة التدخّل الأميركية في قارتنا، وما رفع من مكانة الثورة الكوبية وسلطتها.

وفي هذا السياق، برز إلى العلن، سنة ٢٠٠٥، تقرير الاستخبارات المركزية الأميركية المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٦٠، حيث كانت الوكالة تعترف: «... نفهم، الآن، أنّ مفهومنا القائم على ضمان رأس الشاطئ، بواسطة بناء مدرج للهبوط، غير قابل للتطبيق، ما لم يكن هناك عمل مشترك من الوكالة ووزارة الدفاع...»[1]، في إشارة إلى عزم الحكومة الأميركية الثابت ـ والمبيّن لاحقاً في المخطط ـ على النقل بالطائرة من فلوريدا نحو مدرج يصلح للهبوط السريع على الشاطئ الذي تمّ اختياره لإنزال القوات الغازية، لمجموعة من المرتزقة يتعاطون السياسة، وهم موجودون في ثكنة عسكرية، ليتلقّوا تعليمات فيتصرّفوا «كحكومة موقتة» على الجزيرة، حيث ما إن يطأوا الأرض حتى يطلبوا تدخّل القوات الأميركية لاحتلال البلاد عسكرياً، ولإسقاط الحكومة الثورية الشرعية.

وكانت تلك المناورة الدنيئة قد تمت الموافقة عليها من قبل منظمة الدول الأميركية

(١) تالبوت، دايفيد، المؤامرة، التاريخ السرّي لجون وروبرت كندي، دار نشر «ميموريا كريتيكا»، برشلونة، ٢٠٠٧، ص: ٨١ .

OEA، التي من خلال احتجاجها على «المعاهدة الأميركية للتعاون المتبادل» كانت تحاول «تبرير» العدوان على كوبا أمام العالم، ذلك العدوان الذي لولا سحقه ببسالة وسرعة من قبل الشعب الكوبي، دفاعاً عن ثورته، لكان قد كلّف ثمناً أعلى بكثير، في الأرواح لدى الفريقين المنخرطين في الصراع، كما حصل لاحقاً في المغامرة الحربية الدموية الأميركية في فيتنام.

إن الهزيمة العسكرية التي مُني بها الغزو وقرار كندي عدم الدعم المباشر للقوات المرتزقة، بوحدات أميركية، بعد أن بدأت بالاستسلام بأعداد كبيرة أمام الهجوم الثوري، وبالإضافة إلى التورّط السياسي للحكومة الحديثة آنذاك، أدّت مجتمعة بالرئيس إلى الإقرار بالمسؤولية الكاملة عن تورط القوات المسلحة والاستخبارات الأميركية في تلك الوقائع، وهي المناسبة التي قال فيها: «للنصر آباء كثر، ولكن الهزيمة يتيمة».

خصوم حاقدون

إن التصعيد الانتقامي، ضد الثورة الكوبية، لدى نخب السلطة في الولايات المتحدة، في إثر الهزيمة التي نزلت بها في هيرون، وجد في عملية مانغوستا (مونغوز)، المخطط السرّي الأكثر إحاطةً وإيذاءً وديمومة، لتخريب حكومة أجنبية وإسقاطها. لا تزال أسسه ثابتة حتى وقتنا الراهن.

لقد أدركت ذلك الاستخبارات المركزية الأميركية CIA بناء على طلب من الرئيس كندي وشقيقه روبرت، المدعي العام في الولايات المتحدة، فلجأت إلى مأسسة إرهاب الدولة ضد كوبا عبر اغتيال القادة الكوبيين وتخريب الاقتصاد، وتنفيذ أعمال حربية بيولوجية وتخريب سياسي ـ إيديولوجي، وتسلّل عملاء سرّيين وتجميع المرتزقة في الداخل، لتنفيذ أعمال قتل من أنواع مختلفة تتسبّب بخسائر بشرية ومادية جسيمة، ما يشكل مقدمةً لمحاولة جديدة من غزو الجزيرة ويخلق وضعاً يؤثّر حكماً في خيار الاتفاق الكوبي ـ السوفياتي، وإدخال أسلحة نووية إلى البلاد

لغايات دفاعية، ما أسّس لحصول أزمة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢[1].

إن إستراتيجيي البنتاغون المتألّمين من تلقي أول هزيمة في المكان الذي كانوا يعدّونه «الحديقة الخلفية» لهم التي هي أميركا اللاتينية، وضعوا، في شهر آذار/مارس عام ١٩٦٢، مشروعاً لإقراره عنوانه عملية نورث وودز، وفيه حدّدوا نياتهم للقيام باستفزازات غير مكشوفة يمكن استخدامها كذرائع لاتهام الحكومة الكوبية الثورية وتحميلها المسؤولية، إلى جانب الهدف المدروس، لشنّ عدوان عسكري جديد، يُمكّنهم من استعادة السيطرة على الجزيرة الكبرى في الأنتيل.

وفي لائحة الاستفزازات المنوي القيام بها، في المشروع العسكري، المرسلة من القائد العام للقوات المسلّحة المشتركة الأميركية، آنذاك، إلى وزير الدفاع في الولايات المتحدة، ثمة اقتراحات لتنظيم هجمات ذاتية داخل الولايات المتحدة، وسرقة أجهزة عسكرية من القاعدة البحرية في غوانتانامو، وإغراق مركب، أو إسقاط طائرة تجارية أميركية فوق الأراضي الكوبية، أو قصف بلدان في البحر الكاريبي ينسب تنفيذه إلى القوات المسلّحة الثورية الكوبية.

أزمة نووية

لقد ازداد خطر التوتر في «الحرب الباردة» مع توطّد العلاقات بين كوبا والاتحاد السوفياتي، وقد ترافق ذلك مع المخططات المتواصلة من قبل المنظومة الأميركية لتدمير الثورة، حيث بلغت «ذروتها» في تفجّر ما سمّي أزمة الصواريخ حينما تحقّقت إدارة كندي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢، بواسطة تجسّسها الجوي على الجزيرة، من نصب صواريخ نووية سوفياتية متوسّطة المدى، فأصدر كندي مرسوماً بالحصار البحري حول الشواطئ الكوبية ووضع قواته المسلحة في مرحلة التأهّب القصوى.

إن القيادة العسكرية الأميركية من غلاة اليمين، قد شككت في قرار كندي الذي لم يجز الدعم المباشر من قواته المسلحة خلال الغزو الأميركي الفاشل لكوبا، السنة الفائتة، واقترحت على الرئيس أن يقوم بضربة جوية في الأماكن المعدّة لنصب

(١) تقرير المؤتمر العالمي حول أزمة الصواريخ، رؤية سياسية بعد مضي أربعين عاماً.
www.crisisde octubre.cubaweb.cu.

الصواريخ بغية تدمير الأسلحة النووية قبل الانتهاء من أعمال التركيب التي تجعل الصواريخ جاهزةً للعمل، ما يمكن أن يطلق حتماً مواجهة حربية ذات نتائج غير متوقعة. أخذاً في الحسبان، كما عُلم لاحقاً، أن القيادة العسكرية السوفياتية في الجزيرة كانت مأذونة بالردّ على أي هجوم ـ ولو كان اصطلاحاً ـ بأسلحة نووية «تكتيكية»[1].

ما إن تمّ، في الحقل السياسي ـ العسكري، تجاوز ما سُمّيَ أزمة الصواريخ، حتى تحوّلت إلى وسيلة دعائية فائقة قامت بها مراكز الفكر الذكية في الأمبراطوريّة لإعاقة العملية الثورية الكوبية، وعلاقاتها بالمعسكر الاشتراكي. كما نظّمت الإدارة الأميركية حملات هائلة ذات طابع تشويهي، لها في أوْج الحرب الباردة، تأثير في المجتمعات الغربية، خصوصاً، المجتمع الأميركي، تلك المجتمعات المثقلة بالدعاية المتواصلة المعادية للشيوعية، وبالتشجيع على إرهابٍ يُحدث كارثةً شاملةً، تفترضها المواجهة النووية بين القوى العظمى.

رماد في العيون

ومن أجل تعزيز الصورة السلبية والرأي المسبق، المفروضين من قبل الإدارة الأميركية، داخل المجتمع الأميركي والغربي، أقدمت تلك الإدارة، عبر آلتها الإعلامية الهائلة، في الداخل والخارج، على تصوير كوبا «كبلدٍ يدور في فلك الاتحاد السوفياتي من أجل نشر الشيوعية» و «تصدير الثورات» و«إسقاط الحكومات الديمقراطية لقيام أنظمة شمولية مكانها» وغيرها من الأكاذيب المماثلة. وظلّت هذه الدعاية وهذه الأكاذيب، على مدى أكثر من أربعة عقود، تسمّم التفكير السليم، لجزء كبير من البشرية، في ما عنى الأزمة الشهيرة والطويلة الأمد، بين جبروت الشمال وكبرى جزر الأنتيل.

(١) معلومات تم توضيحها خلال المؤتمر الأكاديمي الذي ضمّ ممثلي البلدان الثلاثة المعنية مباشرة بأزمة الصواريخ، والمعروفة أيضاً بأزمة أكتوبر، والذي انعقد في هافانا عام ١٩٩٢، في الذكرى الثلاثين لذلك الحدث التاريخي.

ومن أجل كبح التأثير الواضح للعملية الثورية الكوبية في انتشار المشاعر المناهضة للإمبريالية، أكمل إستراتيجيو المنظومة الأميركية سيطرتهم على أميركا اللاتينية، عبر «مبادرة الدفاع الإستراتيجي الإقليمي» الدموية، المستجيبة لمصالح النخب الأميركية، التي تطرح «أسباباً» مزعومة تتعلق بالأمن القومي، وذلك حتى نهايات الثمانينيات، لدفع الوجود السياسي ودعم السيطرة العسكرية للديكتاتوريات الدموية التي تستجيب، حكماً لمصالح واشنطن.

إن آلافاً من الجلّادين والسفّاحين الذين أفقدوا مئات آلاف الأشخاص حياتهم، ومن بينهم مواطنون أميركيون، كما أخضعوا بالإرهاب الملايين، في هذا النصف الغربي من الكرة الأرضية، كان تأهيلهم يتمّ في معسكرات للتدريب على غرار مدرسة الأميركيتين السيئة الصيت. إن هذه المعاهد الأمبراطوريّة المظلمة جرت شرعنتها خلال الحرب الباردة في مراكز متخصّصة وباهظة التكاليف «للدراسات العليا» لتخريج الإرهابيين.

مع قيام النظام العالمي الجديد المفروض من قبل القطب الأميركي الواحد، تحول القتلة المأجورون المتخرجون في هذه «المدارس» الذين أهملهم معلّموهم البراغماتيون إلى حُثالة للقتل ما بعد الحرب الباردة وانتلقوا إلى تضخيم مؤشّرات العنف المرتفعة وكذلك الإجرام في دول القارة، وهي ظاهرة اجتماعية لا يمكن إهمالها عند تحليل الأسباب الحقيقية التي تحرّك الإرهاب على مستوى الكرة الأرضية.

تغيّرات الذرائع

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تغيّرت الذرائع وكذلك الخطاب التشهيري المعادي للثورة، تطابقاً مع الظروف الجديدة. فبعد زوال المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفياتي، شرع أعداء الثورة الكوبية المتحمّسون، يشككون في الأسلوب الذي كان يعتمده حلفاؤهم الإيديولوجيّون آنذاك، في أوروبا الشرقية، ملتزمين عزلها، سياسياً، على المستوى الدولي.

وبالتطابق مع حساباتهم، أصبحت هذه المناورة رصاصة الرحمة على الاشتراكية الكوبية، المحاصرة بشدة في الحقل الاقتصادي، بواسطة إجراءات وحيدة الجانب وخارج أراضي الولايات المتحدة، عندما كانت كوبا تخسر، فجأة، علاقات التبادل العادلة، المقرّرة مع البلدان التي كانت تؤلّف المعسكر الاشتراكي الزائل، ومعه كانت الجزيرة، بموجبها، تحقّق في نهايات الثمانينيات زهاء ٨٥٪ من التجارة الخارجية، ما يشكل المصادر الرئيسية للتمويل، والمصادر الجوهرية، وأسواق التصدير.

بينما كان الإستراتيجيون الأمبراطوريون وكذلك السياسيون والخبراء، والمحلّلون ذوو المكانة الدولية، يرون أن سقوط الثورة الكوبية، بات حكماً، أمراً وشيكاً، وقليلون كانوا يثقون بموقف شعبها، أو بقدرة نظامه السياسي، على مواجهة المصاعب الخطيرة المتراكمة في ما أسمي المرحلة الخاصة، دعت قيادة البلاد مواطنيها إلى المقاومة بصلابة، لأنها السبيلُ الوحيد القادر على تجاوز المرحلة بجدارة[1]، والتغلب على الأوضاع المعاكسة، نتيجةً للتغيّر العاصف في النظام العالمي، والأعمال العدوانية التي ينفّذها، في الشمال، الجار العدواني، الذي يتصرّف كقوة عظمى عالمية وحيدة.

لقد تمتْرس الشعب الكوبي دفاعاً عن مثله المشروعة، والأثر النبيل والإنجازات القيّمة بفضل اشتراكيته، ذات الطابع النابع من الخصائص الاجتماعية – التاريخية التي تميّزها من تجربة أوروبا الشرقية الفاشلة. إن القليلين يدركون ذلك خارج الجزيرة. وبانتهاء التعاون العسكري الكوبي في الخارج سنة١٩٩١، بانسحاب القوة العسكرية من جمهورية أنغولا الشعبية، هذه القوة التي كانت قد ساهمت في المحافظة على وحدة البلاد وسيادتها، بفضل وجودها وتصرفها الذي لا غبار عليه، انتهت آخر مصادر الدعاية المعادية لكوبا في الحرب الباردة.

إن التعاون النزيه والبعيد عن النفعية بين كوبا والشعوب الإفريقية الشقيقة في جنوبي القارة، ساهم في تفكيك نظام الأبارتهيد العنصري الشنيع، في جنوب

(١) مداخلات وخطابات رئيس مجلسي الدولة والوزراء لجمهورية كوبا ونائبه الأوّل: فيدل وراوول كاسترو روز، في مختلف النشاطات والاحتفالات التي أقيمت بعد عام ١٩٩٢.

إفريقيا[1]، الذي ظلّ، عملياً، حتى لحظة زواله، يحظى بالمساعدة والتعاطف من قبل واشنطن بالإضافة إلى دعم استخباراتها[2]، التي، بالتطابق مع إستراتيجية «الأمن» الأميركي في الخارج، حاولت، دون جدوى، تمديد الصراع بغية استنزاف أنغولا وكوبا، معتبرةً أن الكلفة البشرية العالية والاقتصادية التي يتسبّب بها هذا الصراع، للدولتين، وكذلك الصدمة السياسية القاتلة، تفترضان حصول هزيمة محتملة.

إن نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا توصّل إلى امتلاك عدة أسلحة نووية بموافقة السلطات في الولايات المتحدة وتواطئها، وقدّر استخدامها ضد القوات الأنغولية والكوبية في جنوب أنغولا، ما جعل القيادة العسكرية في البلدين، تقرّر انتشار الوحدات في مسرح العمليات العسكرية الواسع، بغية ردع صقور الأبارتهيد، حيث أن عملاً يائساً من هذا النوع سيكون له نتيجة عسكرية تكتيكية، ولا يحدّد، بأي حال، النتيجة النهائية للصراع.

أخيراً، لقد أفضى الانتصار السياسي ـ العسكري الأنغولي ـ الكوبي إلى مفاوضات السلام بين الأطراف المنخرطة في الصراع التي اشتملت على لزوم تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ONU المتعلق باستقلال ناميبيا،التي كانت حتى تلك اللحظة محتلةً من قوات جنوب إفريقيا، على الرغم من الرفض الواسع من المجتمع الدولي، الذي كان خلال سنوات قد أثار الموضوع، بينما كانت دبلوماسية الولايات المتحدة تعيق تنفيذه عبر الموقف المتعنّت نفسه، الذي تتخذه عندما يتعلق الأمر بمحاسبة إسرائيل على ممارستها المستمرّة في إرهاب الدولة، ما يكشف ازدواجية المعايير وخبث الإدارة الأميركية، في مواجهة هذا الوباء المخيف.

نزع صفة الإنسانية عن حقوق الكوبيين

مع انتهاء الوجود العسكري الكوبي في الخارج، ومع الافتقار إلى الذرائع المستخدمة ضد كوبا، أقدم المنظّرون الأمبراطوريون، على حشد جهودهم للتشويش

(١) كلمة النائب الأول لرئيس مجلسي الدولة والوزراء في كوبا، راوول كاسترو روز، تحت عنوان: «لقد أنجزت عملية كارلوتا، انتصار الأممية الكوبية»، منشورات بوليتيكا، هافانا، ٢٧ أيار/مايو ١٩٩١

(٢) بلوم، وليام، الدولة الشرّيرة، أو الدولة المتمرّدة، منشورات أبريل، ٢٠٠٥، الصفحتان: ٢٦١ – ٢٦٢.

السياسي ضد الثورة، في حملة تشهيرية لإدانة كوبا على «انتهاكاتها» المزعومة للحقوق الأساسية لمواطنيها، ضاغطةً، بشكل متواصل، على البلدان الأعضاء في لجنة حقوق الإنسان المنحلّة والمتلاعب بها، التابعة للأمم المتحدة ONU في هذا الصدد.

إن هذه المناورة الدبلوماسية المعيبة كانت تفقد مصداقيتها بمقدار ردّة فعل المجتمع الدولي حيال أكاذيب ووقاحة الذين توالوا على الجلوس في البيت الأبيض ليفرضوا، مهما كان الثمن، أهدافهم وبينها ضغوط دبلوماسية غير عادية، ثنائية أو متعددة الأطراف، وكذلك، الابتزاز الاقتصادي، ضد الدول الصغيرة التابعة لآليات وأطر مالية دولية تقودها واشنطن، وغيرها من التجاوزات في هذا المحفل المنحاز، الأمر الذي مهّد لاتفاق دولي لتأسيس هيئة عليا، ذات آليات ديمقراطية حقيقية، تسهر على حماية الحقوق المشروعة للأشخاص، فكان مجلس حقوق الإنسان.

ومع قيام هذه الهيئة الضرورية في إطار منظمة الأمم المتحدة ONU وانتخاب كوبا عضواً بأغلبية ساحقة، فشلت الحملة المؤذية المعادية لكوبا، بينما رغبت حكومة جورج دبليو بوش في تجاهل المجلس العامل حديثاً لأول مرة، انطلاقاً من موقف الرفض المستمرّ من قبل البلدان المشكّلة له في ما عنى التعذيب والجرائم التي ارتكبتها هذه الإدارة من المحافظين الجدد، ومن ذلك المعالجة «القضائية» المؤسفة للذين أخذوا أسرى حربه «المقدسة» «ضد» الإرهاب.

وبموازاة ذلك، كانت الجمعية العامة لهذه المؤسسة الدولية الهامة تطالب، سنة بعد سنة، بدعم أكثري متزايد، برفع الحصار الأميركي لكوبا، التي قاوم شعبها بثبات وعانى الألم على مدى نصف قرن بحيث أن أكثر من ٧٠٪ من شعب الجزيرة حالياً، قد ولدوا ونشأوا في كنف القلّة والحاجة. ويعدُّ هذا العمل من جانب واحد، لا إنسانياً ولا نظير له في تاريخ البشرية.

اجتماع سرّي للنهّابين

بينما كانت الصعوبات الاقتصادية في كوبا[1] تزداد حدّة، ويلاحظ انعكاسها

(١) ليون كوتايو، نيكانور، مروحة من الأشواك، العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة، دار نشر العلوم الاجتماعية؛ هافانا، ٢٠٠٤، ص: ٦٠ – ١٢٣.

على الصعيد الاجتماعي، كانت القيادة الرجعية الأميركية واللوبي «الكوبي» ـ الأميركي، في مجلس الشيوخ، يخطّطان لاقتسام «الغنيمة الكوبية» لاقتناعهما «بالسقوط الوشيك» للثورة. وكانا يحاولان تسريع مشاريعهما الإلحاقية مشركين الحكومة الديمقراطية الضعيفة، في حملة جديدة لتشويه صورة كوبا وصدقيتها.

ولقد اعتمدا في هدفهما هذا، على التلاعب السياسي القائم على زيادة تدفّق المهاجرين بين البلدين، بواسطة الترغيب، بجميع الوسائل المتاحة، لخروج غير شرعي لمواطنين كوبيين نحو الولايات المتحدة، في حين كان مكتب المصالح الأميركية، في هافانا، يمتنع عن تسليم تأشيرات دخول لهؤلاء، ويعيق المعاملات القانونية المشروعة المقدّمة لهذه الغاية. إن هذه الوسيلة غير الإنسانية، دفعت عناصر خارجة على القانون، إلى اللجوء إلى القيام بأعمال وحشية. وإذ يلْقون التشجيع من قبل الولايات المتحدة، فلا يتردّدون في خطف بواخر أو طائرات وقتل أشخاص رغبة في السفر إلى «أرض الميعاد» حيث تستقبلهم المافيا المعادية لكوبا كالأبطال، وتقبلهم السلطات الأميركية، من دون أي عقاب ومن دون وصف أعمالهم آنذاك (قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠١) بالإرهابية.

وفي غضون ذلك، كانت السلطات الأميركية تحاول تحميل الحكومة الثورية الكوبية، مسؤولية موت الأشخاص بطريقة مأسوية عند عبورهم الخطر، بحراً، وبوسائل غير مأمونة، عبر مضيق فلوريدا. كانت مناورة إجرامية، لم تنته بتوقيع اتفاقيات جديدة للهجرة بين البلدين في عام ١٩٩٥، مع الإبقاء على صلاحيَة «قانون كوبا المعدّل» المخزي والمعمول به، الذي ضَمِن الإقامة في الولايات المتحدة، بصورة آلية، لأي مواطن من الجزيرة يدخل بطريقة غير مشروعة، الأراضي الأميركية.

لقد بدا اليمين «الكوبي» ـ الأميركي عاجزاً وغاضباً أمام المؤشّرات الملموسة على استعادة النهوض، التي كانت قد بدأت بتطهير دور البلاد في أواسط التسعينيات، على الرغم من الاعتداءات الإرهابية المستمرّة والموجهة لتخريب الاقتصاد ـ خصوصاً ضد القطاعات التي حدّدتها الحكومة الكوبية كقطاعات إستراتيجية – ومنها

محاولات تصفية القائد الأعلى للثورة، جسدياً والقيام بتحرّشات يمكن تحويلها إلى ذريعة لتوليد صراع حربي بين الولايات المتحدة وكوبا.

وفي هذا المعنى، تزايدت عمليات اليمين الكوبي-الأميركي الاستفزازية، بواسطة إدخال مراكب وطائرات صغيرة إلى المياه الإقليمية والأجواء الكوبية، في إهانة وقحة لسيادة كوبا وخرق صريح للحق الدولي. ففي شباط/فبراير ١٩٩٢ وآذار/ مارس من عام ١٩٩٦، قامت تسع وثلاثون طائرة قادمة من ميامي، باختراق حدود الجمهورية الكوبية، محلّقة فوق مناطق مكتظّة بالسكان، معرّضةً للخطر، الطيران المدني الدولي والمحلي. إن تساهل السلطات الأميركية التي جرى تنبيهها، حسب الأصول/ وفي الوقت المناسب، إلى هذه الأعمال، قد مهّد لحادث إسقاط طائرتين صغيرتين، يقودهما عناصر إرهابيون قادمون من الولايات المتحدة، خلال واحد من الاختراقات المتكررة للأجواء الكوبية.

إن غلاة المحافظين في الكونغرس الأميركي وشركاءهم «الكوبيين» - الأميركيين، كانوا يستخدمون ذلك الحادث في محاولة لإثارة حكومة بيل كلينتون للردّ، ثأراً، بطريقة عسكرية، زاعمين أن الطائرتين اللتين أُسقطتا مع طاقميهما كانتا «أميركيتين» ليحصلوا في النهاية، بالأسلوب الدموي، على تعهّد الرئيس الذي يكيل بمكيالين، بإقرار المشروع السيىء هيلمز - بورتون القاضي بزيادة إجراءات الحصار ضد كوبا إلى حدود لا يمكن تصوّرها.

إرهاب الدولة «الكوبي» - الأميركي

وبموازاة ذلك، عمدت المنظمات المعادية للثورة والموجودة في الولايات المتحدة، مستعينةً بعناصر إرهابية، تحت قيادة لويس بوسادا كارّيلس، إلى مضاعفة أعمالها الإجرامية اليائسة ضد الجزيرة، وبشكل خاص ضد الصناعة السياحية الكوبية الناشطة، متعاقدةً مع مرتزقة لإطلاق حملة إرهابية مروعة من الاغتيالات، بواسطة المتفجرات التي تم وضعها في العديد من المؤسسات الفندقية، والملاهي والمطاعم والمطارات والمرافئ، ما أدّى إلى موت المواطن الإيطالي الشاب فابيو دي سيلمو،

وجرح الكثير من الأشخاص بالإضافة إلى التسبّب بخسائر مادية جسيمة[1].

إن هذه الأعمال الإجرامية، لم تستطع أن تعيد إلى الوراء النمو الملحوظ لهذا القطاع الهام، ولا أن تحدّ من تأثيره الحاسم في توطيد المسار نحو تنشيط الاقتصاد الكوبي، ما جعل ناطقين بارزين باسم المنظومة، من المحافظين والليبراليين، يعلمون الإدارة الديمقراطية، بوجود إرادة متزايدة، لدى أوساط معينة في السلطة، بضرورة إعادة النظر في السياسة الفاشلة المتبعة خلال عهود تسع إدارات أميركية متعاقبة، في ما خصّ العلاقة مع كوبا.

على الرغم من المناورات المعيقة لتحسّن العلاقة بين البلدين، التي كان يقوم بها غلاة المحافظين، راحت هذه المطالب تكتسب مزيداً من المساحة، لأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية الأميركية، حتى انخرط عدد كبير من أعضاء الكونغرس في الولايات المتحدة، في صوغ مشاريع قوانين محدّدة، تتّسم «بالمرونة» للتخفيف من حدة القوانين العشوائية في فرض الحصار على كوبا. وكان من أبرز النتائج، إقرارتعديل قانون يسمح في شروط محدودة جداً، بشراء أطعمة وأدوية من الولايات المتحدة. ومن جهة أخرى، راح يزداد عدد الداعمين، داخل مجلس النواب الأميركي، لمبادرات متعلّقة برفع منع سفر المواطنين الأميركيين إلى الجزيرة.

وقد حصل ذلك، بعد أن سقط القناع، أمام الرأي العام، عن المؤسسة الوطنية الكوبية الأميركية (FNCA) السيئة الصيت، التي اشتهرت بتاريخ قادتها الأساسيين الإرهابيين، أولئك المعروفين بروابطهم الوثيقة بالأجهزة الاستخبارية الأميركية، أو بإعداد نشطائهم، وأملاكهم ذات المصدر المشتبه فيه، وقدرتهم «غير المألوفة» على أداء دور اللوبي في النظام السياسي للولايات المتحدة. علماً أن تلك المؤسسة كانت المحاولة «التي تكرّرت إلى ما لا نهاية» من قبل المنظومة، سعياً لتوحيد المجموعات الصغيرة المعادية لكوبا، والمنقسمة في ما بينها، والمقيمة على أراضي الولايات المتحدة، بغية استخدامها في مشاريعها العدوانية ضد الثورة.

---

(١) ميندز ميندز، هوسيه لويس، رسل الموت، أميركا الوسطى: رأس جبل الثلج، دار نشر كابيتان سان لويس، هافانا، ٢٠٠٤، ص: ٩٥ – ١٢٦.

إن المؤسسة الوطنية الكوبية الأميركية FNCA التي أوجدها المحافظون الجدد، منذ حكومة ريغان وبوش (الأب) والمقدمة كمؤسّسة «محبة للجنس البشري» «لا» تبغي الربح وكانت «ترفض» العنف، انكشف أمرها، عندما صرّح المجرم المشهور لويس بوسادا كارّيلس لجريدة النيويورك تايمز بالقول إن هذه المؤسسة مَوَّلت، خلال عدة سنوات أعماله السيئة الإرهابية ضد كبرى جزر الأنتيل، وبينها حملة الاغتيالات، بواسطة المتفجرات، التي استهدفت مؤسسات سياحية كوبية، كان ينسّقها بنفسه، انطلاقاً من أميركا الوسطى.

إن هذا الإعلان غير المنتظر استكمل باعتقال حرس الشواطئ في الولايات المتحدة، أربعة كوبيين ـ أميركيين، في بويرتوريكو، وفي حوزتهم بندقيتان خاصّتان من عيار ٥٠ ملم مع منظارين، وقد أكّد قائد المجموعة أنهم في مهمة لاغتيال رئيس كوبا، أثناء مشاركته في القمة الإبيرو ـ الأميركية التي كانت تعقد، في جزيرة مارغريتا في فنزويلا.

لقد كان لهذا الحدث صدى خاص، عند التثبّت منه خلال التقصّيات اللاحقة، التي أظهرت أن إحدى البندقيتين، وأن المركب والمرفأ الخاص، حيث أقلع المركب، في فلوريدا، كانت جميعها تخصّ رئيس المؤسسة الوطنية الكوبية الأميركية FNCA واثنين أساسيين من قيادتها.

إن نشر تلك الحوادث، في الصحافة الأميركية، ألزم الحكومة الديمقراطية قبول مقترح كوبي، يقوم على سفر وفد رفيع المستوى من مكتب الأمن الفيدرالي FBI إلى هافانا في حزيران/يونيو من عام ١٩٩٨ وقد زُوّد معلومةً دقيقة كانت تكمّل تلك المرسلة سابقاً إلى الرئيس الأميركي(١).

وقد ساهمت في هذه المبادرة حالات الرأي السلبي المتكوّن في المجتمع الأميركي، وذلك بسبب تساهل السلطات المحلية والفيدرالية تجاه التصعيد الإرهابي، الذي كان ينفّذ ضد كوبا، انطلاقاً من الولايات المتحدة. وتضاف إلى ذلك، الشكاوى

(١) الرد على الولايات المتحدة من قبل الممثل الدائم لكوبا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حول الموضوع رقم ١٦٤، «الخطوات والإجراءات الرامية إلى إزالة الإرهاب الدولي»، نيويورك، ١٢ كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٠.

المتكرّرة من الدولة الكوبية، بما في ذلك، التقرير المفصّل الذي أُرسل إلى الرئيس كلينتون، في الثالث من أيار/مايو سنة ١٩٩٧، ويتضمّن تعداداً للأعمال الإرهابية المنفّذة ضد كوبا، انطلاقاً من أراضي الولايات المتحدة، بين سنة ١٩٩٢ وسنة ١٩٩٧، والوثيقة الأخرى، التي أرسلت إلى الرئيس كلينتون، بعد سنة من تاريخ التقرير الأول، وهي تحتوي على معلومات دقيقة حول المخطّطات الإرهابية للمؤسسة الوطنية الكوبية الأميركية FNCA، بواسطة استخدام المرتزقة من أميركا الوسطى، أولئك الذين كانوا ينظّمون عمليات جديدة، بالمتفجرات، ضد أهداف سياحية، كما كانوا يريدون أيضاً تدمير طائرات تجارية كوبية أثناء تحليقها في الجو.

الرد «المناهض» للإرهاب

إن الردّ الأميركي على النداء الكوبي المشروع والشفّاف لبذل الجهد الضروري من الطرفين ضد الإرهاب، جاء نقيض ذلك، باعتقال واتّهام ومحاكمة ظالمة لكل من هيراردو هيرناندس نورديلو، رامون لابانيينو سالازار، أنطونيو غرّيرو رودريغز، فرناندو غونسالس يورت، ورينيه غونسالس سيويريرت، المواطنين الحقيقيين الذين كانوا يسهرون على أمن شعبهم الكوبي والشعب الأميركي، في مواجهة العمل الإجرامي للمنظمات والمجموعات والعناصر الإرهابية الموجودة في الولايات المتحدة محمية ومدربة وممولة من قبل الاستخبارات المركزية الأميركية، وهي من قام، تحديداً، بعمليات خطف الطائرات، واستخدام الطائرات المدنية لأغراض عدوانية وغيرها من الأعمال الكثيرة ذات الطابع العنفي[1].

إن الأعمال الإرهابية لهؤلاء العناصر الذين يتربّون في كنف المنظومة الأميركية، تسبّبت، على مدى خمسة عقود، بموت ٣٤٧٨ كوبياً وجرح وإعاقة ٢٠٩٩ [2]وبأضرار اقتصادية جسيمة[3].

(١) خطاب رئيس مجلسي الدولة والوزراء لجمهورية كوبا، فيدل كاسترو روز، بعنوان: «التصرف المختلف»، هافانا، في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥.

(٢) مطالبة الشعب الكوبي للحكومة الأميركية بالتعويض عن الأضرار الإنسانية التي سببتها له. دار النشر بوليتيكا، هافانا، ١٩٩٩.

(٣) دعوى الشعب الكوبي ضد الحكومة الأميركية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار الاقتصادية التي سبّبتها لكوبا، دار نشر بوليتيكا، هافانا، عام ٢٠٠٠.

إن تلك المجموعات الإجرامية المؤلفة من عناصر فاشية، هي التي استثنيت من اللوائح السوداء التي تركّبها الإدارات الأميركية المتعاقبة، بينما لم تغِبْ عن لوائح أجهزة الاستخبارات لديها، وهي التي قامت بتنفيذ ثلاثمئة وستين عملاً إرهابياً، على الأقل، داخل الأراضي الأميركية نفسها، وألحقت الضرر بمئة وخمس وخمسين مصلحة أميركية حسّاسة، سُجّل من بينها ستة اعتداءات على منشآت تابعة للبيت الأبيض وغيرها من الهجمات التي استخدمت فيها المتفجرات ضد مكاتب وموظفين من الـ (أف بي آي) (FBI) (٦) وهجوم (١) على INS و(٥) هجمات على مراكز بريد، و(١٦) اعتداء على خطوط جوية وخدمات مرفئية جوية و(٤) على طائرات و(١٤) على وسائل صحفية و(٣) على متاحف و(٣٨) على مراكز تجارية أو شركات أميركية، كذلك (٦٧) اعتداء على مهاجرين كوبيين.

وقامت هذه المجموعات، أيضاً، بتفجيرات وصل عددها إلى ستة وثمانين تفجيراً ضدّ مصالح المجتمع الدولي، في ذلك البلد، ففي أربع مناسبات، تمّ الاعتداء مرتين (٢) على مراكز تابعة لمنظمة الأمم المتحدة ONU ومرتين (٢) ضد منظمة الدول الأميركية OEA وكذلك (٣٦) مرة على مراكز دبلوماسية لإحدى عشرة دولة، و (١٤) عملية تفجير ضد بواخر تجارية تعود إلى سبعة بلدان، و(١٤) هجوماً بالقنابل على وكالات سياحية تعود إلى أربعة بلدان، و(١٨) عملاً تخريبياً ضد خدمات دبلوماسية أو خطوط جوية من عشر جنسيات، ولا تدخل في هذا الحساب الهجمات الإرهابية والأعمال العنفية التي بلغ عددها (٤٠) ضد مراكز دبلوماسية ومكاتب أخرى تابعة لكوبا أو الـ (٢٠) اعتداء على الموظفين الكوبيين خارج هذه المكاتب[1].

ويتميّز في هذا السياق، ذلك التطابق التاريخي بين اغتيال الموظف الدبلوماسي من البعثة الكوبية في منظمة الأمم المتحدة (وهو الممثل الوحيد لبلده لدى أعظم منظمة دولية) في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر سنة ١٩٨٠ في نيويورك، وبين التاريخ الذي اختاره عناصر متطرفة لتنفيذ أكبر التفجيرات الإرهابية ضد الولايات المتحدة الأميركية، بعد إحدى وعشرين سنة.

(١) معلومات من الدراسة الإحصائية الزمنية للدكتور هوسيه لويس ميندز ميندز من مركز الأبحاث التاريخية لأمن الدولة.

وبالتطابق مع المعطيات التي قدّمها مكتب التحقيقات الفيدرالية FBI، فإن اثني عشر من التسعة عشر المتهمين بتنفيذ تفجيرات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قد تدرّبوا، خلال سنوات، في فلوريدا لتحقيق جرائمهم المروّعة. بينما كان عملاؤها في ميامي، يلهثون لإلقاء القبض واتهام ومعاقبة المواطنين الكوبيين الخمسة، الذين لا يزالون، منذ شهر أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٨، قابعين في السجون الأميركية، تنفيذاً لأحكام ظالمة، لأنهم كانوا يناضلون ضد الإرهاب ليس إلا.

مرةً أخرى، كان الشعب الأميركي يتحمّل نتائج التشبّث الاعتباطي، من قبل قلّة نافذة في السلطة، لها أهدافها الحقيرة بفبركة الاستفزازات واختلاق الذرائع، لإعاقة تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، بأي ثمن، بحيث أن هذه القلّة قد حوّلت انتباه السلطات المحلية والفيدرالية، في الولاية الجنوبية، خصوصاً مكتب الأمن الفيدرالي FBI، فأعاقت قدرته على كشف الأعمال الظلامية، في الوقت المناسب، وغيرها من المخططات التي كان يوجّهها إلى قلب الأمة، إرهابيون لا يعرفون الرحمة مثل أولئك الذين اعتدوا على الجزيرة منذ خمسين عاماً انطلاقاً من الأراضي الأميركية.

«التزامات» دبليو بوش وأدواته المعادية لكوبا

لقد بلغ التواطؤ الرجعي للإدارة الأميركية مع عملائها («الكوبيين» – الأميركيين) درجةً عالية، مع صعود جورج دبليو بوش إلى الرئاسة، في ٢٠ كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠١، الذي سارع إلى الإعلان بنفسه، رغبته في ردّ الجميل للمافيا المعادية لكوبا، والمقيمة في بلاده، شاكراً لها خدماتها الهامة في التلاعب بنتائج الانتخابات التي أجريت في ولاية فلوريدا، الأمر الذي مكّنه من الفوز، وحتّم وصوله إلى البيت الأبيض.

أبدى بوش «شكره» بتعيين ثلاثين مواطناً أميركياً، من أصل كوبي، في مراكز حكومية حسّاسة. وإلى هذا، فقد شكّل بوش، لاحقاً، «اللجنة الخاصة من أجل كوبا حرّة» وفتح «مكتباً» «للانتقال السلمي نحو الديمقراطية» في الجزيرة. إلى جانب أمور ملتوية أخرى، كاشفاً بوقاحة، أهدافه، خلال المقابلة التلفزيونية الأولى التي أجرتها معه محطة أونيفزيون، بعد ثمانية أيام من تسلّمه السلطة، عندما قال إنه

سيكون دائماً، شاكراً «الكوبيين - الأميركيين، على الدعم الذي قدّموه، ليصير رئيساً للولايات المتحدة».

بينما كان بوش يحدّد، دون لبس، بين أولوياته، في إطار النصف الغربي من الكرة الأرضية، الزيادة الجوهرية للعمل العدواني المباشر ضد كوبا، بدءاً بالابتزاز السياسي والاقتصادي، في الكثير من دول المجتمع الدولي، حتى إصدار مشاريع تشريعية، موجّهة إلى تمويل التخريب داخل الجزيرة، بواسطة مصادر متعددة من المساهمين الأميركيين.

ويضاف إلى الممارسة الدبلوماسية غير المجدية للرئيس الديمقراطي الأميركي، تجاه كوبا، التي أتت بنتائج عكسية، في التسعينيات، سياسة شائنة نفّذتها الإدارة الجمهورية بقيادة جورج دبليو بوش، تلك التي قامت، بطريقة متهوّرة وحمقاء، بتشويه سمعة النظام السياسي، الاقتصادي والاجتماعي الكوبي، في محاولة منها، «لتبرير» العداء المستمرّ للإمبريالية الأميركية تجاه كوبا، ومشاريعها العدوانية ضد الثورة الكوبية، أمام الرأي العام الأميركي والمجتمع الدولي.

ومع ذلك، فقد كان يصعب على «صنّاع» الاقتراحات المعادية لكوبا، آنذاك، يوماً بعد يوم، أن يختلقوا ذرائع جديدة، محاولين تجاهل التوافق الداخلي المتزايد، ليس على المستوى الشعبي فحسب، وإنما أيضاً، داخل السلطة الأميركية نفسها، حول ضرورة تغيير السياسة العقيمة المستمرة في العلاقة مع كوبا.

سباحة عكس التيار

إن الدفع من أجل تعديل حالة المراوحة «الستاتيكو»، التي تميّزت بها العلاقات الثنائية المتوتّرة منذ ١٩٥٩، أخذ يزداد قوة، دون إغفال الاختلافات المتزايدة، في مواقف ممثلي الطبقة الحاكمة، بين الذين يريدون مواصلة الطرائق التقليدية المستخدمة التي لا جدوى منها، من جهة، والذين يميلون إلى تخريب العملية السياسية الكوبية، من خلال سياسة أكثر «نعومة»، كالاختراق الإيديولوجي، عبر «التبادل الاجتماعي-الاقتصادي المفتوح». يضاف إلى ذلك أيضاً، موقف براغماتي ملحوظ ومتجرّد من

الأحكام المسبقة، لدى قطاعات مهمّة، يدفع نحو تطبيع العلاقات بين الدولتين في سبيل تفعيل وخدمة المصالح المتبادلة بين البلدين.

ثمة دراسة مستقلّة[1]، أجرتها منظمة أميركية غير حكومية، ترى أن الولايات المتحدة تخسر حوإلى أربعة مليارات وثمانمئة مليون دولار أميركي سنوياً نتيجة للحصار الاقتصادي لكوبا. ومن جهة أخرى، أُجريَ استفتاء[2]، بعد مضي سنة على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الفظيعة، وكانت نتيجته أن ٥٣٪ من الأميركيين كانوا يظنون، آنذاك، أن تطبيع العلاقات مع الجزيرة يأتي بالفائدة على مصالح بلدهم، وبينها بيع الأدوية والأطعمة وإمكانية سفر الأميركيين دون معوقات من قبل حكومتهم إلى كوبا، مقابل ٣٤٪ أبدوا عدم موافقتهم في حين أن ١٣٪ لم يعبّروا عن آرائهم.

وعلى الرغم من تجاهل المطلب المنطقي والمستمر لشريحة لا يستهان بها من المجتمع الأميركي، فإن الحقيقة والعدالة تفرضان أنفسهما ببطء ولكن بلا هوادة. وعلى الرغم من الإعلام المحدود والتضليلي بالنسبة إلى كوبا وثورتها، فقد استطاعت قطاعات سكانية أميركية متزايدة، نتيجة حسّها المنطقي والعقلاني، أن ترى أن من مصلحتها، إقامة علاقات طبيعية بين الدولتين.

لقد بدا هذا الميل واضحاً، من خلال تشكيل «مجموعات عمل حول كوبا»، في كل من مجلسي الشيوخ والنواب في الكونغرس الأميركي، حيث ازداد التوافق بين الحزبين، حول الضرورة الملحة لتغيير السياسة الأمبراطوريّة الفاشلة، في العلاقة مع الجزيرة، فقدّمت، في هذا السياق، عدة مبادرات تشريعية. وقد تمّ التصويت، سواء في مجلس الشيوخ أو في مجلس النواب، على عدة مشاريع مؤاتية لكوبا، فحصلت على أكثرية الأصوات، إلاّ أنها أُجهضت من خلال ألاعيب «ديمقراطية» قام بها اللوبي المعادي لكوبا، من أجل «خطف» أو «تعطيل» الاقتراحات التصحيحية للجان المصالحة، وتمّ التجاهل «بكل سيادة» لإرادة أكثرية الشعب الأميركي وممثليه في السلطة التشريعية للدولة.

---

(١) برقية من وكالة نوتيمكس، واشنطن، في ١٧ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٢، تشير إلى الدراسة التي وضعتها مؤسسة السياسة الكوبية.

(٢) برقية من وكالة رويترز، واشنطن، في ١٧ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٢، تشير إلى إحصاء نظمته شركة ويست هيل الاستشارية، شمل ١٠١٥ شخصاً راشداً مع هامش خطأ بنسبة ٣,١ ٪.

ذرائع «جديدة»

في مطلع الألفية الثالثة، أفضت الحاجة إلى أدلّة دامغة، بغلاة المحافظين الأميركيين ومرتزقتهم «الكوبيين» – الأميركيين، من أجل استمرار وتغذية النزاع بين الولايات المتحدة وكوبا، إلى اختلاق وتفعيل ذرائع جديدة وساحات مواجهة، تسمح لهم بإلصاق التُهم بالثورة الكوبية، افتراءً، تمهيداً لعدوان عسكري على الجزيرة.

لقد حاول المحافظون ومرتزقتهم، بأقصى ما يمكنهم، تشويه السمعة والمكانة اللتين وصلت إليهما البلاد، في الإطار الدولي، وعلى الخصوص أمام قطاعات مهمّة من الرأي العام في الولايات المتحدة. إنهم يبتغون من وراء ذلك، اشتراك كوبا في الإرهاب وتهريب المخدّرات، على المستوى الدولي، واضعين إياها في آليتهم الأمبراطوريّة، من خلال تقاريرهم و«شهاداتهم» السنوية، عن البلدان التي لا تبذل جهداً في النضال ضد تلك الآفات، في حين كانوا يحاولون تجاهل الشكاوى الكوبية المتكررة، حول تواطؤ هذه الشرائح المتطرّفة مع مجموعات وعناصر إرهابية، من أصل كوبي، أولئك الذين لا يزالون يقومون بعمليات عدوانية ضد الجزيرة انطلاقاً من الأراضي الأميركية.

لقد وضعت وزارة الخارجية الأميركية كوبا، منذ عام ١٩٨٢ على لائحة الدول الراعية للإرهاب، ودليلها على ذلك، أن النظام الشيوعي كان يدعم الحركات والحكومات التقدّمية في أميركا اللاتينية وإفريقيا. بينما كانت الإدارة الأميركية تقف خلال الحرب الباردة، داعمةً، علانية، الأنظمة الظالمة والدكتاتوريات العسكرية التي تستجيب دائماً للمصالح الإمبريالية.

ونتيجة ذلك، حاولت حكومة دبليو بوش استبدال الذريعة المستهلكة، لربط كوبا بدول أخرى، تدعم الإرهاب، حسب زعمها، متهمةً إياها، بإيواء أعضاء من مجموعات ثائرة من أميركا اللاتينية ومنظمات أخرى متطرّفة، وفارّين من وجه العدالة الأميركية، متجاهلة الدور الهام والمعروف الذي أدته كوبا في عمليات المفاوضات واتفاقيات السلام الإيجابية التي تمّ التوصل إليها، في عدة نزاعات وإشكاليات دولية، بناء على طلب حكومات مختلفة ومؤسسات دولية.

وفي كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠٠٠، أي قبل أشهر من حصول التفجيرات الشهيرة المنفذة ضد مركز التجارة العالمي والبنتاغون، أي عندما كانت الولايات المتحدة، غارقةً في معضلة الشرعية السياسية الناجمة عن مجرى العملية الانتخابية الشاذة، آنذاك، التي مضت أسابيع على انتهاء الاقتراع ولم يحدّد بعد، من سيكون الرئيس الجديد للدولة. إن كوبا كانت تدْعم، بكل تصميم، داخل منظمة الأمم المتحدة ONU الموافقة على القرار المقدّم الذي أقرّته الجمعية العامة حول المسألة ذات الرقم ١٦٤ «إجراءات لإزالة الإرهاب الدولي»[1]. وكانت تُشير إلى ضرورة أن تقوم هذه المنظمة العظمى بوظائفها كافة في اختيار الإجراءات الفعّالة في النضال ضد الإرهاب الدولي، داعية، أمام تلك المؤسسة، إلى صوغ تعريف واضح للجريمة الإرهابية ومصرّة على عقد مؤتمر على أعلى مستوى حول الموضوع.

إن موقف الجزيرة ضد ذاك الوباء، كان يختصر في مقطع جوهري من إعلانها: تريد «كوبا أن تؤكد إدانتها الشديدة لجميع الأعمال والوسائل والممارسات الإرهابية بكل أشكالها ومظاهرها، أياً يكن مرتكبها وبينها إرهاب الدولة الذي تشجّعه أو تتساهل حياله الولايات المتحدة»، موضّحة بالإضافة إلى ذلك «أننا نقف ضد ازدواجية المعايير والتلاعب السياسي بالموضوع، بواسطة تعابير اختيارية وتمييزية في إدانة مزعومة».

خبث أمبراطوري

ومن جهة أخرى، فقد كانت كوبا تستنكر بشدّة، الضغوط القوية التي كانت تمارسها الحكومة الأميركية، حول موضوع بنما من أجل منع تسلّم كوبا أربعة إرهابيين بارزين ضد كوبا، وكان بينهم لويس بوسادا كارّيلس، وقد اعتقلتهم السلطات البنمية في ١٧ كانون الثاني/يناير من عام ٢٠٠٠، وتحديداً، عندما كانوا يحاولون، مرةً أخرى، اغتيال الرئيس فيدل كاسترو، مغتنمين مشاركته في قمة الدول الإبيرو - الأميركية، التي كانت تُعقد في تلك الأيام في البلد المضيف، وهي مخططات جرى

(١) خطاب الممثل الدائم لجمهورية كوبا لدى الأمم المتحدة، في الجمعية العامة، حول الموضوع رقم ١٦٤ من جدول الأعمال، نيويورك، ١٢ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٠.

تفكيكها بفضل فضحها من جانب كوبا، في الوقت المناسب، أمام وسائل الإعلام التي تغطي الحدث[1].

ولكن السلطات الأميركية لم تقلقْ، يومئذ، بشأن المخطط الإجرامي الذي كان سيفجّر القاعة الجامعية بوجود أكثر من ألف شخص داخلها، كانوا يشاركون في لقاء ودّي مع القائد الكوبي، علماً أن الإرهابيين قد أدخلوا، من أجل تنفيذ هذا الهدف الوحشي، كميات كبيرة من المتفجرات ذات القوة العالية، بصورة غير مشروعة، إلى تلك الدولة.

وقد كانت المشكلة الجوهرية آنذاك بالنسبة إلى الرئيس، جورج بوش، تكمن في رفضه، بأي شكل من الأشكال، خصوصاً بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المؤسفة، أن تقام محاكم أو عمليات قضائية، في كوبا أو في فنزويلا، ضد هؤلاء المجرمين، حيث سيسلّط الكثير من الضوء، حكماً، على الأعمال الإرهابية المتعدّدة والوحشية، التي قام بها هؤلاء العناصر، خلال عقود، ضد الشعب الكوبي، متسبّبين بخسائر بشرية ومادية، في ثمانٍ وعشرين دولة في العالم من بينها الولايات المتحدة.

إن عمليةً من هذا النوع، تقوم بها محكمة دولية حسب ما اقترحت الجريدة، ستبيّن في ذروة الحملة الأمبراطوريّة «ضد» الإرهاب، المسؤولية التاريخية المطلقة للحكومات الأميركية المتعاقبة عن القيام بإرهاب الدولة البالغ الإساءة، كما تكشف الروابط الشخصية المؤكدة والعلاقات الدالّة على التزام والد الرئيس وغيره من الشخصيات البارزة من الإدارة الأميركية للمحافظين الجدد، مع هؤلاء القتلة المحترفين، خدمة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA منذ الستينيات.

أكذوبة شبكة الأنترنت

إن ما يسمى الطبقة السياسية الأميركية، وهي تتبجّح في وقاحتها المعروفة، استعانت باحتكارها القدير لوسائل «الإعلام التضليلي» التي في حوزتها، محاولةً عبثاً، ربط الجزيرة بالإرهاب الألكتروني، وذلك بعد بضعة أيام من تسلّم جورج

(١) ميندز ميندز، هوسيه لويس، رسل الموت، أميركا الوسطى: رأس جبل الثلج. منشورات كابيتان سان لويس، هافانا، ٢٠٠٤، ص: ١٢٧ – ١٧٥.

دبليو بوش السلطة. ثمة ممثلون مهتمّون بالتجسّس الأميركي، وبين هؤلاء، برز جورج تينيت، مدير الاستخبارات المركزية الأميركية CIA في إدارة كلينتون الديمقراطية، وهو تقليدياً لم يبدِ اهتماماً بالظهور أمام وسائل الإعلام، وقد قبل، على نحو مستغرب، مع نظيره، آنذاك مدير وكالة الاستخبارات للدفاع، أن يدلي بتصريحات مبهمة حول موضوع يزعم أنه «سرّي»، وقد تطرّق إليه، ما جعله يمثل أمام لجنة مختارة من استخبارات مجلس الشيوخ.

وقد كشف الاثنان أنهما خطّطا «لأطروحة» غير مألوفة فحواها أن كوبا تمثل «خطراً غير مباشرٍ» (غير متوازية) على الأمن القومي للولايات المتحدة[1]، بحجّة أن لكوبا القدرة على شن هجمات ألكترونية على البنية التحتية المعقّدة للقوة العظمى، وهو ما جعل الولايات المتحدة، دون شك، تضع مسبقاً، مجتمعها الخاضع للإعلام بدرجة عالية، ضد الجزيرة، حيث أن كل الدعم والخدمات الأساسية فيه، تتعلق بهذه التقنية.

إن التصريحات المنحازة استجابت، منطقياً، للمشاريع الحربية الجديدة، وللالتزامات التي أخذها على عاتقه، الرئيس المتسلم مسؤوليته، حديثاً، وهو محافظ متطرّف، أعاد تعيين المدير المركزي للاستخبارات بشكل «لافت»، الأمر الذي عُدَّ مكسباً جمهورياً خاصاً، فسابقته الوحيدة تعود إلى ثلاثة عقود خلت، عندما أعيد تعيين، ريتشارد هلمز، مرةً أخرى، وهو مؤسس إرهاب الدولة ضد كوبا، مديراً للاستخبارات المركزية الأميركية CIA في ولاية نيكسون، بعد التزامه القيام بأعمال مشابهة، خلال ولاية الديمقراطي ليندن جونسون.

إن ما لم يقلْه ممثلو رابطة الاستخبارات الأميركية المذكورون، هو أن مؤسساتهم كانت سبّاقة إلى تطوير صيغة الإرهاب الجديدة التي ليست أقل سوءاً من سابقاتها. ففي حزيران/يونيو من عام ١٩٩٥، خرّجت الجامعة القومية للدفاع دفعتها الأولى، المؤلفة من ستة عشر أخصائياً في «حرب المعلوماتية» بعدما زوّدوا معرفة استخدام

(١) تصريحات جورج تينيت وتوماس ويلسون، مديري (CIA) و(DIA) على التوالي، في ٩ شباط/ فبراير ٢٠٠١، أمام أعضاء اللجنة الاستخبارية المختارة في مجلس الشيوخ الأميركي.

المعلوماتية كمجال لحربٍ محتملة، وكذلك الجودة العالية لتقنيات المعلوماتية والاتصالات (TICS) خصوصاً تلك الشبكة العالمية الإعلامية، الكثيرة الاستعمال، والمعروفة بشبكة الأنترنت، وقد نتجت «مصادفة» من مشروع عسكري حربي مهم، يدعى أربانيت ARPANET[١].

إن الفضاء الافتراضي المعسكر، يتعزّز بتشغيل بنية تحتية لشبكة أكثر تطوّراً معروفة باسم انترنيت ٢، مدعومة بمنصة اتصال فعّالة ومكلفة، ذات موجة واسعة، ستفعّل إمكانياتها في جميع المجالات، ومن ضمنها منطقياً، المعلوماتية التجسّسية، ومعلوماتية إرهاب الدولة، برعاية من زوّدوا آلتهم الحربية القوية جداً، قدرات هجومية، في هذا المجال الجديد، آخذين في الحسبان، أمراً جلياً ومتزايداً وهو تبعية الدول والمؤسسات والأفراد ووسائل الإعلام المستخدمة كداعم للخدمات الحيوية، بدءاً بالإمداد بالطاقة أو مراقبة التهريب البحري، البريّ والجويّ حتى تشغيل الإعلام الآلي للأنظمة المصرفية والتجارية والإنتاجية والتربوية والصحية، أو الأمنية والدفاعية، وذلك للتدليل على التهديدات والأخطار المحتملة فقط، التي تشتمل على حسنات لا بديل لها توفّرها عولمة هذه التقنيات.

مزيد من الشيء نفسه

بروحية تسخين العلاقات الثنائية المتوتّرة، في الأشهر التي أعقبت بدايتها، حاولت إدارة بوش الحديثة العهد أن تضيف إلى ملفّ الذرائع العدوانية ضد الجزيرة، عملية مزعومة لشراء أسلحة من الصين. ولكن المحاولات الأكثر ترويعاً، كانت في استفزاز يصوّر كوبا كهدف ذي أولوية في شن اعتداء عسكري أميركي، حاكه غلاة اليمين في السلطة، مستفيدين بحقارة، من حالة الرعب المفرط الذي نشأ في المجتمع الأميركي، نتيجة للأحداث الدامية في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، حيث أراد بعضٌ من هذه

(١) مشاريع الأبحاث المتطورة حول شبكات الجيش الأميركي التي عملت سراً خلال الحرب الباردة وسباق التسلّح.

الشريحة المتطرفة مثل دان فيسك[١] وجون بولتون[٢]، التأسيس، بالأكاذيب المعتادة، لأطروحات فحواها أن كوبا هي في صدد تطوير برنامج لإنتاج الأسلحة الكيماوية، لنقل هذه التقنيات إلى بلدان تعدّها الولايات المتحدة إرهابية.

لاحقاً، حيث لم تُفلح فخاخهم هذه، راح غلاةُ اليمين يضيفون أن الحكومة الكوبية، باعتمادها على جهاز الأمن، بواسطة استخدام طريقة تكذيب الأخبار، كانت تعيق جهود الخدمات الخاصة الأميركية، في مواجهة الإرهاب، وقد جرى باستمرار تكذيب ذلك كله، بفضل جواب الحكومة الكوبية الشفاف والمناسب، وإليه يمكن إضافة إعلان أحد مرؤوسي بولتون في مكتب إعلام وزارة الخارجية، إذ صرّح أنه تلقّى ضغوطاً من رئيسه من أجل دعم أكاذيبه المعتادة، وتلفيقاته في ما عنى العلاقة مع كوبا.

ومع ذلك، ضربت إدارة بوش وسالفتها، بالاقتراحات المختلفة المقدمة من قبل كوبا عرض الحائط، وفيها تبدي إرادتها توقيع اتفاقيات مع الولايات المتحدة للتعاون الثنائي لمواجهة الإرهاب وتهريب المخدرات والأشخاص. إن هذا الاقتراح قد صيغ وجرى تأكيده في مناسبات عديدة عندما كانت مواجهة الإرهاب تشكّل أولوية لدى القليل من البلدان في العالم وبينها، كانت كوبا، التي عانت، خلال عقود، نتائجها الرهيبة ونقطة انطلاقها، بكل تأكيد، أراضي جارها الشمالي.

وإذا كان من الصواب الاعتراف بالإرادة الظاهرية التي أبداها الرئيس السابق بيل كلينتون، لإعادة النظر في تواطؤ السلطات الأميركية وتساهلها، هي واستخباراتها تاريخياً، مع اليمين «الكوبي» المتطرّف الموجود في الولايات المتحدة، لكن قد أُجهضت إرادته تلك، عن سابق تصميم، بممارسة المرتزقة المأجورين لتلك المافيا في مكتب الأمن الفيدرالي في ميامي، وهي التي اعتمدت على معلومة مفصّلة حصلت عليها من قبل الحكومة الكوبية حول الأعمال والمخططات الإرهابية التي

(١) نائب وزير الخارجية للولايات المتحدة في ذلك الحين، وقد عيّنه بوش لاحقاً رئيساً لفريق شؤون أميركا اللاتينية في مجلس الأمن القومي للولايات المتحدة.

(٢) نائب وزير الخارجية للولايات المتحدة في ذلك الحين، وقد عيّنه بوش لاحقاً سفيراً للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة.

تُحاك وتُهيأ ضد الجزيرة في تلك المدينة الأميركية، فركزت عملها على التعرّف إلى المواطنين الكوبيين وشل حركتهم، بعد أن كانوا قد نبّهوا، في الوقت المناسب، إلى التهديدات والأخطار التي تستهدف أمن الدولتين، وإلى سلوك الإرهابيين، كأولئك الذي أُلقي القبض عليهم في بنما، مع لويس بوسادا كارّيلس.

إن الإفلات من العقاب الذي يحظى به الإرهابيون المعادون لكوبا، في أعمالهم انطلاقاً من الولايات المتحدة، وكذلك التعايش القائم بينهم وبين السلطات في تلك البلاد، ما لبثا أن ارتدا بالسوء عليهم، بحيث تحوَّلت أعمالهم إلى حافزٍ شنيعٍ لعناصر متعصّبة ومتطرّفة، كأولئك الذين نفّذوا تلك التفجيرات الإرهابية المهولة، في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١ ضد الشعب الأميركي النبيل، الخاضع، فضلاً عن ذلك، لإرهاب التضليل، الذي تمارسه زمر من غلاة المحافظين والموجّه، في حالة كوبا، ضد الرأي العام، بغية إخفاء أهدافهم المستحكمة والمستمرة، الرامية إلى إلحاق كوبا بالولايات المتحدة، واستئصال نموذج ثورتها التي لا تقهر.

الفصل الخامس

١١ سبتمبر/أيلول
الذريعة الكبرى للإرهاب

الذريعة الكبرى للإرهاب

حصلت أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ حينما وصلت شعبية الرئيس جورج دبليو بوش إلى مستويات متدنّية جداً بعد مرور سبعة أشهر على بداية عهده، وقد أثّر في ذلك أداؤه الفاشل في مجالات حساسة وهي الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الخارجية. كما ذكّرت قراراته وإجراءاته في تلك الفترة القصيرة على رأس البلاد، المجتمع الأميركي وبقية العالم بممارسات السلطة أثناء الحرب الباردة «المنتهية».

وقد أثار ذلك على المستوى الداخلي الرّفض، ليس من معارضيه السياسيين فحسب، بل أيضاً من محازبيه الأميركيين المعتدلين، حيث كان الجمهوريون قد خسروا تفوقهم المديد، بعد أن سيطر الديموقراطيون على مجلس الشيوخ في هامش ضيق، عبر إعادة تشكيل الهيئة التشريعية التي نتجت من انتخابات عام ٢٠٠٠، محسّنين في الوقت عينه، تمثيلهم في مجلس النواب.

وكان الوضع يسمح في ذلك الحين بتوقّع أرجحيّة التقدّم لليبراليين في الانتخابات الجزئية في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٢، من دون استبعاد إمكانية السيطرة على المجلسين، مع الأخذ في الاعتبار المساءلة الشعبية المتزايدة لسياسة المحافظين الجدد الإدارية.

ففي سيناريو تشريع كهذا، يتعثر إلى حدٍّ كبير تنفيذ المشاريع الرجعية المتطرّفة، التي كان الرئيس الحالي يسعى لتحقيقها بتواطؤ مع صقور المحافظين الجُدد بغية قلب اندفاع الاقتصاد نحو الركود الذي كان يهدّد مصالح صانعي النظام الإمبريالي في فجر القرن الواحد والعشرين.

وفي خضمّ تلك الظروف، نجم وضعٌ مأسوي عن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ عندما اصطدمت ثلاث طائرات مخطوفة، تابعة لشركات طيران تجارية أميركية، ببرجين توأمين لمركز التجارة العالمية في نيويورك، وبمبنى البنتاغون في واشنطن، وطائرة رابعة انفجرت أيضاً في ولاية بنسلفانيا، مما تسبّب بسقوط العديد من الضحايا والأضرار المادية.

وقد هدفت الهجمات المشؤومة التي كان على «الرجال البيض» المختارين الحكم عليها، إلى تظهير تحدّ مجنون لسلطة القطب الواحد الأميركية، أو أقلّه حاول المدبّرون المزعومون نقل تلك الرسالة إلى العالم أجمع، حسب ما أُعْلنَ آنذاك في وسائل الإعلام، من معلومات مدعَّمة بـ«شرعية ومصداقية» مزعومتيَن لشرائط الفيديو التي تمَّ بثّها وقد تضمّنت مشاهد تكشف الغطاء ظاهرياً عما حدث، أملتها الاستخبارات الاميركية.

وقد أتى الشجب لتلك الأعمال الهمجية الإرهابية من المجتمع الدولي، فكان بالإجماع، وقد طالب بضرورة تحديد المسؤولين عن تلك الأعمال الشنيعة ومعاقبتهم بشدّة، ككل الجرائم التي ارتكبت ضدّ الإنسانية، بلا استثناء، بغضّ النظر عن مرتكبيها، والمتسببين بها والداعمين لها. لكن كان من غير المقبول أن تُستخدم آلام الشعب الأميركي وأحزانه في عملية لإعادة تحقيق إجماع داخلي، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، على الفكر الإمبريالي الذي تذرَّع بأسباب تتعلق بالأمن القومي ليفرض على العالم أهدافاً دنيئة بالهيمنة، تسعى إليها نخبُ المحافظين الجدد الجشعين الذين تسلّموا السلطة مع جورج دبليو بوش.

تساؤلات ملحّة

أسئلة كثيرة لدى الرأي العام الدولي لا تزال تنتظر الإجابة عنها حول الظروف التي حدثت فيها تلك الأعمال الإرهابية المقيتة، ومن أهمّها:

- من هي الجهات التي استفادت موضوعياً من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ومن تداعياتها؟
- من هم في الواقع الجناة وما هي أهدافهم الشرّيرة؟
- لو أن تلك الهجمات لم ترتكب، أكانت ستتمكّن إدارة جورج دبليو بوش من المحافظين الجدد، من تحقيق الدعم السياسي اللازم لتفرض على البشرية مشاريعها الطامعة في السيطرة الإمبريالية على العالم؟
- هل كان بالإمكان منع حصول تلك الأعمال الإرهابية في الوقت المناسب؟
- هل عملت إدارة المحافظين الجدد ومنظومتها الاستخبارية القوية على ضرورة توقّع حصول الهجمات، على ضوء المعلومات التي كانت بحوزتهما حول المخططات الإرهابية التي كانت تتضمّن استخدام الطائرات والأسلحة الفتاكة؟
- لماذا لم يتم تنبيه الشعب الأميركي على وجه السرعة إلى المخاطر والتهديدات المحتملة؟
- هل أظهرت إدارة بوش رغبةً سياسيةً حقيقيةً في مكافحة الإرهاب، عندما رفضت الاقتراح الذي قدّمته كوبا بتوقيع اتفاقية ثنائية لتنسيق الجهود المشتركة في مواجهة الأعمال الإرهابية التي كانت ترتكب ضدّ الجزيرة انطلاقاً من الأراضي الأميركية، بعد أن حذّرتها السلطات الكوبية من وجود الإرهابي لويس بوسادا كاريلس في الولايات المتحدة بطريقة غير شرعية وهو أحد أسوأ الإرهابيين في النصف الغربي للكرة الأرضية، فتمّ توقيفه لخرقه أحد قوانين الهجرة فقط وليطلق سراحه لاحقاً، على غرار ما قام به بوش (الأب)

مع أورلاندو بوش قبل ذلك بعدة سنوات، علماً أن كليهما مسؤولان عن تفجير طائرة مدنية كان على متنها ثلاثة وسبعون راكباً وعن غيرها من الجرائم؟

- لماذا أقدمت المؤسسات الاستخبارية الأميركية الخاصة على استعمال المعلومات القاطعة التي قدّمتها السلطات الكوبية بشأن الإرهابيين الذين يعملون على أرض الولايات المتحدة وخطتهم الدموية ضد الجزيرة، في تحديد مكان خمسة كوبيين كانوا يسهرون على أمن الشعبين الكوبي والأميركي، فاعتقلتهم ومن ثم أخضعتهم لمحاكمة مزيّفة، في الوقت الذي كانت تطالب لنفسها بحال الضرورة التي تبرّر لوكالات التجسّس لديها الحصول على معلومات من خلال مصادر بشرية في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك التجنيد السرّي لعناصر إرهابية، على غرار ما فعلته في ذلك الحين مع عدة إرهابيين من أصل كوبي، أو مع أسامة بن لادن بالذات حين استخدمته ضد القوات السوفياتية في أفغانستان؟
- كيف يمكن الشرح للشعب الأميركي أن عمى البصيرة والعجز عند حكامه وحلفائه المعادين لكوبا قد أدّيا إلى ارتكاب خطأ جسيم تمثّل بإلهاء السلطات الفيدرالية المسؤولة عن مكافحة الإرهاب الحقيقي، بإلقاء القبض على مكافحين حقيقيين للإرهاب، في الوقت الذي كان معظم مرتكبي هجمات ١١ سبتمبر يتدرّبون ويعدّون لتلك العملية في ولاية فلوريدا بالذات؟
- لماذا أخفيت عن العالم الأدلّة المتاحة بشأن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وارتباطها بالمصالح المفتعلة التي تكمن خلف «الحرب الصليبية» التي شنتها حكومة جورج دبليو بوش «ضد» الإرهاب؟
- هل الولايات المتحدة اليوم «أكثر أمناً»؟ هل العالم أكثر أمناً أيضاً في وجه آفة الإرهاب؟ من سيكون الضحايا المقبلة؟

لا بدّ من إيجاد إجابات قاطعة ومستفيضة، عن تلك الأسئلة الكثيرة وغيرها، بأقرب وقت ممكن، منعاً لجرّ المتألمين المباشرين، من جراء تلك الأعمال الإرهابية

البغيضة، والمجتمع الأميركي، بشكل عام، وراء المشاعر الانتقامية، بتشجيع من عناصر أصولية من اليمين الأميركي المتطرف، وبعضهم متعصّبون كأولئك الخاطفين الذين وجّهوا، كصواريخ، ركاباً مدنيين كانوا على متن الطائرة، تحقيقاً لـ «أهدافهم» غير المعهودة.

علامات إنذار ظاهرة

بعد مضي ثمانية أشهر على تلك الأحداث البغيضة لفتت انتباه المجتمع الأميركي والدولي بقوة التصريحات المقتضبة لمدير الـ. إف.بي.آي (FBI) آنذاك روبرت ميلر في ١٣ أيار/مايو عام ٢٠٠٢، أمام فريق من اللجنة القضائية لمجلس الشيوخ، حيث كشف أن أحد عملائه كان قد حذّر قبل عدة أسابيع من حصول الهجمات الإرهابية، وأن زكريّا موسَوِي، وهو فرنسي من أصل مغربي، يدرس الطيران، وهو المتّهم الأول الذي يحاكم بسبب صلاته المزعومة في أحداث نيويورك وواشنطن، كان هو من النوع الذي بإمكانه أن يطير بأية طائرة ضدَّ مركز التجارة العالمية، مُقِرّاً بذلك أن هناك «خطأً مؤسفاً» كان على الجهاز الذي يرئسه «أن يتابع بحزم أكبر تحذيرات الضابط المذكور»[1].

وهكذا أُجبر البيت الأبيض، عقب ردود الفعل الفورية على تلك التصريحات، على الإفصاح أن «الحكومة تلقت خلال الصيف، وابتداءً من شهر أيار/مايو معلومات استخبارية حول تهديدات لمصالح الولايات المتحدة، داخل الأراضي الوطنية وخارجها»[2]. وفي ذلك اعترافٌ أن بوش كان على علم، قبل عدة أشهر من حصول الهجمات، وأن «الزعيم الإسلامي الأصولي أسامة بن لادن وشبكته القاعدة كانا يخطّطان لخطف طائرات ركّاب»، الأمر الذي حمل الإدارة، حسب قوله، على تعزيز منظومة الأمن لديها، ومضيفاً أنه لم يتم تحذير الشعب، لكن تمّ تبليغ سلطات الطيران المدني وشركات الطيران على النحو المناسب.

(١) تصريح مدير الـ (إف.بي.آي)، روبرت ميلر، أمام الكونغرس الأميركي حول أحداث ١١ / ٩. سي.إن.إن (النسخة الرقمية). في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٢.
(٢) رويترز، خبر في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٢.

كما أنه جرى تأكيد ما تقدَّم، من قبل مستشارة الأمن القومي، آنذاك كوندليزا رايس، التي أعربت بشكل غير دقيق أن ثمة مسؤولين متخصصين في شؤون الإرهاب، كانوا منذ منتصف العام، يقصدون اجتماعات شبه يومية لتقويم التهديدات بالهجمات، كما أكّدت أنه تمّ تنبيه الخطوط الجوية إلى الخطر المحتمل وإلى الأساليب التي تُتَّبع لتمويه الأسلحة والاحتيال على أنظمة المراقبة الأمنية المعمول بها، كما اعترفت أيضاً أنه «لم يؤخذ في الاعتبار» ضرورة التحذير بشكل علني.

وأمام ذلك كان ردّ فعل سلطات الملاحة الجوية وممثلي الخطوط الجوية المنكوبة التأكيد أن المعلومات التي قدّمتها الحكومة كانت عامة، ولم تكن تتعلّق بتهديدات أمنية محددة.

ومن جهة أخرى، كانت السلطة التشريعية في الولايات المتحدة، وفي جلستها المنعقدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قد أقدمت بسرعة غير مألوفة وباستعداد للتوافق على دعم المخططات الحربية التي قدّمها الرئيس بوش بالإجماع، وقد أعطي صلاحيات واسعة وإمكانيات طائلة من أجل حملته في مكافحة الإرهاب العالمي، بعد أن وافقت على طلبات فريدة صادرة وبإلحاح عن فريق الأمن القومي بالحفاظ على «سرّية» التحقيقات الجارية بشأن الهجمات المرتكبة.

وفي الأشهر التالية، لجأ نوّاب وأعضاء في مجلس الشيوخ في كلا الحزبين بحكمة إلى الوقوف على مسافة من الإدارة، مترجمين بذلك الشعور المنطقي بخيبة الأمل لدى الناخب، نتيجة للمعلومات التي تمّ الكشف عنها بخصوص أداء السلطات «الخاطئ»، وراحوا يطالبون الرئيس بشرح عن المعلومات التي تمّ إخفاؤها عن قصد حول التهديدات المزعومة، التي كان على علم بها، مشكّكين في قدرته على حماية البلاد.

وما تصريح السناتور الجمهوري ريتشارد شلباي، نائب رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ آنذاك، إلى شبكة أن.بي.سي (N.B.C.): «لماذا انتظر البيت الأبيض ثمانية أشهر ليتكلّم عن ذلك؟»... «وكان هناك الكثير من المعلومات... أنا أعتقد والكثيرون يعتقدون أن الأداء لو كان سليماً ومناسباً، لكانت الحال مختلفة

جداً عما حصل في ١١ أيلول/سبتمبر[1]»، إلاّ دليل على شدّة الرقابة المعلوماتية التي فُرِضَتْ على المعطيات الرئيسية للتحقيق والتي اطّلع عليها الفريق الرئاسي حسب الأصول قبل تنفيذ الأعمال الإرهابية وبعده.

وكان زعيم الأكثرية الديموقراطية في مجلس الشيوخ، آنذاك، طوم داشلي، قد كشف في الأسابيع التي تلت الأعمال الإرهابية أن إدارة بوش قد طلبت من الكونغرس عدم التحقيق في أمور استخبارية تتعلق بالهجمات، معلّقاً على المعلومات التي كشفتها الإدارة في وقت متأخر ما يلي: «إنني شديد القلق إزاء المعلومات التي أعطيت لنا بالأمس فقط (أيار/مايو ٢٠٠٢) والتي تفيد أن الرئيس كان قد تلقى تحذيراً في (آب/أغسطس ٢٠٠١) من تهديدات الخاطفين التابعين لأسامة بن لادن وتنظيمه[2]».

ويبدو موقف قيادة مكتب التحقيقات الفيدرالي متناقضاً وعديم التناسق، وهو المؤسسة الأمنية الرئيسية داخل الولايات المتحدة في عدم إعطاء الأهمية لتحذير مناسب تضمّن وصفاً لطبيعة الهجمات التي كان يجري الإعداد لها ضد الولايات المتحدة، في الوقت الذي كان الرئيس بوش في خطابه الدائم منذ توليه الرئاسة، ومسؤولون آخرون من فريق الأمن القومي الجمهوري، يحددون كأولوية أولى العمل على مواجهة الأعمال الإرهابية الآتية مما أطلقوا عليه اسم «الدول الدنيئة»، استجابةً، على وجه التحديد، للإستراتيجية التي تمّ وضعها من قبل لجعل آفة الإرهاب البغيض محور خططهم السياسية، مستخدماً إياها كمحور ارتكازٍ لـ«ذريعتهم الكبرى» الجديدة التي من شأنها أن تؤدي إلى قيام نظام عالمي أمبراطوري يسعى إليه اليمين الأميركي المتطرّف في الألفية الثالثة.

وهذا يثير تساؤلات جدّية حول إهمال تقريرٍ صادرٍ عن عميل لد إف.بي.آي، تحدّث عن «المغالطات» التي على ما يبدو منعت عام ١٩٤١ أجهزة الاستخبارات من تنبيه الحكومة من الهجوم الياباني الوشيك على بيرل هاربر، مما أدّى إلى

(١) رويترز، خبر من واشنطن، في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٢.
(٢) المصدر نفسه.

انهيار حياديّة الولايات المتحدة بشأن النزاع الأوروبي، الأمر الذي سمح لنُخَبِها السلطوية بوضع الركائز لدعم موقعها، بعد أربع سنوات من ذلك التاريخ، كقوة عظمى عالمية.

وقائع هجوم معلن

نسبت وسائل الإعلام إلى أعضاء بارزين في فريق جورج دبليو بوش للأمن القومي، معلومات تسمح بتصوّر التسلسل الزمني للمعلومات الاستخبارية التي تمّ رفعها إلى الإدارة قبل ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١ حول ثوابت محدّدة ومؤشّرات دقيقة تؤكد الاحتمال الكبير لحدوث عمليات إرهابية موجعة ضد الولايات المتحدة الأميركية[١].

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠

بدأت وكالات الخدمات الاستخبارية الخاصة في الولايات المتحدة تقارير عن «ازدياد الحركة المتعلقة بالأنشطة الإرهابية» حسب ما صرّحت به مستشارة الأمن القومي آنذاك، كونداليزا رايس، في مؤتمرها الصحافي في ١٦ أيار/مايو عام ٢٠٠٢.

شباط/فبراير ٢٠٠١

حذّر مدير الاستخبارات المركزية جورج تينيت أن أسامة بن لادن يمثّل «التهديد الأقرب والأخطر» على الولايات المتحدة الأميركية. «وبما أننا عزّزنا الإجراءات الأمنية بخصوص المباني الحكومية والعسكرية، يسعى الإرهابيون لتحديد أهداف أكثر سهولة تعطي الفرصة لسقوط أعداد كبيرة من الضحايا».

نيسان/أبريل ـ أيار/مايو ٢٠٠١

أكدت كونداليزا رايس أن «هناك: إمكانية وجود خطط هجومية للقاعدة ضد

(١) javacript:openWindow ('/interactive/gallery/2002/mundo/05 intelligence.timeline/frameset.exclude.html

أهدافٍ ومصالح تخصّ الولايات المتحدة الأميركية. مضيفةً أنه كان لديها قلق واضح من أن شيئاً ما يجري الإعداد له... لكنه يتركّز بشكل أساسي في الخارج. فالمناطق الأكثر إثارة للقلق هي الشرق الأوسط، شبه الجزيرة العربية وأوروبا».

حزيران/يونيو ٢٠٠١

تمّ الكشف عن تهديدات جديدة متصلة بمؤامرة إرهابية في مدينتي سياتل ولوس أنجلوس بشنّ هجمات على احتفالات الألفيّة، المقرر إقامتها عشية العام الجديد ١٩٩٩، وبناءً عليه تمّ اعتقال مواطنين جزائريين. ووفقاً لرايس، قال المشاركون في خطط الألفيّة إن الشخصيّة الثانية في القاعدة، هي أبو زبيدة، وكان قد ألْمح إلى أن هناك «مصلحة في مهاجمة الولايات المتحدة».

وتُشير كونداليزا أن وزارة الخارجية الأميركية عادت بعد سلسلة من التهديدات الإرهابية، لتصدر مرةً أخرى تحذيراً للأميركيين المسافرين إلى الخارج. كما قامت إدارة الطيران الفيدرالية (FAA) إدراكاً منها لحصول تهديدات كاختطاف طائرات بتنبيه شركات الطيران الخاصة.

وفي أواخر حزيران/يونيو، باشرت مجموعة فيدرالية تعرف باسم الفريق الأمني لمكافحة الإرهاب، سلسلةً من الاجتماعات بغية تحديد ماهية التهديدات، وتنسيق خطة عمل في حال وقوع هجوم إرهابي.

٢ تموز/يوليو ٢٠٠١

صدر عن مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) كتاباً فحواه أن «هناك تهديدات مقلقة تأتي من الخارج. وإذا كنا لا نستطيع استباق حصول هجمات داخلية، إلا أننا لا نستطيع استبعادها، هذا حسب ما صرّحت كونداليزا رايس. أما إدارة الطيران الفيدرالية (FAA) فقد أصدرت بدورها كتاباً آخر حيث ذكرت أن أحد المحكومين بالمخطط الإرهابي للألفية، أحمد رسّام، كان قد صرّح أمام السلطات المعنيّة أنّه «كان هناك نيّة باستعمال المتفجرات داخل أحد المطارات».

١٨ تموز/يوليو ٢٠٠١

قرّر مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) تحذيره المؤرّخ في ٢ تموز/يوليو في كتاب جديد حسب ما أشارت إليه مستشارة الأمن القومي، وقد ورد فيه: «إننا نشعر بالقلق إزاء التهديدات التي نتجت من إدانة خطط الألفية»، في إشارة إلى العقوبة التي أنزِلَتْ بالمدعو مختار هوّاري، في ١٣ تموز/يوليو، لدعمه خطط الهجوم بقنبلة في مطار لوس أنجلوس الدولي. هذا وأصدر الـ إف.بي.آي (FBI) كتاباً مشابهاً أيضاً.

وفي أواخر تموز/يوليو، قدّم مكتب مباحث الـ.إف.بي.آي (FBI) فينيكس، ولاية أريزونا، مذكرةً ناشد بواسطتها المقرّ الرئيسي، للتحقيق مع رجالٍ قادمين من الشرق الأوسط وهم طلاب في معاهد الطيران في الولايات المتحدة. هذا وقد ورد في المذكّرة أن أتباع بن لادن لا يمكنهم استخدام التدريب الذي تلقّوه في أي عمل إرهابي.

وفي ذلك الوقت عادت إدارة الطيران الفيدرالي (FAA) لترفع رسالةً خاصة تقول فيها: «ليس هناك هدف محدد ولا معلومات ذات مصداقية بشأن هجوم ضد مصالح الطيران المدني الأميركي، لكن هناك معلومات أن مجموعات إرهابية تُعدُّ وتخطّط وتُدرّب على خطف طائرات، ولذلك نطلب منكم أن تتصرَّفوا بحذرٍ».

٦ آب/أغسطس ٢٠٠١

لقد ناقشت السلطات المعنية تاريخ أسامة بن لادن وأساليب العمل لديه من خلال ما وصفته كونداليزا رايس بأنه «ليس بلاغاً تحذيرياً وإنما تقريرٌ تحليليٌّ». وقد أتى التقرير على ذكر خطف طائرات، ما جعل مستشارة الأمن القومي تبرّر بقولها: «لقد تمّ ذكر عمليات لخطف طائرات بالمعنى التقليدي للكلمة، حيث لم يذكر لا الزمان ولا المكان ولا الأساليب بشكل محدّد».

آب/أغسطس ٢٠٠١

عقب تحذيرٍ من مدرسة ميني سوتا لتعليم الطيران، ألقت السلطات القبض على زكريا موسوي، وهو مواطن فرنسي من أصل مغربي، كان يريد تعلّم التحليق بطائرة بوينغ ٧٤٧، دون أن يحطّ بها. وقد مُنع مكتب التحقيقات الفيدرالي في مينيا بوليس، وبطريقة غريبة من البحث عن مدارج في معلومات الحاسوب المحمول العائد إلى موسوي. فأرسل أحد عملاء الـ.إف.بي.آي في تلك المدينة تحذيراً توضيحياً إلى المقرّ العام، بواسطة رسالة مكتوبة بخط اليد، أكد من خلالها أن موسوي هو من النوع الذي بإمكانه التحليق بوسيلة ما ضد مركز التجارة العالمية وفقاً لما صرّح به مدير الـ.إف.بي.آي روبرت ميلر بعد عدة أشهر من ارتكاب الهجمات.

١٦ آب/أغسطس ٢٠٠١

وأشارت كونداليزا أن إدارة الطيران الفيدرالي (FAA) قد أصدرت رسالة عن «أسلحة مقنّعة أكدت فيها أنهم قلقون حيال بعض التقارير التي تفيد أن الإرهابيين قد حققوا تقدماً بحيازة أسلحة على شاكلة هواتف خلويّة ،وحمّالات مفاتيح وأقلام».

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

يزعم تسعة عشر رجلاً قادماً من الشرق الأوسط أنهم مرتبطون بشبكة القاعدة الإرهابية، يُقدمون على خطف أربع طائرات ويفجّرونها بالبرجين التوأمين لمركز التجارة العالمية في نيويورك، بالبنتاغون في واشنطن وفي منطقة ريفية من بنسلفانيا. قدّر عدد الضحايا بـ٢٩٧٤ قتيلاً.

وسائل الإعلام المضلّل

أما ما يعرف بـ«السلطة الرابعة» في النظام السياسي الأميركي، وهو مصطلح أُعطي لوسائل الإعلام نتيجةً لتأثيرها الحاسم في صوغ الرأي العام، فقد وافقت من دونَ أي اعتراض على «حرّية التعبير» لما تقرره إدارة المحافظين المتطرّفين لمصلحة إستراتيجيتها العسكرية – الانتقامية.

لقد أثار هذا الموقف المنحاز بقوة انتباه أولئك الذين يعرفون النشاط الديناميكي والبحثي الذي تقوم به وسائل الإعلام الأميركية في قضايا هامة وبشكل موازٍ ومماثل وحتى أكثر فاعلية من عمل الأجهزة المتتخصّصة. ففضلاً عن حصولها على «التسريبات الاستخبارية» كان لديها أيضاً مصادر أخرى للمعلومات السياسية من داخل التركيبة الدقيقة وغير المتجانسة لجهاز السلطة في الأمة.

ومع ذلك فضّلت وسائل الإعلام الأميركية، أو أقلُّه أصحابها وهم من النخب الإمبريالية المساهمة إلى جانب إدارة المحافظين الجدد، ولمدة عام تقريباً، تقديم الملفّات الاتهامية التي تمّ التلاعب بها ضد أفغانستان والعراق، أمام الرأي العام الداخلي والعالمي. كما عملت تلك الوسائل على تغذية الخطاب الحربي لإدارة بوش، الذي كان من شأنه تسهيل عملية تنفيذ خطط المحافظين الجدد المرسومة، عن سابق قصد وتصميم، وهي التي أثارت حروباً دامية ضد هذين البلدين.

وهكذا كانت تلك الوسائل تمتنع، بالرقابة الذاتية على نفسها، عن نشر أو بثّ المجازر التي كانت ترتكبها قوات الاحتلال الأميركية في البلدين ضد ملايين الأشخاص الأبرياء كما الضحايا الذين لقوا حتفهم في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا في ١١ أيلول/سبتمبر، إلا أن المجتمع الدولي استطاع أن يُعرّف بتلك الجرائم بكل قساوتها من خلال محطات بديلة كقناة «الجزيرة» القطرية التي لم تنضو إلى السقف الإعلامي المفروض من قبل واشنطن.

وبالإضافة إلى نيات التلاعب بالرسائل المنشورة، كانت قيادةُ المحافظين الجدد تسيطر على نظام بنيوي للنشر والإعلام، قد شكّل عملياً، أمبراطورية إعلامية حقيقية لفرض «حقائقها» ورؤيتها المسيحية إلى العالم وإلى دور الولايات المتحدة الكوني.

كان رابرت موردوش Rupert Murdoch، وهو قطب اتصالات أميركية، يملك صحفاً، محطات تلفزيونية، ستوديو سينمائياً، دور نشر، مجلات وأسهماً في قطاع سائر الخدمات الإعلامية، يتولّى نشر وجهات النظر الرسمية عبر قناته فوكس نيوز التي لها جمهور واسع.

لقد غطّت تلك الوسائل بطريقة «لافتة» لجهة اعتدالها غير المألوف، أخبار تساؤلات الرأي العام التي تضمّنت الأدلّة اللازمة، بخصوص موقف الرئاسة بشأن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، وعدم تحرّكها، على الرغم من حصولها على مؤشّرات ومعلومات وتحذيرات قامت بها أجهزة الاستخبارات في الوقت المناسب، من نيات الإرهابيين الذين اعتدوا في آخر المطاف على الولايات المتحدة في ذلك التاريخ المشؤوم.

لقد أنتجت الحملة الإعلامية العالمية المنظّمة، المناخ السياسي المطلوب من قبل فريق الأمن القومي الخاص بجورج بوش، لتنظيم رحلة الرئيس الأميركي الأولى إلى أوروبا، بعد الهجمات الإرهابية عام ٢٠٠١، التي حاول خلالها «تنسيق المواقف» والتوفيق فيما بينها، مع حلفائه في حلف شمال الأطلسي (الناتو) وروسيا من أجل دعم حملته العسكرية العالمية، في خدعة ذكية من قبل المحافظين إلاّ أن تلك الخدعة لم تستطع تفكيك مبادرة الهيئة التشريعية لتشكيل لجنة مستقلة من أعضاء في الكونغرس للتحقيق في الأداء المشكوك فيه للفريق الأمني «المتمرّن» و«التقاعس الغريب» للرئاسة على الرغم من التحذيرات المتكرّرة من قبل المنظومة الأمنية، وذلك على هامش عمل اللجان الاستخبارية المختارة في مجلسي النواب والشيوخ.

لجنة «التحقيق» في أحداث ١١ أيلول/سبتمبر منذ تأسيس رابطة الاستخبارات الأميركية رسمياً في أواسط القرن الماضي، أخضعت وكالات التجسس فيها في أوقات وظروف مختلفة، لمساءلات علنية، ولتحقيقات بقرار سياسي من الحكومة والكونغرس، وقد ارتبط ذلك عموماً بفضائح كشفت عن تجاوزات واستغلال للسلطة وانتهاكات للقانون والصلاحيات.

أما بالنسبة إلى أحداث أيلول/سبتمبر، فقد حصل عكس ذلك، إذْ تمَّ الطعن في جميع الخدمات الاستخبارية الأميركية الخاصة بسبب العواقب الوخيمة الناتجة من عدم كفايتها وعدم قدرتها على استباق، أو منع، أو كشف وتعطيل الخطط الإرهابية التي رسمت ونظّمت بدقة خلال عدة شهور داخل الأراضي الأميركية، على الرغم

من اطلاعها في الوقت المناسب على مؤشّرات عديدة للأعمال التحضيرية التي كان يقوم بها عشرات الأفراد المتورّطين في تدبير الهجمات المدمّرة وتنفيذها.

وفي الجوهر بدت أجهزة الاستخبارات القوية والمكلفة «والحاضرة بقوة» من خلال عدم أخذها للاحتياطات اللازمة متآمرة بجدّية ضد «سبب وجودها» كأدوات رسمية مكلفة ضمان الحفاظ على الأمن القومي.

فعلى الرغم من أن بوش وفريقه الأمني، ومستشارته كونداليزا رايس كانوا جميعاً قد تلقوا خلال مئتين وثلاثة وثلاثين يوماً من عهدهم قبل ١١ أيلول/سبتمبر، ما يقارب الأربعين تقريراً صادراً عن السلطات الأمنية حول عدوانية القاعدة المتزايدة وغيرها من المؤشّرات التحضيرية لأعمال عنف داخل الولايات المتحدة[١]، بما فيها مذكرة ٦ آب/أغسطس ٢٠٠١ التي تحدثت عن تهديدات محدّدة وأخطار وشيكة من هجمات ضد الأمة، إلا أن كل ذلك لم يؤثّر في استمتاع الرئيس بإجازته الصيفية في مزرعته في تكساس، بحيث لم يدع رؤساء الأجهزة الأمنية إلى اجتماع لمجلس الأمن القومي لتقويم الوضع وترتيب أولويات المواجهة على النحو المناسب.

إن الإهمال الواضح وعدم الشعور بالمسؤولية الذي صدر عنه بصفته «القائد العام» أجبر الرئيس على تقديم الدعم لدور وإجراءات جهازي الأمن والدفاع في البلاد، ومع ذلك وبعد أن تقدّم سير التحقيقات أولاً في لجان الكونغرس الاستخبارية المختارة[٢]، ثم في لجنة ١١ أيلول/سبتمبر[٣]، وقد تشكّلت كلتاهما من أجل تقويم الأحداث وصوغ توصيات الحكومة، بدأ يُلاحظ اتجاه قوي لدى الرئيس ومعاونيه الرئيسيين، لتجاهل الأخطاء التي ارتكبتها المؤسسات، مع ظهور البوادر الأولى

---

(١) تصريحات مستشارة الأمن القومي للولايات المتحدة، في ذلك الحين، كونداليزا رايس، في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، في الجلسة أمام لجنة التحقيق في أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

(٢) تعود إلى اللجنة التحقيقات المشتركة، حول الأنشطة الاستخبارية قبل ٩/١١ وبعده، وقد تأسست في شباط/فبراير عام ٢٠٠٢ ورأسها كل من السناتور الجمهوري ريتشارد شيلبي والسناتور الديمقراطي بوب غراهام، ومن أعضاء الكونغرس بورتر غوس الجمهوري، ونانسي بيلوسي الديمقراطية. ونشر التقرير النهائي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

(٣) تعود إلى اللجنة القومية حول الهجمات الإرهابية ضد الولايات المتحدة، المعروفة أيضاً بـ لجنة ٩/١١، التي تم تشكيلها بموجب المرسوم رقم١٠٧-٣٠٦ في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وقد رأس اللجنة حاكم نيو جرسي السابق توماس أتش. كين وعضو الكونغرس السابق لي اتش هاميلتون. وقد نشر تقريرها النهائي في ٢٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٤.

لحاجة الإدارة الملحّة والعاجلة إلى التخلص من العبء الثقيل الذي عليها تحمُّله من جراء عدم أهليتها لتجنُّب حصول تلك الأحداث.

وفي غضون ذلك كان المكسب السياسي الذي حقّقه بوش نتيجة للهجمات الإرهابية، والذي تُرجم بالدعم المنطقي لإدارته من قبل قطاعات واسعة من المجتمع الأميركي المصدوم، كان قد بدأ يتضاءل مع ازدياد عدد الضحايا في العراق بعد شهور من قوله المتغطْرِس بالتأكيد وهو على حاملة الطائرات الأميركية إن «المهمة قد أُنجزت»، وفي ذلك بدايةُ العذاب لأولئك الذين اختلقوا ذريعة برامج الدمار الشامل في نظام صدّام حسين.

وكما كان يحصل غالباً في ديناميّة السياسة الأميركية، تُعْرَف في النهاية عموماً حقيقة ما حصل بغَضّ النظر عن العواقب المدمّرة – التي يمكن أن تصِل إلى خسارة الملايين من الأرواح البشرية كما حصل في العراق، بحيث يتمُّ الاعتراف ببعض الأخطاء التكتيكيّة ومعالجتها بربطها كما جرت العادة بمسؤولين من المستوى المتوسط الذين يستخدمون كأكباش محْرَقة، وذلك لتجنُّب مس نخب السلطة ومصداقيّة النظام.

أكباشُ محْرَقة

في هذه المناسبة دفع كل من مدير وكالة الاستخبارات المركزية وأعضاء إدارته الرئيسيين حصتهم من «المسؤولية» والسمعة لعدم قدرة الوكالة التي كانت حتى ذلك الحين تُدير النشاط الاستخباري وتنظمه في البلاد، على توقُّع وجود نيات وخطط إرهابية، وتحذير الرئيس في الوقت المناسب – على الرّغم من التقارير العديدة التي رُفعَت بهذا الشأن.

لقد ألحقت بقيادة وكالة الاستخبارات المركزية تُهمة تقديم «معلومات غير دقيقة» للإدارة، مما «تسبَّب» باتخاذ قرارات دون تقدير سليم تتعلّق بالأدلّة المزعومة التي قدّمتها الولايات المتحدة بشأن برامج أسلحة الدمار الشامل التي استُخدمت كذريعة لشنّ الحرب ضدّ العراق. ولكنّ هذا لم يغيّر بأي شكل من الأشكال قرار بوش وشركائه أصحاب المصالح في شركات النفط وفي المجمَّع العسكري – الصناعي

الأميركي، الحاسم لإطالة مدة الوجود العسكري في ذلك البلد إلى أجلٍ غير مسمّى وذلك لضمان مصالح شركاتهم. تلك النيات بدَتْ جليّة من خلال ادعاءاتهم ضد إيران وفي الكتاب النقدي «حالة إنكار» للكاتب بوب وودوارد.

لقد كشف المؤلف الشهير، في خلاصة تحقيقه، كيف باتت تعطى الأولويّة للمصالح الإمبريالية للمحافظين الجدد مع وصول جورج دبليو بوش إلى سدّة الرئاسة. كما روى حقيقةً غريبةً تدلُّ على نياته وضع كوبا وإيران في خانة الأهداف المحتملة لغزوٍ عسكري أميركي... ويؤكّد وودوارد في كتابه، أن بوش وهو يهمّ في تاريخ ١٨ حزيران/يونيو عام ٢٠٠٣، بالخروج من اجتماع في المكتب البيضوي، أجرى محادثةً مع جاي غارنر، وهو جنرال متقاعد ذو ثلاث نجوم، وقد عيّن رئيس مكتب التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب في العراق، فقال له:

مهلاً، دجاي، هل تريد أن تقوم بموضوع إيران؟

سيدي، لقد تكلّمنا الصبية وأنا، عن الموضوع. نحن نريد أن ننتظر من أجل كوبا. نظنّ أن مشروب الرّوم والسيكار هما الأفضل. والنساء أكثر جمالاً.

فأجابه بوش سوف تحصل على ذلك. ستحصل على كوبا[1].

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، اعترف كولن باول أن المعلومات التي قدمت أمام مجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣ حول مختبرات متقاربة مزعومة للأسلحة الكيمائية والبيولوجية العراقية، لم تكن «صلبة»، مضيفاً «يبدو الآن أن القضيّة لم تكن كذلك... ولكن عندما كنت أُعدُّ الوثائق، بدت لي وكأنها صلبة»[2].

ووفقاً لباول، كان قد طلب من وكالة الاستخبارات الأميركية قبل خطابه في الأمم المتحدة، معلومات تؤكد خطورة الأسلحة المزعومة التي يُطوّرها العراق، ووجود مختبرات متنقلة مزعومة أيضاً، قادرة على تجنُّب عمليات التفتيش الدولية، الأمر الذي عدّه باول الجزء «الأكثر مأسوية» في العرض الذي قدّمه.

(١) بوب وودوارد: «حالة إنكار» «State of Denial»، سايمون وشوسترز، نيويورك ٢٠٠٦ ص ٢٢٤.
(٢) تصريحات وزير الخارجية السابق لوكالة الصحافة الفرنسية أف. ب في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

حول ذلك، قال: «حرصت على أن يكون لديّ مصادر متعدّدة، أما وقد أخفقت تلك المصادر، فأصبحنا بحاجة إلى معرفة كيف وصلنا إلى هذا الموقف. لقد كانت لي نقاشات مع وكالة الاستخبارات المركزية حول تلك المسألة».

وأمام مساءلة وكالة الاستخبارات المركزية حول عدم التنبيه من المخططات الإرهابية التي كانت تحاك ضد البلاد، واجهت لجان التحقيق معضلة الوقوف في تحقيقاتها عند تحديد ما إذا كانت الأخطاء هي في الحصول على المعلومات في الوقت المناسب وفي إعداد التحليلات اللازمة من قبل رابطة الاستخبارات أم إذا كان هناك تقويم خاطئ للنتائج من قبل الرئيس ومستشاريه الأساسيين.

وقد أدّى ذلك في نهاية المطاف إلى استقالة جورج تينيت مدير وكالة الاستخبارات المركزية آنذاك والعديد من مساعديه، نتيجةً للاستجوابات التي أجريت للجهات التي حصلت على المعلومات، خصوصاً وكالة الاستخبارات المركزية لجمعها بيانات ناقصة ولتقديم تحليلات خاطئة، استناداً إلى مصادر غير موثوق بها، وقد ورد كل ذلك بوضوح في محاضر التحقيقات في ما يتعلق بالجهات التي أرسلت إليها المعلومات المطلوبة وهي في فريق الأمن القومي الخاص بالبيت الأبيض الذي هو بقيادة الرئيس، قد تمّ إعفاؤها من المسؤولية، علماً أنه كان يجب أن تعطي الأولوية اللازمة لاتخاذ قرارات واعية وصائبة لحماية البلاد في الوقت المناسب.

لقد قدّم تينيت بوضوح في مذكّراته، الحجج الدامغة التي تؤكد أنه حذّر بوش وفريقه الأمني، في مناسبات عديدة قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، من المخاطر والتهديدات ذات الطبيعة الإرهابية التي تواجهها البلاد وتورّط تنظيم القاعدة الخاص - بأسامة بن لادن، مباشرة، في التخطيط لتلك الأعمال ضدّ منشآت ومواطنين أميركيين في مختلف أنحاء العالم، حتى داخل الولايات المتحدة[1]، بيد أن الإدارة الأميركية لم تعطِ الأولوية اللازمة لذلك إلى أن وقعت الأحداث الأليمة.

ويؤكد المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الاهتمامَ الملحوظ لدى

(١) تينيت، جورج، في قلب العاصفة، منشورات هاربر كولينز، ٢٠٠٧، الصفحات: ١٤٤، ١٤٥، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣.

الرئيس وأقرب المقرّبين من معاونيه يربط تنظيم القاعدة بالنظام العراقي، الأمر الذي دفعه ليؤكد أمامهم، في عدة مناسبات، أن ليس لدى رابطة الاستخبارات معلومات تؤكد تلك «الافتراضات»، موضّحاً لهم أن المعلومات والبيانات التي تمّ الحصول عليها حول برامج أسلحة الدمار الشامل لدى صدّام حسين لم تكن نهائية[1].

وقد قال تينيت، بعد النجاح النسبي للعمليات العسكرية في أفغانستان: »... كل شيء تغيّر بعد ١١ أيلول/سبتمبر، وتغيير العراق، بالنسبة إلى الكثيرين في إدارة بوش، مسألة غير مكتملة. لقد استغلوا الصدمة الانفعالية التي سببّتها أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وأوجدوا علاقةً نفسيةً بين الفشل في التحرّك بشكل حاسم ضد القاعدة، والخطر الذي تمثله برامج أسلحة الدمار الشامل في العراق»... مسلّطاً الضوء على الدور الذي أداه بوش، نائب الرئيس تشيني، وزير الدفاع رامسفيلد، نائب الوزير وولفوفيتز، ومستشارة الأمن القومي آنذاك كونداليزا، وغيرهم في صوغ الخطاب الذي يجب أن يستخدم، وفي صنع الذرائع من أجل توفير المناخ اللازم الداعم لاجتياح العراق.

وبموازاة ذلك أدّت أساليب المماطلة التي اتّبعها بوش وفريقه إلى إطالة مدة التحقيقات التي كانت تجريها لجنة ١١ أيلول/سبتمبر، فتمّ تأجيل النتائج النهائية إلى ما بعد الانتخابات الرئيسية في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٤، لمنع تأثيرها في الانتخابات.

وفي غضون ذلك، أصدرت الإدارة بمهارة خاصة، بعض القرارات التنفيذية التي حظيت بموافقة الحزبين، الجمهوري والديمقراطي، لتنشيط الإصلاحات في مؤسسات الخدمات الاستخبارية الخاصة في الولايات المتحدة كإنشاء المركز الوطني لمكافحة الإرهاب (NCTC)[2]، الذي سيتولى، من خلال وكالة الاستخبارات المركزية، تعزيز جهازه السرّي بالإجراءات المفرطة، في إعادة إنتاج أساليب التعذيب

(١) تينيت، جورج، في قلب العاصفة، منشورات هاربر كولينز، ٢٠٠٧، ص: ٣٠١ – ٣١٩.

(٢) تم إنشاء المركز القومي لمناهضة الإرهاب (NCTC)، في آب/أغسطس عام ٢٠٠٤، بموجب مرسوم الإصلاحات الاستخبارية والوقاية من الإرهاب، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ثم أصبح جزءاً من مكتب مدير الاستخبارات القومية.

وعمليات الإبادة التي كانت تنفّذ بحق أعضاء الحركات الثورية من مختلف جهات العالم في ظلّ الحرب الباردة، ولكن هذه المرّة في السجون السرّية في أوروبا وفي قاعدة غوانتانامو البحرية، الأمر الذي واجه رفضاً ومعارضة متزايدة من قبل الرأي العام الدولي والشعب الأميركي.

وهكذا، أقرّ المدير الجديد لوكالة الاستخبارات المركزية، الذي عيّنه بوش، مايكل هايدن، خلال جلسة الكونغرس المنعقدة في ٥ شباط/فبراير عام ٢٠٠٨، بقيام ضباط الوكالة بإتقان واستخدام أسلوب تعذيب عرف بـ «تحت الماء»، وينطوي على تغطيس رأس الشخص الذي يتم استجوابه، في دلو من الماء أو في حوض الاستحمام، بما يشبه «حالة الغرق»، بغية الحصول على «اعترافات».

فبحسب هايدن، تمّ استخدام وسيلة «الغرق الاصطناعي» مع خالد الشيخ محمد، وهو المتهم أنه العقل المدبّر لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ومع أبي زبيدة وهو الرقم الثالث في تنظيم القاعدة، ومع عبد الرحيم الناشري وهو القيادي في التنظيم، وذلك من أجل الحصول على معلومات.

وذكر هايدن أيضاً أن الاستجواب بوسيلة «تحت الماء» تمّ بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ في السجون السرية لوكالة الاستخبارات المركزية، حيث تمّ لاحقاً نقل الموقوفين، مباشرة، إلى قاعدة غوانتانامو البحرية، على اعتبار أن الظروف السائدة، في ذلك الوقت، تبرّر تطبيق هذا النوع من التعذيب فقال »... كان يعتقد أن الهجمات الكارثية في البلاد لا مفرّ منها، وأنّ معلومات الوكالة حول القاعدة، وأساليبها العملية كانت محدودة».

وأبرزت وسائل الإعلام أن تصريحات هايدن كانت تتعارض مع تلك التي أعرب عنها المدعي العام، مايكل موكاسي، في أواخر كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، الذي أكّد أمام الكونغرس أن تقنيات الاستجواب المتبعة من قبل وكالة الاستخبارات المركزية هي قانونية ولم تتضمّن أسلوب الاختناق «الاصطناعي».

أمّا مدير المخابرات الوطنية في ذلك الوقت مايك ماكونيل فقد دعم تصريحات هايدن مؤكداً أن طريقة «الغرق الاصطناعي» لا تزال تطبّق في وكالة الاستخبارات

المركزية، وممارستها، تتطلّبُ إذناً من رئيس الولايات المتحدة ووزير العدل[1].

إن الفرق الواضح بين ما صرّح به المدعي العام، من جهة، ومسؤولي دوائر الاستخبارات الأميركية من جهة أخرى، يعكس نيّة الأول حماية سمعة الإدارة وقيامها المزعوم «بتطبيق الشرعية»، الأمر الذي يناقض مصلحة الاثنين الآخرين بتوضيح أنّ الـ «سي. آي. إي» كانت تتصرّف وهي محمية بقرارات تنفيذية من أعلى المستويات، استناداً إلى تفسير الصلاحيات التي عدها الرئيس بمنزلة «الأدوات القانونية» التي تمّ تقديمها والموافقة عليها حينئذ «لمواجهة» الإرهاب، فقد اتفق الرجلان القياديان، بطريقة براغماتية، على أن السلسلة تنقطع من الحلقة الأضعف، كما حصل لزميلهما «المستقيل» جورج تينيت.

نتائج «التحقيقات»

كانت لجنة ١١ أيلول/سبتمبر، تبدو، ظاهرياً، أنها ليست على علم بأي من المعلومات المقدّمة إليها، وكان قد تمّ الحصول عليها من خلال «اعترافات» سجناء تحت التعذيب، فهؤلاء لا يعترفون بأبسط حقوقهم، الأمر الذي فتح الباب على تساؤلات كبرى حول مصداقية البيانات المقدمة، وبالتالي حول شرعية نتائج عملية التحقيقات التي قامت بها الأجهزة القضائية الأميركية ووكالاتها الخاصة.

وكان عمل اللجنة خاضعاً، بالإضافة إلى ما تقدّم، لضغوط، من مختلف الأنواع، كانت تمارس من قبل عناصر في النظام، مهتمة بشكل خاص وأمام الشعب الأميركي، بإنجاز الفصل المتعلق بتحديد المسؤوليات السياسية والإدارية التي أدّت إلى تحقيق تلك الأعمال الإرهابية المأسوية.

وبهذه الطريقة المقزّزة، تمكّن نظام المحافظين الجدد من تحقيق الأهداف التي كان يسعى إليها والرامية إلى شرعنة «الحاجة الملحّة» لمواصلة تطبيق إستراتيجية بوش في الحرب الوقائية.

كما تمكّن أيضاً من تعزيز «الرؤية المناسبة» التي تنصّ على أن تكون الأولوية

(١) تقرير إخباري من وكالة آنسا ANSA، واشنطن، في ٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٨.

للإدارة الملائمة ولتعزيز الجهازين الضخمين للأمن والدفاع في الولايات المتحدة على نحو لم يسبق له مثيل من أجل هدفٍ مزعوم ألا وهو «المحافظة» على الأمن القومي الأميركي، في وجه أعدائه، الذين تمّ تحديدهم ـ كما في حالة العراق ـ، وفقاً لمصالح مختلفة لدى الطبقة النخبوية الحاكمة، التي كانت، في حقيقة الأمر، المستفيد الوحيد من العواقب المترتبة على الأحداث المؤسفة عام ٢٠٠١.

وبموازاة ذلك، خلصت لجنة أيلول/سبتمبر إلى تحديد النتائج الأساسية للتحقيقات حول الهجمات الإرهابية التي حدثت في ذلك التاريخ بما يلي:

- كانت الخطة، أصلاً، أن تختطف عشر طائرات من الساحلين الشرقي والغربي في الولايات المتحدة، لصدمها بالبيت الأبيض، الكونغرس، مقرّ وكالة الاستخبارت المركزية، مكتب التحقيقات الفيدرالي، محطات الطاقة النووية والمباني الأكثر ارتفاعاً على الساحل الشرقي، كما حصل بالبرجين التوأمين.
- أما الرجل الذي يفترض أنه هو من وضع الخطة ويدعى خالد الشيخ محمد (الذي اعتقل لاحقاً وأخضع للتعذيب من أجل «الإدلاء» باعترافاته)، فكان عليه أن يقود الطائرة العاشرة. كان ينوي قتل الرجال الذين على متن الطائرة ومن ثم يهبط ليدلي ببيان أمام وسائل الإعلام، قبل أن يطلق سراح النساء والأطفال بحيث يتوقع أن يقتل نفسه بعد ذلك، إلاّ أن أسامة بن لادن، بالذات، رأى أن الخطة مفرطة في الطموح فرفضها. وقد تمّ القبض على خالد الشيخ محمد، في الباكستان، بعد ١١ أيلول/سبتمبر.
- وكانت هناك خطةٌ أخرى لاختطاف طائرات فوق المحيط الهادئ، وقد تمّ رفضها أيضاً من قبل أسامة بن لادن الذي كان يشعر بالقلق حيال مسألة تنسيق التوقيت الزمني للهجمات. هذا وقد لفتت انتباه اللجنة بقوة المرونة التي تميّز بها مخطط القاعدة.
- لقد كانت لدى سلطات الطيران الأميركية، مشاكل جمّة، في التصدّي لعمليات خطف الطائرات، إذ قالت اللجنة عن الرحلة ٧٧ لخطوط أميركان إيرلاينز التي اصطدمت بمبنى البنتاغون: «كان أمام الجيش دقيقة أو دقيقتان على الأكثر

للتصدي لطائرة مجهولة الهوية كانت تقترب من واشنطن في حين أن الطائرات المقاتلة كانت في المكان الخطأ من حيث القدرة على تقديم المساعدة.

إعادة تحديد حجوم «الفاعلين» في الأمن القومي

لقد كان من شأن الهجمات الشنيعة على مركز التجارة العالمي والبنتاغون أن أوجدت الإطار الملائم لإعادة تحديد حجم منظومة الأمن القومي للولايات المتحدة، التي بقيت على حالها، تقريباً، منذ أن أُنشئت في ٢٦ تموز/يوليو عام ١٩٧٤.

وظهرت مع تلك الأحداث الذريعة اللازمة لزيادة الإنفاق على إعادة الهيكلة بطريقة غير محدودة تقريباً، الأمر الذي يتناسب تماماً مع خطط المحافظين الجدد في الولايات المتحدة. وهكذا أصبحت محاربة الإرهاب، الأولوية الأولى لكل المنظمات، الموكل إليها الأمن والدفاع في البلاد، الأمر الذي نتجت منه جملة من التدابير الإصلاحية، وقد كان الكثير منها مثار جدل.

ومن أبرز القرارات المتخذة للحدّ من إمكانية تعرّض البلاد لهجمات مشابهة محتملة في المستقبل، قانونان أصدرهما جورج بوش وهما: القانون الوطني USA PATRIOT ACT[1]، الموقّع في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠١، قبل أسابيع قليلة من الهجمات، وقانون إصلاح المخابرات والوقاية من الإرهاب المعروف بـ IRTPA في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

شرعنة الإهانة

لقد شكّل القانون الوطني أساساً لمكتب الأمن الداخلي، وهو حالياً وزارة الأمن الداخلي أو HOMELAND SECURITY DEPARTMENT وكان أول خطوة إصلاحية هامّة في نظام الأمن القومي الأميركي منذ عام ١٩٤٧، الذي يضمّ في هيكليته اثنتين وعشرين وكالة كانت منتشرة سابقاً في أقسام فيدرالية أخرى، بعضها حيوي في حماية الأراضي الأميركية كقسم خدمات خفر السواحل، وكالة أمن النقل (TSA)، وكالة حماية الجمارك والحدود (CBP) ومن ثم دائرة الهجرة والجمارك (ICE).

(١) توحيد أميركا وتعزيزها من خلال توفير الوسائل الضرورية لاعتراض وإعاقة عمل الإرهاب.

أما الغرض الرئيسي من ذلك القانون، فكان تحسين الإمكانيات لمكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة، وقد اعتبرت وزارة العدل، أن إصداره «قد سهّل التبادل والتعاون بين الوكالات والأجهزة الحكومية، بإزالة العوائق القانونية الرئيسية التي كانت تمنع المؤسسات القانونية الاستخبارات والدفاع، من التفاعل في مهمتهم لحماية الأمن القومي»[1]. كما وسّع نطاق الجرائم الموصوفة كجرائم إرهابية، بما في ذلك محاكمة الذي يقدّمون المأوى للإرهابيين بعلمهم، بينما شدّد العقوبات على المتورطين في تلك الأعمال.

ومن ضمن ما نصّ عليه القانون، السرعة والمرونة في عملية الحصول على الضمانات القضائية، من قبل العملاء الفيدراليين الذين يحققون في قضايا الإرهاب، التي تشمل، مع إذن قضائي، استعمال تقنيات متطورة للمراقبة الإلكترونية، والحصول على معلومات تجارية أو خاصة تتعلّق بالمشتبه فيهم كإرهابيين وتمديد مهام المحققين عندما يستوجب الأمر ذلك.

لقد شكّل تنفيذ ذلك القانون منذ العام ٢٠٠١ هدفاً لاستجوابات متواصلة، فبفعل توسيع صلاحيات الوكالات القانونية، مثل الـ.إف.بي.آي (FBI)، حيث انتهكت حقوق إنسانية أساسية، كانت حتى ذلك الحين معايير ثابتة للديمقراطية الأميركية.

وقد نشر الاتحاد الأميركي للحريّات المدنية (ACLU)، عبر شبكة الأنترنت، «أن القانون الوطني (UPA) الذي تمّ تمريره، من دون مناقشته تقريباً، بعد خمسة وأربعين يوماً على الهجمات، يحتوي على عيوب كبيرة تهدّد الحريات الأساسية، كالصلاحية التي مُنِحتْها السلطات للكشف والاطلاع على السجلات الطبية والضرائب، والحصوَل على معلومات من دون قضية محتملة أو منسوبة إلى أحد، تتعلق بالكتب التي يتم شراؤها أو استعارتها من المواطنين، ومثل تفتيش المنازل وإجراء تحقيقات سرية من دون إبلاغ من يجري التحقيق بشأنه خلال أسابيع، أو أشهر أو إلى أجل غير مسمّى. ومن بين ما ترتّب على ذلك التشريع كانت الدلالة التي أعطيت إلى

(١) منقول من موقع وزارة العدل الأميركية على شبكة الأنترنت
http://www.lifeandliberty.gov/highlights.html.

عمليات التواصل خصوصاً الاتصالات بين مواطنين أميركيين، ومواطنين مقيمين في بلدان يُشتبه في علاقتها بالإرهاب. فحسب ما نصّ عليه القانون، يجب على العملاء الفيدراليين أن يطلبوا الإذن من المحكمة لرصد تلك الاتصالات ومراقبتها، ومع ذلك فقد كشفت صحيفة نيويورك تايمز، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر لعام ٢٠٠٥، عن وجود برنامج للتجسّس المحلي، أقرّ سراً في عام ٢٠٠٢، وهو يفوّض إلى وكالة الأمن القومي (NSA) الكشف، من دون إذن قضائي، على المكالمات الهاتفية ورسائل البريد الإلكتروني الدولي العائدة إلى المواطنين الأميركيين الذين يحتمل تورطهم المزعوم، ولو بشكل غير مباشر، في الشبكات الإرهابية في الخارج.

وبفعل الكشف عن تلك المعلومات، تزايد النقاش بشأن هشاشة الحريات المدنية في الولايات المتحدة، لدرجة أن ذلك البرنامج ما زال معمولاً به، حتى يومنا هذا، وهو يمثل أحد مخلّفات إدارة بوش الأكثر ضرراً، على الرغم من أن مسؤوليها قد بذلوا جهداً ليعمّموا، بالوسائل المتاحة، أن المستهدفين تحديداً، هم الإرهابيون والعملاء الأجانب. فالحقيقة أنهم ضمنوا، من خلال تلك الإجراءات، مراقبة تحركّات الأشخاص، والمجموعات والشرائح الاجتماعية الرافضة لمخططات الهيمنة لدى المحافظين الجدد، بحيث كانت تتصاعد احتجاجاتهم، بمقدار زيادة اللاعقلانية، في سياسة الحكومة التدخّلية.

إصلاح التجسّس

لقد شكّل قانون إصلاح المخابرات والوقاية من الإرهاب (IRTPA) لعام ٢٠٠٤ أكبر تحوّل في منظومة الاستخبارات منذ عام ١٩٤٧، وكان هدفه الأوّلي جعله تكتلاً من ١٥ وكالة تجسّسية تعمل كمنظومة بقيادة مدير الاستخبارات القومي[١].

وبغضّ النظر عن الاعتبارات والقواعد السياسية المشار إليها، آنفاً، شكّلت الأعمال الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ نقطة تحوّل في مفاهيم المواجهة التي تميّز بها، تقليدياً، عمل وكالات التجسّس والاستخبارات الأميركية.

(١) اقترحت عدة لجان قبل الاعتداءات الإرهابية أن يتم تعيين قيصر استخباري. ولاحقاً، اقترح كل من لجنة التحقيق المشتركة في الكونغرس ولجنة ٩/١١ استحداث هذا الموقع المسؤول.

وبصرف النظر عن التسييس الانتهازي للمسألة، من قبل غلاة الرجعيين، مثل جون ديمتري نغروبونتي[١] أو بورتر غوس[٢]، وكلاهما ملتزمان، بقوة، خطط الإدارة للهيمنة، فإن المحترفين الحقيقيين في القطاع قد قوموا نقاط الضعف المحدّدة في التصميم الهيكلي والوظيفي لجهاز الاستخبارات الأميركي ولعلّ أهمها[٣]:

- الانخفاض المفاجئ لعدد العاملين المتخصّصين في العمل الاستخباري (٢٢ في المئة بين عامي ١٩٨٩ – ١٩٩١).
- لم يكن يجري أي تقاسم للمعلومات التي كانت تحصل عليها مختلف وكالات المنظومة الأمنية، كما لم يكن يتمّ مقارنتها بغيرها من المعلومات. وكذلك لم تكن تتكامل على المستوى الإستراتيجي. كانت هناك صعوبات بسبب عدم التواصل خصوصاً بين وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) ومكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI).
- عدم وجود أي جهاز تنفيذي لديه السلطة اللازمة لتنظيم ومراقبة التنسيق والتعاون الفاعل بين العناصر المعنية بالعمل التجسّسي.

وبناء عليه، تمّ التخطيط لتعديل حجم منظومة الاستخبارات وأبعادها بغطاء من ذلك القانون الجديد يزعم ما يلي:

- تحقيق التوازن الصحيح بين التوجيه المركزي والتنفيذ اللامركزي، مع ضمان

---

(١) كانت معظم مسيرته السياسية، في السلك الخارجي للولايات المتحدة. فكان سفيراً في هندوراس بين ١٩٨١ و١٩٨٥، حيث كان يدعم الكونترا النيكاراغويين. وفي نيسان/أبريل عام ٢٠٠٥، أصبح أول مدير للاستخبارات القومية DNI، وبحلول شباط/فبراير ٢٠٠٧، كان قد أصبح نائباً لوزير الخارجية. منقول من الموقع على شبكة الأنترنت:
http://www.state.gov/r/pa/ei/biog/80476.html .

(٢) انضم إلى وكالة الاستخبارات المركزية عام ١٩٦٢، وخلال خمس سنوات، كان مقره ميامي، JM/WAVE وهو المركز الرئيسي لعملية «مانغووز» ضد كوبا. وبعد قرابة عقد من الزمن، وكعضو في مجلس النواب الأميركي، عينه بوش مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية CIA عام ٢٠٠٤، وقد اضطرّ إلى التخلي عن منصبه، بعد سنتين من ذلك التاريخ، بسبب ارتباطه المزعوم بأحد الضباط الفاسدين. منقول من الموقع على شبكة الأنترنت:
http://www.state.gov/r/pa/ei/biog/80476.html.

(٣) معلومات مأخوذة من نتائج جلسات الاستماع إلى لجنة ٩/١١، ومن مقالة مايك ماك كونيل، المدير الحالي للاستخبارات القومية، التي نشرت في مجلة شؤون خارجية Foreing Affaires، في تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ٢٠٠٧.

الاندماج والتكامل الضرورين في عملية جمع وتحليل معلومات الاستخبارات داخلياً وخارجياً.

- تعزيز العمل المنسّق بين دائرة الأمن الداخلي وشعبة الأمن القومي التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي، وكلتاهما مسؤولتان عن أعمال مكافحة التجسس، ومكافحة الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل ومخابرات مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI.
- إلحاق هيكلية المخابرات التابعة لوكالة مكافحة المخدرات (DEA)، مجدداً، بمنظومة التجسّس الأميركية، وإضافة مكتب استخبارات الأمن القومي إلى بنيتها الهيكيلية، بغية الاستفادة من قدراته في مجال الحصول على معلومات من هذا النوع.
- تطوير أدوات ووسائل معلوماتية قوية وقادرة على الوصول إلى كميات هائلة من المعلومات الرقمية (قواعد البيانات) وتحليلها، حول أشخاص، سواء كانوا مواطنين أو أجانب، فهم موضع اهتمام المنظومة الاستخبارية.
- تحويل ثقافة وكالات التجسس التي تتميز بالميل إلى تنفيذ المهام على نحو منفصل ومقسّم، انطلاقاً من تعييناتها وصلاحياتها المختلفة والمستقلة، بغية الحصول على فوائد التعاون، من دون أن يؤثر ذلك في خصوصيات المؤسسات المعنية ورؤاها.
- تعزيز دور المحلّلين وتأهيلهم، وكذلك تعاونهم مع نظرائهم من مختلف الوكالات، وخلق مجموعات من المحلّلين لتبادل الأفكار والمعرفة، بطريقة آمنة، وكذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة للوصول إلى معلومات وآراء المحلّلين، والتحقيق بشأنها وتقاسمها.
- التنسيق بين الوكالات على مستويين:
  - جمع المعلومات الاستخبارية وتحليلها.
  - العمل بامتياز في صوغ التوقعات مع ارتفاع القدرة على التنبؤ بما سيحصل.

- إعادة طرح سياسة التعاقد مع أشخاص مؤهّلين، من أجل الوصول إلى محترفين من ذوي الكفايات العالية.
- استخدام التقدّم العلمي ـ التقني الحديث، بديناميكية في مجالات كالعلوم الحيوية، تكنولوجيا النانو المعلوماتية، وضمان جهود التحقيقات وتطويرها الضروري لتتحوّل الأفكار بسرعة إلى أدوات مفيدة ومجدية في النشاط الاستخباري.
- الاطلاع على أوجه القصور في المعلومات التي تمّ جمعها، من أجل تكملتها، وتحديد الاحتياجات من المعلومات المعيّنة وأولويات الحصول عليها.

أما كبار المسؤولين في الإدارتين الأخيرتين، سواء ديمقراطيون أو جمهوريّون، إداريون حاليّون أو متقاعدون من المنظومة الاستخبارية، الذين تمّ التحقيق معهم من قبل لجان التحقيقات، فقد اتّفقوا عموماً، على الإشارة إلى أن تلك الخطط الطموح سوف تستغرق سنوات لكي تتحقّق، ليس لأنها تخضع لجوانب موضوعية مختلفة فحسب، بل لأنها تقع أيضاً تحت تأثير مسائل ذاتية معقّدة ومترسخة، ترتبط بالنظرة الجدلية التقليدية إلى المجتمع الأميركي، وإلى نخبه السياسية وإلى أعضاء تلك المؤسسات بالذات، إلى أمور التعيينات، الصلاحيات، المهارات، أساليب العمل والرقابة، التعاون والامتثال لقرارات الهيئات العليا، وغيرها.

إن تلك الخطط التطويرية الطموح تعكس مستوى عالياً من الارتياب والتردّد فيما يتعلق بتحقيق الأهداف العامة المطروحة، إلاّ أنّ هذا الأمر لا يعني بأي شكل من الأشكال أن تكون الوكالات العديدة المعنية غير قادرة على إحراز تقدّم ملموس على المدى القريب أو المتوسط من شأنه تعزيز عملها كناشطة فاعلة في مساعدة النظام السياسي الأميركي.

وبالتالي، فعلى البلدان أن تأخذ في الاعتبار خطةً لتعزيز قوة التجسس الأمبراطوري، عندما تقوم بتصميم أنظمتها الأمنية والدفاعية وتشغيلها عضوياً وكما هي الحال بالنسبة إلى كوبا، على تلك البلدان أيضاً أن تواجه باستمرار الأعمال التي تستهدف قلب أنظمتها على يد آليات وخطط مشابهة، تتولّى مجموعات السلطة في

الولايات المتحدة إملاء الأولويات العدوانية، وفقاً لمصالحها الطبقية.

وعلى الرغم من اعتباره إصلاحاً جذرياً، إلاّ أنّ القانون لا يتطرّق إلى أهم الانتقادات التي وجّهت إلى منظومة الاستخبارت الأميركية في إثر هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، بشأن الغموض الذي لفّ مسؤوليات رؤساء أجهزة التجسّس الأميركية، إضافة إلى تساؤلات الرأي العام عن حقيقة عدم محاكمة أحد على الإخفاقات التي سجّلها نظام الأمن القومي في عملية الكشف المبكر عن المخططات الإرهابية المرتكبة.

وردّاً على ذلك أوْصت لجنة مكافحة أسلحة الدمار الشامل[١]، باستحداث مراكز لمنصب مدير بعثة MISSION MANAGERS وقد أصبح مدراء البعثات، هؤلاء، منذ ذلك الحين، المسؤولين الأساسيين عن كل ما يحدث في نطاق اهتماماتهم.

إن أسلوب الإدارة من خلال «البعثات» هو نهج جديد في المنهجية التنفيذية للرابطة الاستخبارية على اعتبار أنه يدمج جميع التخصصات الاستخبارية في خدمة هدف واحد. ففي السابق، كانت توجد وكالات مكلّفة الحصول على المعلومات بشأن هدف معيّن، وكانت هناك وكالات أخرى مكلّفة تحليل تلك المعلومات حول الهدف المذكور، لكن لم تكن هناك جهة محدّدة تكون هي المسؤولة بوضوح عن العمل النهائي كما هم الآن مدراء البعثات MISSIONS MANAGERS.

ويوجد حالياً ستة مدراء بعثات لمواضيع تتعلّق بمكافحة الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة التجسّس، كذلك يوجد ثلاثة مدراء آخرين مخصّصين حصراً لمواجهة إيران، كوريا الشمالية، كوبا وفنزويلا. ووفقاً للتعليمات الإدارية ICD 900، الصادرة عن رابطة الاستخبارات في شهر كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٦[٢]، التي تشرح مهام مديري البعثات، يتّضح أن لهؤلاء الدور القيادي – في تدبير الانقلابات والأعمال التخريبية في تلك الدول – كما أنهم يتدخّلون مباشرة في دورة العملية

(١) تأسست تحت الأمر التنفيذي رقم ١٣٣٢٨ في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤، وذلك لدراسة إمكانيات رابطة الاستخبارات في الولايات المتحدة للكشف عن أسلحة الدمار الشامل. قدم تقريره وتوصياته في ٣١ آذار/مارس عام ٢٠٠٥.

(٢) موجود على الموقع http://www.fas.org/irp/dni/icd/icd-900.pdf

الاستخبارية[1] برمتها المتعلقة بالمسألة التي تقع في نطاق مهامهم ويرفع المدراء المذكورون أيضاً تقاريرهم، مباشرة، إلى مدير الاستخبارات الوطنية، لأن مسؤولية إدماج النتائج الواردة من كل الوكالات الاستخبارية، ردّاً على الموضوع المكلفين به، تقع على عاتقهم.

إن تعيين مدير بعثة لكوبا وفنزويلا في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، بعد أسابيع قليلة من إعلان القائد العام للشعب الكوبي، له نتائج عديدة بالنسبة إلى السياسة الخارجية لبلداننا المدرجة بين الأولويات الاستخبارية للولايات المتحدة، بالأهمية نفسها التي تُعطى إلى قضايا كبرى مثل الإرهاب، انتشار أسلحة الإبادة، التجسّس وإلى بلدان أخرى متّهمة على الدوام، تقريباً، بتشجيع العنف. بالإضافة إلى ذلك، فإن بطاقة «ذات أولويّة» تُبقي بلداننا بشكل دائم على جدول الأعمال الخارجية للحكومة الأميركية، في الوقت الذي يتم توافر التمويل الفيدرالي لإجراء عمليات سرية وأشكال أخرى للتخريب الداخلي.

تتألف رابطة الاستخبارات في الولايات المتحدة من شبكة تضمّ ست عشرة وكالة ومنظّمة يعمل فيها حوإلى مئة ألف شخصٍ، يتولّون ـ من خلال أساليب عديدة ومشكوك فيها ـ تمثيل مصالح مجموعات السلطة الأميركية، والدفاع عنها وتشجيعها.

وتشمل المهام الرئيسية الحصول على معلومات استخبارية يحتاج إليها الرئيس، مجلس الأمن القومي، وزيرا الخارجية والدفاع وغيرهم من المسؤولين في السلطة التنفيذية، إضافة إلى إنتاج ونشر تلك المعلومات والتحليلات ذات الصلة.

كما يوجد ضمن إطار تصميمها ما سمّي البنى الهيكلية الوطنية للاستخبارات، حيث تندرج وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، وكالة الأمن القومي (NSA)، مكتب الاستطلاع القومي (NRO) الوكالة الوطنية للاستخبارات الجيوفضائية (NGA)، فرع الأمن القومي في مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI)ووكالة الدفاع الاستخبارية (DIA).

(١) ويشتمل بالخطوط العريضة، على تحديد الأولويات والمتطلبات الخاصة بهدف ما، وتجميع المعلومات الاستخبارية، وتحليل هذه المعلومات وإنتاج تقارير لصناع السياسات.

بالإضافة إلى ذلك، هناك الهيكليات الاستخبارية التخصصية كمكتب المخابرات والتحقيق التابع لوزارة الخارجية (INR)، مكتب المخابرات والدعم التابع لوزارة المالية، مكتب المخابرات ومكافحة الإرهاب التابع لوزارة الطاقة، مكتب المخابرات وخفر السواحل التابع لوزارة الأمن الداخلي (DHS)، مكتب المخابرات والتحليل التابع للوزارة نفسها، ومكتب مخابرات الأمن القومي التابع لوزارة الخارجية. كما تنضمّ إلى هذه اللائحة الطويلة البنى الهيكلية الاستخبارية العائدة إلى القوات المسلحة الأميركية كمخابرات الجيش، القوات الجوية، قوات ومشاة البحرية.

جواسيس على القياس

منذ بضع سنوات، بدأت رابطة الاستخبارات الأميركية، تختبر نفسها بعملية الخصخصة، أي أن تسند المهام التقليدية العائدة إلى أجهزة الاستخبارات في الدولة إلى متعاقدين من القطاع الخاص وأشخاص من «خارج» الحكومة يقومون بتلك المهام. فبهذا المعنى لجأت إلى هيكلة ما يعرف بالمجمّع الاستخباري الصناعي، ويشمل الشركات الخاصة المكرّسة لقضايا الأمن، مؤسسات لتطوير تقنيات جديدة لأعمال التجسّس الداخلي، وحتى شركات متخصصة في أنشطة المعلومات والتحليل.

وقد سمحت هذه العملية لوكالات الاستخبارات بمضاعفة قوّتها من خلال عقود وقّعتها مع شركات للمرتزقة المحلّلين وموظفين للحماية والأمن، كما مكّنتها من التهرّب والالتفاف على مخاطر محاسبة الحكومة لها ومراقبة لجان الكونغرس.

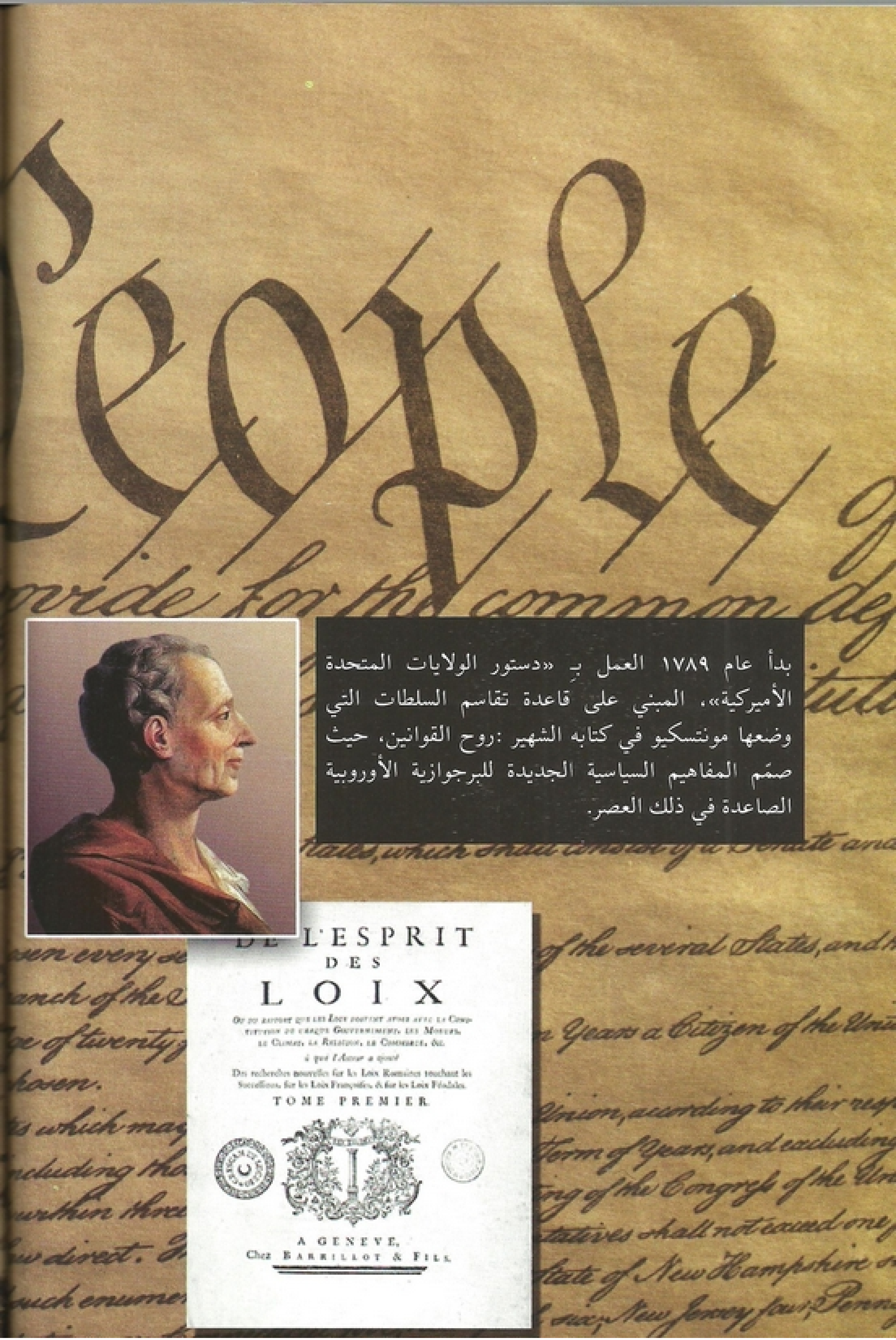
في ٢٧ آب/أغسطس عام ٢٠٠٨، كشف مدير المخابرات الوطنية للموارد البشرية في مؤتمره الصحفي[١] أن رابطة الاستخبارات قد وظّفت سبعة وثلاثين ألف شخص كمتعاقد خاص، أي ما يمثّل ٢٧ بالمئة من عديد القوات التي تقوم بالمهام الأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، ٢٧ بالمئة من هؤلاء الذين يتقاضون الرواتب يتولّون مهمّة العمليات الاستخبارية والحصول على معلومات، ٢٢ بالمئة متّصل بالنظام

(١) الموقع على شبكة الأنترنت: Web site http://securitymanagemente.com

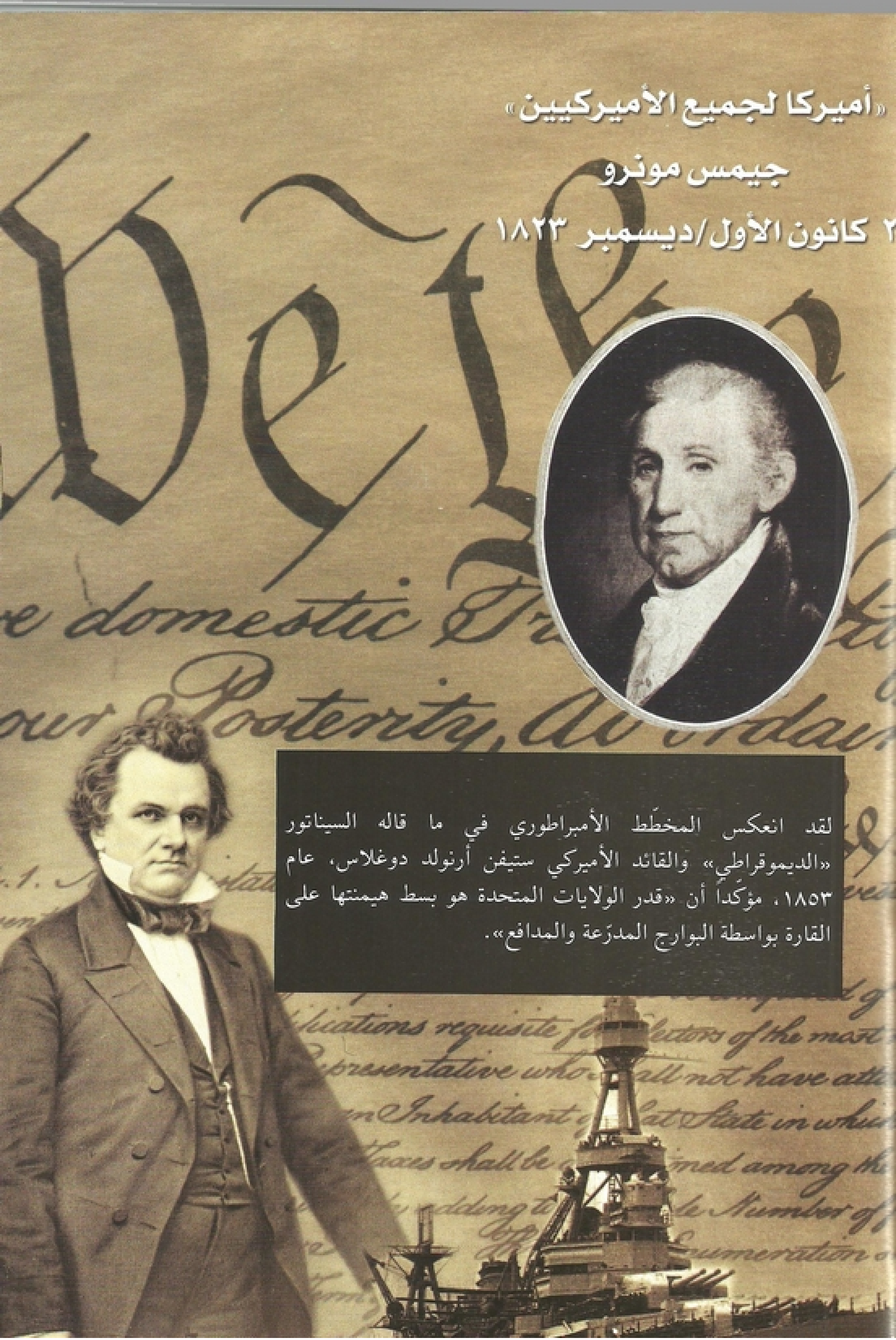
تعزّز في إطار العلاقات التي بدأت بين الدول الأوروبية، فكر التوازن السياسي، على قاعدة ضرورة التعايش في نظام فتيّ لدول ذات سيادة، من خلال السعي لتحقيق ميزان قوى بين الدول الأقوى والنهج المتوافق عليه بين الدول الأكثر ضعفًا.



ـعت الثورة الإنكليزية بقيادة أوليفر كراول في أواسط القرن السابع عشر، على إصلاحات شهيرة في ـي الهيكلية- السياسية السائدة وفي الفكر العسكري، ممّا عزّز التوسع البريطاني في محيطه المباشر.



بدأ عام ١٧٨٩ العمل بِ «دستور الولايات المتحدة الأميركية»، المبني على قاعدة تقاسم السلطات التي وضعها مونتسكيو في كتابه الشهير :روح القوانين، حيث صمّم المفاهيم السياسية الجديدة للبرجوازية الأوروبية الصاعدة في ذلك العصر.



«أميركا لجميع الأميركيين»
جيمس مونرو
٢ كانون الأول/ديسمبر ١٨٢٣
لقد انعكس المخطَّط الأمبراطوري في ما قاله السيناتور «الديموقراطي» والقائد الأميركي ستيفن أرنولد دوغلاس، عام ١٨٥٣، مؤكِّداً أن «قدر الولايات المتحدة هو بسط هيمنتها على القارة بواسطة البوارج المدرَّعة والمدافع».



بلغت الطبيعة التوسّعية للولايات المتحدة أوجها في القرن التاسع عشر مع اغتصاب أكثر من نصف الأراضي المكسيكية، تأكّد بموجب معاهدة السلام غوادالوبي إيدالغو، ضم ما يزيد على مليوني كيلومتر مربّع شمالي النهر الكبير «ريّو غراندي».

قبل معاهدة
غوادالوبي
إيدالغو

بعد معاهدة
غوادالوبي
إيدالغو

VOLUNTEERS WANTED!

1776! 1861!

AN ATTACK UPON WASHINGTON ANTICIPATED!!

THE COUNTRY TO THE RESCUE!

A REGIMENT FOR SERVICE

UNDER THE FLAG OF THE UNITED STATES

IS BEING FORMED IN JEFFERSON COUNTY.

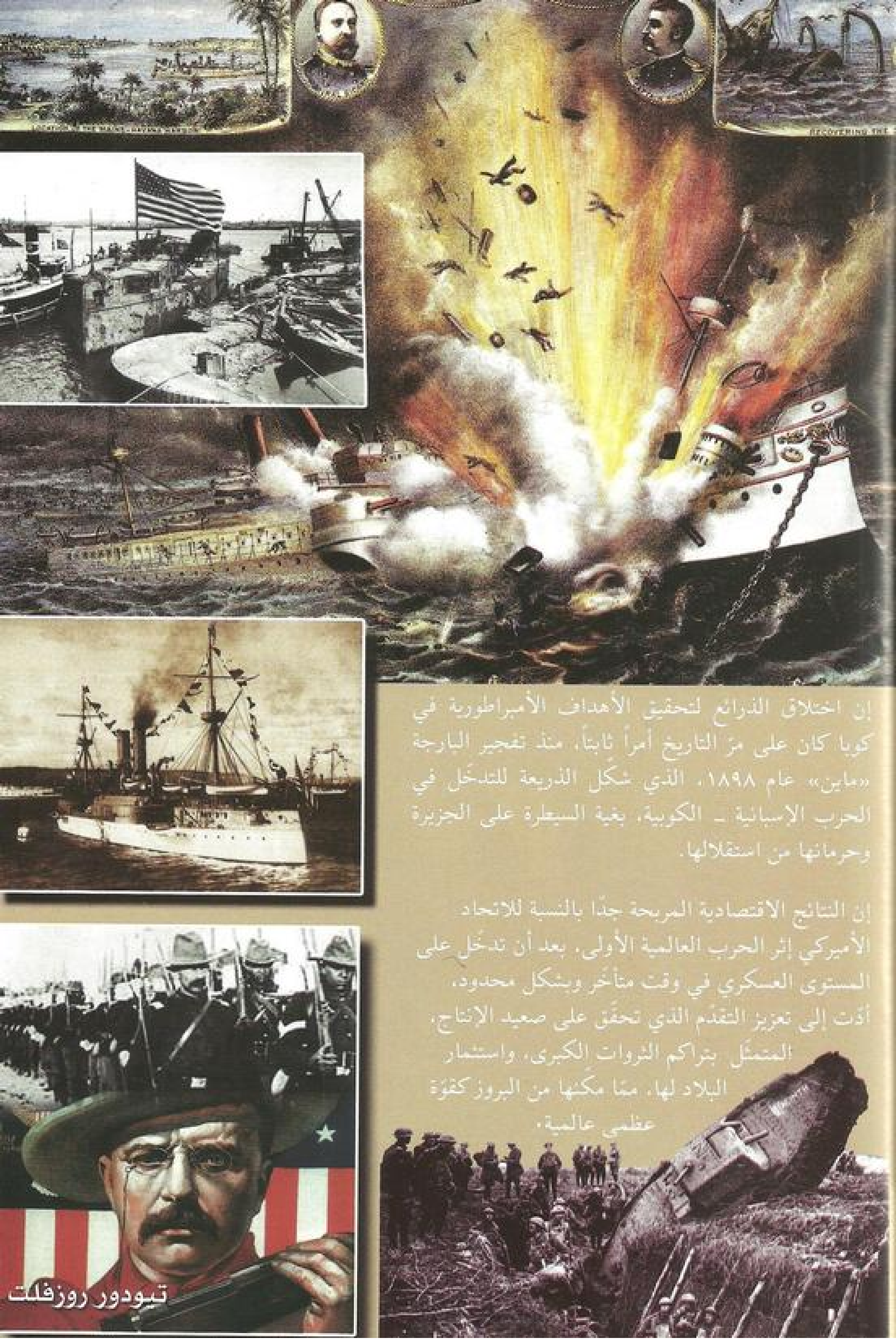
NOW IS THE TIME TO BE ENROLLED!

RECRUITING RENDEZVOUS

WM. C. BROWNE, Col. Comd'g 35th Regiment.

عزّز الانتصار الشمالي في الحرب الانفصالية الأميركية، وبشكل نهائي غلبة الفكر الأمبراطوري للبورجوازية الصناعية المالية المزدهرة، على الإيديولوجية القديمة والمحافظة للطبقة الأرستوقراطية الجنوبية المحصورة بالإنتاج الزراعي الذي يعتمد العبيد كقوّة عاملة.





إن اختلاق الذرائع لتحقيق الأهداف الأمبراطورية في كوبا كان على مرّ التاريخ أمراً ثابتاً، منذ تفجير البارجة «ماين» عام ١٨٩٨، الذي شكّل الذريعة للتدخّل في الحرب الاسبانية ـ الكوبية، بغية السيطرة على الجزيرة وحرمانها من استقلالها.

إن النتائج الاقتصادية المربحة جدّاً بالنسبة للاتحاد الأميركي إثر الحرب العالمية الأولى، بعد أن تدخّل على المستوى العسكري في وقت متأخّر وبشكل محدود، أدّت إلى تعزيز التقدّم الذي تحقّق على صعيد الإنتاج، المتمثّل بتراكم الثروات الكبرى، واستثمار البلاد لها، ممّا مكّنها من البروز كقوّة عظمى عالمية.

تيودور روزفلت

«الخميس الأسود»
٢٤ أكتوبر - تشرين الأول عام ١٩٢٩

BANK OF UNITED STATES

ظهرت في بداية العشرينيات الإشارات الأولى لانعدام الاستقرار والركود الاقتصادي، الذي أدى إلى أكبر أزمة مدمّرة عصفت بالرأسمالية في القرن العشرين على المستوى العالمي. كما أدى انهيار وول ستريت عام ١٩٢٩ إلى أزمة الركود الاقتصادي الكبرى في الولايات المتحدة، حيث خسر ملايين الأشخاص وظائفهم، وأفلست مؤسسات مصرفية، وزاد الفقر كما تضرر الاقتصادي العالمي بحدّة.



وكان الـ «نيو ديل» هو الإقتراح الذي قدّمه فرانكلين د. روزفلت، وتحوّل إلى مخطّط سياسي ذي أولوية في الإدارة الأميركية، أمام الاهتمام المتزايد حتى داخل الولايات المتحدة الأميركية بالإنجازات التي كانت تحقّقها تباعاً الدولة الاشتراكية - السوفياتية التي تأسّست في تلك الحقبة.





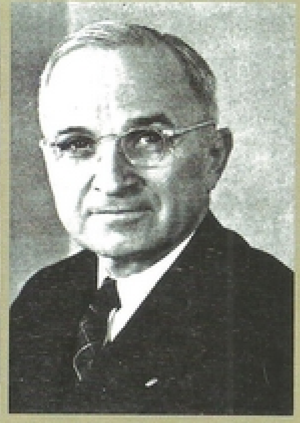
مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤ والذي «مُنح» خلاله الدولار الأميركي امتياز اعتماده كعلمة صعبة دولية رئيسية أما «اقتصاد الحرب المتشدِّد»، فقد ساهم في تطوّر الصناعة والبنى التحتية في الولايات المتحدة، وفي تحديث آلتها الحربية، لتضمن بذلك تفوّقها في المجال العسكري، وموقعها كقوة عظمى.

تمكّنت الولايات المتحدة الأميركية بفضل الحرب العالمية الجديدة من تحقيق تفوّقها وتعزيزه على المستوى العالمي، حيث كانت تسعى إلى استنهاض اقتصادها من خلال متطلبات الحرب الهائلة التي جعلت الدول الكبرى المنخرطة فيها ترزح تحت ديون لصالحها.



في ٦ و ٩ آب/أغسطس ١٩٤٥، أي خلال الحرب العالمية الثانية، ألقت الولايات المتحدة بقنبلتين ذرّيتين على مدينتين يابانيتين هما هيروشيما وناكازاكي. تشير التقديرات إلى أن حوالي ٢٠٠٠٠٠ شخص قُتلوا أو جُرحوا من جرّاء ذلك.





في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٤٧، وقَّع الرئيس هاري ترومان قانون الأمن القومي NATIONAL SECURITY ACT، وتأسّس رسميا مجلس الأمن القومي، كأعلى هيئة تنفيذية استشارية مكلَّفة دعم عملية اتّخاذ القرارات المتعلقة بالحفاظ على أمن ودفاع الولايات المتحدة.

بفعل خطّة مارشل المعلن عنها في حزيران/يونيو ١٩٤٧، والتي أقرّها الكونغرس في نيسان/إبريل ١٩٤٨، تحوّلت الولايات المتحدة رسمياً إلى بلد دائن، مصدّر وكفيل لعملية إعادة بناء أوروبا في مرحلة ما بعد الحرب، ممّا أسهم في تعزيز اقتصادها نتيجة النزاع المسلّح.



أوكل قانون الأمن القومي للعام ١٩٤٧ إلى مجلس الأمن القومي مسؤولية الإدارة العامة والتنسيق للعمليات الاستخباراتية، من خلال تأسيس وكالة الاستخبارات المركزية التي أصبحت الهيئة الدائمة الأولى المكلَّفة تنسيق الأعمال والنشاطات الأميركية للحصول على المعلومات في الخارج.

توقيع معاهدة شمال الأطلسي في واشنطن، الولايات المتحدة، بتاريخ ٤ نيسان/إبريل ١٩٤٩، وهي معاهدة شكّلت القاعدة التأسيسية لحلف شمال الأطلسي «الناتو».



تمكّن حلف وارسو الذي تمّ التوقيع عليه بتاريخ ١٤ أيار/مايو ١٩٥٥، في المدينة التي يحمل اسمها، من تشكيل الجهة المقابلة الضرورية لحلف الناتو.



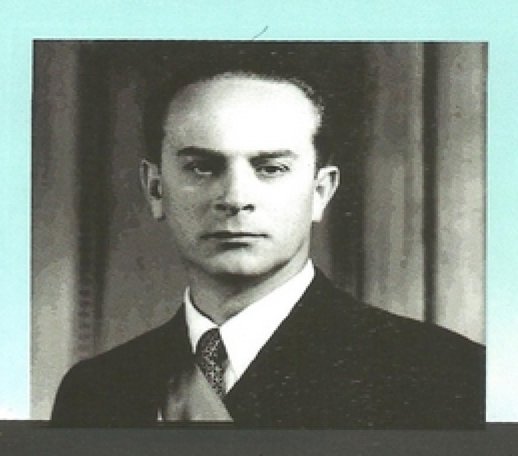
ولدت إستراتيجية كبح الشيوعية (عقيدة ترومان) بين المثقّفين وفي الوسط الأكاديمي ممّن التزموا الأوليغارشية الأميركية، ليؤدّي ذلك إلى ندرة الحوار السياسي وبداية عملية المواجهة بين الحلفين والنظامين السياسيين المتقابلين، والتي أطلق عليها اسم الحرب الباردة، وأشار الرئيس ترومان إلى «الحاجة» لإسدال ستار حديدي يفصل بين البلدان الرأسمالية الغربية والاشتراكية في أوروبا الشرقية.



شنّ السيناتور الجمهوري جوزيف ريموند مكارثي ومعه لجنته لمكافحة النشاطات المعادية لأميركا، حملة عرفت بـ «مطاردة الساحرات»، زادت من قوّة المخطّط الأمبراطوري الناتج عن عقيدة الأمن القومي، مع بداية ما سمّي بالحرب الباردة. وقد تمكّن من نشر الخوف في المجتمع الأميركي من خلال المبالغة المفرطة بحجم التهديدات التي تتعرّض لها الأمة، حول تمكّن الاتحاد السوفياتي من الوصول إلى أسرار حسّاسة تخصّ الحكومة الأميركية.

كان التحدّي الإستراتيجي الأولي والكبير لمجموعة الاستخبارات الأميركية، مشاركة الولايات المتحدة في الحرب الكورية بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٥٣، وهي الصراع الأول في إطار الحرب الباردة لقوى منحازة إلى الحلفين المتخاصمين.





في العام ١٩٥٤، نظَمت وكالة الاستخبارات الأميركية عملية أسقطت من خلالها الحكومة الدستورية في غواتيمالا برئاسة هاكوبو آربنز، نتيجة لاتّخاذه قراراً معتدلاً بالإصلاح الزراعي لصالح قطاعات شعبية واسعة، ألحق ضررا بأملاك الشركات العابرة للبلدان على غرار يونايتد فروت كومباني، التي كان شركاء فيها عدد من الشخصيات البارزة في إدارة دوايت آيزنهاوَر، الأمر الذي أظهر جليّاً الدور الموكل إلى الخدمات الخاصة في إطار إستراتيجية الأمن القومي للحفاظ على مصالح النخب في دوائر السلطة الأميركية.



وصل في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦ إلى سواحل كوبا ٨٢رجلاً في حملة قادها القائد العام فيدل كاسترو روس. وبعد عدَة نكسات عسكرية واستشهاد رفاق مهمّين وتبعثر المقاتلين، التقى فيدل شقيقه راوول وثمانية مقاتلين آخرين. وبعد أن سأل قائد الثورة عن عدد البندقيات التي كانت بحوزتهم، وأجابوا سبعة فقط، قال بأعلى صوته: «الآن، نعم ربحنا المعركة».



بدأت حركة التمرّد الكوبية تسبّب القلق للإدارة الأميركية منذ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٧، نتيجة للنجاحات المتصاعدة التي حقّقها جيش الثوار في وجه نظام فولهنسيو باتيستا على المستويين السياسي والعسكري. وتوجد صور أبرزها من كان في ذلك الوقت قائداً للجبهة الثانية الثائر راوول كاسترو روس (يسار)، تقدّم القرائن الدامغة لمصدر الأسلحة التي كانت الدكتاتورية الوحشية ترتكب بها المجازر ضد السكان المدنيين. وفي الصورة الأخرى (يمين) يظهر جدٌّ وحفيدتاه جثثاً هامدة، حيث أُجهز عليهم بالقنابل الأميركية.

مع انتصار الثورة الكوبية في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٥٩، تمّ القضاء على ستين عاماً من الاستعمار الأميركي الجديد لكوبا. وقد نال قيام حكومة ثورية في كوبا من إحكام قبضة الهيمنة الأمبراطورية في النصف الغربي من الكرة الأرضية.



ورد في المذكَرة التي رفعها ريتشارد نيكسون إلى الرئيس آيزنهاور، حول لقائه فيدل كاسترو خلال زيارة كاسترو الأولى للولايات المتحدة في نيسان/ إبريل - ١٩٥٩، أن القائد الكوبي لن يكون خياراً تسهل قولبته بالمصالح الأمبراطورية، الأمر الذي شكّل نقطة انطلاق للخطط التآمرية الرامية إلى اغتياله.

وضع أيزنهاور خطط العمليات الأولى ضد الثورة الكوبية، على أثر صدور قانون الإصلاح الزراعي في ١٧ أيار/ مايو ١٩٥٩. وتواصلت في عهد جون ف. كنيدي، الذي أخذ على عاتقه الخطط الجمهورية لاجتياح كوبا باستخدام المرتزقة. وأمام فشل العملية، أقرّ كنيدي بمسؤولية إدارته عن العدوان عندما قال: «النصر له، مئة أبٍ، وأمّا الهزيمة فيتيمة».

أقدم إستراتيجيّو البنتاغون الذين أُلحقت بهم أول هزيمة في أميركا اللاتينية، على وضع مشروع لعملية نورث وود، في آذار/مارس ١٩٦٢، يهدف إلى اختلاق الاستفزازات التي تمكّنهم من اتهام الحكومة الكوبية الثورية بها، لتبرير عدوان عسكري جديد على كوبا. فاقترحوا عدة ذرائع تبدأ باعتداء على قاعدتهم البحرية في الجزيرة، وصولاً إلى تفجير ذاتي لطائرة تجارية أميركية أثناء تحليقها فوق الأراضي الكوبية، أو حتى قصف بلدان في منطقة الكاريبي، ناسبة الفعل إلى القوات المسلحة الثورية الكوبية.



أدّت عملية مونغوز التي نظمتها وكالة الاستخبارات الأميركية بناء على طلب الإخوة كنيدي إلى مأساة إرهاب الدولة ضد كوبا. وقد تضمّنت محاولات اغتيال لقادة كوبيين، عمليات تخريب للاقتصاد، حرباً بيولوجية، قلب النظام السياسي- الفكري، تسلّل عملاء سرّيين وتجنيد مرتزقة داخليين لتنفيذ أعمال إجرامية من مختلف الأنواع ليشكّل كل ذلك مقدّمة لاجتياح أميركي للجزيرة، الأمر الذي كان له الأثر الحاسم على توقيع اتفاقية كوبية- سوفياتية حول إدخال أسلحة نووية إلى البلاد لأهداف دفاعية، وهو الأمر الذي تسبّب في أزمة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢ .

نصّ ما سُمّي بعقيدة جونسون على التدخّل الأميركي لمنع وصول القوى التقدمية إلى السلطة، أو انتشار نفوذها إلى المناطق الواقعة تحت تأثيرها بفعل «الدومينو»، ما حثّ الحكومة الأميركية على التصعيد في حرب فيتنام بحجّة المحافظة على الأمن القومي الأميركي في وجه التوسّع «الشيوعي» في المنطقة. لقد كلّفت تلك «المغامرة» ملايين الضحايا من الشعب الفيتنامي وعشرات الآلاف من الشعب الأميركي.



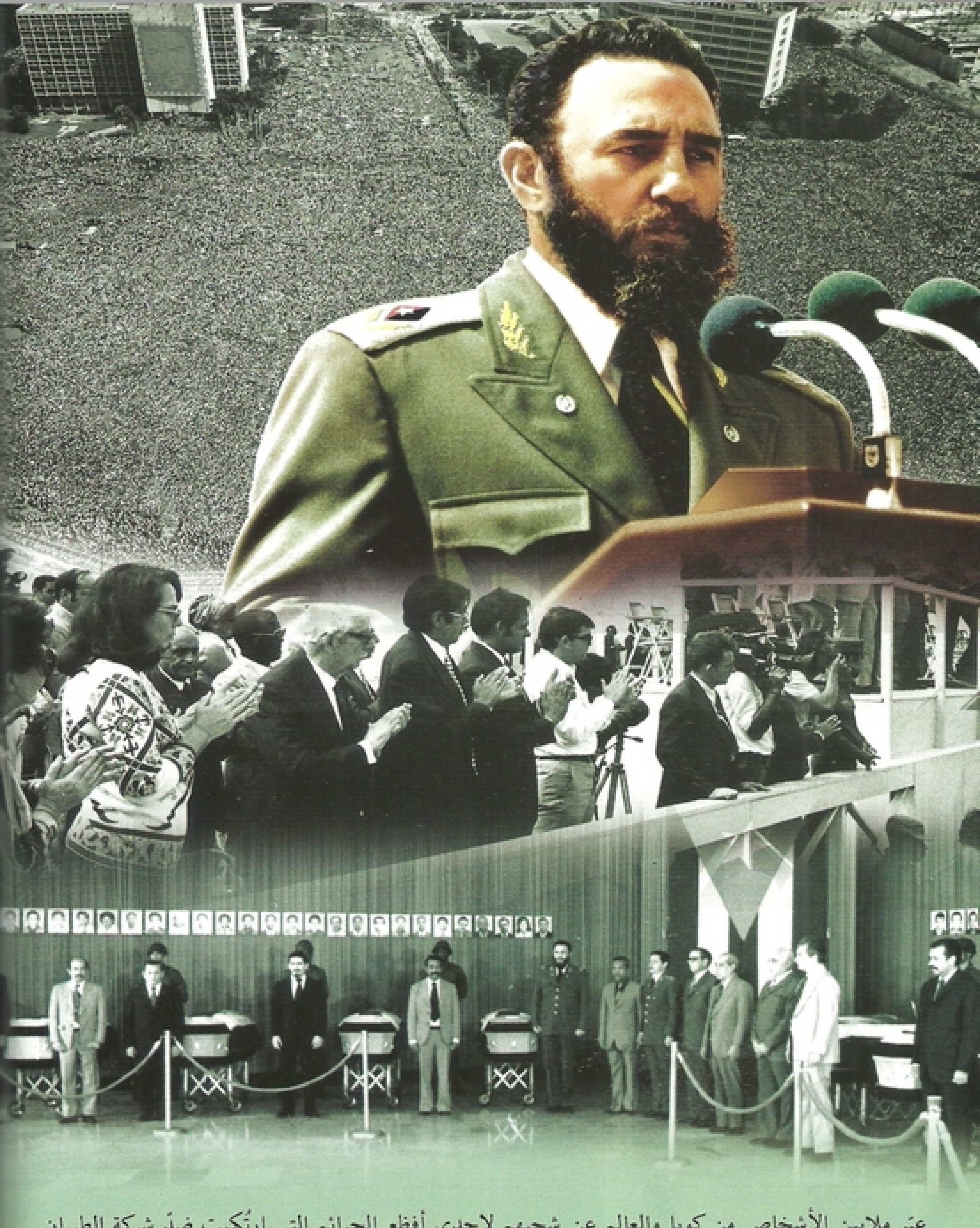
شجّعت إستراتيجية الأمن القومي لريتشارد نيكسون على تنظيم عملية «كوندور» التي أدّت إلى ارتكاب عمليات التعذيب والاغتيال والاختطاف بحق مئات الآلاف من المواطنين في أميركا اللاتينية.

تمكَّن استراتيجيو الأمن القومي الأميركي وصقورهم المتشدِّدون، بتوجههم الحربي، من توريط الحكومة الأميركية بإرسال وحدات عسكرية إلى فيتنام الجنوبية، زعموا أنها تتألف من «مستشارين»، ممَّا شكَّل بداية لمغامرة حربية جديدة تحوَّلت فيما بعد إلى أكثر الهزائم شؤما للولايات المتحدة على المستوى السياسي والعسكري، حيث أدَّت إلى مقتل ٥٧٦٨٥ وجرح ١٥٣٣٠٣ رجال، بفعل مقاومة الشعب الفيتنامي البطولية. ولقد دفع هذا الشعب الثمن الأكبر من الضحايا البشرية الذين بلغ عددهم مليوني شهيدٍ و ٣ ملايين جريح.





كشفت فضيحة ووترغيت عن تورّط أجهزة الاستخبارات الأميركية بأعمال تجسسية سياسية لصالح الحزب الحاكم، من أجل ضمان إعادة انتخاب نيكسون، ممّا أدّى إلى تنحيته والبدء بعملية تحقيق تشريعي موسّع، تم من خلالها الكشف عن جزء من الجرائم التي نفّذتها وكالة الاستخبارات الأميركية خلال الحكومات الديموقراطية والجمهورية.



عبّر ملايين الأشخاص من كوبا والعالم عن شجبهم لإحدى أفظع الجرائم التي ارتُكبت ضدّ شركة الطيران المدني كوبانا للطيران، من خلال تفجير إحدى طائراتها أثناء تحليقها في ٦ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٦، إثر إقلاعها من بربادوس. وقد ذهب ضحيّة تلك العملية الإرهابية ٧٣ راكباً كانوا على متنها. وقد نُفّذت العملية بإدارة إرهابيَّيْن من أصل كوبي تدرّبا على يد وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية التي كان يرئسها في ذلك الوقت جورج بوش (الأب) وهما أورلاندو بوش آفيلا ولويس بوسادا كاريليس. وأثناء مراسم وداع ضحايا تلك الجريمة البغيضة، قال فيدل: «عندما يبكي شعبٌ حيٌّ ، يرتجفُ الظلم».

وثائق سريّة مؤرّخة بـِ ٨ و ١٣ أكتوبر- تشرين الأول عام ١٩٧٦، صادرة عن مكتب التحقيقات الفيدرالي (أف.بي.آي) ووكالة الاستخبارات المركزية (سي.آي.إي) على التوالي، وموجّهة إلى مسؤولين كبار في الإدارة الأميركية وفي مجموعة الاستخبارات، تثبت بشكل واضح استمرارية تعاون بوسادا كاريليس مع المؤسستين المذكورتين.

شكّل توقيع معاهدة توريخوس- كارتر أحد القرارات التي اتّخذتها الإدارة الديموقراطية على المستوى الدبلوماسي، والتي استخدمها خصومها المحافظون بإتقان كذريعة لتأجيج شعلة الحرب الباردة وإثارة النزعة القومية الأميركية، بحجّة أنّ نقاط ضعف الحكومة الليبرالية قد سبّبت إخلالاً في ميزان القوى العالمي لصالح المعسكر الاشتراكي، الأمر الذي يهدّد حسب تأكيدهم أمن الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين.



ساهمت استراتيجية الارتداد التي وضعها رونالد ريغن، في عقد الثمانينات، بتعزيز «الاقتصاد الحربي» كمحفّز للمجمع العسكري- الصناعي، من خلال مبادرته للدفاع الاستراتيجي، والتي عرفت أيضا بـِ «حرب النجوم». وقد فتحت الحالة هذه الحال قنوات جديدة لانتشار سباق التسلح بلا قيد بين الشرق والغرب، لا سيما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

أدّت الاعتداءات على العملية الثورية الساندينية في نيكاراغوا إلى الفضيحة السياسية المعروفة باسم «إير
غيت»، بسبب تجاهل الإدارة الأميركية بقيادة الثنائي ريغن- بوش، لرفض السلطة التشريعية تكريس أمو
الدعم للكونترا في نيكاراغوا ، لقد تمّ تغطية العملية السرية مالياً من خلال بيع الأسلحة لبلد يعتبر عد
للولايات المتحدة، وبيع المخدرات لفئات سكّانية فقيرة أميركية من أصل أفريقي. وقد أدّت الخدمات الخا
الأميركية دورها في تلك العملية، ومنها، على وجه الخصوص، وكالة الاستخبارات المركزية.



وعاد ليظهر في هذا السياق من خلال أوامر المقدّم أوليفر نورث، المستشار العسكري لمجلس الأمن القومي لريغن وبوش (الأب)، الإرهابي السيئ السمعة لويس بوسادا كاريليس، في القاعدة الجوية «يويانغو» بالسلفادور، وهي إحدى المنشآت التي استخدمها المتعاونون مع الحكومة الجمهورية لضمان تلك العمليات السرية وغير المشروعة، وقد حمّلت اللجنة التشريعية الأميركية التي حقّقت بما ارتُكب، المسؤولية للرئيس، ولنائب الرئيس ولعدة مستشارين للأمن القومي. وقد أقيمت محاكمة قانونية ضد نورث بسبب إتلاف أدلّة حول مشاركة البيت الأبيض في العملية- مباشرة، وقد تمّ العفو عنه وعن بقية المتورطين على يد بوش عام ١٩٩٢ خلال تولّيه الرئاسة.



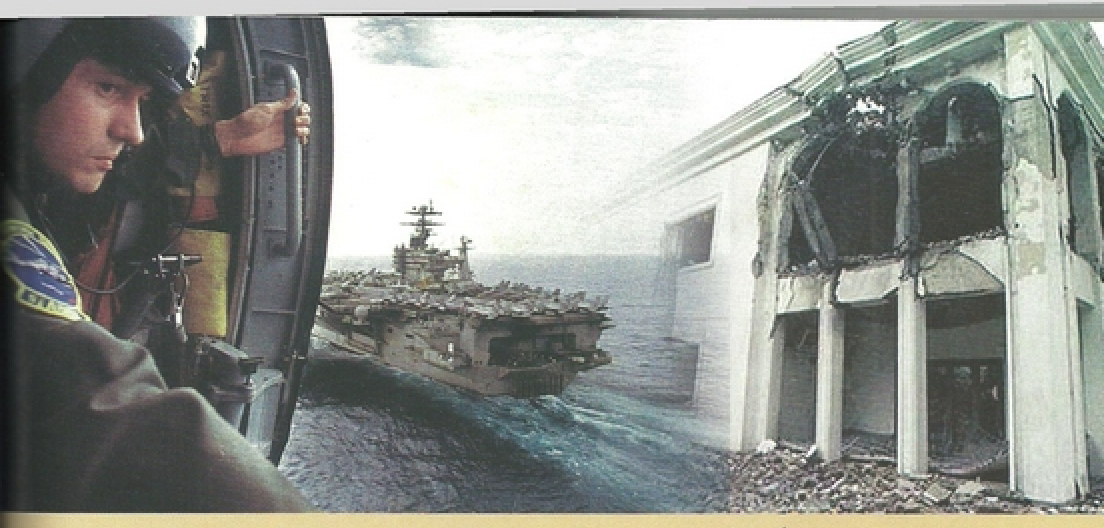
وفي إطار حملة «الانفراج الجديد» التي طالما نشر عنها في ذلك الوقت، دخلت الإدارة الأميركية من موقع الغلبة، مستفيدة من التنازلات التي لجأ إليها غورباتشوف، في عملية المفاوضات حول اتفاقيات لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية والتقليدية والكيميائية. إلاّ أن ذلك لم يمنع النهج الحربي لجورج بوش من مواصلة طريقه، فأمر باجتياح باناما في كانون الأول /ديسمبر١٩٨٩ لإسقاط نظام معاونه السابق وحليفه «الضّال» مانويل أنطونيو نورييغا، وقد أودى الاجتياح بحياة عدد كبير من البانامين بالإضافة إلى ما شكله من إهانة مُذلّة لسيادة البلاد.



وأخيراً بعد عدة عقود من الجهود والخيبات تمكّنت الدول الأوروبية من تحقيق وحدتها مع تنفيذ معاهدة ماستريخت التي أسست الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، مما شكّل تحدياً لا يرقى [illegible] لنفوذ الولايات المتحدة وهيمنتها الاقتصادية على المستوى العالمي.



ي شباط/فبراير عام ١٩٩٦؛ أقدم إرهابيون من أصل كوبي يقيمون في فلوريدا على عمل استفزازي؛ وقد استخدموا حادثة إسقاط طائرتين كانتا تنتهكان المجال الجوي الكوبي، وهي حادثة عرّضت حركة الطيران الدولي للخطر فوق مناطق مأهولة بكثافة في العاصمة هافانا؛ استخدموها ليحرّضوا الرئيس بيل كلينتون للرّد من خلال انتقام ذي طابع عسكري، وقد نبّهته الحكومة الكوبية حسب الأصول وفي الوقت المناسب من تلك الأعمال التي تنتهك سيادة كوبا. أما الرئيس، فعمد أخيراً إلى إقرار قانون هلمز- بورتن المعادي لكوبا، والذي نصّ على تكثيف إجراءات الحصار على كوبا.

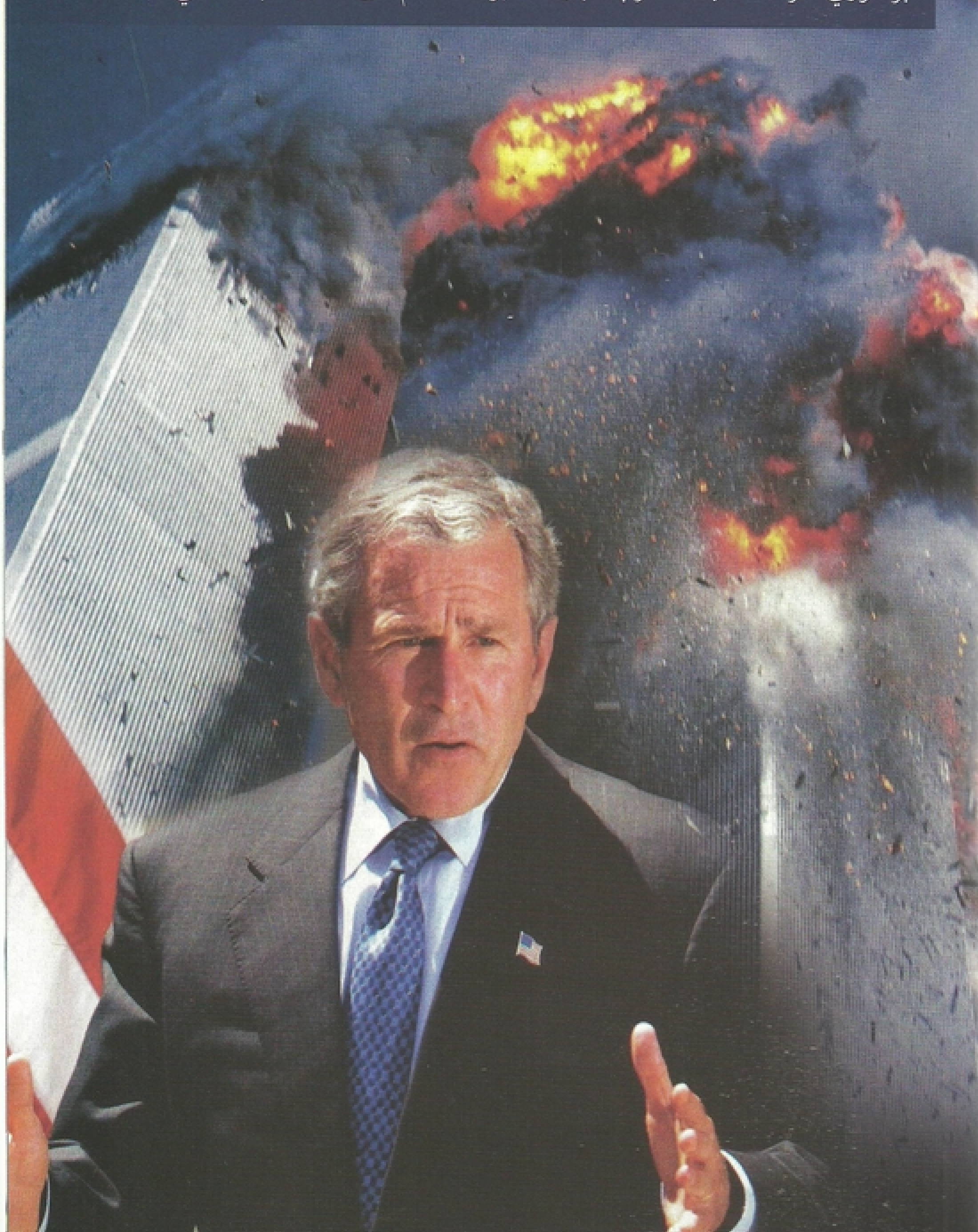


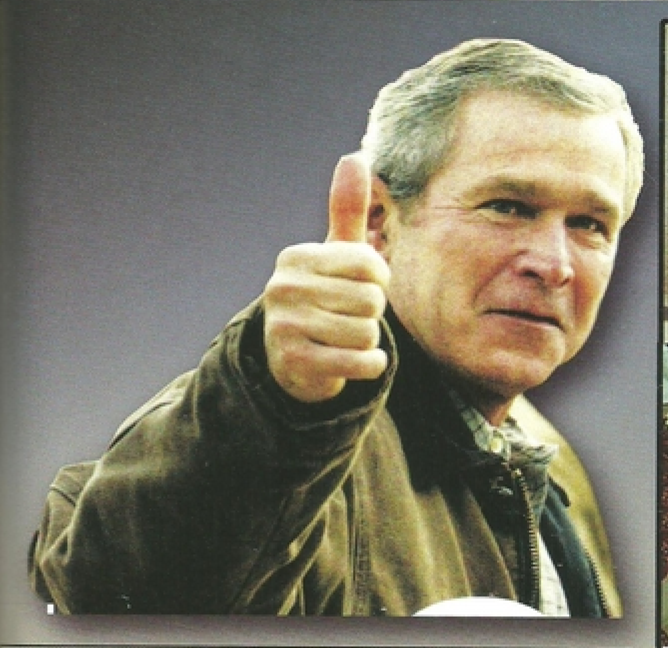
إنَ أداء إدارة كلينتون في مجالَي الأمن والدفاع كان وثيق الصلة بضعف الرئيس في مواجهة ضغوط ومناورات منافسيه المحافظين في الكونغرس، الذين كانوا ينتقدونه على موقفه «المعتدل» من «الأعداء الجدد والتهديدات». وكان لهذا الوضع الأثر في اتّخاذ قرار رئاسي بإقحام القوات المسلحة والخدمات الاستخبارية الخاصة في حلقات من الإبادة الجماعية، كالحرب المفروضة على الدولة اليوغوسلافية، المفكّكة، في إطار ما سمّي بعمليات التهدئة السلمية المشؤومة، التي نفذّتها آلة الحرب الأمبراطورية.

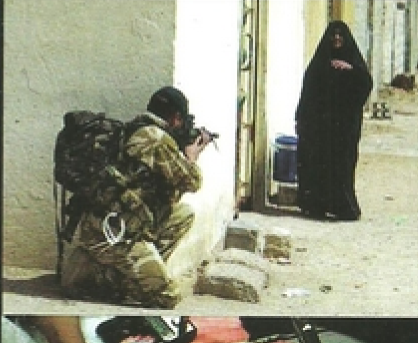


في العام ١٩٩٨ جهد ضباط من مكتب التحقيقات الفيدرالية (أف.بي.آي) بقيادة أحد المرتزقة المأجورين من اليمين المتطرّف المعادي لكوبا، لاعتقال خمسة رجال كوبيين وطنيين ومعاقبتهم لأنهم كانوا يناضلون ضد الإرهاب الموجّه والمموّل من تلك البلاد. وهم الآن ينفّذون عقوبات ظالمة في السجون الأميركية. في موازاة ذلك، يسقط مواطنون ومؤسسات من الولايات المتحدة الأميركية، سواء في داخلها أم في خارجها، ضحايا أعمالٍ إرهابية دموية، حتى أن عدداً من المرتكبين المزعومين لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ كانوا قد تدرّبوا في فلوريدا على تنفيذ تلك الجرائم البشعة.

أدّت الأعمال الإرهابية التي ارتُكبت ضدّ الولايات المتحدة عام ٢٠٠١، إلى تعزيز شعبية ونفوذ رئيس فاقد للشرعية، مما أوجد الظروف الموضوعية والذاتية لتحقيق تنفيذ المخططات الحربية التي وضعها مسبقاً المحافظون الجدد، والتي ترمي إلى إعادة تشكيل نظام عالمي أمبراطوري لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، عبر استخدام ذريعة الإرهاب الدولي.











الضحايا المدنيون:

في العراق	١٠٣٣٠٠٠
في أفغانستان	٣٤٨٥

المصادر

Opinion Research Business / 28.12.2008
www.opinion.co.uk

الأنباء المجهولة/ ١٠-١٢-٢٠٠٨
www.unknownews.net

عدد القتلى والجرحى العسكريين الأميركيين
في العراق وأفغانستان حتى ٩ / ١ / ٢٠٠٩

	القتلى	القتلى في عمليات هجومية	القتلى في عمليات غير هجومية	الجرحى
العراق	٤٢٢٥	٣٤٠٣	٨٢٢	٣٠٩٣٤
أفغانستان	٦٢٨	٤١٢	٢١٦	٢٦٢٧
المجموع	٤٨٥٣	٣٨١٥	١٠٣٨	٣٣٥٦١

المصدر: موقع وزارة الدفاع الأميركية على شبكة الإنترنت: www.defenselink.mil/news/casualty

كل ما حصده بوش من نجاحات سياسيّة على حساب ما سُمّي بالأعمال الارهابية، راح يتبدد مع ارتفاع عدد الضحايا الذين سقطوا في الحرب على العراق. وجاءت مقولته المبتكرة «المهمة قد أنجزت»، والتي تشير إلى أن الأسلحة لمّا يتم إيجادها، لتكرّس عدم صدقية الذين اختلقوا ذريعة برامج أسلحة الدمار الشامل لدى نظام صدام حسين، من أجل الاستيلاء على نفط العراق.



ممّا سُجّل في بيانات معهد الذاكرة لمكافحة الإرهاب The Memorial Institute for the prevention of terrorism المتخصص بمنع الأعمال الإرهابية على الأراضي الأميركية أو بالتخفيف من مفاعيلها، أن عدد الحوادث الإرهابية التي وقعت منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ حتى ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قد بلغ ٣٤٩٤٣ حادثة، قضى فيها ٥٣٨٢٤ شخصاً، وجُرح ١٢٣٦٤٠ شخصاً.

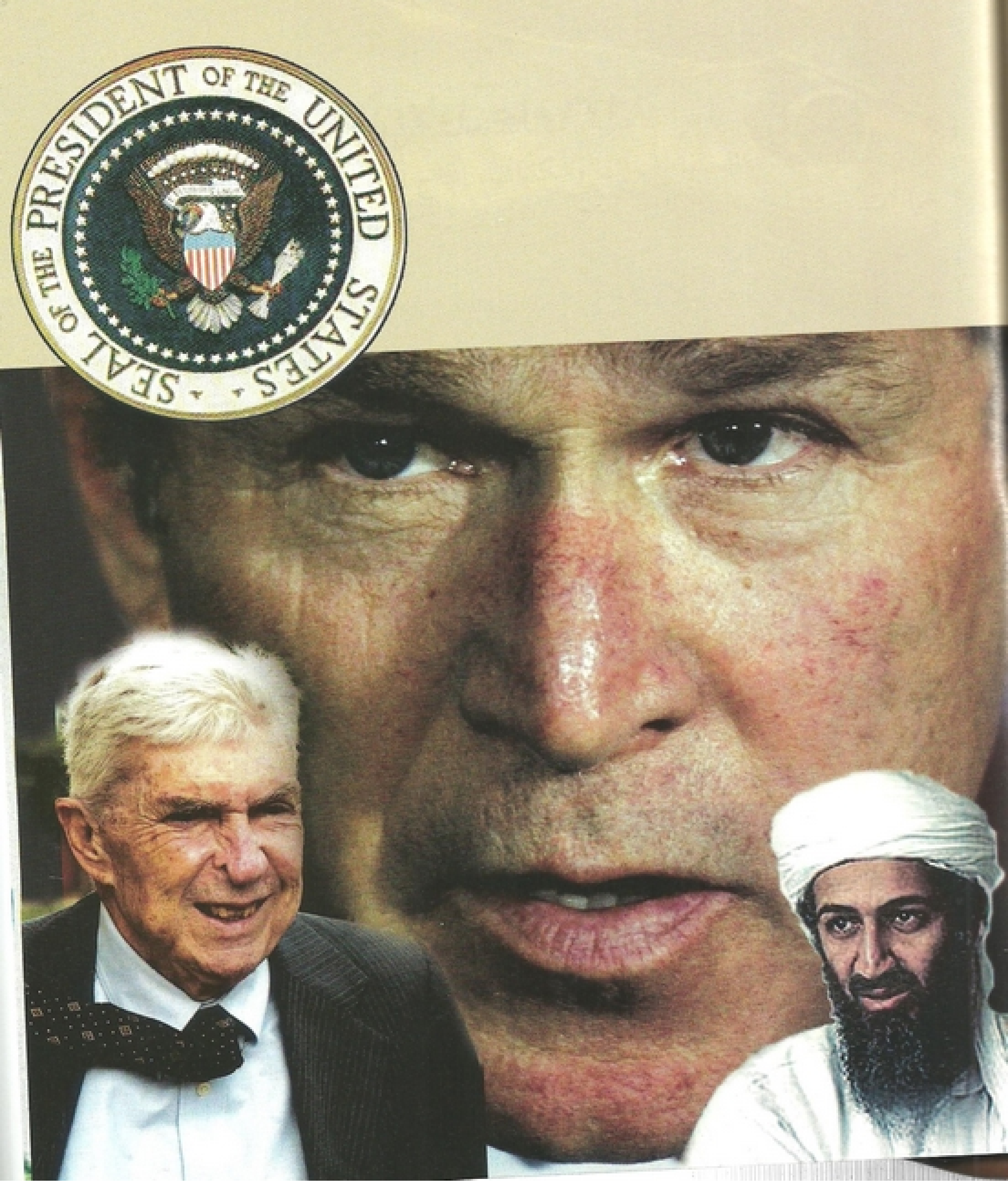
عند تقويم الإحصائيات السابقة لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، يظهر أنه سجّل ١٢٧٢٣ عملاً إرهابياً في العالم خلال ٣٣ عاماً و ٨ أشهر، سقط فيها ١٥٨٦٦ قتيلاً و ٤٦٨٩٩ جريحاً. الأمر الذي تناقض بوضوح مع الـ ٢٢٢٢٠ عملاً من الأعمال الإرهابية التي نُفّذت بعد ذلك التاريخ الشهير الذي شكّل نقطة البداية والذريعة لشنّ الحرب الصليبية أو الحملة «ضد» الإرهاب على أيدي جورج دبليو بوش والمتواطئين معه، ممّا شجّع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على وقوع كارثة دموية بدرجة لا يمكن تصوّرها، ارتكب خلالها مجزرة سقط من جرّائها في ستة أعوام وخمسة أشهر ٣٧٩٥٨ قتيلاً و ٧٦٧٤١ جريحاً.



يتمتّع إرهابيون موصوفون بإفلاتهم من العقاب كلياً على يد الولايات المتحدة حيث لقوا، تاريخياً، الحماية من أعلى مستوى في القيادة السياسية ممن يدينون لهم بـ «صمتهم». فقد أصدر جورج بوش (الأب) عفواً عن الإرهابي أورلاندو بوش آفيلا. أما ابنه، جورج دبليو بوش، فقد قدّم الحماية وأفرج عن نظير بوش آفيلا، الإرهابي لويس بوسادا كاريليس. وهكذا فإن مرتكبي تفجير الطائرة الكوبية يتمتعون بالحرية، من جراء العفو الذي قدّمته إليهما عائلة بوش، بينما ينتظر خمسة مناضلين كوبيين ضد الإرهاب أن تتحقّق العدالة في قضيتهم.



لماذا لم يشكّل مفاجأة، ما نُشر عن علاقة قبيلة بوش بعائلة بن لادن، وكذلك تساؤل الكثيرين في العالم حول ما إذا كانت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الظلامية، عبارة عن تركيبة مفتعلة إضافية، ترمي إلى تحقيق أهداف مشينة بواسطة أمبراطوريّة الإرهاب؟




CUBANA
٦ أكتوبر – تشرين الأول عام ١٩٧٦
١١ سبتمبر – أيلول عام ٢٠٠١

المعلوماتي للمجموعة، و١٩ بالمئة يقوم بأنشطة تتّصل بإنتاج التحاليل، وبالتالي فإن هذا العمل الرابح تسبّب بفرق بين ما يتقاضاه الموظف الفيدرالي من رابطة الاستخبارات الحكومية والبالغ ١٢٥٠٠٠ دولار أميركي سنوياً، بينما يبلغ ما يتقاضاه المتعاقد من خارج الإدارات الرسمية ٢٠٧٠٠٠ دولار سنوياً أيضاً.

أضاليل ومغالطات في رابطة الاستخبارات

تفتقر الخطط الإستراتيجية لرابطة الاستخبارات في الولايات المتحدة إلى شيء على قدر خاص من الأهمية. فالقاعدة الأساس لأي نظام مهمّته الحصول على المعلومات، معالجتها بقنواتها وشكليّاتها، إنتاج التحليلات والتوقعات، تقديم خيارات واقتراح خطط مناسبة للقيادة السياسية الحكومية العليا، بغية منع ومواجهة المخاطر والتهديدات التي يتعرّض لها أي بلد والمساهمة بشكل مشروع في تنميته وازدهاره، فعليه قبل كل شيء أن يراعي الحقيقة الموضوعية والدقّة والحياد في كل ما يصدر عنه من معلومات وتقويم للحقائق والظواهر لكي يتجنّب الانزلاق إلى الأخطاء التي كلّفت في بعض الأحيان أنهاراً من الدّم والموت والدمار، كما حدث في مناسبات مختلفة من تاريخ البشرية الدموي.

يجب أن لا تتكرّر الحجج والذرائع المختلفة، كعملية «نسف» الباخرة المدرّعة ماين MAINE في كوبا، حادثة «خليج نوتكس في فيتنام، أو أسلحة الدمار الشامل» الافتراضية في العراق، وذلك على سبيل المثال التوضيحي فقط. فالضحايا وعائلاتهم ومواطنوهم لن يغفروا ذلك أبداً.

تكثر التجارب المشؤومة في جميع مراحل تطوّر الحضارة الإنسانية لتأكيد صحة المبدأ القائل إن اللجوء إلى العنف كوسيلة لتحقيق هدف غير مشروع، هو عموماً، خيار غير مجدٍ حتى لو كان من أجل مكافحة العنف بالذات، لأنه في جميع الظروف يؤدي أخيراً إلى المزيد من الشيء نفسه، فضلاً عن كونه غير مقبول، أخلاقياً، ومداناً وفقاً للأصول المتفق عليها في القانون الدولي. لذلك لم تنجُ أية أمبراطورية من عواقب خيار العنف الذي ارتبط عملياً بالأسباب الموضوعية التي غذّت، في جميع الأحوال، جذور نشأتها، ذروتها، انحدارها وبذور دمارها الذاتي ومن ثمّ زوالها.

نأمل أن تكون الجمل الفارغة والحجج المضلّلة التي أسرف في تكرارها مراراً جورج دبليو بوش ضد كوبا، نتيجة لالتزاماته مع المافيا الكوبية- الأميركية في ميامي، وليس نتيجة «لتفسيره» التحليل أو المعلومات التي رفعها مدير مكتب الاستخبارات الوطنية في ذلك الوقت، مايكل ماكونيل.

أقرّ ماكونيل في تقريره السنوي أمام لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي، في شباط/فبراير عام ٢٠٠٨، بموضوعية، أن مستويات الفقر المرتفعة والفروق الشاسعة في الدّخل في سائر أنحاء أميركا اللاتينية، «ستظلّ تخلق جماهير تتقبّل، افتراضياً، الخطاب الشعبوي الراديكالي» وأن مجموعة صغيرة من «الحكومات الشعبوية الراديكالية»، ومن بينها حكومات بوليفيا، نيكاراغوا والإكوادور، «ستواصل تمسكها بتوجهها التنافسي» مع الولايات المتحدة، عبر «اللجوء إلى الفئات الفقيرة في المنطقة»، ويشير ماكونيل، على وجه الخصوص، إلى تأثير فنزويلا و«حليفتها الفكرية الأساسية» كوبا في بلدان المنطقة، مضيفاً أنّ «لكل من تلك الدول، وبدرجات متفاوتة خطابها القاسي المناهض للولايات المتحدة والمنحاز إلى فنزويلا وكوبا- وإلى إيران أيضاً على نحو متزايد - بشأن قضايا دولية. كما تشجّع تلك البلدان على اتخاذ إجراءات تصطدم مباشرة بالمبادرات الأميركية».

لو تركنا جانباً، الأوجه المغرضة والمفردات الجاهزة، ليس لدى رابطة الاستخبارات بل لدى مؤسسات الفكر والرأي العائدة إلى المحافظين الجدد الذين يدعمون الإدارة الجمهورية. ولو تقصّينا النيات الخبيثة للتأثير مسبقاً في أعضاء اللجنة التشريعية الهامة، وفي الرأي العام الأميركي والدولي من خلال أهدافهم المستهلكة الرامية إلى رفع حدّة الخطاب السياسي وضراوته ضد قادة ثوريين وعمليات سياسية لها مكانتها وهيبتها، وقد أثبتت شرعيتها. لو تركنا ذلك كله جانباً لكان ينبغي التوضيح لـ «قيصر التجسّس» الثاني الذي عيّنه بوش، أن تحليلات خبرائه في عام ٢٠٠٨ تؤكد مرةً أخرى صحة توقعات قائد الثورة الكوبية فيدل كاسترو ألروس، منذ ثلاثة عقود من مداخلاته حول النضال من أجل إعفاء بلدان العالم الثالث من ديونها الخارجية التي لا يمكن تحمّلها، وقد تمّ نشر تلك المداخلات بإسهاب في الصحافة الدولية.

لقد توقّع فيدل، منذ زمن بعيد، المشهد الإجمالي لتراكم الديون الخارجية، وتأثير ذلك في بلدان الجنوب الفقيرة، لمصلحة الدائنين الأثرياء في الشمال، والاستحالة الموضوعية لتسديدها، لأسباب سياسية وأخلاقية، انطلاقاً من الحيثيات والظروف المعاكسة التي أوجدتها الحكومات المتعاقبة الراضخة لمصالح دنيئة تعود إلى قلة من النخب في الداخل والخارج.

كما أكد فيدل أيضاً، أن تكريس الموارد المحدودة وإيرادات تلك البلدان لتسديد، ليس أصول الدين فحسب، بل فوائدها الضخمة، سيولّد الفقر المدقع، والفروق الاجتماعية المستعصية، وسيؤدي بالتالي إلى أزمة حكم واضطرابات اجتماعية وحراك ذي طابع تقدّمي في مختلف البلدان والمناطق، كنتيجة طبيعية للتناقضات التي تنشأ من جرّاء إجراءات التكيّف الاقتصادي الليبرالية المتزايدة والخانقة التي تمّ اقتراحها وإقرارها خلف الأبواب الموصدة لما سمّي «إجماع» واشنطن.

وقد تنبّأ أيضاً بدقة، في الوقت نفسه، أن مثل هذه الظروف ستؤدي إلى نشوء وبروز قادة حركات سياسية أصلية تلتزم المصالح الحقيقية لشعوبها وبلدانها كما حصل في الحالات التي ذكرها ماكونيل واصفاً إياها، بشكل مسيء بـ «الشعبوية».

وبالطريقة نفسها، أقدم ممثلو الأمبراطوريّة، من أمثال ماكونيل، على وسم مجموعات ومنظمات بيئية تقدمية ومتمرّدة مناهضة لليبرالية الجديدة وللإمبريالية بأوصاف تمكنهم من التضليل أثناء تغطيتها في وسائل الإعلام، من خلال ربطها بآفات مدانة ومرفوضة مثل الإرهاب، الاتجار بالمخدّرات، الفساد وغير ذلك، بغية تشويه صورتها أمام الرأي العام، لا سيما الأميركي، من أجل هدف خُطّط له مسبقاً ألا وهو «تبرير» عدائهم واعتداءاتهم ومحاولة إضفاء الشرعية عليها في المحافل الدولية. تلك لعبة قذرة ومدبّرة تساهم فيها بعض الحكومات الحليفة للأمبراطوريّة، عملاؤها ووسائل الإعلام الملتزمة مع صقور المحافظين الجدد.

لقد قال أبراهام لينكولن: »... بإمكانك أن تخدع كل الناس بعض الوقت، وأن تخدع بعض الناس كل الوقت، ولكن ليس بإمكانك أن تخدع كل الناس كل الوقت».

«حرّاس» الموارد الحيوية لكوكب الأرض

بالإضافة إلى تلك الهيكلية الضخمة المكرّسة للتجسّس الإمبريالي، تزوّدت «المنظومة الدفاعية» للولايات المتحدة الأميركية إدارة نخب السلطة، وقيادات عسكرية إقليمية تابعة للجيش الأميركي لرصد ومراقبة عدة مناطق من العالم والسيطرة عليها، وهي كما يلي:

القيادة العسكرية للمحيط الهادئ، وقد أنشئت في الأول من كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٧. وتعد حالياً الأكبر والأقدم من بين القيادات العسكرية الموحّدة في الولايات المتحدة الأميركية - وكانت منذ عام ٢٠٠٢ ولا تزال المسؤولة عن عمليات إجلاء العناصر غير المقاتلة في خطط مكافحة الإرهاب من البعثات الدبلوماسية الأميركية، وكذلك من منطقة (أنتاركتيك) مقرّها الأساسي في معسكر ه.م.سميث، الواقع في منطقة مرتفعات أوواهوز هالاوا، بيرل هاربور، هاواي.

القيادة العسكرية لأوروبا، وقد أنشئت في الأول من آب/أغسطس عام ١٩٥٢. وتتمركز في ثكنات «باتش» في منطقة شتوتغارد - فايهينغن، ألمانيا. ويشمل نطاق مسؤوليتها سائر أوروبا وجزءاً من الشرق الأوسط. كذلك الأمر، بالنسبة إلى قيادة إفريقيا العسكرية ومقرّها خارج الأراضي الأميركية، ومن بين مهامها المحافظة على الأمن وراء المحيط من خلال حلف شمال الأطلسي (الناتو).

القيادة العسكرية الجنوبية، وقد أنشئت في السادس من حزيران/يونيو عام ١٩٦٣، ومقرّها في ميامي، فلوريدا. وتشمل اثنين وثلاثين بلداً (تسعة عشر في أميركا الوسطى والجنوبية، وثلاثة عشر في الكاريبي). وتتولّى خطط الطوارئ، العمليات و«التعاون الأمني» في تلك المناطق الجغرافية، باستثناء كوبا، باهاماس والأراضي الأميركية بالذات. وتتولّى أيضاً حماية الموارد العسكرية الموزعة في منطقة مسؤوليتها وضمان الدفاع عن قناة بنما.

القيادة الوسطى، وقد تأسّست في الأول من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ وهي مسؤولة عن كل المنطقة الوسطى الممتدة بين أراضي نطاق قيادة أوروبا وقيادة المحيط الهادئ، ويقع مقرّها في قاعدة ماك ديل العسكرية التابعة للقوات الجوية

في منطقة تامبا، فلوريدا. وتعتبر القيادة الوسطى مسؤولةً عن أمن العراق وأفغانستان، حيث تعمل ضد المقاومة الشعبية التي تصفها بالإرهابية، كما تدرّب قوات الأمن المحلية.

ومنذ شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠٠٢، تعمل هذه القيادة في منطقة القرن الإفريقي بحجة «مكافحة الإرهاب وتعزيز الاستقرار الإقليمي». وفي الأول من تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٨، قرّرت وزارة الدفاع نقل مسؤولية السودان، آريتريا، أثيوبيا، جيبوتي، كينيا والصومال إلى قيادة إفريقيا العسكرية، وأبقت مصر ضمن نطاق مسؤوليتها.

القيادة الشمالية، وقد أنشئت في الأول من تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٢ عقب الهجمات الإرهابية عام ٢٠٠١، وتشرف على أراضي الولايات المتحدة، آلاسكا، كندا، المكسيك، خليج المكسيك ومضيق فلوريدا. ومن بين مهامها الأخرى تعدّ هي المسؤولة عن العمليات مع المكسيك وكندا، وتقع ثكنتها العامة في قاعدة بيترسون التابعة للقوات الجوية في منطقة كولورادو سيرينغز.

قيادة إفريقيا، وقد تأسست في السادس من شباط/فبراير من عام ٢٠٠٧. ويقع مقرّها حالياً في ثكنات «كيلي» في شتوتغارت، ألمانيا. وتبدو قيادة إفريقيا «نموذجاً من نوع جديد»، حيث أنها «تدرك بوضوح العلاقة بين الأمن، التنمية، الدبلوماسية والازدهار في إفريقيا». وقد بدأت عملها واقعاً في الأول من تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٨، عندما أوكلت إليها وزارة الدفاع مسؤولية السودان، آريتريا، أثيوبيا، جيبوتي، كينيا والصومال، بعد أن كانت جميعها تحت إشراف القيادة الوسطى.

الوجود العسكري «الإنساني»

لقد كان الهدف الأولي على المدى البعيد في السياسة الخارجية للولايات المتحدة في إفريقيا، توفير الإمداد بالنفط والغاز، من خلال إنشاء خليج غينيا، كأحد أهمّ مصادرها الإستراتيجية للإمداد بالطاقة.

وقد حصلت حادثة بالغة الأهمية، لم يعرف عنها على نطاق واسع، قبل ١١

أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، وقد أثّرت في موقف الولايات المتحدة الجيوستراتيجي خلال عهد الإدارة الأولى لجورج دبليو بوش. فللمرة الأولى، في عام ٢٠٠٠، ارتفعت واردات النفط الأميركية أكثر من خمسين بالمئة من إجمالي الاستهلاك في البلاد[١]. ونتيجة لذلك، أجريت في الأشهر الأولى لعهد الإدارة الجمهورية، مراجعة لسياسة الطاقة، التي أصبحت تعرف في أيار/مايو عام ٢٠٠١ بسياسة الطاقة الوطنية (NATIONAL ENERGY POLICY).

لقد طرحت تلك السياسة، من ضمن أهدافها، زيادة التنوّع في مصادر تزويد الولايات المتحدة بالطاقة، وتجنّب الاعتماد المفرط على عدد صغير من المصادر، بعضها غير مستقر. ففي مثل هذه الظروف، يعد غرب إفريقيا، خصوصاً خليج غينيا، كأحد مصادر النفط والغاز، الأكبر والأسرع نموّاً، بالنسبة إلى السوق الأميركية.

وتماشياً مع تلك التوقّعات والخطط، أعطى المحلّلون الأميركيون مزيداً من الأهمية الإستراتيجية إلى القارة الإفريقية بالنسبة إلى مصالح الولايات المتحدة، مبرّرين اهتمام الأمبراطوريّة غير الاعتيادي بالقارة الإفريقية، بدور مزعوم يمكنها أن تؤدّيه في «الحرب العالمية ضد الإرهاب والتهديدات المحتملة التي يمكن أن تأتي من الأراضي الواقعة خارج سيطرة الحكومات، والتي يمكن أن تستخدم من قبل مجموعات إرهابية أو في نزاعات مسلّحة، بالإضافة إلى الأزمات الإنسانية والآثار المدمّرة لمرض الإيدز»، في حين أن الدوافع الحقيقية تعود إلى الأهمية الإستراتيجية لاحتياطيها من الموارد الطبيعية لا سيما الطاقة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٨، أجاب الجنرال وليم وارد الذي كان قد عيّن قائداً لقاعدة أفريكوم أي قيادة إفريقيا، عندما سئل عن علاقات القيادة مع الصين: «لا أستطيع الحكم على ما يقوم به أو لا الصينيون (في إفريقيا) لكنني أقول إنه حيث وجدت مصالح مشتركة فسنكون مكمّلين بعضنا لبعض في ما نقوم به، على أمل أن تكون القارة أكثر استقرارًا». ويفهم من ذلك أن المارد الآسيوي يقع

(١) تقرير مجموعة تنمية سياسة الطاقة القومية. أيار/مايو ٢٠٠١، مأخوذ من موقع البيت الأبيض على شبكة الأنترنت: www.whitehouse.gov

في مركز اهتمام القيادة العسكرية الأميركية لإفريقيا **على اعتبار أن الولايات المتحدة** ترى في الصين «منافساً» لها في استغلال الموارد **الطبيعية الغنية في المنطقة. وفقاً** لرؤية الإمبريالية الأميركية.

وفي الأول من آب/أغسطس عام ٢٠٠٨، انعقدت جلسة خاصة حول أفريكوم و«العلاقة الإستراتيجية» الجديدة مع إفريقيا وذلك في لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ. وخلال مداخلاتهم أشار المشرّعون، والخبراء إلى أهمية القارة الجيوستراتيجية ومراقبة إمدادات النفط والغاز من تلك المنطقة، لإمداد الولايات المتحدة بالطاقة.

الإرهاب قبل ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

لقد أدّت الهجمات في ١١ أيلول/سبتمبر وهي الحدث الذي لم يسبق له مثيل في التاريخ الأميركي إلى أن تفرض الأجندة العسكرية والحربية العائدة إلى المحافظين الجدد نفسها في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الولايات المتحدة. وكان من جراء تلك الوقائع أن أعيد تقويم ومراجعة الأساليب المتّبعة والأولويات في السياسة الأميركية الأمنية والخارجية.

وهكذا استثمرت في الإرهاب تلك «التهديدات» الجديدة وغير المتماثلة التي حدّدت في التسعينيات، ضمن لائحة مطوّلة غير هرمية. وقد تحول الإرهاب إلى ذريعة إستراتيجية لصوغ جدول أعمال جديد للأمن القومي يشجّع ويعزّز من الناحية العملية «حرباً صليبية» ضد الإرهاب في العالم ولا يمكن التنبؤ بعواقبها على الإنسانية.

من أجل فهم البعد المتعمّد لإستراتيجية الأمن القومي في الإدارة الجمهورية وتطبيقها في «مواجهة» الإرهاب، علينا أن نحدّد العناصر الرئيسية المكونة لعقيدة بوش، وفهم جوهر نهجها العالمي. وتستند تلك المبادئ المستوحاة صراحة من فكر المحافظين الجدد إلى ما يلي:

الحرب الدائمة على الإرهاب: وينصّ هذا المفهوم على التزام الولايات المتحدة مكافحة الإرهاب في أي مكان في العالم بالأسلحة اللازمة، وذلك انطلاقاً

من أن الأمبراطوريّة الأميركية هي في حالة حرب ونضالها سيستمر لفترة طويلة. فمسألة الإرهاب ترتبط بخطر أسلحة الدمار الشامل التي تقع في أيدي البلدان التي وصفتها بالدول الشرّيرة. وانطلاقاً من هذه الرؤية تمّ وضع قوائم «الدول الراعية للإرهاب» وذلك ليس بالأمر الجديد لكن في ظل تلك الإدارة العدوانية قد اكتسبت هذه الرؤية بعداً أكثر عدائية وخطورةً انطلاقاً من الاستخدام الهجومي للقوة العسكرية.

الحرب الاستباقية: تعتبر عقيدة المحافظين الجدد التي قدّمها جورج دبليو بوش، أنه يمكن للولايات المتحدة أن تهاجم أي بلد تعتقد أنه يمثّل تهديداً غير وشيك، حتى لو كان ذلك ملفّقاً. الأمر يتعلق باستخدام القوى العسكرية بطريقة استباقية لتحقيق التغيير في النظام لمصلحة أهداف الأمبراطوريّة. إن هذا النهج المحافظ المتشدّد للعقيدة العسكرية الأميركية يعطي الهجوم الوقائي (preventive & attack) وزناً أكبر ممّا يعطي للهجوم الاستباقي (preemptive attack).

تغيير النظام: وهو مفهوم يبرّر استخدام القوّة العسكرية لإسقاط الحكومات المناهضة للمصالح الأميركية بغية فرض أنظمة تضمن أهداف نُخَب السلطة الأميركية باسم «الديمقراطية».

ازدراء القانون الدولي: ينظر فكر المحافظين الجدد إلى الأدوات والأطر القانونية الدولية والمنظمات الدولية كعوائق أمام خطط الهيمنة الأميركية، بحيث يجب فرض مصالحه الوطنية من خلال سياسة الهيمنة الأحادية.

التشجيع على «الديمقراطية والحرية«: ويستجيب هذا المفهوم لمبدأ في السياسة الخارجية الأميركية: «الخلاص الأميركي». وينصّ نهج المحافظين الجدد على فرض القيم والمبادئ الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع الأميركي بأي ثمن، مصحوباً بخطاب مشحون «بالمواعظ» حول النضال ضد «الطغاة» أو الأنظمة الدكتاتورية. فانطلاقاً من وجهة النظر هذه، يشجع نهج المحافظين التخريب والانقلاب الداخلي في البلدان حيث تقوم حكومات غير مرتبطة بأهداف نظام المحافظين الجدد ومصالحه في الولايات المتحدة.

«مناهضة» الإرهاب بالنسبة إلى المحافظين الجدد

إن هذه الافتراضات الفطرية المتطرّفة التي وردت في إستراتيجية الأمن القومي والمخطّطات العدوانية لجورج دبليو بوش، وتنفيذها باستخدام ذريعة أحداث ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، أدت إلى مضاعفة الأعمال الإرهابية وآثارها القاتلة بدل أن تتراجع، وذلك على حساب السلام والأمن الدوليين، فانتشرت المعاناة والأحقاد والمرارة لدى الملايين من الأشخاص المتضرّرين من الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره، خصوصاً ما يتعلق بالخسائر البشرية والمادية التي تسببت بها نخب السلطة الأميركية من خلال حروبها المفروضة ضد أفغانستان والعراق.

ولنا في مداخلات مستشارة الأمن القومي السابقة، التي كانت قد عيّنت تواً وزيرة للخارجية، كونداليزا رايس، أمام لجنة التحقيق في أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، في شهر نيسان/أبريل عام ٢٠٠٤، خير دليل واضح وحاسم على ما يتعلق بالطريقة القادرة التي سخّر لها المحافظون الجدد في النظام الجمهوري متذرّعين بمواجهة الإرهاب، كل الأدوات التي من شأنها فرض مصالحهم في العالم أجمع. وفي تلك المناسبة، قالت رايس »... إن السياسة الوطنية الأولى لتلك الحكومة قبل ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١ كانت ترمي إلى وضع إستراتيجية للقضاء على تنظيم القاعدة، محاولة ربط ذلك بمكافحة أسلحة الإبادة الجماعية المزعومة التي لدى هذه المنظمة.

لقد أكّدت كونداليزا رايس أنهم كانوا على علم بأن ما من تقدم في العراق، وبأن قرار الأمم المتحدة لم يكن ينفّذ (نظام البحث والتفتيش عن هذا النوع من السلاح)، على الرغم من أن الإدارة كانت على علم في ذلك الحين بأن الجهاز العسكري لصدّام حسين كان قد فكّك ثمرة جهده المبتدئ للحصول على تلك الموارد العسكرية غير التقليدية، وتلك هي معلومات سريّة تمّ الكشف عنها في أواخر عام ٢٠٠٧.

وقد أضافت كونداليزا رايس في مداخلتها أنه عندما نفّذت الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن، «قدّرنا أنها كانت متطورة، وفكّرنا في العراق نتيجة التوتر في العلاقات ذلك لأن القلق كان في أن تستغلّ الحكومة العراقية تلك الأزمة وبالتالي فالرئيس (بوش) كان يريد خططاً للطوارئ ضد العراق» إن المسؤولين «السابقين»

عن قطاع النفط في الإدارة الذين يتزعّمهم الرئيس ونائب الرئيس، أخذوا في الاعتبار بقوة عند وضع تلك التقديرات التي لا أساس لها والخطط العسكرية التي تلتها، ما تحقق لهم أن العراق يمثل إحدى النقاط الرئيسية في العالم لاحتياطيي النفط والغاز.

وعند سؤالها عن رأيها في الاختلاف بين خطتي الرئيس السابق كلينتون وبوش في ما يتعلق بالحرب على القاعدة، ذكرت كونداليزا رايس أن «بوش سعى إلى خطة أوسع تؤدي إلى إيجاد إطار إقليمي مؤات لاستخدام القوة العسكرية».

وعن سؤال جوهري عن فعالية التدابير التي اعتمدتها الإدارة الجمهورية لمواجهة الإرهاب تجاوزته كونداليزا وأجابت: «... إن التدابير التي اتخذناها حالت دون تحقيق أهدافهم»، وأضافت: «نحن لن نكون أبداً في أي مأمن من حصول أي هجوم».

وفقاً لموقع على شبكة الإنترنت يعود إلى منظمة لا تبغي الربح وتدعى: معهد الذكر للوقاية من الإرهاب The memorial Institute for the prevention of terrorism،[1] فإن لديه سجلات موثوقة حول حوادث إرهابية حصلت منذ الأول من كانون الثاني/يناير عام ١٩٦٨ وصولاً إلى ١٧ كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٨، أي ما مجموعه ٣٤٩٤٣ عملاً إرهابياً على مدى أربعة عقود، أودت بحياة ٥٣٨٢٤ شخصاً وجرح ١٢٣٦٤٠ شخصاً.

وعند مراجعة الأرقام الإحصائية قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، نرى أنه تمّ إحصاء ١٢٧٢٣ حدثاً إرهابياً في هذا الكوكب، خلال ثلاثة وثلاثين عاماً وتسعة أشهر، مخلّفة وراءها ٤٦٨٩٩ جريحاً و ١٥٨٦٦ قتيلاً، الأمر الذي يناقض بحدّة الـ ٢٢٢٢٠ حادثاً إرهابياً حصل بعد ذلك التاريخ الرمز، وسجّل نقطة البداية، ما

(١) مموّلة من صناديق فيدرالية عامة، تابعة لوزارة الأمن الداخلي في حكومة الولايات المتحدة. ركزت في عملها على الوقاية من الأعمال الإرهابية في أراضي الولايات المتحدة والتقليل من تأثيراتها ومفاعيلها، التحقيق في أحداث مماثلة في العالم، وتحليلها، وكذلك في مجموعات إرهابية وقادتها. وأوكل إليها أيضاً طلبات للمعلومات التي اشترطها الكونغرس حول الإرهاب، في الوقت الذي تعمل كنقطة وطنية للتواصل وتقاسم المعلومات المضادة للإرهاب بين الولايات على المستوى الفيدرالي والوكالات المحلية.

شكّل ذريعةً لشن حرب جورج دبليو بوش ونظامه النخبوي من المحافظين الجدد، «ضدّ» الإرهاب، كما دفع أيضاً، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، تلك الكارثة الدموية، نحو مستويات لا يمكن تصوّرها.

وفي غضون ست سنوات وخمسة أشهر، بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، أدّت حالة انعدام الأمن وانتشار العنف، من جراء الأعمال الحربية الغادرة للنظام الأميركي، إلى مقتل ٣٧٩٥٨ شخصاً وجرح ٧٦٧٤١ شخصاً، الأمر الذي اتخذ طابع الإبادة الجماعية، خصوصاً إذا أضفنا إليها ملايين الضحايا الذين عانوا من جراء حروبه المخزية، سواء المعلنة منها أو السرّية، فتلك الإحصاءات، غالباً ما تهملها وسائل الإعلام الكبرى التي تحتسب خسائر المعتدين الأقوياء، بطريقة خاصة جدّاً، نتيجة تأثير ذلك، سياسياً وإعلامياً، في الرأي العام الأميركي، فتراها تشملها بالتقويم العام للحدّ من تأثيرها، مستخدمةً مفردات ومصطلحات غامضة، على سبيل المثال مصطلح «الأضرار الجانبية»، بينما هي عبارة عن أعداد هائلة من الضحايا، نتيجة إرهاب الدولة الذي تمارسه أجهزة القتل القمعية.

بالنسبة إلى صنّاع تلك الحروب بين الأشقاء، كجورج دبليو بوش وزملائه، فإن القتلى والجرحى الذين سقطوا في «الزوايا المظلمة في العالم» التي تمّ الهجوم عليها بأوامر تنفيذية منه، لا قيمة لها بحيث يُظهرون مراراً وتكراراً رباطة جأشهم في وجه آلام الآخرين على خسائرهم الناتجة من حربه الصليبية ضد الإرهاب فهؤلاء الضحايا «كانوا موجودين في المكان الخطأ وفي الزمان الخطأ»، سواء أكانوا أطفالاً أم شيوخاً أم نساء أم رجالاً، وفي أي ساعة من الليل أو النهار، في أرضهم وقراهم وبيوتهم، هجروا مع عائلاتهم جسدياً أو نفسياً ودمرت أو سلبت ممتلكاتهم وأرزاقهم، كما تعرّضوا في مناسبات عديدة للإذلال والإهانة والتعذيب والاغتيال على أيدي قوات الاحتلال.

هذا ويضاف إلى الألم من جراء الخسائر البشرية، «قوانين» أمبراطورية بارزة تتعلق بالحقوق الفردية والحريات التي كانت الشعوب قد انتزعتها بعد نضال شاق بمن فيها الشعب الأميركي الذي تمكّن من التحرّر من نير الاستعمار. ولكن على

الرغم من أن تلك الحقوق قد وردت في المبادئ التأسيسية للولايات المتحدة، إلا أنها ظلّت حبراً على ورق بالنسبة إلى الكثيرين في واشنطن الذين كان ينبغي لهم السهر على تنفيذها بشكل صارم بدلاً من السعي إلى الربح على حساب الدماء الغزيرة المراقة.

الصفقة الكبرى «لمكافحة» الإرهاب على مستوى الإنفاق العسكري والأمني

طوال تاريخ الأمبراطوريّة الأميركية، كانت إحدى أهمّ الركائز التي دعمت توجّهاتها الخارجية استخدام القوة العسكرية بشكل منهجي وتدريجي بدعم هائل ومتنامٍ من الموازنة في قطاعي الدفاع والأمن على حساب المكلّف الأميركي.

فمنذ الحرب العالمية الثانية دأبت أقوى المؤسسات داخل النظام الأميركي على إدارة وتوجيه وتحديد معايير دعم وإعادة تحديد حجوم الخطط الدفاعية العدوانية للقوة العظمى، بمفارقة إبراز قوة تأثير المجمع العسكري الصناعي وغيره من المؤسسات الهامة ذات المصالح الاقتصادية المرتبطة بمجالي الدفاع والأمن.

فمن أجل تلبية شهوات تلك السوق الرابحة والقاتلة، يتوجب بالضرورة حصول نزاعات عسكرية بغية هيكلة ودعم «اقتصاد حربي» يساهم بدوره في المحافظة على الهيمنة على العالم، وضمان السيطرة على الموارد الطبيعية الرئيسية في هذا الكوكب. ولهذه الأسباب كان لجميع الرؤساء والإدارات الأميركية حروبهم الخاصة وأحياناً غير واحدة.

إن العمل التجاري الضخم في الإنفاق العسكري الأميركي يأتي في إطار «مصالح الأمن القومي» التي تحددها كل إدارة أميركية جديدة تتسلّم السلطة، بموجب تلك التي تضعها الإستراتيجيات المعتمدة التي تحدّد الأولويات للتنفيذ. فتحت تلك العباءة يتمّ ابتكار الذرائع للحروب والصراعات، وكذلك تبريرات الميزانيات العسكرية والأمنية الكبرى.

هناك أمثلة عديدة على الشركات المتعاقدة مع وزارة الدفاع نذكر من بينها

(LOCKEED MARTIN) لوكيد مارتن، بووينغ (BOEING) ونورثروب غرومان (NORTHROP GRUMMAN)، وهما من بين أهمّ الشركات المستفيدة من عمليات الإنفاق الضخم من موازنة الأمة، التي بلغت خلال عهدي إدارة جورج دبليو بوش، رقماً قياسياً مذهلاً ٤.٧ بلايين دولار أي ما يمثّل ٣٤٪ من الناتج الخام للولايات المتحدة عام ٢٠٠٨، الذي قدّر بـ ١٣.٨ بليون دولار وكجزء من تجارة الحرب الرابحة في العراق وخصخصة العمليات الأمنية، برزت المؤسسة العسكرية الأميركية الخاصة (BLACK WATER) بلاك ووتر، وقد تحوّلت من خلال مرتزقتها إلى الحرب الأمبراطوريّة لإدارة بوش، وقد اشتهرت في وسائل الإعلام الدولية بمجزرة ساحة النسور في بغداد، حيث أقدم في ١٦ أيلول/سبتمبر، عدد من أعضائها الأميركيين على إطلاق النار عشوائياً في وجه المواطنين العراقيين المدنيين. وكانت نتيجة الجريمة المروّعة سبعة عشر قتيلاً وأكثر من عشرين جريحًا[١].

لقد صمّمت تلك المؤسسة لتوفّر خدمات عسكرية وأمنية، مقرّها الرئيسي في ولاية كارولينا الشمالية، حيث لديها مجمّع للتدريب التكتيكي المتخصص. كما تملك أسطولاً جوّياً خاصاً مؤلفاً من عشرين طائرة، بما في ذلك طائرات هليكوبتر حربية وطائرات مراقبة بدون طيّار.

لقد أقامت تلك الشركات الكبرى، لضمان مصالحها، نظاماً فعالاً للتأثير السياسي، يتكوّن من مجموعات من اللوبي ومن مراكز الفكر والدراسات.

وفي ٣ حزيران/يونيو عام ١٩٩٧ أسّس اثنان من المحافظين الجدد البارزين وهما وليام كريستول وروبرت كاغان مركزاً للفكر أطلقا عليه اسم مشروع من أجل قرن أميركي جديد (PNAC)[٢]-The Project for New American Century. ففي إعلان المبادئ، وجّه انتقاد لتخلّ مزعوم عن تعاليم الرئيس السابق، رونالد ريغان، كما قدّم اقتراحاً من أربع إستراتيجيات للمحافظة على تفوّق الولايات المتحدة الأميركية[٣]

(١) جيريمي سكاهيل: بلاك ووتر، صعود جيش المرتزقة الأقوى في العالم، كتب الأمة، نايشن بوكس، نيويورك، ٢٠٠٨.
(٢) مشروع من أجل قرن أميركي جديد (PNAC).
(٣) إعلان مبادىء الـ PNAC مأخوذ من الموقع على شبكة الأنترنت:
www.oldamericancentury.org/principles.htm

عالمياً: «زيادة جوهرية للإنفاق لمصلحة الدفاع وتحديث القوات المسلحة، تعزيز الروابط والعلاقات مع الحلفاء الديمقراطيين وتحدّي الأنظمة المناهضة لقيم والولايات المتحدة ومصالحها، الترويج على المستوى الخارجي، لقضية الحرية السياسية والاقتصادية وتقبّل مسؤولية هذا البلد بفرض نظام دولي يتوافق مع أمنه، ازدهاره وأدائه، والمحافظة عليه».

واللافت للانتباه، أن يقوم مركز الفكر هذا، قبل عام من الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر، بنشر دراسة عنوانها «في إعادة بناء دفاعات الولايات المتحدة». لقد عدت تلك الدراسة تحوّل القوات المسلّحة للحفاظ على تفوقها خلال العقود المقبلة، عملية طويلة الأمد ما لم يحصل حدث كارثي وداعم على طريقة بيرل هاربور[١].

ولعلّ ما يثبت تآمر إدارة بوش مع المجمّع العسكري الصناعي، هو أن من بين مؤسّسي مشروع القرن الأميركي الجديد، كان هناك ثمانية أشخاص على صلة بالشركة المقاولة الدفاعية الأولى لوكيد ـ مارتن، وسبعة آخرون مرتبطون بالشركة المقاولة الدفاعية الثالثة نورث غرومان. ومن بين خمسة وعشرين مؤسساً لمشروع «PNAC» أيضاً، تمّ تعيين اثني عشر منهم في مناصب رئيسية في البيت الأبيض والبنتاغون في عهد الإدارة الجمهورية. وهذا إن دلّ على شيء، فعلى أن التصميم الحربي للحكومة الأميركية قد تأثر، جوهرياً، بممثلي تلك الشركات التي تتطلب إنفاقاً عسكرياً مرتفعاً وحروباً لا نهاية لها من أجل مضاعفة ثرواتها من دون إعطاء أية أهمية للخسائر الباهظة إنسانياً واقتصادياً وسياسياً.

ويذكر من بين الأشخاص الذين شغلوا مناصب رئيسية، أحد المحافظين الجدد ويدعى لويس ليبي، الذي أصبح رئيساً لفريق عمل نائب الرئيس ريتشارد تشيني، ومستشاره لشؤون الأمن القومي. لقد كان تشيني، خلال عهده الأول ناشطاً في صوغ السياسة الخارجية الأميركية، مسجّلاً فرقاً هاماً بالمقارنة بنواب الرئيس الأميركي

(١) توماس دونيللي، إعادة بناء دفاعات أميركا: الإستراتيجية، القوات، والموارد من أجل قرن جديد، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٥٠.

السابقين، الذين لم يكونوا يشاركون بطريقة مباشرة أو مؤثّرة في السياسة الدولية والأمنية.

إن هذه الخصوصية في شخصية تشيني، شكّلت إطاراً مناسباً لمفاهيم المحافظين الجدد التي طبعت المبادرات التي كانت تصاغ في مكتب نائب الرئيس. وكان لويس ليبي، قبل وصوله إلى الإدارة، محامياً لإحدى أهمّ الشركات في المجمع العسكري الصناعي: نورثروب غرومان. وفي أواخر عام ٢٠٠٥ إضطر ليبي إلى ترك الإدارة عقب تورّطه في ما سمّي فضيحة الـ سي.آي.إي غيت[١].

وهناك شخصية أخرى من المحافظين الجدد داخل مجلس الأمن القومي الجمهوري وهو: ستيفن هادلي، مستشار الأمن القومي الأخير لبوش. لقد عمل هادلي كمحامٍ في شركة سي أند غاردنر، ووكيل لأقوى الشركات العسكرية مثل بوينغ أند لوكيد مارتن.

كما اعتمدت وزارة الدفاع على وجوه بارزة من المحافظين الجدد، احتلّت مواقع هامة كما هي حال بول وولفوفيتز، نائب وزير الدفاع وأحد مهندسي الحرب على العراق[٢]. ففي مجال الأعمال، عمل وولفوفيتز كمستشار لشركة نورثروب غرومان. أما دوغلاس فيث فكان خلال العهد الأول لبوش، الرجل الثالث في وزارة الدفاع حيث كان يشغل منصب نائب الوزير للشؤون السياسية. وكان فيث في عالم الأعمال مستشاراً لشركة نورثروب غرومان إلى جانب لويس ليبي وبول وولفوفيتز.

وكما توقّع منظّرو المحافظين الجدد قبل أربع سنوات، أتت الأعمال الإرهابية

(١) هذه الفضيحة هي عبارة عن تسرّب هوية أحد ضباط وكالة الاستخبارات المركزية إلى الصحافة. وتعود هذه المسألة بالأساس إلى الحملة التي زعمت امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، والتي استعملت كذريعة لشرعنة الغزو. وعندما ادعت إدارة بوش أن صدّام حسين كان يشتري اليورانيوم من النيجر لإنتاج أسلحة نووية، أرسلت وكالة الاستخبارات المركزية السفير جوزيف ويلسون، ببعثة تقصي حقائق أثبتت أن عملية الشراء تلك لا أساس لها ولم تحصل قط. ومن ثم، وبعد أن تم الكشف علناً أن مزاعم حكومة بوش بهذا الخصوص كانت جوفاء، تبنّت بعض وسائل الإعلام نظرية أن المسؤولين الكبيرين كارل روف ولويس ليبي، قد انتقما من ويلسون بالتسريب إلى الصحافة، أن زوجته، فاليري بلايم، كانت عميلة في وكالة الاستخبارات المركزية، الأمر الذي يعد في تشريع الولايات المتحدة، جريمة فيدرالية.

(٢) ريتشارد كلارك: ضد كل الأعداء، سيمون وسكوسترز، الولايات المتحدة الأميركية، ٢٠٠٤، الصفحتان: ١٦ – ١٨ .

في ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١ لتكون الذريعة المثالية للقطاعات الحربية الرجعية المتطرفة، ولتعطي دفعاً سريعاً للإنفاق العسكري، انطلاقاً من مواقعهم الرئيسية في البيت الأبيض وفي وزارة الدفاع.

أما معظم أولئك الشخصيات الذين كانوا يروّجون علناً المواقف الأكثر تشدداً وتصادماً في وجه السلام والأمن العالميين، فكانوا يعرفون بالصقور ـ الدجاجات لما كانوا يردّدونه في خطبهم ولغتهم العسكرية الحربية، في الوقت الذي لم يوجدوا قط في مسرح حربي أو ساحة معركة، حتى أن بعضاً منهم تمكّن بفضل علاقاته القوية الوازنة، من التهرّب من الخدمة العسكرية أيام شبابه. وكان من بين تلك المجموعة أيضاً الرئيس السابق جورج دبليو بوش، ونائب الرئيس السابق ريتشارد تشيني، ووزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد ونائب وزير الدفاع بول وولفوفيتز.

لقد بلغ الإنفاق العسكري على المستوى العالمي، في عام ٢٠٠٤، وخلال ذروة الأصولية لدى هؤلاء المسؤولين السابقين، ٩٧٥ مليار دولار والولايات المتحدة من جهتها أنفقت ٤٥٥ ملياراً و٣٠٠ مليون دولار، أي ٤٧ بالمئة من مجموع الإنفاق العالمي. وقد بلغ ما أنفقته الولايات المتحدة الأميركية في عام ٢٠٠٤ في المجال العسكري مقارنة بالأربعة عشر بلداً الأكثر إنفاقاً في الحقل العسكري، الذي بلغ ٣٤٣ ملياراً و٩٠٠ مليون دولار أي أكثر بـ١١١ ملياراً و ٤٠٠ مليون، أي بنسبة ٣٢.٤ بالمئة. وفي العام نفسه تحقّق في خمسة عشر بلداً فقط ناتج محلّي خام أكبر من الإنفاق العسكري الأميركي.

وقد بلغت الزيادة في الإنفاق العسكري على المستوى العالمي في عام ٢٠٠٤، مقارنة بالعام ٢٠٠٣، ٤٨ مليار دولار (٩٧٥ ملياراً مقابل ٩٢٧ ملياراً)، وهذا يعني زيادة خمسة بالمئة. وكانت الولايات المتحدة وحدها مسؤولةً عن ٣٨ ملياراً و١٠٠ مليون دولار بحيث بلغ إنفاقها (٤١٧ ملياراً و٢٠٠ مليون في عام ٢٠٠٣ مقابل ٤٥٥ ملياراً و٣٠٠ مليون في عام ٢٠٠٤)، أي بزيادة ٩ بالمئة في ذلك العام و ٧٩ بالمئة من مجموع الزيادة على المستوى العالمي.

وفي السنة المالية ٢٠٠٥، بلغت الموازنة المقرّة ٤٢٣ ملياراً و٦٠٤ ملايين دولار

(منها ٤٠٢ مليار و٣١٠ ملايين دولار خُصصت لوزارة الدفاع و٢١ ملياراً و٥٧٢ مليون دولار للنفقات العسكرية في وزارة الطاقة). ولا تدخل في هذه المصاريف ميزانية العمليات في العراق وأفغانستان. ففي عام ٢٠٠٤ فقط، بلغت النفقات في هاتين الحربين ٦٤ ملياراً و ٧٠٠ مليون دولار.

وفي السنة المالية ٢٠٠٦ بلغت الموازنة المعتمدة لوزارة الدفاع ٤١٠ مليارات دولار، أما المبالغ التي خُصصت لوزارة الطاقة من أجل تغطية النفقات العسكرية، فقد بلغت ٢٠ ملياراً و٩٠٧ ملايين دولار، الأمر الذي أدى إلى أن يكون مجموع النفقات العسكرية الإجمالية المتوقعة ٤٤١ ملياراً و٨٢٧ مليون دولار، أي ما يمثّل زيادة أربعة بالمئة.

وفقاً لموقع وزارة الدفاع الأميركية، فقد بلغت الموازنة المقرّة في السنة المالية ٢٠٠٧، ٤٣٩ ملياراً و٣٠٠ مليون دولار، يضاف إليها ١٣٣ ملياراً و٦٠٠ مليون دولار أي مجمل نفقات حربي العراق وأفغانستان، فيبلغ الرقم الإجمالي للإنفاق ٦٢٦ ملياراً و٣٠٠ مليون دولار. أما فيما يتعلق بالعام ٢٠٠٦، فقد ارتفعت الميزانية إلى ٢٨/٥ بليون دولار، بحيث خصص لشراء الأسلحة ٤٨ ملياراً و٢٠٠ مليون دولار فقط، كأسلحة تدميرية حديثة جداً من كبرى الشركات في المجمع العسكري الصناعي. وهناك بند آخر من موازنة الحرب بلا حدود، خُصّص للأبحاث ولتطوير وتقويم الأسلحة، وقد بلغت ٧٣ ملياراً و٢٠٠ مليون دولار، من أجل تطوير الوسائل الحربية العسكرية واللازمة لتنفيذ حروب الأمبراطوريّة وغزواتها ولاستمرار التجارة الرابحة جداً في سباق التسلّح.

أما في عام ٢٠٠٨ فسجّلت موازنة الدفاع، بما في ذلك المبالغ المخصّصة للصراعات الحربية في الشرق الأوسط ارتفاعاً خيالياً بلغ ٦٦٨.٨ بليون دولار، تقسّم بين ٤٧٩ ملياراً و٥٠٠ مليون تدخل ضمن إطار الإنفاق العسكري التقليدي و١٨٩ ملياراً و٣٠٠ مليون لحربي العراق وأفغانستان وفي العام المالي ٢٠٠٩ يجري العمل بموازنة تصل إلى ٥١٥ ملياراً و٤٠٠ مليون دولار و ٧٠ بليوناً مخصّصة للحروب. وبرزت ضمن تلك الأرقام نسبة ٥٣ بالمئة (١٨٣ ملياراً و٨٠٠ مليون دولار) من

الموازنة قد كرّست لما سمي «التحديث الإستراتيجي» وهي تتضمن نفقات لشراء الأسلحة ولأبحاث التكنولوجيا العسكرية وتطويرها.

أما بالنسبة إلى رابطة الاستخبارات، فقد اضطرّ مدير الاستخبارات الوطنية ابتداء من عام ٢٠٠٧، إلى الكشف عن موازنته وفقاً للقانون الرقم ١١٠---٥٥٥٣ الذي ينظم هذا الجانب الخاص في القسم ٦٠١ منه. وفقاً لمكتب «قيصر التجسس» تمّ نشر موازنة ما يعرف ببرنامج الاستخبارات الوطنية، ومن خلال بيان صحفي في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٧، وقد شملت ما مجموعه ٤٣ ملياراً و٥٠٠ مليون دولار، علماً أنه تمّ التوضيح من خلال تلك البيانات الصحفية أنه لن يتمّ الكشف عن أية معلومات إضافية عن تلك الموازنة، بحجة أن الشرح التفصيلي «يمكنه أن يلحق الضرر بالأمن القومي» للولايات المتحدة الأميركية.

الأثر الأولي للأزمة

إن انفجار فقّاعة المضاربة في قطاع العقارات في الولايات المتحدة أثّر مباشرة في السوق المالية في البلاد، مما اضطرّ إدارة بوش النيوليبرالية «الأرثوذكسية» إلى اتخاذ تدابير حماية في محاولة فاشلة لاحتواء تفاقم الأزمة.

حتى أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر العام ٢٠٠٨، أعلن إفلاس خمسة من كبار المصارف الاستثمارية التي كانت رمزاً لصناعة المضاربة: ليمان براذرز، مريل لينش، غولدمن ساتش، مورغن ستانلي وبرنس وستيرن. بعض تلك البنوك تأسست منذ قرن ونصف قرن من الزمن، وكانت قد تمكّنت من الصمود في وجه أزمة عام ١٩٢٩ المدمّرة ونتائجها.

لا يزال مورغن ستانلي وغولدمن ساتش يعملان لمصارف تجارية بسيطة من دون إجراء أية عمليات تأمين لشراء الأملاك التي كانت أساس عمليات المضاربة.

وقد أفلست اثنتان من كبرى الوكالات العقارية هما فاني ماي وفريدي ماك اللتان تدخّلت الحكومة من أجلهما، وأعادت تمويلهما بـ ٢٠٠ مليار دولار، لتجنب انهيارهما الكلي الذي كان سيؤدي إلى أكبر نسب من خسارة المساكن في التاريخ،

وارتفاع عدد «المشردين» (Homeless)، نتيجة لأزمة اقتصادية في بلد متطوّر، الأمر الذي لا يمكن أن يتحمله «المثال النموذجي» للرأسمالية العالمية: وقد بلغت الديون المشتركة للشركتين العقاريتين الضخمتين ما يربو على خمسة بلايين، أي ما يساوي تقريباً نصف الاثني عشر بليون دولار وهو مجموع ما تقوم عليه، السوق العقارية في الولايات المتحدة.

وقد أعلن أحد أضخم البنوك التجارية واشنطن موتشويل، وأكبر مؤسسة تعنى بالتأمين العقاري: أميركان انترناشونال غروب إفلاسهما. واضطرت الحكومة أيضاً أن تتدخل لدعمهما، وأن تعيد تمويلهما بـ ٨٥ مليار دولار.

هذا وأعلنت مجموعة من عشرين مصرفاً تجارياً إفلاسها، وكذلك خضعت مجموعة أخرى مؤلفة من مئة مصرف تقريباً للمراقبة الشديدة بغية اختيار بقائها أو زوالها من قبل الجمعية الفيدرالية لضمان الإيداعات.

ويمكننا أن نلحظ الانعكاس الدولي الهام للأزمة في أوروبا، حيث وجدت الحكومة البريطانية نفسها مرغمةً على تأميم مصارف كبرى بعدما أشهر إفلاس عدد آخر منها. وقد سُجّل مشهد مشابه في الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ وألمانيا.

فحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كان الأخصائيون يسجّلون بعض الأثر في الاقتصاد الحقيقي في الولايات المتحدة، على الرغم من أن تلك العوارض كانت الأولى فقط. وفي شهر أيلول/سبتمبر سجّلت خسارة ١٥٩٠٠٠ وظيفة (وهي النسبة العليا شهرياً خلال السنوات الخمس الأخيرة)، وبلغت البطالة ٦.١ بالمئة. ومما له دلالته هو أن أقل من ١٠ بالمئة من الوظائف التي ألغيت كانت تعود إلى القطاع المالي، أما الجزء الأكبر من الوظائف وأماكن العمل فكان يعود إلى قطاع الاقتصاد الإنتاجي كصناعة السيارات (وقد انخفضت مبيعاتها بنسبة ٣٢ بالمئة خلال شهر أيلول/سبتمبر)، صناعة المعلوماتية والكومبيوتر وصناعة النسيج.

إن ٥٧ بالمئة من الأميركيين الذين لديهم حسابات مصرفية، يخشون على مدّخراتهم، على الرغم من التأمين الذي يغطيها والذي تمّ رفعه حتى لودائع

بـ ٢٥٠٠٠٠ دولار بموجب خطة الإنقاذ التي أقرّها الكونغرس في محاولة لإلجام جو الرأي العام وانعدام الثقة، وتجنّباً لموجة سحب الأموال من المصارف.

وفي موازاة ذلك تُظهر بيانات الاحتياطي الفيدرالي أن معظم المصارف قد شدّدت بشروطها للحصول على قروض في عام ٢٠٠٨، مقارنة بالسنوات العشرين الماضية.

وتقدّر الخزانة الأميركية ومعها السلطات المنظمة للمصارف أن ما لا يقل عن ١٨٠٠ مؤسسة مشاركة في البورصة هي في منتهى القلق من تدهور أسعار أسهمها، بحيث أن عام ٢٠٠٨ شهد أقسى انهيار لقيمتها منذ مرحلة الكساد الكبير، عندما تراجع مؤشّر البورصة داو جونز بنسبة ٣٣,٨ بالمئة، وهو الأسوأ منذ عام ١٩٣١، وانخفض مؤشّر S&P500 بنسبة ٣٨,٥ بالمئة، أما نازداك فقد سجّلت أسوأ أداء في تاريخها، بخسارتها ما نسبته ٤٠,٥ بالمئة، مما يعكس استمرار وتزايد انعدام ثقة المستثمرين بالاقتصاد الأميركي.

هذا وقد قدّر صندوق النقد الدولي (FMI) في شهر تشرين الأول/أكتوبر أن كلفة الأزمة المالية تجاوزت ١.٣ بليون دولار، أي أكثر من ٣٠ بالمئة مما سجّلته في شهر نيسان/أبريل. وكانت المصارف الأوروبية والأميركية قد خسرت حتى ذلك الوقت بين ٦٤٠ و ٧٣٥ مليار دولار بسبب انخفاض قيمة أصولها، خصوصاً بالدولار.

إن خطورة الأزمة قد أجبرت المصارف المركزية في أكثر البلدان تطوراً على ضخّ كميات من الأموال في حركة التداول المالية في محاولة منها لوقف تدهور أزمة الائتمان ولمنع توجّه الاقتصاد لدى تلك القوة الاقتصادية العظمى نحو الركود.

إن الحُزم المالية التي اعتمدتها الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، اليابان، الصين، روسيا وكوريا الجنوبية، حتى تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٨، بلغت ٣,٦ بلايين دولار. ويعكس هذا الرقم فقداناً حاداً ومفاجئاً للاستثمارات والتمويل، نتيجة لانفجار فقّاعة المضاربة في البورصات الأميركية، الأمر الذي انتشر ووصلت تردّداته إلى جميع أسواق الأسهم في العالم، لتتبخّر بلايين الدولارات من أصول الشركات الرئيسية في العالم، بينما كشف الغطاء عن الأضرار التي لحقت بالبنية

المالية الضعيفة والهشّة، نتيجة لتفشّي جنون المضاربة، تلك التي استفادت من عدم انتظام القيود غير المحددة التي كانت تروّجها التيارات المالية، الأمر الذي ازداد حدّة بسبب الأصولية النيوليبرالية لإدارة بوش.

كانت السياسة المتّبعة تشجّع على استثمارات رأس المال بالاستناد، في المقام الأول، إلى دراسات الجدوى المالية، وتسلّم الأموال وإعادة الأرباح ضمن مخاطر كبرى ولكن بربحية مرتفعة كما حصل في العمليات المالية للرهن العقاري التي أطلق عليها سابرايم «SUBPRIME» وقد أدّت تلك العمليات إلى نشوء الأزمة الحالية بعد أن عجّلت بولادتها، ولا يمكن توقّع أبعادها وعواقبها التي قورنت بأزمة عام ١٩٢٩ تلك التي أدّت بدورها إلى الكساد الكبير والأزمة الاقتصادية العظمى في الثلاثينيات.

ففي أزمة الثلاثينيات كان المستثمرون المتضرّرون بشكل أساسي، تلك الشركات والمؤسسات المصرفية في البورصة، واقتصرت أصولها التي تقامر بها بشكل أساسي على أملاك الجمعيات المالية، ولكن الوضع مختلف وشديد التعقيد في الحالة الراهنة، بحيث أن عمليات المضاربة الرابحة قد شجعت خلال عقود على انضمام أملاك مالية لشرائح كبرى من السكان في البلدان المتقدمة، في لعبة الحظ من خلال ما سمّي صناديق الاستثمار التي تحيط بكل شيء ابتداء بمدّخراتهم الشخصية وصولاً حتى تعويضات نهاية الخدمة والتقاعد.

لقد شملت أيضاً سندات الرهن العقاري للمساكن التي آوت الكثير من العائلات المشارِكة في عمليات المضاربة «الرابحة»، خصوصاً في الولايات المتحدة الأميركية، دون أن تقوم السلطات المالية المتورّطة حتى النخاع والمستفيدة من سوق الأسهم في القطاع العقاري المسرف والذي تهدر فيه الأموال، بتحذيرها من النتائج المترتبة على الديون. وبسبب تلك الديون، تمت المقامرة بالموارد الأساسية للحياة ولرعاية الأسرة ورفاهيتها، بعد أن كانت تلك الموارد، وفي كثير من الحالات، ثمرة أعوام طويلة من العمل الشاق، وتضحيات أجيال بأسرها عملت على تكوين الأصول الخاصة بها، وهذا ما أضاف إلى هذه الأزمة بعداً آخرَ، الأمر الذي جعلها تمثّل خطراً اجتماعياً كبيراً.

الدروس المتأخرة

وقد بدا جليّاً مرةً أخرى مع تلك المرحلة المالية المدمّرة التي انتشرت في الاقتصاد العالمي «بتأثير الدومينو»، عدم إمكانية المحافظة على البنية المالية العالمية الراهنة، التي تجري بموجبها يومياً عمليات المضاربة التي تصل إلى ٣.٢ بلايين دولار، دون أن تكون تلك الأموال ناتجةً من نشاط إنتاجي أو خدماتي فتلوّث الاقتصاد الحقيقي بشدّة وتعطي الأولية إلى الذين يضاربون بموارد وإمكانيات افتراضية من دون أن ينتجوا شيئاً لمصلحة الإنسانية.

إن احتكار الدولار الأميركي الذي طال أمده كعملة نقدية صعبة على المستوى الدولي، سمح للولايات المتحدة بتخزين ثروات طائلة على حساب الاعتماد بالتمويل الخارجي الدائم، من صناديق الاحتياط بالدولار لدى بقية دول العالم، علماً أن العديد منها هم أصحاب للديون العامة الأميركية الهائلة التي تبلغ ١٠,٥ بلايين دولار، ويملكون أيضاً سندات خزينة، مما يحوّل هذا البلد، الذي يزعم تقديم نفسه «نموذجاً»، إلى البلد الأكثر مديونية في الكرة الأرضية، الذي ازدهر اقتصاده عبر امتصاص الاقتصاد العالمي على طريقة الطفيليات.

ومن المفارقة أن ذلك الامتياز النقدي قد شكّل تهديداً ليس بالنسبة إلى بقية دول العالم فحسب، بل إلى الولايات المتحدة في سعيها الدائم للحفاظ على موقعها المهيمن على الاقتصاد العالمي. فلقد سمح هذا الامتياز للنخب لديها بامتلاك موارد الغير لتعزيز النشاط المالي للمضاربة ودعمه، كما نفخ تلك الفقاعة بأصول ورؤوس أموال وهمية لأسهم كبرى شركاتها أو المنتجات المالية الضارة في مصارفها، على حساب ضرورة إعادة النظر وتعزيز بنيتها الهيكلية الإنتاجية، المثقلة بتراجع القدرة التنافسية في قطاعات رئيسية لإنتاج السلع والخدمات بطريقة لم يعد ممكناً وقفها. وقد عزّز كل ذلك الاتجاه المقلق لتزايد العجز التجاري المتراكم الذي تواجهه البلاد، وقد بلغ نصف بليون دولار.

ويضاف إلى تلك الحالة السيئة، السياسة المالية غير المسؤولة لحكومة جورج دبليو بوش، بعد أن خفّضت بشكل أساسي العبء الضريبي عن الشركات الكبرى العابرة

للبلدان، التي تمثّل مساهماتها عاملاً في منتهى الأهميّة في تكوين ميزانية الدولة. وكانت تلك السياسة، ترمي، من خلال ذلك، إلى تشجيع الاستثمار والاستهلاك في السوق المحلية وتحفيزها، إلا أنها لم تحصل على النتيجة المرجوة لتشجيع الإنتاج، في حين أن العجز في الميزانية قد واصل ارتفاعه، حيث ينتظر أن يصل عام ٢٠٠٩ إلى ١,٢ بليون دولار، أي ما يعادل ٨,٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي الخام المتوقع لهذا العام، وذلك دون تقدير حجم التأثير الإضافي المفترض لإقرار حزمة إنقاذ مالي جديدة بقيمة ٨٢٥ مليار دولار.

العثرات

في محاولة متأخرة «للتوفيق» بين الصّيغ المختلفة من أجل إيجاد حل للأزمة، وفي الوقت نفسه، رصد كل المبادرات المحتملة التي تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة للهيمنة، أقدمت حكومة جورج دبليو بوش المنتهي عهدها، على تنسيق عقد قمة مختارة لمجموعة العشرين G-20، وذلك في واشنطن في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٨.

لقد كان حقّاً عملاً غير مناسب ودون جدوى يضاف إلى أعمال تلك المسرحية الهزلية التي كان من شأنها «تحليل ومناقشة» الأزمات الدورية للنظام ومحاولة معالجتها. إن التوصيات التي أقرّتها الدول الصناعية الكبرى، والتي عدّ بعضها «معجلاً» لن تحلّ الأزمة بل على الأرجح ستفاقم التراجع الاقتصادي الحاصل، لأنها لم تناقش أو تحلّ المشاكل الهيكلية التي أدت إلى تلك الأزمة، وعلى العكس فقد عمدت إلى إبراز دور المؤسسات المالية الدولية التي ولدت في بريتن وودز BRETTON WOODS لكون الدولار الأميركي هو العملة القياسية، وهي المسؤولة المباشرة عن تلك المحرقة المالية العالمية، مانحة إياها موقع الزعامة في برامج حل الأزمة.

إن عقم النتائج والحلول الملموسة التي توصّلت إليها تلك القمة، إضافة إلى أن المشاركين كادوا يمثلون عُشر مجموعة البلدان التي كانت تواجه العواقب الوخيمة للأزمة الاقتصادية، يدل مرةً أخرى أنه لا يمكن القبول أن تسود مواقف مهيمنة من جانب واحد في عالم غير متجانسٍ، مؤلف من ٢٠٠ بلدٍ، تقريباً، من جذور وثقافات

ولغات ومعتقدات وخصوصيات مختلفة، منغمسة جميعها في عمليات عوْلمة معقدة وحتمية، جليّة بوضوح في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

نحن اليوم نتعايش في «قرية كونية» وسنكون فيها، في كل مرة، أكثر ترابطاً وتبعيةً في ما بيننا، حيث نواجه المشاكل الإستراتيجية نفسها من أجل ضمان الديمومة، ليس لنظام سياسي ولا لنموذج اقتصادي اجتماعي، بل من أجل بقاء الجنس البشري على هذه الأرض. إما أن نعي ذلك جميعاً وأن نتصرّف من هذا المنطلق وإما سنعاني جميعاً، بدون استثناء، عواقبها الكارثية.

الثمن السياسي لأداء المحافظين الجدد

إن عملية تنفيذ مشروع المحافطين الجدد العسكري والتسلطي من قبل الإدارة الجمهورية لجورج دبليو بوش بطريقة غير مرنة إطلاقاً قد شكلت محاولةً لفرض مفاهيمها الاقتصادية والسياسية الصارمة، سواء في المجتمع الأميركي أم على الصعيد العالمي نتيجة لسياساته. لقد أدّى هذا النهج الأصولي إلى تراجع النفوذ الدولي للولايات المتحدة وكذلك الدعم الشعبي اللازم للمضي، قدماً، نحو الأهداف الوطنية المشروعة، فتلاشت أحادية القطب الإمبريالي التي سادت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، خلال عهد الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون، مما أدى إلى تراجعها ونشوء حالات معقّدة في عدة جبهات إستراتيجية تعمل عليها القوة العظمى.

وقد أدّت عملية تنفيذ جدول أعمال المحافظين الجدد إلى:

- زيادة تدريجية ومستمرّة في النفقات العسكرية والأمنية من قبل الحكومة الأميركية، وتورّطها في نزاعين حربيين في الوقت ذاته، مما أدى إلى اتّساع العجز المالي والتجاري، إلى جانب دين عام وخاص هائل مترتب على البلاد. وقد استدعى إجراء اقتطاع من البرامج الاجتماعية واتجاهاً تصاعدياً لأسعار النفط في جميع أنحاء العالم، وصولاً إلى انخفاض وتيرة النمو الاقتصادي، فتفاقمت الأزمة وانعكس ذلك في نتائج الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٨.

• تنامي الميول نحو السلام العالمي من خلال التشجيع على نشوء حركات مناهضة «للحرب على الإرهاب» ولموقف الحكومة الأميركية الأحادي، مما أدى إلى زيادة المشاعر المعادية للولايات المتحدة على الصعيد العالمي وتدهور صورة الولايات المتحدة في المجتمع الدولي نتيجة لسياستها الخارجية ذات الطابع الأمبراطوري العدواني الواضح.

• بروز مساءلات من قبل قطاعات داخل الطبقة الأميركية الحاكمة من منظور براغماتي يختلف عن أساليب المحافظين الجدد في عملية تحقيق الأهداف الإستراتيجية للنظام، منتقدة عجزهم من خلال تقويم موضوعي لميزان القوى وللقدرات الواقعية التي تمكّن الولايات المتحدة من تحقيق أهدافها، وكذلك استخدام أساليب خاطئة لتحقيق مصالح البلاد الإستراتيجية.

• رفض حالة الركود التي وقعت فيها القوات الأميركية في العراق وأفغانستان وكذلك تطوّر المقاومة وفاعليتها في وجه المحتلّين، وزيادة الخسائر الأميركية. تضاف أيضاً مساءلات من قطاعات واسعة في المجتمع الأميركي حول قضايا التعذيب وسوء المعاملة لأسرى «الحرب على الإرهاب»، وحول التجسس الداخلي وما يترتب عليه من انتهاك للحقوق الفردية، إضافة إلى فقدان رصيد الأداء الرئاسي، كل ذلك أوجد على الصعيد الوطني الداخلي تصوّراً من انعدام اليقين والثقة لمستقبل البلاد.

• تناقص متسارع في مشاعر الوحدة التي كانت سائدة عقب هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر وتعميق الاستقطاب والتجاذب داخل البنية الاجتماعية الأميركية، أدّيا إلى الحد من القدرة السياسية لنخب السلطة الأميركية على التعامل والتأثير في التطورات على الصعيد العالمي.

فعلى الرغم من تعرّض مشروع المحافظين الجدد لضربة قاسية بعد أن استهلك على نحو ملحوظ، فلا تزال في المجتمع الأميركي جملة من المزايا والخصائص التي يملكها في وقت معين تهييء الظروف المثالية لإعادة نشوء تلك المشاريع المتطرفة، في سياق مماثل للذي نشأ عقب ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وتبرز في هذا الإطار

الأمور المهمة التالية:

استمرار مستوى معين من انعدام الشعور بالأمن لدى الشعب الأميركي بخصوص «التهديد الإرهابي» المفترض، الأمر الذي برز كأولوية وطنية بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر. ففي هذا المعنى ظل مستمراً بشكل عام مفهوم «أن الدولة مهددة وفي حالة حرب».

تنامي مصالح الآلة العسكرية القوية بقيادة المجمّع العسكري الصناعي غير المستعد للتخلي عن سوق السلاح الرابحة.

توصيف لتكهن أمبراطوري

يجتاز العالم المعوْلم سيناريو معقداً، حيث تعرّض دور الولايات المتحدة، كقوة عالمية عظمى وحيدة إلى تراجع واضح للعيان، تمّ تظهيره من خلال تقرير[1] نشره في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٨، مجلس الاستخبارات القومي، وهو الجهاز المتخصّص في التحليل، في رابطة الاستخبارات الأميركية. لقد تضمّن التقرير اعترافاً صريحاً أن عام ٢٠٢٥ سيشهد عالماً متعدد الأقطاب، ولو أنه يؤكّد من جهة أخرى أن الأمبراطوريّة الأميركية ستدوم كأكبر قوّة عظمى، ولكن بدرجة أقلّ من الهيمنة والتحكم والتأثير بسبب صعود جهات فاعلة جديدة على المسرح الدولي، كما يشير التقرير ـ الوثيقة أن في العالم المتعدد الأقطاب سيكون هناك أربع قوى عظمى رئيسية، هي بالإضافة إلى الولايات المتحدة، الصين، روسيا، الهند والبرازيل، بحيث سيكون لتلك القوى عام ٢٠٢٥ تأثير أكبر، وستدخل في نزاع مع الهيمنة الكونية الأميركية. كما يتوقع حلّ النظام الحالي للعلاقات الدولية نتيجة لتضاعف وتنوع الجهات الفاعلة غير الحكومية، التي ستكون من بين القوى التي ستتقاسم تلك الهيمنة.

ويؤكد أيضاً أن هيمنة الولايات المتحدة ستكون أقل قوةً حتى في المجال العسكري، حيث ستتراجع حرية التحرك لديها بسبب تقدّم العلوم والتكنولوجيا

(١) الاتجاهات العالمية global trend 2025 ,www.nic.org.

واعتماد تكتيكات الحرب غير النظامية، انتشار أسلحة الدقة البعيدة المدى وتطوّر الحرب الإلكترونية. كما يضيف أن الإرهاب لن يختفي، إلا أن «العنصر الجاذب» فيه سيتراجع في حال تواصل النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وانخفض معدّل البطالة بين الشباب. ثم يشير إلى أن ارتفاع نسبة الاستعداد للقتل لدى الأطراف المتحاربة في هذه المنطقة يزيد من إمكانية وقوع صراعات جديدة، وأنّ انتشار التكنولوجيات يشجّع القدرات الإرهابية.

ويشير التقرير، أيضاً، إلى أن عملية تحويل الثروات ستتواصل، على نحو لا سابقة له، من «الغرب إلى الشرق» مدفوعة بسببين رئيسيين هما:

أولاً: ارتفاع أسعار النفط والمواد الأولية، وقد استفادت من ذلك دول الخليج وروسيا.

ثانياً: انخفاض سعر الكلفة إلى جانب السياسات الحكومية التي شجّعت على الإنتاج الصناعي وبعض الخدمات في آسيا.

فالنمو الاقتصادي الاجتماعي، إلى جانب الزيادة السكانية، سيولّد توتّرات عديدة من أجل موارد الطاقة والغذاء والماء بحسب ما ورد في التقرير، فتلك العوامل وغيرها، ستقود العالم إلى عملية انتقال في الطاقة من النفط إلى الغاز الطبيعي، والفحم النظيف وغيره من البدائل الأخرى.

وفي معرض مناقشة آفاق المرحلة بالنسبة إلى أميركا اللاتينية، فقد اعتبر التقرير أنه سيكون لكوبا وفنزويلا بعض النفوذ في المنطقة بحلول عام ٢٠٢٥ وإن كان محدوداً بسبب مشاكلهما الاقتصادية.

فالبرازيل لها تعاط تفضيلي، بحيث يصفها بالفاعل الرئيسي في سياسة النصف الغربي من الكرة الأرضية، مشيراً إلى أن الاهتمام بموقعها في المنطقة كمنتجة للنفط والغاز الطبيعي والوقود الحيوي وغير ذلك من مصادر الطاقة البديلة، سيحفّز النمو الاقتصادي البرازيلي.

ويعطي التقرير لروسيا والصين أولوية جعلته يذكر الأولى ١٠٨ مرات والثانية ٨٤ مرة، الأمر الذي شكّل مؤشراً للأهمية الكبرى للبلدين بالنسبة إلى قطاعات السلطة

وواضعي السياسة ورابطة الاستخبارات في الولايات المتحدة. لقد عدّ البلدين طرفين رئيسيين محتملين سواء في عملية السلام في الشرق الأوسط أو في التوازن المالي الدولي، فقوم العلاقات الصينية – الروسية بأنها هشّة، نتيجة للتوتّرات التي يمكن أن تحدث من جرّاء البحث عن أمن الطاقة ومناطق النفوذ.

هذا ويعتبر أن تدفّق الثروات سيقوّي بعض البلدان كروسيا مثلاً التي تريد أن تتحدّى النظام الغربي. إلاّ أنه مع ذلك يقرّ أن موسكو ستظل كعامل محدّد لسياسة واشنطن الخارجية، معتبراً إياها أحد النماذج الرئيسية «لرأسمالية الدولة» القادرة على أن تصبح ثامن أكبر اقتصاد عالمي لعام ٢٠٢٥، بمعدل ناتج محلي إجمالي شبيه بمعدلات فرنسا وبريطانيا العظمى، وذلك في حال عدم حصول تحوّل حاد ومفاجئ للطاقة نحو مصادر بديلة أو في حال تواصل انخفاض أسعار النفط الخام قبل اعتماد التنويع الضروري في صادراتها لما في ذلك من معوقات للتنمية.

أما فيما يتعلق بالصين، فقد أقرّ التقرير أن ما من بلد في العالم سيكون أكثر تأثيراً منها خلال العشرين عاماً المقبلة، وأن نموذجها في التنمية الاقتصادية سوف يكون أكثر جاذبيةً من النموذج الغربي، بحيث يمكن أن تصبح القوة العظمى العالمية الثانية، مضيفاً أن واشنطن ستواجه تحدّيات جديدة في مصالحها الاقتصادية والتنمية في حال تحوّلت بكين إلى منافس قوي لها عسكرياً لما لها من اقتصاد ديناميكي و«متعطّشٍ إلى الطاقة» ولو أنه يتوقّع أيضاً، في الوقت عينه، أن يقلّ النمو الاقتصادي الصيني ويتراجع، نتيجة للانكماش الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا.

توجّه حربي «متوازن»

وفي مقال لوزير الدفاع الأميركي الحالي روبرت غيتس[1]، نشر في ٦ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٨ في مجلة فورينغ أفيرز الشهيرة تمّ تقديم عرض لإستراتيجية الدفاع الوطني الأميركي الجديدة، التي حملت دون شكّ بصمات مفاهيم ذلك الممثل للمنظومة، صاحب الخبرة، وهو ضابط سابق في الاستخبارات، ومحلّل وإداري وأستاذ

(١) www.foreignaffairs.org/20090101faessay88103/robert-m-gates/how-to-reprogram-.thepentagon.html

جامعي خلال السنوات الأربعين الماضية، وقد شغل خلالها عدة مناصب داخل النظام الأمني القومي الأميركي، مروراً بإدارة وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، ومؤسسات أكاديمية (مراكز الأبحاث والفكر)، وصولاً إلى قيادة البنتاغون، في الوقت الذي كان يعمل كمعاون مباشر لعدة رؤساء أميركيين جمهوريين وديمقراطيين.

إنّ سجلّه الفريد في الأجهزة الحكومية قد منحه نوعية تحليلية خاصة، استندت، ليس إلى خبرته الواسعة فحسب، بل أيضاً إلى وجهات نظر متعددة، تمكّن من خلالها من رصدِ ودعمِ ووضعِ سياسات وإستراتيجيات لمختلف الظروف والحيثيات والأطر الخاصة بنخبِ السلطة في الولايات المتحدة الأميركية، ومن الجوانب الأساسية للتوجهات العسكرية الأمبراطوريّة «الجديدة»، سلّط غيتس الضوء على ما يلي:

- «إن قدرة الولايات المتحدة على التعامل مع التهديدات المستقبلية سوف تعتمد على أدائها في الصراعات الحالية، وقطعاً فإن فشلها أو ما يبدو فشلاً، سواء في العراق أو في أفغانستان، سيشكّل ضربة كارثية لمصداقية الولايات المتحدة، بين أصدقائها وحلفائها، وكذلك بين الخصوم المحتملين».
- «من غير المرجّح أن تكرّر الولايات المتحدة في وقت قريب عراقاً آخر أو أفغانستان، أي إن تحدث تغييراً قسرياً لنظام ما، يُستتبع ببناء البلد تحت النار، إلاّ أن ذلك لا يعني أن ليس عليها مواجهة تحدّيات مشابهة في أماكن أخرى متنوعة».
- «حيثما يكون ممكناً، يترتّب على إستراتيجية الولايات المتحدة استخدام مقاربات غير مباشرة، لا سيّما من خلال بناء قدرات حكومات حليفة وقواها الأمنية، بغية منع حصول تقرّحات تتحوّل إلى أزمات تستدعي التدخّل العسكري المباشر، الذي غالباً ما يكون مكلفاً ومثيراً للجدل».
- «إن العناصر المدنية والعسكرية في جهاز الأمن القومي الأميركي قد تجاوبت بطرائق غير متساوية بحيث كانت تخرج على قاعدة التوازن في كل مرة أكثر. فالمشكلة ليست في الإرادة إنما في القدرة».

- «من أجل بلوغ النصر الحقيقي، وفقاً لما حدّده كلاوسويتز، ـ تحقيق هدف سياسي ـ تحتاج الولايات المتحدة إلى قوات مسلّحة، تتوازى قدرتها، على خلع الباب، مع القدرة على إزالة الفوضى حتى بناء المنزل، لاحقاً».
- «إضافة إلى ذلك، هناك مجموعة ما من المحتمل أن تكون سامّة، تتألّف من بلدان معادية، مجموعات إرهابية وأسلحة بيولوجية، كيميائية ونووية، فكوريا الشمالية قد صنعت عدة قنابل، وإيران تسعى للانضمام إلى نادي البلدان التي تمتلك أسلحة نوويّة».
- إن القاسم المشترك بين أولئك الخصوم المحتملين ابتداء بالخلايا الإرهابية «مروراً بالدول المعادية، وصولاً إلى القوى العظمى الناشئة، يكمن في أن تلك الجهات الفاعلة قد تعلّمت أن من الحماقة مواجهة الولايات المتحدة مباشرة بوسائل عسكرية تقليدية، لا تستطيع الولايات المتحدة عدهيمنتها الحالية مضمونة، فهي تحتاج أن تستثمرها في البرامج، والخطط والأشخاص الذين يضمنون استمرار تلك الهيمنة».
- «كخبير تعود إعداد تقارير تقويمية حول الإمكانيات العسكرية لروسيا، لعدة رؤساء يمكنني التأكيد أن القوات المسلحة النظامية في روسيا، على الرغم من التحسّن اللافت الذي حقّقته بعد تراجعها الأكيد في التسعينيات، لا تزال تعدّ خيالاً لما كانت عليه في الاتحاد السوفياتي السابق. إن ظروف الديموغرافية المتضاربة في روسيا ربما ستظل تهدد القوات النظامية».
- وبالنسبة إلى الصين، فيمكن لاستثمارات بكين في الحرب الإلكترونية، الفضائية، الأسلحة المضادة للطيران والبواخر، الغوّاصات والصواريخ الباليستية، يمكنها أن تشكّل تهديداً للوسائل الرئيسية التي لدى الولايات المتحدة لبسط سلطتها لمساعدة حلفائها في المحيط الهادئ: قواعد ووسائط جوية وبحرية والشبكات التي تدعمها، كل ذلك يعطي المزيد من الأهمية إلى قدرات الولايات المتحدة التي تمكّنها من الهجوم وراء الأفق واستخدام

الدفاعات المضادة للصواريخ، الأمر الذي سيتطلّب إدخال تغييرات للانتقال من الأنظمة القصيرة المدى إلى أنظمة بعيدة المدى، كقاذفات القنابل من الجيل المقبل».

- «هناك بعض الدول التي ربما لن تكون قادرةً على تحدّي الولايات المتحدة عن طريق طائرة مقابل طائرة، باخرة مقابل باخرة، دبّابة مقابل دبّابة، إلاّ أنها تعمل على تطوير وسائل تدميرية للتخفيف من تأثير القوة العسكرية الأميركية الهائلة، الحدّ من الخيارات العسكرية للولايات المتحدة، ومنع قواتنا المسلّحة من حريّة التنقّل والحركة».
- «لقد تعلّمت أشياء كثيرة خلال اثنين وأربعين عاماً من الخدمة في حقل الأمن القومي، وأهمّ ما تعلّمت هو تقديري حدود الأشياء ومعنى التواضع، فالولايات المتحدة هي البلد الأكيد والأقوى في العالم، ومع ذلك هناك حدود لما يمكنها أن تفعل. إن القوة الكبيرة والمدى العالمي لقواتها المسلّحة شكلا عنصراً مساهماً لا غنى عنه بالنسبة إلى السلم العالمي ويجب أن تظل على هذا النحو، ولكن يجب ألاّ ينتج من كل إساءة وكل اعتداءٍ وكل أزمة ردٌّ عسكريّ من قبل الولايات المتحدة الأميركية».

كما يمكننا أن نلاحظ عدم وجود أي تغيير جوهري في محتوى الخطط والمفاهيم التي تضمّنتها إستراتيجية الدفاع الوطني التي قدّمها آخر وزير دفاع أميركي في إدارة جورج دبليو بوش، الذي أعيد تعيينه في منصبه من قبل الرئيس الديمقراطي الجديد، ممّا سلّط الضوء على أن النهج الذي رسمه روبرت غيتس في محاولة منه لقلب حالة الانحدار السياسي العسكري الأميركي، بناء على قواعد براغماتية وحقائق لا يرقى إليها الشك، يحظى بموافقة قطاع بيروقراطي فيدرالي واسع، سواء في السلطة التشريعية أو في السلطة التنفيذية المعنية بالإدارة ومراقبة الأجهزة العسكرية.

كما تمّ التأكيد مجدّداً وبتركيز خاص على تأثير الصراعات الدائرة في العراق وأفغانستان في نهاية المطاف، في مستقبل المؤسسة العسكرية، كما يشير في الوقت عينه إلى ضرورة إعادة طرح تأهيل عناصرها لمواجهة مفاهيم دفاعية وتكتيكية أخرى

في القتال، غير تقليدية، كالحرب غير النظامية مثلاً أو أشكال قتالية أخرى غير متماثلة، تقلق كبار القادة والخبراء الإستراتيجيين العسكريين، فنتائج المواجهة العسكرية تعتمد بالضرورة على ميزانيات عسكرية ضخمة، لا على كمّية السلاح المتاح ونوعيته، بل تعتمد على استخدامه بطريقة مناسبة ومنسّقة على مسارح العمليات العسكرية التي يختارها خصومهم بشكل عام ويضعون شروطها، ذلك كان سبباً لكي يجد البنتاغون نفسه مضطراً إلى حماية قواته في مخيماتهم، بغية الحدّ من ارتفاع عدد الخسائر البشرية الأميركية في كلّ من الصراعين.

إن الأفكار الأساسية والأسس التي ارتكزت عليها هذه الإستراتيجية في مجال الدفاع، ستعود لتوجّه مخططات الأمن القومي التي سيقدّمها ويوقّعها رئيس الولايات المتحدة الأميركية خلال الأشهر المقبلة، للمرحلة الممتدة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٣.

خلاصة

إلى القرّاء الأعزاء،

عند مراجعة الأسئلة الكثيرة المطروحة على ظهر الغلاف، لمعرفة إلى أي حدّ تمت الإجابة عنها وتبيانها من خلال البحث الذي بين أيدينا، أتساءل إذا ما كانت تلك الأجوبة قد شملت كل ما كنت أودّ أن أقدّمه بخصوص هذا الموضوع الذي تمت معالجته في هذا الكتاب.

بما أنكم امتلكتم «الجرأة» على تصفّح أو قراءة هذا الكتاب، أسمح لنفسي، في خاتمته، أن أكتب لكم اعتباراتي حول ما أُريدَ لنص، يهدف ليس إلى الإعلام فحسب، وإنما يميل إلى تحليل الأحداث والأفكار والمواقف، وأنماط السلوك والدوافع، وتطوّرالمنظومات الفكرية المنصوصة والمنفّذة من قبل نخب السلطة الأميركية، بمرور الزمن، لضمان مصالحها وأطماعها الأمبراطوريّة، منذ تكوين الأمة الأميركية نفسها. وهذه النخب هي التي أعلنت، تاريخياً، أنها تتصرف باسم الشعب الأميركي الذي، في الحقيقة، لا تمثله، كما تظهر الأدلة المبيّنة في الكتاب.

لقد حاولتُ بالإضافة إلى ذلك، أن أضع أسساً للأسباب التي تشرح الميل نحو استعمال القوة من قبل تلك الجهات والمؤسسات الاجتماعية النخبوية، التي تشكل السلطة الحقيقية في الولايات المتحدة، معتمدة، لبلوغ أهدافها الاقتصادية، على التفكير العسكري المستند إلى «المصلحة القومية» والإستراتيجيات التي تعتمدها كل إدارة جديدة لتحقيقها.

إن تطوّر الوقائع التي تم سردها في هذا الكتاب، وتحليلها المتعدّد الأبعاد، يزيدان من قوة تحليلات بعض الخبراء العالميين، تلك التي تعزّزت بالسابقة التاريخية، للتطرّف الذي بلغته هذه الطبقة السياسية من أجل حماية مصالحها غير المشروعة، بينما يتحوّل الشعب الأميركي، غالباً، إلى ضحية تلاعب وتضليل من قبل هؤلاء

المتطرّفين، عبر نفوذهم الإعلامي الفاعل، لإدخاله في سلسلة من حروب دامية من أجل نهب ثروات الآخرين.

إن هذه الممارسة المتغطرسة والعنفية زرعت العداء ضد الولايات المتحدة في كثير من المناطق في العالم، مساهمةً بذلك، في تغذية آفات عديدة وتحفيزها مثل الإرهاب الدولي، نتيجة لعجز أشخاص ومجموعات وأحياء مأهولة وأمم بأسرها، أمام المظالم والفوضى والجرائم التي ترتكب باسم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، تحت ذرائع، النتائج الوخيمة لممارسات الهيمنة الأمبراطوريّة، كالفكر المفرط في الأصولية، فكر أولئك الذين يلجأون إلى «أسلوب» إرهابي غير مقبول، لبلوغ أهدافهم.

لا يُستبعد احتمال أن تكون الأحداث المتعلقة بالحادي عشر من أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠١، على الرغم من فظاعتها، استجابةً لعدوان ذاتي منظم ومجاز من أجل تبرير الدينامية الحربية التي قرّرتها حكومة المحافظين الجدد بقيادة جورج دبليو بوش، بغية مواجهة الدورة الاقتصادية الأميركية الآخذة في الانحدار والتي تزامنت مع بداية ولايته وتلازمت مع قلّة شعبية الرئيس «المنتخب» بقرار غير اعتيادي اتخذته المحكمة العليا في الدولة.

وعلى الرغم من عدم التحقق، حتى الآن، من توضيحات استنتاجية، لدعم هذه الفرضية، من الناحية القانونية، فلا بدّ من الأخذ في الحسبان التصميم الرئاسي وجهازه للأمن القومي، في تحليل يعود إلى الماضي ويدقق بوضوح في الوقائع، في ما عنى الاستعدادات الدقيقة والجوهرية التي قامت بها رابطة الاستخبارات قبيل الأحداث المؤسفة في الحادي عشر من أيلول ما كان قد بعث برسالة مبهمة للإبقاء على أهمية الموضوع أو مقولة «دعه يعمل» التي تفسّر التسامح والتساهل من قبل وكالات الأمن الفيدرالي المقتدرة والمنتشرة في كل مكان، وذات الكفاية، التي تتبع عمودياً لرئيس ذلك البلد، وقد قلّلت هذه الوكالات «على نحو مستغرب» من أهمية المؤشرات البارزة التحضيرية لتلك الأعمال البغيضة التي خلّفها القائمون بها، فعلياً، وهم كثر، داخل أراضي الولايات المتحدة نفسها.

ولا يعتدّ كذلك بإيضاحات نهائية، تسفّه النخب الأمبراطوريّة، قبل أن تنفجر فضائح سياسية وتنتقل إلى الرأي العام الأميركي والدولي على غرار ووترغايت وإيران- كونترا ونتائج اللجان التشريعية التي تقصّت هذه الوقائع والتي أظهرت، بما لا يرقى إليه شك، تورّط الحكومة الفيدرالية ووكالات استخباراتها في تنظيم وتنفيذ الاغتيالات السياسية، والتخريب، وتهريب المخدّرات، والتجسّس، والتشويش ضد دول مختلفة، وشخصيات بارزة، كما شملت أيضاً حركات مدنية وثقافية وناشطين أميركيين من أجل السلام، يعارضون الحرب.

ومن اللامفكَّر فيه أيضاً، قبل تعداد البراهين الدامغة، احتمال أن تقوم دولة قانون، كالدولة الأميركية ومؤسساتها، تكراراً وبقرارات رئاسية، باستفزازات مقزّزة، وبخلق ذرائع كتلك التي يخلقها المتشددون الصقور في الاستخبارات المركزية الأميركية CIA، وفي البنتاغون، في محاولة لتبرير غزو جديد لكوبا، أمام أنظار الشعب الأميركي والمجتمع الدولي، بعد محاولتهم الفاشلة التي استخدموا فيها المرتزقة لغزو خليج الخنازير.

في هذه المناسبة، وكما ورد في الكتاب، ثمة ممثلون كبار لدوائر السلطة الأمبراطوريّة، كانوا خاضعين مباشرةً للرئيسين أيزنهاور وكندي، أوردوا في مخططاتهم السرّية المعادية لكوبا، أنهم قد تلقّوا أمراً بتقديم خيارات تتعلّق بهجمات ذاتية إرهابية ضد منشآت مدنية وعسكرية أميركية، وفي بلدان أخرى، ومن بينها تلك الفكرة الغادرة، القاضية بتفجير طائرة مدنية في الجو، تابعة للخطوط الجوية الأميركية، بشهادات مزعومة من قبل مسافرين أميركيين، خلال مرورها فوق الجزيرة، وذلك لتحميل المسؤولية إلى السلطات الكوبية، وفي ذلك عملياً، ما نصفه بأعمال إرهابية، كتلك التي نفذّت ضد كوبا، عام ١٩٧٦ وضد الولايات المتحدة عام ٢٠٠١. وهكذا، تم الكشف، مرةً أخرى، عن عمليات شنيعة مركّبة خلف العرش الأمبراطوري، بموافقة العديد من «الأباطرة» الذين توالوا على ذلك العرش، لتحقيق الأهداف الدنيئة للإدارة، معتمدة إرهاب الدولة، الذي يرتدّ ضدها في بعض الأحيان.

ويراد من الأدلة المقدمة في الكتاب، أيضاً، أن تساهم في فهم الدوافع الحقيقية

للسلوك الحربي الذي يتّبعه جورج دبليو بوش، منذ تولّيه السلطة في ٢٠ كانون الثاني/يناير من عام ٢٠٠١.

على الرغم من الازدراء الفريد الذي أبدته الإدارة الجمهورية، انطلاقاً من كل ما يمكن أن يضرّ بالمصالح الجيوستراتيجية لدوائرها في السلطة، عبر تجاهلها المتغطرس لمواقف حلفاء قدامى وجدد، أو حتى خصوم، نتيجة لممارساتها التعسفية العشوائية، فقد برز نتيجة لذلك كله، في صفوف الرأي العام الأميركي نفسه، معارضة مهمة جداً كبحت تلك الإدارة، بحيث تمكنت، بواسطة عوامل استثنائية فقط، كتلك الناجمة عن التفجيرات الدامية في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، من تغيير التوافق الداخلي، لمصلحة أهداف الهيمنة لتلك الطبقة الأميركية من المحافظين الجدد، وهي طبقة أقلية ولكنها مقتدرة.

وبناءً على ما تقدّم، فإن تلك الأحداث المؤلمة صارت «حجر الزاوية» المرجو، الذي سمح للقيادة الأميركية العليا، أن تستميل إليها الجماهير الشعبية الغفيرة، بواسطة احتكارها العالمي لوسائل الإعلام والاتصال، مطلقة ذريعتها الكبرى: الإرهاب الدولي، ودافعة إلى مستويات تفوق الخيال، إستراتيجيتها العسكرية التي أعدّها مسبقاً المحافظون الجدد، ومدعّمة بعقيدة الأمن القومي، والمشروطة بالعوامل الاجتماعية ـ التاريخية والاقتصادية والسياسية. إن هذه القيادة العليا بإدارة جورج دبليو بوش، كانت قد فشلت منذ تولّيه السلطة، في تنفيذ خطتها، بحيث جاءت تمدّ موضوعياً وذاتياً، الإدارة الحالية، على المستويين الداخلي والخارجي، بالحجّة الاحتيالية الكبرى كشرط لا بدّ منه، للتسريع بعملية تطوير المخطّط الطموح للهيمنة الشاملة.

إن المفهوم الجديد للخطر، الذي تغذّى بموت آلاف الأبرياء، نتيجة الأعمال الإرهابية للحادي عشر من أيلول/سبتمبر، والهلع المفرط الذي انتشر، بسببها داخل مجتمع لم يكن قد تألم، داخلياً، من أي عدوان بهذا الحجم، منذ نهاية الحرب البريطانية ـ الأميركية في العام ١٨١٤، دفع بطريقة خيالية، الإستراتيجية الوحشية لهذه الإدارة، الأمر الذي مهّد لرفع موازنات الدفاع والأمن إلى مستويات تفوق التصوّر،

ولوضع هيكليات تنفيذية وعسكرية، أو لإعادة النظر في حجوم هيكليات أخرى وأبعادها، تحتاج إليها الإدارة في عملية بلوغ أهداف الأمبراطوريّة في الهيمنة.

إن ذريعة الحرب «ضد» الإرهاب، قد أضرّت أكثر من أي وقت مضى، بالضمانات الدستورية، وبالحقوق الفردية للمواطنين الأميركيين، وسمحت في الوقت نفسه، بخروقات صارخة لحقوق المعتقلين الإنسانية، أو الخاضعين للتحقيق، أو أسرى الحرب، وأدّت إلى تشكيل محاكم عسكرية ذات صلاحيات، تجيز الاعتقالات السريّة، والإعدامات خارج قنوات القضاء، ومنحت جهاز التجسّس الأميركي، صلاحيات غير محدودة، للتصرّف وفق مشيئته، سواء داخل الولايات المتحدة أو في بقية أنحاء العالم.

إن مشروع المحافظين الجدد، كما وثّقه وحلّله هذا الكتاب، تكرّس لفرض نظام عالمي أمبراطوري، يرتكز على عقيدة بوش المتغطرسة، التي جرى إعلانها، شكلياً، في العشرين من أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠١، عندما وضع الرئيس الأميركي، الكرة الأرضية، معتمداً على دعم عملي إجماعي من قبل الكونغرس في بلاده، في حالة استثنائية، تحت وطأة حملته الصليبية الكونية «ضد» الإرهاب، متحدياً المجتمع الدولي، مهدّداً إياه بقوله: «إما أن يكون المجتمع الدولي مع الولايات المتحدة وإما أن يكون مع الإرهاب».

إن إستراتيجية الأمن القومي المعوْلمة للحرب «ضد» الإرهاب، برعاية المحافظين الجدد الذين اكتسبوا «شرعيتهم» بالدم والرماد اللذين خلّفتهما أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، في إثر «النصر» الانتخابي المشكوك فيه لجورج دبليو بوش، شرّعت الأبواب لثماني سنوات مدمّرة، بتسلّح لا كابح له وتجارة رابحة لمصلحة المجمع العسكري الصناعي، وموازنات وإنفاقات عسكرية ذات أرقام خيالية، وشروط محقّرة حتى «للأصدقاء» «والحلفاء»، وصولاً حتى ارتكاب جرائم ضد دول وشعوب مصنّفة في خانة الأعداء.

إن الجوهر الحربي لسياسة الولايات المتحدة الدولية التي تميّزت فيها الإدارة الجمهورية، أثّر، منطقياً، في المخطّطات الدفاعية لسواها من القوى العظمى في

العالم، تلك التي لم تستسلم لفكرة وجود عالم ذي قطب واحد، ممّا يهدّد بإطلاق العنان مجدّداً لسباق التسلّح الباهظ الكلفة، وسط أزمة تجاوزت الإطار المالي، لتضرب بقسوة، الاقتصاد الشامل بكل أبعاده، بدءاً بالغذاء والطاقة ووصولاً إلى تردّي البيئة، وفي جميع مجالات الحياة الإنسانية تقريباً.

وفي غضون ذلك، تواصل سفك الدماء من جراء حربين أميركيتين، تسبّبتا بمقتل أكثر من أربعة آلاف جندي أميركي، وبمجازر أودت بحياة أكثر من مليون عراقي وأفغاني، سقطوا بنيران «صديقة» و«ديمقراطية». إنهما حربان، أُريدَ منهما الاستيلاء على الذهب الأسود، والمواقع الجيوستراتيجية، للتوسّع بمزيد من الأسواق التجارية، بينما يتفشّى الإرهاب نتيجة «أمبراطوريّة الإرهاب» غير المتجانسة والعشوائية، التي فرضها جورج دبليو بوش ونخب سلطة المحافظين الجدد على العالم، بواسطة القوّة العسكرية أو التهديد بها، من أجل السيطرة على الثروات الطبيعية الهامة في العالم، تحت ذريعة «محاربة» الإرهاب.

إن الأزمة الاقتصادية الخطيرة المستمرّة، اتخذت منحى مائلاً إلى المزيد من الخطورة، بعد أن استنفدت الليبرالية الجديدة كنموذج اقتصادي، وبرزت محدودية القدرة الأميركية على فرض نفسها في الحقل الاجتماعي – الاقتصادي، التكنولوجي والدبلوماسي، حتى في المجال العسكري، وشكلت مشهداً معقداً، يعيق هيمنة الولايات المتحدة، وأهداف نخبها، ويمنع ظهور لاعبين دوليين آخرين، قادرين على تحدّي قدرتها في هذه الجبهات الإستراتيجية.

عندما كنت أكتب الصفحات الأخيرة من هذا الكتاب، تم نشر ثلاثة أخبار تتعلّق بالإرث الذي خلّفته إدارة بوش الإرهابية لخليفتها الديمقراطية، برزت من خلالها الدينامية الناتجة من الإرهاب الأمبراطوري الذي مارسه المحافظون الجدد، ونتائجه المستقبلية.

الخبر الأول، ويعود إلى الأول من كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٨، حيث قال الرئيس بوش في مقابلة أجريت معه في كامب دايفيد، لبرنامج أخبار العالم من قناة إي.بي.سي ABC: «إن أكثر ما أشعرني بالأسف طوال المرحلة المنصرمة، هو

الخطأ الاستخباري بخصوص العراق، كثيرون هم الأشخاص الذين وضعوا سمعتهم على المحك، عندما قالوا إن أسلحة الدمار الشامل كانت السبب في إطاحة صدام حسين». وعن السؤال أنه في حال قالت الاستخبارات إن العراق لا يملك أسلحة دمار شامل، فهل كنت ستعلن الحرب؟ قال الرئيس: «هذا سؤال مهم، إنه عودة إلى الوراء لا أستطيع القيام بها». وأضاف أيضاً: «أعتقد أنني لم أكن مستعداً للحرب».

وكان الخبر الثاني في الثاني من كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٨ في الجريدة الأميركية، واشنطن بوست، وعدة وكالات صحفية أخرى، حيث أعلن أن بياناً من لجنة من الحزبين في الكونغرس الأميركي، استنتجت: «أن تفجيراً بأسلحة الدمار الشامل يمكن أن يحدث قبل العام ٢٠١٣، في أي جزء من العالم، ما يوجب على الولايات المتحدة أن تزيد دفاعاتها ضد استخدام الصواريخ النووية والبيوكيماوية من قبل الإرهابيين».

وأضاف الخبر، إن «احتمالات أن تكون الولايات المتحدة هدفاً لهجوم بالأسلحة البيولوجية، على قاعدة البذور المميتة، آخذة بالتزايد».

وقد نبّه الاختصاصيون من أنه يتوجّب على واشنطن، وفق مقاطع من التقرير المنشور، أن تقلّل من قلقها من أن يتحوّل الإرهابيون إلى خبراء في عالم الأحياء، لمصلحة قلقها من أن يتحول علماء الأحياء إلى إرهابيين».

وقد ناشدت اللجنة الإدارة الأميركية المقبلة أن تقوم «بأعمال حاسمة» للوقاية من الهجمات وأن تكون جاهزة وقادرة على الردّ في حال حصولها.

نشر الخبر الثالث في الخامس عشر من كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٨، عندما أوضح نائب الرئيس الأميركي، آنذاك، ريتشارد تشيني، في مقابلة مع قناة الـ ABC الأميركية، أنه موافق على تقنية الإستجواب «ووتربوردينغ» «الغرق الاصطناعي». وفي تلك المناسبة، وعن سؤال عما إذا كانت بعض الاستجوابات قد ذهبت بعيداً متجاوزةً حدودها، أجاب بشكل حاسم: «لا أعتقد ذلك».

وبهذه الطريقة، يكون نائب بوش قد أقرّ بمعرفته واطلاعه على تلك التقنية التي تمارسها الولايات المتحدة في استجوابها للعديد من المعتقلين وبينهم، خالد الشيخ

محمد، وهو العقل المدبّر المزعوم لتفجيرات نيويورك وواشنطن.

ولدى سؤاله عمّا إذا كان يفكّر بأن استعمال هذه التقنية للتعذيب، في حالة محمد، قد كان مناسباً، أجاب بما لا يترك مجالاً للشكوك: «أجل، هو كذلك». وهذا ما يؤكد مجدّداً أن الممارسات اللاإنسانية للتعذيب كانت وعلى أعلى مستوى سياسي في إدارة المحافظين الجدد، تحظى، في كل لحظة، بموافقة الرئاسة، «مشرّفة» بذلك، الفكر الفاشي بأن الغاية المراد بلوغها تبرّر الوسائل المستخدمة لذلك.

إن الرفض الشعبي المتزايد لمثل هذه الأعمال البربرية، وعجز دائرة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، قد صدما المجتمع الأميركي، وأثّرا في مشروعهم الكوني الشامل الذي يتطلب، من قبل الخبراء السياسيين الذين وضعوه، أن يعيدوا تكييفه عن طريق مواقف أكثر براغماتية ومتعددة الجوانب، في رسم وتنفيذ المشاريع الخارجية والأمنية، تجاه مناطق مختلفة من العالم، بغية إعادة بناء علاقاتهم مع الآخرين، على قاعدة احترام المبادئ التي أقرّتها شرعة الأمم المتحدة، وليس عبر فلسفة الفرض والقوة، التي لا مستقبل لها في عالم معولم، حيث تحل المشاكل فقط، بواسطة الحوار والتفاهم في الحقل الدولي.

ولقد رحّب العالم، بتفاؤلٍ معتدلٍ، بالخطاب المتماسك للرئيس المنتخب، بشأن ضرورة التغيير في الولايات المتحدة، كما تلقف الشعب الأميركي بارتياح، الإنجاز الحقيقي المتمثل بانتخاب رئيس أفرو ـ أميركي، لأول مرة في تاريخ الأمة، وهو سليل الطبقات والأقليات الأشد فقراً في ذلك البلد، وابن طبقة وارثة لأولئك الذين تحوّلوا إلى عبيد، باسم الحرية والديمقراطية، منذ قرنين من الزمن تقريباً، ولم يُعترف بحقوقهم الأساسية كمواطنين إلاّ منذ عقود قليلة فقط، في كثير من الأماكن في البلاد، حيث ساهموا في البناء وهم الآن يطالبون بتحقيق أحلامهم وتطلّعاتهم ومثلهم في العدالة، مدركين عمق العنصرية وغيرها من أشكال التمييز العنصري، والجنسي والعمري والإثني والديني وغيرها من الآفات والمشاكل المترسّخة في المجتمع في تلك البلاد، كالعنف والجريمة، وكراهية الأجانب والفاشية الجديدة والفروق الاجتماعية الصادمة، والفقر وإهمال واقتلاع القطاعات الفقيرة، وهي مشاكل لا

تحلّ بتعدادها وإنما تستلزم الإرادة السياسية الحقيقية، الذكاء، الشرف والبراعة لإيجاد حلول لها.

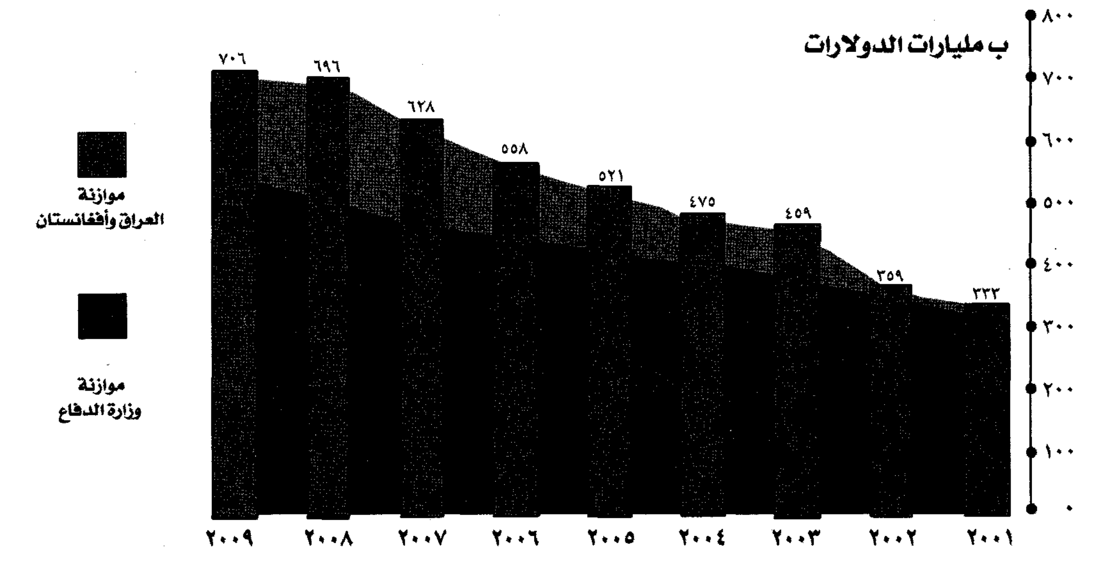
ينتهي العقد الأول المشؤوم من الألفية الثالثة، مع أسوأ أزمة اقتصادية تضرب الولايات المتحدة والعالم، منذ ثلاثينيات القرن الماضي، فتحوّلت حسنات الأمبراطوريّة وقدراتها وقوتها إلى ضعف وتهديدات وحال من الريبة، بينما كان الشعب الأميركي يقرّر سيادياً، في ذلك الحين، إذا كان يرغب في تكرار الشيء نفسه، أو في تغيير نوعي في علاقات السلطة، بين الحكّام والشعب، هذا التغيير الذي يقترب، في الحقيقة، من حاجات وتطلعات مجتمع معقّد وغير متجانس، كالمجتمع الأميركي، إلاّ أن الشعب الأميركي قرّر التغيير، وتلك هي إرادته.



الملاحق



الإنفاق العسكري للولايات المتحدة من ٢٠٠١ الى ٢٠٠٩



المصدر: www.globalissues.org

السنة	مليارات الدولارات	النسبة المئوية للزيادة بالمقارنة مع السنة الفائتة
٢٠٠١	٣٣٣	٠
٢٠٠٢	٣٥٩	٧,٢٤+
٢٠٠٣	٤٥٩	٢١,٧٩+
٢٠٠٤	٤٧٥	٣,٣٧+
٢٠٠٥	٥٢١	٨,٨٣+
٢٠٠٦	٥٥٨	٦,٦٣+
٢٠٠٧	٦٢٨	١١,١٥+
٢٠٠٨	٦٩٦	٩,٧٧+
٢٠٠٩	٧٠٦	١,٤٢+
المجموع	٤٧٣٥	٨,٧٧+

المصدر: www.globalissues.org

المكونات	اعتمادات عام ٢٠٠٩ (بالملايين)	المقارنة بالعام ٢٠٠٨ / بالملايين
عمليات وصيانة	١٧٩ ٨٠٠	٩,٥+
للطاقم العسكري	١٢٥ ٢٠٠	٧,٥+
شراء أسلحة	١٠٤ ٢٠٠	٥,٣+
أبحاث، تطوير، تقويم	٧٩ ٦٠٠	٤,١+
إنشاءات عسكرية	٢١ ٢٠٠	١٩,١+
بيوت العائلات	٣ ٢٠٠	١٠,٣+
صندوق الإدارة	٢ ٢٠٠	١٨,٨-
المجموع	٥١٥ ٤٠٠	٥,٧+

موازنة وزارة الدفاع الأميركية للعام ٢٠٠٩

المصدر: .www.defenselink.mil/

القيادات الموحّدة

يتولى قيادة جميع الوحدات المقاتلة التابعة للولايات المتحدة، رؤساء القيادات الموحّدة.

وتتميّز القيادات الموحّدة بمهمتها الواسعة والدائمة بإمرة قائد واحد، يكون إمّا جنرالاً وإمّا أميرالاً. كما تتميّز بكونها مؤلفة من جهازين مسلحين على الأقل.

لم يحدّد القانون عدد القيادات الموحدة، بحيث يمكن أن يتغيّر عددها مع الزمن. وفي الوقت الراهن، يوجد لدى القوات المسلحة للولايات المتحدة عشر قيادات موحّدة، منها أربع ذات مسؤوليات وظيفية وعملية، وست ذات مسؤوليات إقليمية:

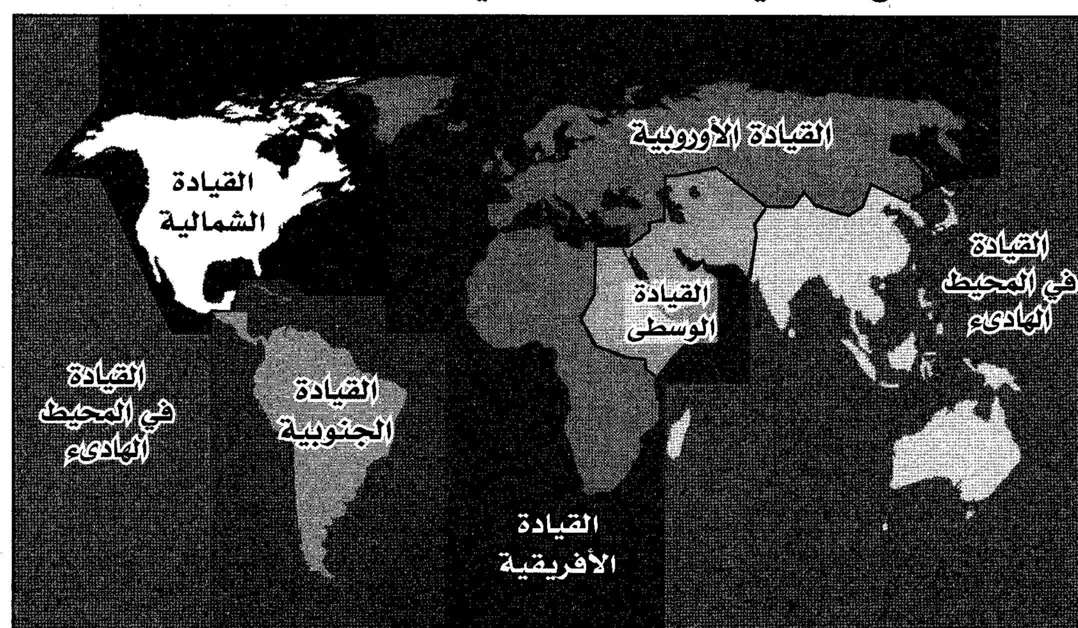
القيادات الموحدة الأربع ذات المسؤوليات الوظيفية هي:

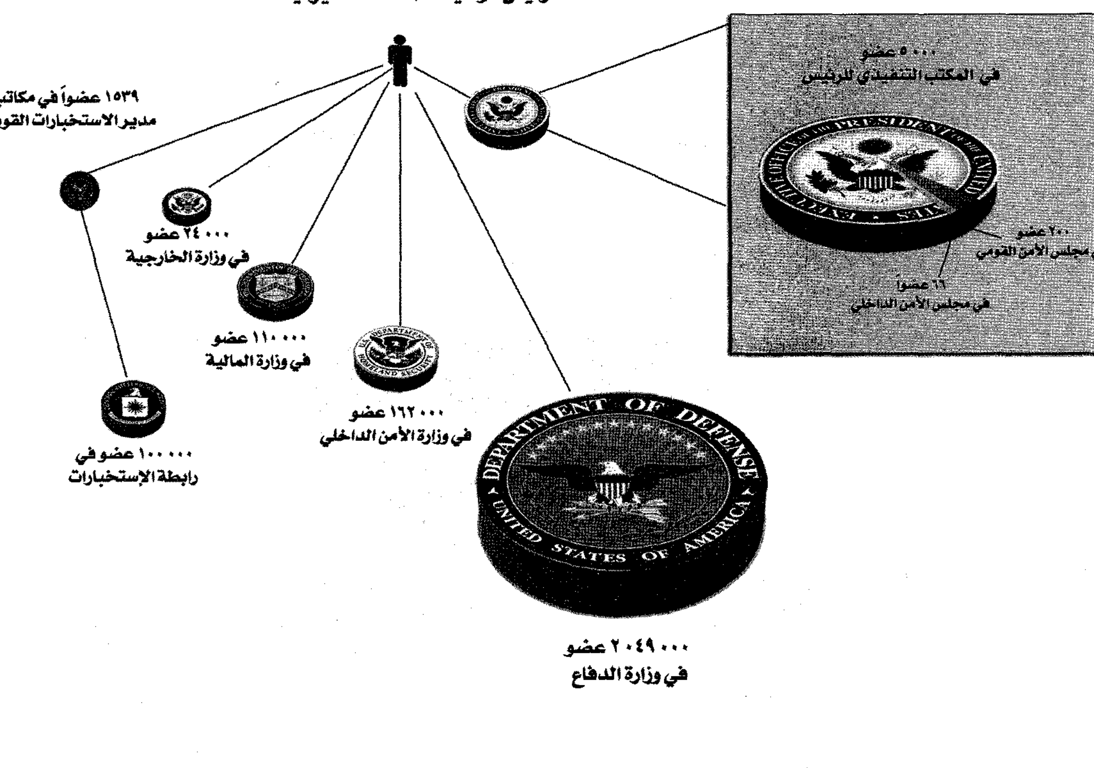
- قيادة الوحدات المشتركة
- القيادة الإستراتيجية
- القيادة المشتركة للعمليات الخاصة
- قيادة النقل

القيادات الموحدة الست ذات المسؤوليات الإقليمية هي:

- القيادة الشمالية
- القيادة الجنوبية
- القيادة الأوروبية
- القيادة الوسطى
- القيادة في المحيط الهادىء
- القيادة الإفريقية

التوزيع الإقليمي للقيادات الموحّدة في القوات المسلحة الأميركية





الهيكلية التنظيمية لمجلس الأمن القومي

مجلس الأمن القومي

- لجنة الأعضاء الرئيسيين (أعضاء الوزارة)
- لجنة البدائل (نواب الوزراء)
- لجنة التنسيق السياسي

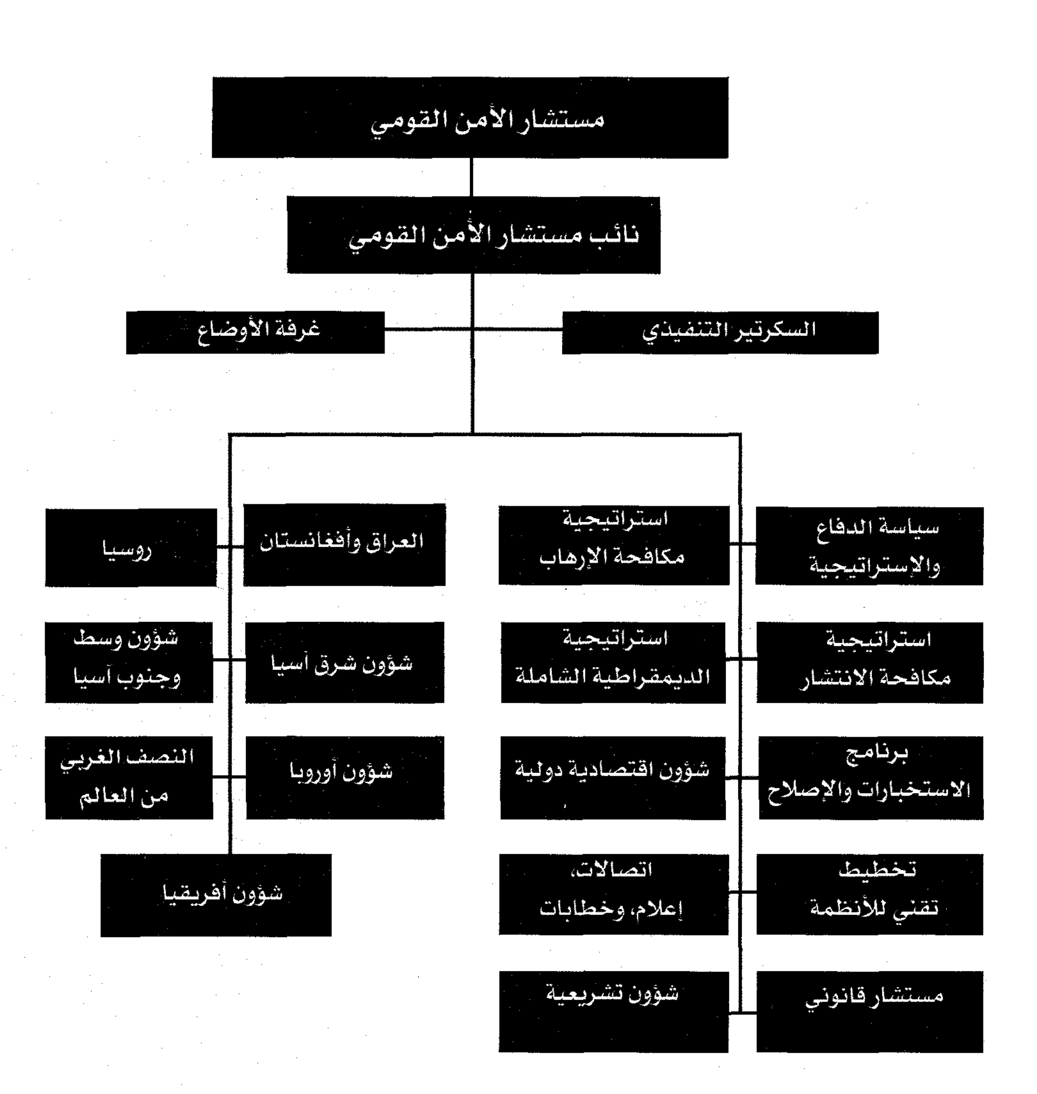
- طاقم العاملين في مجلس الأمن القومي

لجنة الأعضاء الأساسيين: تناقش المواضيع المتعلقة بالأمن القومي بين الوزراء ورؤساء وكالات الحكوم
الأعضاء الدائمون هم: وزير الخارجية، وزير المالية، وزير الدفاع، رئيس القيادة المشتركة لهيئة الأركان، مد
لاستخبارات القومية، مستشار الأمن القومي، رئيس مكتب نائب الرئيس ومستشاروه لشؤون الأمن القومي. ويشار
لوزراء المعنيّون من الوزارات الأخرى وفقاً للمواضيع المطروحة.

لجنة البدائل: تنعقد الاجتماعات على مستوى البدائل، بمشاركة نواب الوزراء كأعضاء دائمين وهم: نائ
زير الخارجية، نائب وزير المالية، نائب وزير الدفاع للشؤون السياسية، نائب المدعي العام، نائب رئيس مكت
لموازنة في البيت الأبيض، نائب مدير الاستخبارات القومية، نائب رئيس القيادة المشتركة لهيئة الأركان، ونائ
ستشار الأمن القومي.

لجنة التنسيق السياسي: تشكّلت من ممثلين عن الوزارات والوكالات التي تشارك في اللجان المذكورة أعلا
لى مستوى مسؤولين وسطيين ومتخصّصين. وهناك مجموعات حسب المناطق الجغرافية (أوروبا، النصف الغر
ن الكرة الأرضية، شرق آسيا، جنوب آسيا، الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا، إفريقيا). وتوجد مجموعات متخصص
ي مواضيع بارزة: الديمقراطية، حقوق الإنسان، المساعدات الإنسانية، مواضيع اقتصادية عالمية، مكافحة الإرهاب
تشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتها، التجسّس ومكافحة التجسّس).

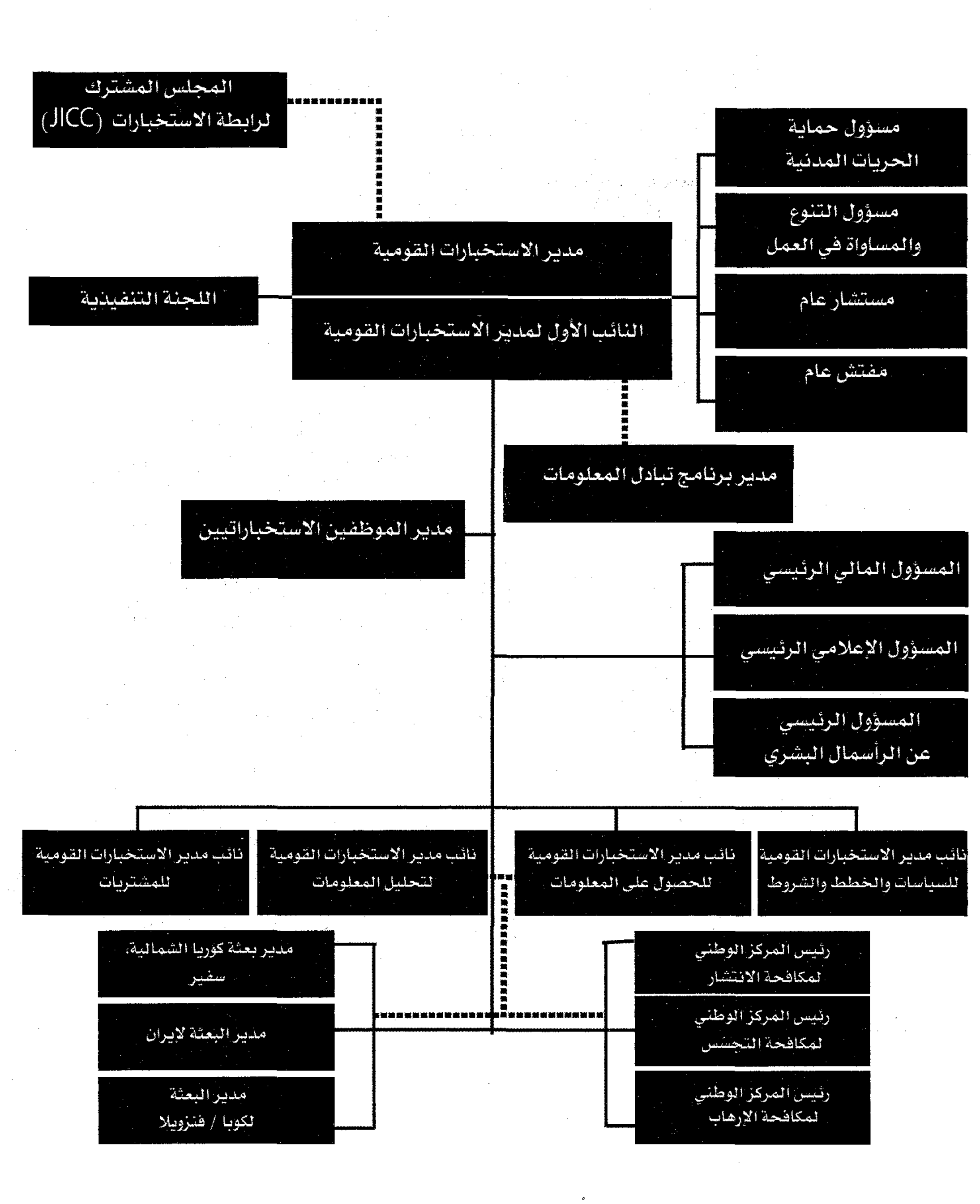
طاقم العاملين في مجلس الأمن القومي



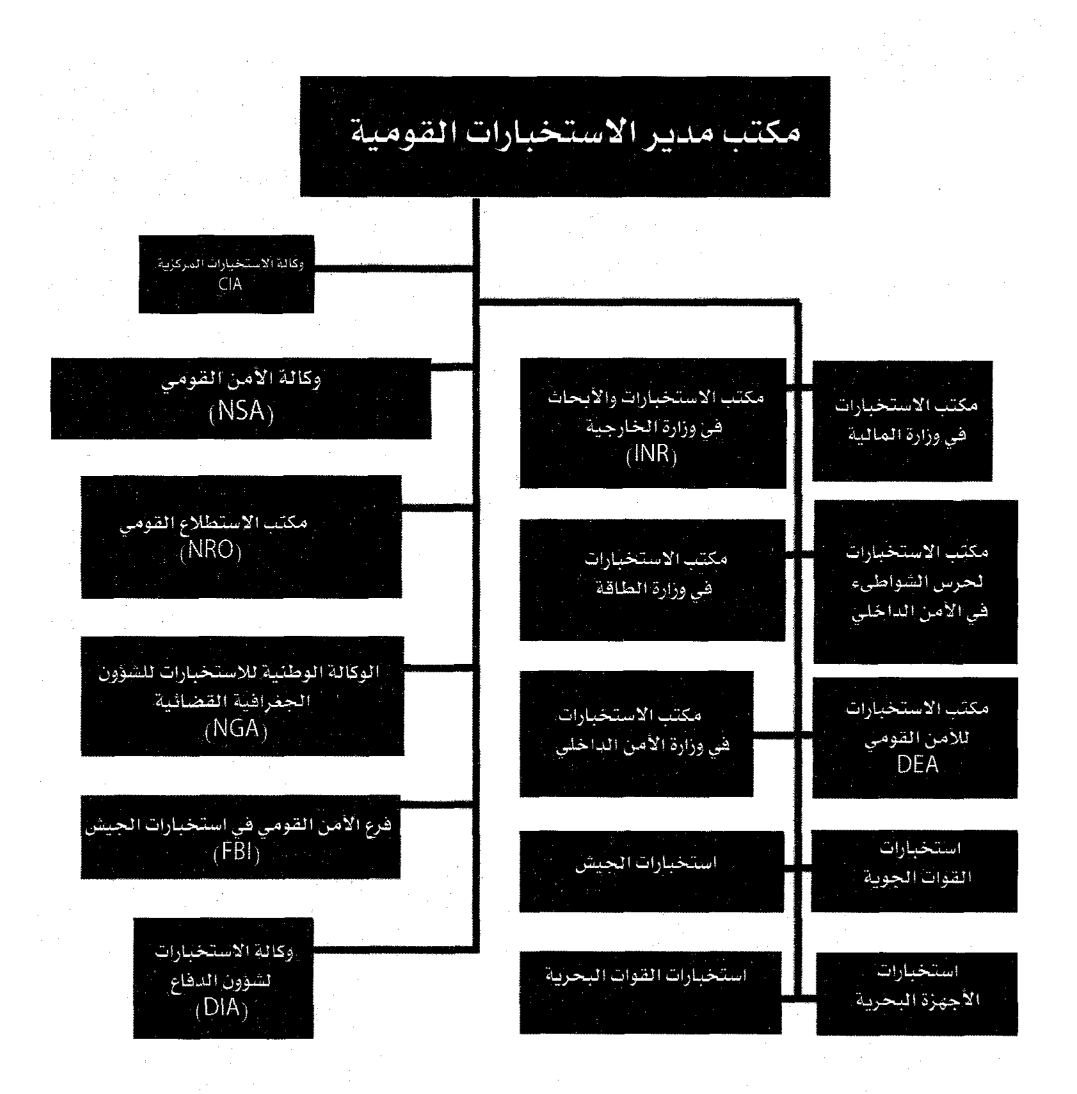
المصدر: www.pnsr.org

هيكلية تنظيمية لمكتب مدير الاستخبارات القومية

المصدر: موقع مكتب مدير الاستخبارات القومية على شبكة الأنترنت: www.odni.gov



الهيكلية التنظيمية لرابطة الاستخبارات



«مخطّط الذرائع لتبرير التدخّل العسكري في كوبا من قبل الولايات المتحدة، المعروف باسم «عملية نورث وود»، الذي وضعته هيئة الأركان المشتركة، وأرسلته إلى وزير الدفاع الأميركي، في الثالث عشر من آذار/مارس من عام ١٩٦٢، ضمن مذكّرة صنّفت بالسرية جداً».

وثيقة رفعت عنها السرّية

١٣ آذار/مارس عام ١٩٦٢

مذكّرة إلى وزير الدفاع.

الموضوع: في تبرير تدخّل الولايات المتحدة، عسكرياً، في كوبا.

إن قيادة الأركان المشتركة قد أخذت في الاعتبار مذكّرة قائد العمليات، مشروع كوبا، الذي يستجيب لرغبات ذلك المكتب في إعطاء تحديد واضح حول الذرائع التي تمهّد لتبريرتدخّل الولايات المتحدة عسكرياً، في كوبا.

إن قيادة الأركان تنصح بأن يبتّ سريعاً بهذه المذكرة كما لو أنها مقترح متعلق بالأهداف المخطط لها. لنفترض وجود مقترحات مشابهة مقدمة من وكالات أخرى وأن هذه المذكرة ستعتمد كأساس لتنفيذ مخطط على مراحل. إن المشاريع الفردية يمكن أن تؤخذ حالة حالة.

إننا نقرّر أن هناك وكالة واحدة لديها المسؤولية الأولى عن تنفيذ الأشكال العسكرية من المخطّط الأساس. ومن قبيل النصح نقول إن هذه المسؤولية عن العمليات العسكرية العلنية والسريّة توكل إلى رئيس قيادة الأركان المشتركة.

ذرائع من أجل تبرير تدخّل الولايات المتحدة، عسكرياً، في كوبا:[1]

١٣ آذار/مارس عام ١٩٦٢

١. بالعودة إلى مذكرة قائد العمليات، في مشروع كوبا، للجنرال كرايغ، يُحدّد الموضوع: عملية مانغوستا في الخامس من آذار ١٩٦٢، وقد طلب فيها وصف موجز ولكن دقيق، للذرائع التي تعدّها قيادة الأركان المشتركة ممهّدة لتبرير التدخل العسكري الأميركي في كوبا.

٢. إن المشاريع المتعلقة بالأمر الراهن المتفق عليه، تعرض كمقترح أوّلي يناسب أهداف المخططات ويقرّر أن في حال وجود مقترحات مشابهة مقدمة من قبل وكالات أخرى، فإن هذه المقترحات يمكن أن تستخدم كأساس لتنفيذ مخطط، على مراحل. وبالتالي، فالمشروع الفردي يمكن اعتباره أساساً لحالات ما.

٣. إن هذا المخطّط المشتمل على المشاريع المختارة انطلاقاً من أفكار تضاف أو مصادر أخرى، يمكن تنفيذه لتضافر الجهود كلها من أجل هدف نوعي نهائي يقدّم التبرير المناسب للتدخل العسكري الأميركي. إن هذا المخطّط سيسمح بتشكيل منطقي لأمور طارئة تختلط مع مسائل أخرى لاحقة وتبدو ظاهرياً، غير متصلة في ما بينها، وذلك من أجل أن تحجب الهدف النهائي وتخلق الانطباع الضروري عن قلة الحكمة والمسؤولية الكوبية موجهة على مستوى كبير إلى بلدان أخرى بينها الولايات المتحدة. كما أن هذا المخطط يضمّ الطرائق التي يجب اتّباعها ويجعلها تتلاقى بطريقة مناسبة. النتيجة المتوخاة من تنفيذ هذا المخطط هي وضع الولايات المتحدة في موقف من يتألم من شرّ يمكن التخلص منه، ناتج من الحكومة الكوبية القليلة الحكمة والمسؤولية، ونشر صورة دولية عن التهديد الكوبي للسلام في النصف الغربي من الكرة الأرضية.

(١) المصدر: وزارة الدفاع. Office of the Defense, Historian`s, Cable Files, Cuba, January-August 1962.

٤. «إن الوقت هو عامل مهمّ في حلّ المسألة الكوبية، ومع ذلك، فإن المشروع يجب أن يوضع موضع التنفيذ في الأشهر المقبلة».

٥. «إن تحقيق تدخّل عسكري مفتوح سيكون هدفاً نهائياً، ولذلك نصح بأن توكل المسؤولية الأولى عن تنفيذ أشكال عسكرية وشبه عسكرية من المخطط للعمليات العلنية والسرية، إلى قائد قيادة الأركان المشتركة».

(ملاحظة: إن طرائق العمل التي نقدّمها لاحقاً، تشكل مقترحاً أولياً يتابع رسم أهداف فقط وأن هذه الأهداف ليست منظمة، زمنياً، وفق ترتيب تصاعدي، فهي أفكار تقدَّم من وكالات أخرى لديها أهداف مشابهة، مخصّصة لإيجاد نقطة انطلاق لتطوير مخطط وحيد، شامل ومقسّم على مراحل. إن مثل هذا المخطط سيسمح باعتماد مشاريع فردية في إطار الأعمال المتصلة في ما بينها والمرسومة بغية الحصول على التبرير المناسب لتدخّل عسكري أميركي، في كوبا).

١. إنه لمن المفيد القيام باستفزازات مشروعة كأساس لتدخّل عسكري أميركي، في كوبا. والمؤكد أن الاستفزاز وأعمالاً أخرى ستجعل الكوبيين يفكرون أنهم أمام غزو وشيك. إن موقفنا العسكري خلال تنفيذ المخطط سيسمح بتغيير سريع: من التمرين إلى التدخل الكامل إذا كان الرد الكوبي يبرّر ذلك.

٢. إن سلسلة من الحوادث المنسقة سيخطط لها، بدءاً من داخل غوانتانامو أو مباشرة منها. إن مثل هذه الأعمال ستُفهم على أنها منفّذة من قبل القوات الكوبية المعادية.

أ. حوادث من أجل القيام بهجوم معقول (دون ترتيب زمني).

١. إطلاق الإشاعات (بكثرة)، استخدام الإذاعة السريّة.

٢. جعل بعض الكوبيين يعبرون سياج القاعدة (أصدقاء يرتدون زيّاً واحداً يتظاهرون بالهجوم).

٣. إلقاء القبض على كوبيين (أصدقاء) يقومون بأعمال تخريب داخل القاعدة.

٤. إحداث قلاقل قرب المدخل الرئيسي للقاعدة (يُستخدم كوبيون أصدقاء).

٥. القيام بتفجيرات داخل القاعدة، إشعال حرائق.

٦. إحراق طائرات صغيرة في القاعدة الجوية (تخريب).

٧. إلقاء قنابل يدوية داخل القاعدة وإحداث أضرار في التجهيزات.

٨. أسر مجموعة مهاجمة تقترب من القاعدة عبر البحر أو ممن يوجدون في ضواحي مدينة غوانتانامو.

٩. أسر مجموعات من الميليشيا التي تهاجم القاعدة وتحتلها.

١٠. - عملية تخريب في إحدى السفن في المرفأ، والتسبّب بحرائق كبرى بواسطة استعمال النفتالين.

١١. - إغراق سفينة عند مدخل الميناء، وإقامة جنازات لضحايا وهمية ويمكن لهذه العملية أن تكون بديلاً من العملية المذكورة في الرقم (١٠).

ب. يمكن للولايات المتحدة أن تردّ بعمليات هجومية بغية الحفاظ على خزانات المياه ومصادر الطاقة وكذلك بتدمير مرابض المدفعية ومواقع الرشاشات الثقيلة التي تهدّد القاعدة.

ج. البدء بعمليات عسكرية واسعة النطاق.

٣. عملية «تذكروا باخرة ماين» ويمكن تنسيقها بطرائق مختلفة:

أ. نستطيع تفجير سفينة أميركية في خليج غوانتانامو وتوجيه الاتهام إلى كوبا.

ب. يمكننا تفجير سفينة أو قارب ما بالتحكم عن بعد (بدون طواقم) في المياه الكوبية. ويمكننا جعل هذا الحادث يجري في جوار منطقة هافانا أو سانتياغو دي كوبا، كنتيجة لهجمات كوبية عن طريق الجو أو

البحر، أو عن طريقهما معاً. إن وجود طائرات أو سفن كوبية للتحقيق في الحادث، بإمكانه تحديداً أن يحمل على التفكير أن السفينة قد تعرضت لهجوم ما. إن قرب هافانا أوسانتياغو يزيد من مصداقية الحدث، لا سيّما بين الأشخاص الذين سمعوا دوي الانفجار أو شاهدوا النيران المشتعلة. ويمكن للولايات المتحدة أن تنفّذ عملية إنقاذ، بحراً وجواً، من أجل «إخلاء» الناجين من طاقم غير موجود. أما لائحة الضحايا في الصحف الأميركية فقد تسبّب بموجة مناسبة من السخط على المستوى الوطني.

٤. يمكننا شنّ حملة من الرعب ضد كوبا الشيوعية في منطقة ميامي، فضلاً عن غيرها من مدن ولايتي فلوريدا وواشنطن.

إلا أن هذه الحملة بإمكانها أن تركّز على الكوبيين الذين يطلبون اللجوء في الولايات المتحدة. ويمكننا أيضاً أن نغرق قارباً على متنه كوبيون فقط، متوجهاً إلى فلوريدا (سواء كان ذلك حقيقياً أو وهمياً). ويمكننا التشجيع على ارتكاب اعتداءات على لاجئين كوبيين مقيمين في الولايات المتحدة، حتى وإن بلغت حد جرح بعضهم، لكي يجري تعميم خبر الحادث في الصحافة على نطاق واسع. تفجير قنابل من البلاستيك في أماكن يتم اختيارها بعناية، واعتقال عملاء كوبيين ونشر وثائق مزوّرة، ما يفيد ربما أيضاً بإعطاء صورة عن حكومة كوبية غير مسؤولة.

٥. ويمكن الإيهام أيضاً بأن هجوماً يشن انطلاقاً من كوبا ضد إحدى دول منطقة البحر الكاريبي. ويمكن لطائرات «كوبية» ب – ٢٦ أو ث – ٤٦، أن تضرم النار، خلال الليل، بحقول من قصب السكر. يمكننا أن نرمي معدات حارقة من صنع سوفياتي، ليتم العثورعليها في وقت لاحق، على أن يترافق هذا العمل مع رسائل «كوبية» وشحنات من الأسلحة «الكوبية» يتم العثور عليها أو اعتراضها على أحد الشواطئ.

٦. ويمكن لاستخدام طائرات من طراز ميغ، يقودها أميركيون، أن تشكّل مصدراً آخر للاستفزاز. وكذلك، فإن مضايقة الطيران المدني، ومهاجمة سفن وتدمير

طائرات أميركية بدون طيّار، من قبل طائرات كوبية من طراز ميغ، يمكن لها أن تشكل أعمالاً تكميلية. إن طائرة F – ٨٦، مطلية حديثاً، بإمكانها أن تقنع ركاباً في طائرات أخرى، أنهم قد رأوا طائرة كوبية من طراز ميغ، خصوصاً إذا تولّى الطيار الذي يقود الطائرة التجارية، جذب انتباه الركاب نحو تلك الطائرة المطلية. إن الجانب السلبي الأساسي في هذا المخطط هو المخاطرة الأمنية بالحصول على طائرة أو التعديل فيها. ومع ذلك، فإننا، وبمصادرنا الخاصة، ستتمكّن من تصنيع نماذج من طائرات ميغ MIG في غضون ثلاثة أشهر.

٧. محاولات مهاجمة طائرات أو بواخر مدنية يمكنها أيضاً أن تدفع الحكومة الكوبية إلى القيام بإجراءات استفزازية. وبالطريقة نفسها، يجب أن تدفع هذه الهجمات إلى إخلاء المواقع سواء في الطيران المدني أو العسكري، كما في القوات البحرية الكوبية.

٨. من الممكن تنفيذ حادث يُظْهِر، بطريقة مقنعة، أن طائرة كوبية قد هاجمت وأسقطت طائرة في رحلة خاصة تشارتر (Charter) بين الولايات المتحدة وجامايكا، وغواتيمالا أو بنما أو فنزويلا.

يمكن تحديد وجهة الطائرة بحيث تكون محلقة فوق الأرض الكوبية، أما المسافرون فيمكن أن يكونوا طلاباً جامعيين في عطلة، أو أية مجموعة من الأشخاص ذوي اهتمام مشترك أن يلتقوا في رحلة تشارتر Charter غير رابحة.

أ. في القاعدة الجوية آغلين، يجري طلاء الطائرة وترقيمها لتحويلها إلى نسخة ثانية، بالضبط، عن الطائرة المدنية المسجلة الملكية خاصة بمنظمة تابعة للاستخبارات المركزية الأميركية في ميامي. وفي ساعة محدّدة، تستبدل النسخة الثانية بطائرة حقيقية يصعد إليها بعض المسافرين المختارين، ويسجل هؤلاء بأسماء غير أسمائهم، أما الطائرة الحقيقية فتتحول إلى طائرة بدون طيار.

ب. إن إقلاع الطائرات يُبرمج بطريقة ما، بحيث توجد الطائرتان في جنوب فلوريدا، وفي نقطة التقاء الطائرتين، تهبط الطائرة التي تقلّ المسافرين إلى علو منخفض وتتّجه مباشرة نحو حقل تابع للقاعدة الجوية آغلين، حيث يجري إخلاؤها من المسافرين وتعود إلى المطار حيث كانت. ومن جهتها، إن الطائرة بدون طيّار تواصل طيرانها، وفق المخطط لها، وعندما تصبح فوق كوبا، ترسل رسالة استغاثة على موجات دولية، تقول فيها إنها تهاجم من طائرة ميغ كوبية. ويتوقف الإرسال بعد تحطم الطائرة. وهذه الرسالة تلتقط بإشارات إذاعية، إن هذا يسمح لمحطات إذاعة رابطة الاستخبارات المركزية الأميركية، في النصف الغربي من الكرة الأرضية أن تشرح للولايات المتحدة ما جرى مع طائرتها بدل أن تحاول الولايات المتحدة «أن تبيع» الحادث.

٩. من الممكن أن تتخيّل حادثاً يظهر من خلاله أن طائرة MIG كوبية دمّرت طائرة أميركية في المياه الدولية بواسطة هجوم لا سبب له.

أ. أربع أو خمس طائرات ف – ١٠١ تجهز في القاعدة الجوية هوميستيد في فلوريدا نحو جوار كوبا. مهمة هذه الطائرات أن تغير وجهتها بحيث تظهر وكأنها طائرات بسيطة في حالة تمرين على الدفاع الجوي في جنوب فلوريدا، وهذه الطائرات تقوم بتغييرات في طيرانها من حين إلى آخر، ولو أمر طواقم الطائرات بالبقاء على بعد اثني عشر ميلاً من الشواطئ الكوبية، ومن ذلك تطلب حمولة متفجرات لاستعمالها في حصول أعمال هجومية من قبل طائرات ميغ MIG كوبية.

ب. خلال هذه الطلعات الجوية، يبقى طيّار، كان قد وصل من قبل، على مسافة متساوية من الطائرات الأخرى. وما إن يصل هذا الرجل إلى مقربة من جزيرة كوبا، حتى يرسل، بواسطة الراديو، أنه جرت مهاجمته من قبل طائرات ميغ MIG، وبنتيجة ذلك سيسقط في البحر، ولا يقول أي شيء آخر. ومن ثم يتّجه مباشرة نحو الغرب على علو منخفض جداً ويهبط في

قاعدة آمنة، حيث تُحفظ الطائرة ويُغيّر اسمها. أما الطيار، الذي يكون قد أنجز مهمّته باسم مستعار، فيستعيد هويته الأساسية ويعود ليستأنف نشاطه الاعتيادي. وبالتالي، وفي هذه الحالة، يختفي الطيّار والطائرة.

ج. في الوقت نفسه تقريباً، حيث يفترض أن تكون الطائرة قد أسقطت، تطلق إحدى الغواصات أو أي قارب صغير شظايا طائرة ف - ١٠١ (F – 101)، إلى البحر، ومظلات، الخ، على بعد حوإلى ١٥ أو ٢٠ ميلاً من السواحل الكوبية. ولدى عودتها إلى قاعدة هومستيد Homestead، يتولى الطيارون الآخرون سرد ما يعلمون كرواية حقيقية. عندئذ يتم إرسال سفن وطائرات إلى منطقة الحادث في مهمة البحث عنها، حيث يجري العثور على شظايا وقطع من طائر ف - ١٠١ (F – 101).

«وقائع تأخذ المشكلة في الحسبان»

١. أعلنت هيئة الأركان المشتركة مسبقاً أن من الممكن تنفيذ تدخّل عسكري في كوبا من جانب واحد تقوم به الولايات المتحدة إذا ارتكب النظام في الجزيرة أعمالاً عدائية ضد قوات أميركية، أو ضد أي من الممتلكات ما يصلح كمبرّر لتدخل صريح.

٢. وبهذه الطريقة، تكون هيئة الأركان المشتركة قد قررت في ٧ آذار/مارس عام ١٩٦٢ الحاجة إلى عملية إيجابية مباشرة في حال فشلت الجهود الحالية الرامية إلى تشجيع تمرّد داخلي في كوبا: «... إن الاعتقاد الحاسم بأنه يستحيل، خلال الأشهر التسعة أو العشرة التالية، حدوث أزمة داخلية قابلة للتصديق، يتطلّب أن تقرّر الولايات المتحدة من جانبها، القيام باستفزازات ضد كوبا تكون بمنزلة مبرر لعمل عسكري أميركي إيجابي».

٣. وتقوم وزارة الخارجية الأميركية أيضاً بإعداد بعض الإجراءات المحدّدة، القادرة على تبرير التدخل في كوبا.

المراجع

- أجندة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، نشرت في نيسان/ أبريل ٢٠٠١.
- ألزوغاراي تريتو، كارلوس. الأمن الوطني في كوبا والنزاع مع الولايات المتحدة، المعهد العالي للعلاقات الدولية، هافانا، ١٩٨٨.
  • من الثمرة الناضجة إلى قانون هيلمز بيرتون: ذروة، تراجع وفشل السياسة الإمبريالية للولايات المتحدة تجاه كوبا، دار النشر الجامعية، بنما، ١٩٩٧.
  • تأريخ لفشل إمبريالي، إدارة أيزنهاور وإطاحة دكتاتورية باتيستا، دار نشر العلوم الاجتماعية، هافانا، ٢٠٠٠.
- آربوليا سيرفيرا، هيسوس، كوبا والولايات المتحدة، النقاش الراهن، دار العلوم الاجتماعية، هافانا، ٢٠٠٤.
- باسيفيتش، أندرو ج. حدود القوة، دار متروبوليتان بوكس، نيويورك، ٢٠٠٨.
- باير، روبرت، جندي وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، دار كريتيكا، إسبانيا، ٢٠٠٢.
- بايز هيرنانديز، لويس، أنصفه التاريخ، دار العلوم الاجتماعية، كوبا، ٢٠٠١.
  • الجدارة في البقاء على قيد الحياة، برنسا لاتينا، ٢٠٠٥.
- بيسادا، بنيتو، دراسة نقدية لـ «النظرية العامة لكينيز»، دار العلوم الاجتماعية، هافانا، ١٩٨٥.
- بليشمان، بارّي، م. السياسة والأمن القومي، منشورات هيرنيكا، المكسيك، ١٩٩٦.
- بلوم، وليم، دولة شريرة، دار النشر أبريل، ٢٠٠٥.

- ديتريتش، هاينز، نعوم تشومسكي يتحدث عن أميركا اللاتينية، دار النشر «أبريل»، هافانا، كوبا، ١٩٩٨.
  • الهوية الوطنية والعولمة، نويسترو تيامبو، المكسيك ـ العاصمة، ٢٠٠٠.
  • التكامل العسكري للتكتل الإقليمي لأميركا اللاتينية، كاراكاس، ٢٠٠٤.
- دينغيز، جون، عملية كوندور، عقد من الإرهاب الدولي في المخروط الجنوبي، منشورات B، مجموعة Z، تشيلي، عام ٢٠٠٤.
- إتشيفاريا، أوسكار، هيرنانديز، ألينا؛ تانسيني، روبين، زيهان، ماريو، أدوات للتحليل الاقتصادي، منشورات ماغي، أوروغواي، ٢٠٠١.
- اسبين غييويس، فيلما، الكلمة التي ألقتها في افتتاح الاجتماع الإقليمي لشبكة التعاون التقني لمؤسسات وأجهزة الدعم للمرأة الريفية، هافانا، ٨ سبتمبر ١٩٩٧.
  www.fao.org/gender/static/cuba/anexo6.htm
  • مداخلة رئيسة الوفد الكوبي في الدورة السابعة والعشرين الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، من أجل الطفولة، نيويورك، ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. www.un.org/ga/children/cuba5.htm
- إيغلو، ش، و، صراع العمالقة، دار النشر بلانيتا، ١٩٨٣.
- إنجلز، فريدريك، ضد دوهرينغ، «نظرية العنف» الفصل الثالث، دار النشر السياسية، هافانا، ١٩٦٣.
- فيرغسون، نيال، العملاق: صعود وانهيار الأمبراطوريّة الأميركية، ديباتي، برشلونة، ٢٠٠٥.
- فرنانديز روبيو، أنهيل، الصكوك القانونية الدولية، دار نشر الشعب والتربية، مدينة هافانا،كوبا، عام ١٩٩١.
- فيراس مورينو، أنجيل، مئتا عام على الدستور الأميركي. دار نشر العلوم الاجتماعية، هافانا، ١٩٩٠.

- فيرير، ألدو، من كريستوف كولومبوس حتى زمن الأنترنت: أميركا اللاتينية والعولمة، صندوق الثقافة الاقتصادية، ١٩٩٩.
- غاديس، جون لويس. الولايات المتحدة وأصول الحرب الباردة. مجموعة النشر الأميركية اللاتينية، الأرجنتين، ١٩٨٩.
• إستراتيجيات الاحتواء، تقويم نقدي للسياسة الأميركية ما بعد الحرب، مجموعة النشر الأميركية اللاتينية، الأرجنتين، ١٩٨٩.
- غالبريث، جون كينيث، الانهيار الكبير: ١٩٢٩، دار نشر سايش بارال، برشلونة، ١٩٦٥.
• لمحة تاريخية قصيرة عن الطفرة المالية العارمة، دار «ويتل بوكس – بينغوين بوكس»، ١٩٩٣.
• تاريخ الاقتصاد، دار نشر آرييل، ش.م.م، ١٩٨٩.
- غيتس، روبرت م. من الظل، دار سايمون أند شوستر، نيويورك، الولايات المتحدة الأميركية، ١٩٩٦.
- جوميز أباسكال، أرنستو، بعثة في بغداد، منشورات أبريل، ٢٠٠٥.
- غونزاليس، روبرتو، نظرية العلاقات السياسية الدولية، دار نشر الشعب والتعليم، مدينة هافانا، كوبا، عام ١٩٩٠.
- غونزاليس، روبرتو، الولايات المتحدة: عقيدة الحرب الباردة ١٩٤٧-١٩٩١. مركز الدراسات المارتياني، هافانا، ٢٠٠٣.
- غراي، س. كولن، في الجغرافيا السياسية لدولة عظمى، مطبعة جامعة كنتاكي، الولايات المتحدة الأميركية، ١٩٨٨، دار نشر ليموسا، المكسيك، ١٩٩٤.
- غراو أمبراتوري، أنجيلا، حلم لم يتحقق للعم سام، دار نشر أبريل ١٩٩٧.
- غرينسبان، آلان، عصر الاضطرابات، منشورات ب. ش. م. م. برشلونة، ٢٠٠٨.

- بورون، أتيليو أ. خلف بومة منيرفا، سوق ضد الديمقراطية في رأسمالية نهاية القرن، دار العلوم الاجتماعية، هافانا، ٢٠٠٣.
- بوش، هوان، من كريستوف كولومبس حتى فيدل كاسترو، منطقة البحر الكاريبي، حدود الأمبراطوريّة، دار ألفا وأوميغا، سانتو دومينغو، ١٩٨١.
- بروغر، والتر، قاموس الفلسفة، دار ميردير، إسبانيا، ١٩٥٨.
- بريجنسكي، زبيغنيو، على المسرح العالمي، تفوق الولايات المتحدة وضروراتها الجيوستراتيجية، دار نشر بايدوس، ١٩٩٨.
- بوش، جورج دبليو، خطاب الافتتاح، واشنطن العاصمة، ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١.
- بوش، جورج دبليو رسالة إلى الدورة المشتركة لكونغرس الولايات المتحدة، واشنطن العاصمة، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠١.
- برقية وكالة نوتيمكس، مؤرخة في واشنطن، في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وتشير إلى الدراسة التي أجرتها مؤسسة كوبا للسياسة Cuba Policy Foundation.
- برقية وكالة رويترز، مؤرّخة في واشنطن ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وتشير إلى دراسة أعدتها الشركة الاستشارية ويستهيل Westhill، من بين ١٠١٥ من البالغين بهامش خطأ قُدّر بـ ٣,١ في المئة.
- كالوني، ستيلا، سنوات الذئب، عملية كوندور، منشورات كونتينينتي، أيار/ مايو ١٩٩٩.
- كاسترو روز، فيدل، لا شيء يمكننه وقف مسيرة التاريخ، مقابلة مع جيفري اليوت ومرفين ديماللي حول عدة مواضيع اقتصادية وسياسية وتاريخية، دار بوليتيكا، هافانا، ١٩٨٥.
- «حبة الذرة»، محادثة مع توماس بورخيس، مكتب المنشورات التابع لمجلس الدولة، هافانا، ١٩٩٢.

• «من أجل عالم من العدالة والسلام والكرامة». الخطابات في مؤتمرات القمة ١٩٩١- ١٩٩٦، مكتب المنشورات التابع لمجلس الدولة، هافانا، ١٩٩٦.
• التقرير المركزي للمؤتمر الخامس للحزب الشيوعي الكوبي، هافانا، ١٩٩٧.
• «في العولمة النيوليبرالية وقضايا أخرى». منشورات المكتب التابع لمجلس الدولة، هافانا، ١٩٩٨.
• «لا يمكن للثورة إلاّ أن تكون سوى بنت الثقافة والأفكار»، كلمة ألقيت في القاعة الكبرى في جامعة فنزويلا المركزية، ٣ شباط/فبراير ١٩٩٩.
• «لا يمكن للقانون الدولي أن يُمحى»، كلمة ألقاها فيدل كاسترو في ختام المؤتمر الدولي الأول حول الثقافة والتنمية، هافانا ١١ حزيران/يونيو، ١٩٩٩.
• الخطاب في مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، في البرازيل، ٢٩ حزيران/يونيو، ١٩٩٩.
• الكلمة التي ألقيت في المؤتمر الخامس للجان الدفاع عن الثورة CDR تحت عنوان «من أجل الوحدة التي ندافع عنها»، نشرتها المنسقية الوطنية للجان الدفاع عن الثورة، هافانا، ١٩٩٩.
• «العولمة الليبرالية الجديدة والأزمة الاقتصادية العالمية»، منشورات المكتب التابع لمجلس الدولة، هافانا، ١٩٩٩.
• «الرأسمالية الحالية: خصائص وتناقضات، الليبرالية الجديدة والعولمة»، دار النشر بوليتيكا، هافانا عام ١٩٩٩.
• «كوبا: ضد الإرهاب والحرب»، خطابات في ١١ و٢٢ و٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بيانات ومستندات، هافانا، ٢٠٠١.

• «نأمل انتصار البشرية»، خطاب حول الأزمة العالمية الحالية في الجلسة التأسيسية للهيئة التشريعية السادسة للجمعية الوطنية للسلطة الشعبية، منشورات المكتب التابع لمجلس الدولة، هافانا، ٦ آذار/مارس، ٢٠٠٣.

• «السلوك المختلف»، خطاب ألقي في منبر مكافحة الإمبريالية، منشورات المكتب التابع لمجلس الدولة، هافانا، ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥.

• تأملات فيدل كاسترو، المجلد الأول من ١٨آذار/ مارس حتى ١٧ حزيران/ يونيو، منشورات المكتب التابع لمجلس الدولة، ٢٠٠٧.

• تأملات فيدل كاسترو، المجلد الثاني من ٢٠ حزيران/يونيو حتى ٣١ تموز / يوليو، منشورات المكتب التابع لمجلس الدولة، ٢٠٠٧.

• «الخيار الأسوأ»، قسم تأملات الرفيق فيدل، صحيفة غرانما، هافانا، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

• «السلام في كولومبيا»، دار النشر بوليتيكا، ٢٠٠٨.

• «ما تلِدُه الجبال»، تأملات الرفيق فيدل، صحيفة غرانما، هافانا، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

• «الأزمة الكبرى في عقد الثلاثينيات». قسم تأملات الرفيق فيدل، صحيفة غرانما، هافانا، ١ كانون الأول/يناير ٢٠٠٨.

- كاسترو، راوول، «عملية كارلوتا قد أُنجزت، انتصار الأممية الكوبية»، الخطاب الذي ألقي أمام ضريح كاكاهوال، دار النشر بوليتيكا، هافانا، ٢٧ أيار/مايو ١٩٩١.

• «نعم، نستطيع»، خطاب ألقي في متحف برسيديو موديلو، جزيرة الشباب، دار النشر بوليتيكا، ٢٦ تموز/يوليو ١٩٩٤.

• «سوف نكون دائماً من أفراد طاقم يخت الغرانما»، مقابلة بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين لإنزال يخت الغرانما وعيد القوات المسلحة الثورية، مجلة الأخضر الزيتي، الطبعة الخاصة، هافانا، ٢٠٠١.

• الخطاب الذي أُلقي في الذكرى الخامسة والأربعين لتأسيس الجيش الغربي، هافانا ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٦.
• مقابلة أجراها مدير صحيفة غرانما، هافانا، ١٧ آب/ أغسطس، ٢٠٠٦.
• الخطاب الذي أُلقي في الذكرى الخمسين لإنزال يخت غرانما وعيد القوات المسلحة الثورية، هافانا، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
• الخطاب الذي أُلقي في حفل افتتاح القمة الثالثة كوبا والكاريكوم، سانتياغو دي كوبا، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.
• خطاب في حفل افتتاح قمة أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتكامل والتنمية، سلفادور دي باهيا، البرازيل، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.
• خطاب في حفل افتتاح قمة مجموعة ريّو، سلفادور دي باهيا (البرازيل)، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.
• الخطاب الذي أُلقي بمناسبة الذكرى الخمسين لانتصار الثورة الكوبية، سانتياغو دي كوبا، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

- كاسترو، أليهاندرو، عقيدة الأمن القومي للولايات المتحدة ومخططها للألفية الثالثة، رسالة الماجستير في المعهد العالي للعلاقات الدولية، هافانا، ٢٠٠٥.
• إرهاب الدولة ضد كوبا، مجلة كوبا الاشتراكية، العدد ٣٦، تموز/يوليو – أيلول/سبتمبر٢٠٠٥.
• حق النقض، درع أو رافعة للمجتمع الدولي؟ مجلة كوبا الاشتراكية، العدد ٣٨، كانون الثاني/يناير/ آذار/مارس ٢٠٠٦.

- اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية CEPAL، دراسة اقتصادية لأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ١٩٩٨-١٩٩٩، تشيلي، ١٩٩٩.
- تشومسكي، نعوم، هيرمان س، إدوارد، حراس الحرية، الدعاية والتضليل والآراء في وسائل الإعلام؛ دار نشر هيرهالبو موندادوري، إسبانيا، ١٩٩٥.

- تشومسكي، نعوم، ديتريتش، هاينز، المجتمع العالمي، التعليم، ديمقراطية السوق، دار النشر» أبريل» كوبا، ١٩٩٧.
- تشومسكي، نعوم، إعادة النظر في كاميلوت، جون ف. كندي، حرب فيتنام، والثقافة السياسية للولايات المتحدة، دار النشر ليبرتاريا Prodhuji، إسبانيا، ١٩٩٤ .
• ١١ أيلول/سبتمبر، القصص السبع، دار النشر نيويورك، ٢٠٠١.
• نعوم تشومسكي في صحيفة هورنادا، دار نشر العلوم الاجتماعية هافانا، ٢٠٠٢
- كلارك ريتشارد أ. ضد جميع الأعداء، دار النشر الصحافة الحرة (فري برس)، وهي شركة تابعة لـ سايمون اند شوستر، الولايات المتحدة، ٢٠٠٤.
- سيرينسيون، ج.، آسيا: مهدّدة بسلسلة من ردود الفعل، البريد الدولي، فرنسا ٢٤ أيار/ مايو، ٢٠٠٠.
- كلينتون، وليام، غور، ألبرت، الشعب أولاً، إستراتيجية للتغيير، دار النشر ديانا، المكسيك، شباط/ فبراير١٩٩٣.
• ورقة وقائع: مكافحة الإرهاب، توجيهات بقرار رئاسي رقم ٦٢، صادر عن البيت الأبيض في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٨.
• ورقة وقائع: حماية البنية التحتية الأساسية للولايات المتحدة الأميركية. توجيهات بقرار رئاسي رقم ٦٢، صادر عن البيت الأبيض في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٨.
• حياتي، ألفريد أ. كنوبف، الناشر، نيويورك، ٢٠٠٤.
- كوهين، جوشوا؛ روجرز، جويل، قواعد اللعبة، السياسة الأميركية وحركة أميركا الوسطى، دار نشر ساوث أند برس. الولايات المتحدة الأميركية، عام ١٩٥١.
- كولبي، وليام، فورباث بيتر، الرجال الشرفاء، دار النشر سايمون أند شوستر، الولايات المتحدة الأميركية، ١٩٧٨.

- كولاي، جون ك. «حروب غير مقدسة، أفغانستان، الولايات المتحدة والإرهاب الدولي»، منشورات القرن الواحد والعشرين، إسبانيا . شركة الناشرون، مدريد، آذار/مارس ٢٠٠٢، الطبعة الأولى باللغة الإنكليزية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.
- الرد تعقيباً على كلمة الولايات المتحدة من جانب الممثل الدائم لكوبا في الجلسة العامة للجمعية العمومية للأمم المتحدة، في الموضوع الرقم ١٦٤، «التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي»، نيويورك، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.
- دافالوس، فرناندس، رودولفو، الولايات المتحدة ضد خمسة أبطال، في محاكمة معتّم عليها. دار نشر كابيتان سان لويس، هافانا ـ كوبا، ٢٠٠٥.
- الإعلان المشترك للرئيس الصيني جيانغ زيمين والرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال اللقاءات الثنائية في تموز/يوليو ٢٠٠٠.
- التصريحات التي أدلى بها جورج تينيت وتوماس ويلسون، رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية C.I.A. في ذلك الوقت ومدير D.I.A. على التوالي أمام اللجنة المختارة للاستخبارات في مجلس الشيوخ الأميركي في ٩ شباط/فبراير، ٢٠٠١.
- تصريح بشأن حرب الإبادة ضد يوغوسلافيا للممثل الدائم لجمهورية كوبا في الدورة ٤٠١١ لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، نيويورك، ١٠ حزيران/يونيو ١٩٩٩.
- دعوى الشعب الكوبي على حكومة الولايات المتحدة حول الأضرار الإنسانية التي لحقت به، دار النشر السياسية، هافانا، ١٩٩٩.
- دعوى الشعب الكوبي على حكومة الولايات المتحدة حول الأضرار الاقتصادية التي لحقت بكوبا، دار النشر السياسية، هافانا، ٢٠٠٠.

- غوتارّا مارافي، أليعازر، حرب الخليج، هي حرب إضافية من أجل النفط، المدرسة الحربية العليا، بيرو، ١٩٩٢.
- هادوين، جون. ج. كوفمان، جوهان، على النحو الذي تقرره الأمم المتحدة، مجموعة دراسات سياسية، مدريد، عام ١٩٦٧.
- هيرنانديز مارتينيز، هورهي، الأمن القومي وسياسة الولايات المتحدة تجاه أميركا اللاتينية، CESEU، هافانا، ١٩٨٨.
- هيفيا فراسكييري، مانويل؛ سالديفار دييغيس، أندريس، هيرون، تمهيداً للغزو، الوجه الخفي لوكالة الاستخبارات المركزية، دار النشر السياسية، هافانا، ٢٠٠٦.
- كينان، جورج ف، الدبلوماسية الأميركية، ١٩٠٠-١٩٥٠، مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٥١.
- كيبنير، ش. د. سوتهيل، ج. ش، امبراطورية الموز، شركات الموز ضد سيادة دول الكاريبي. المطبعة الوطنية الكوبية، ١٩٦١.
- كيندر، هيرمان؛ هيلغمان، ويرنر، أطلس العالم التاريخي، منشورات إيستمو، مدريد، ١٩٧٩.
- لفلر، م. ب. رجحان السلطة، ستانفورد، مطبعة جامعة ستانفورد، كاليفورنيا،١٩٩٢.
- لينين، فلاديمير إليتش، المادية والنقد التجريبي، ملاحظات نقدية حول الفلسفة الرجعية، دارالتقدم، موسكو.
- ليون كوتايو، نيكانور، الحصار المفروض على كوبا، دار العلوم الاجتماعية، هافانا، ١٩٨٣.
- • مجموعة من الأشواك، العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة، دار العلوم الاجتماعية، هافانا، ٢٠٠٤.

- لوبيز، هوراسيو أ، وثيقة سانتافي الرابعة، إستراتيجية الأمبراطوريّة للاستعمار الجديد في الألفية الجديدة، بوينس آيرس، الأرجنتين.
- لوبيز سيغيرا، فرانسيسكو؛ آلسوغاراي، كارلوس؛ مينينديز، لورنزو؛ راميريز، ميغيل أنخيل؛ برثاوت، ريكاردو؛ ميسا دلمونتي، لويس، من أيزنهاور حتى رونالد ريغان، سياسة الولايات المتحدة ضد الثورة الكوبية، دار العلوم الاجتماعية، هافانا، ١٩٨٧.
- لوتواك إي. ن.، مغالطة كلينتون الإستراتيجية، البابيس، إسبانيا، ١٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٠.
- لوكسمبورغ، روزا، تراكم رأس المال، دار العلوم الاجتماعية، هافانا، ١٩٧٠.
- ليونز، جين م؛ مورتون، لويس، مدرسة الإستراتيجية، التعليم والبحث في شؤون الأمن القومي، فريدريك أ. بريغر، الناشرون، نيويورك، ١٩٦٥.
- مارتينيز، أوزفالدو، كوبا وعولمة الاقتصاد العالمي، ندوة حول العولمة الاقتصادية العالمية، هافانا ٣٠ نيسان/أبريل، ١٩٩٧.
  • التحدي في إدارة العولمة، داركومونيكا، مدريد، ١٩٩٩.
  • النيو ليبرالية في متاهتها.
  • تأثير التنين في موقع الأنترنت: www.redem.buap.mx
- ماركس، كارلوس، رأس المال، نقد الاقتصاد السياسي، المجلد الثالث، دار العلوم الاجتماعية، هافانا، ١٩٦٣.
- ماكلفاين، روبرت س، الكساد العظيم، أميركا ١٩٢٩-١٩٤١، مكتبة الكونغرس في فهرسة ونشر البيانات، ١٩٤٧.
- مذكرة لوزير الدفاع «التبرير للتدخل العسكري الأميركي في كوبا»، مكتب الدفاع الأميركي، ملفات تاريخية، ١٩٦٢.

- ميندیز میندیز، خوسيه لويس، رسل الموت، أميركا الوسطى: غيض من فيض، دار كابيتان سان لويس، هافانا، ٢٠٠٤.
- ميسان، تييري، ١١ أيلول/سبتمبر، الدجل الأكبر، لم تتحطم أية طائرة في البنتاغون، دار كارنوت، ٢٠٠٢.
- ميلز، س رايت، نخبة السلطة، صندوق الثقافة الاقتصادية، المكسيك، ١٩٦٣.
- ميسيليم، س، هيروشيما، أكسلسيور، المكسيك، تموز/يوليو ٢٠٠٠.
- مولينا، أرنستو، النظرية العامة لكنيز، دار العلوم الاجتماعية، هافانا، ١٩٨٥.
- موليهاس، ماتا، العوامل المالية في الأزمات الرأسمالية. جامعة فنزويلا المركزية، موقعها على شبكة الإنترنت: www.redem.buap.mx
- مورغنثاو، هانز ج، مراجعة العلوم السياسية الأميركية، ٤٦ (١٩٥٢).
• السياسة بين الأمم: الصراع على السلطة والسلام، الطبعة الثالثة، نيويورك، ١٩٦٠.
- مونتيري: هل واترلو هي من النموذج؟ لا هورنادا (النسخة الرقمية)، المكسيك، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢.
- توجيهات مجلس الأمن القومي ٢/١٠، وقد ورد في التقرير النهائي للجنة تشورش، عام ١٩٧٦.
- ناي، جوزيف س، السياسة الأمنية للولايات المتحدة: تحديات القرن الحادي والعشرين. جدول أعمال السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية، النشر الالكتروني USIS، المجلد ٣، العدد ٣، تموز/يوليو ١٩٩٨.
- أوروزكو، خوسيه لويس، الفلسفة الأميركية للسلطة، الجامعة المستقلة، مدينة خواريز، ١٩٩٥.
- بيرلو، فيكتور، الأمبراطوريّة المالية العليا، دار بوليتيكا، ١٩٦٣.
• الاقتصاد المضطرب، دار العلوم الاجتماعية، هافانا، ١٩٨٠.

- بيتراس، جيمس، الأمبراطوريّة في وجه المقاومة، دار آبريل ٢٠٠٤.
- برادوس، جون، حافظة مفاتيح: لمحة تاريخية عن مجلس الأمن القومي من ترومان حتى بوش، وليام مورو وشركاه، نيويورك، ١٩٩١.
- باول، كولين، شهادته أمام لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب، ٧ آذار/مارس ٢٠٠١.
  • شهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، ٨ آذار/مارس ٢٠٠١.
- رامونيه، إيغناسيو، مئة ساعة مع فيدل، منشورات مجلس الدولة، هافانا، ٢٠٠٦.
  • دعايات صامتة، الجماهير، التلفزيون والسينما، دار الفن والأدب، هافانا، ٢٠٠٣.
- راي، إلين؛ شآب وليام؛ فان متر كارت؛ وولف، لويس، العمل القذر، دار ليل ستيوارت، الولايات المتحدة، ١٩٧٩.
- تقرير المؤتمر الدولي «أزمة أكتوبر، رؤية سياسية بعد ٤٠ سنة»، هافانا، كوبا، ٢٠٠١.
- رودريغيز، خوان كارلوس، هيرون، معركة لا مفر منها، دار كابيتان سان لويس، هافانا، ٢٠٠٥.
- روفينيللي، غابرييلا، نظرية النظام العالمي الرأسمالي، مقاربة لفكر سمير أمين. دار العلوم الاجتماعية، ٢٠٠٦.
- ساش، جيفري؛ لارين، فيليبي، الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العالمي، دار برنتيس هول الإسبانية – الأميركية ش.م.م. المكسيك، ١٩٩٤.
- سالينغر، بيار؛ أريك لوران، حرب الخليج، التقرير السري، المجموعة الخاصة، مركز المعلومات للدفاع، ١٩٩١.

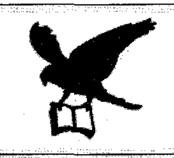
- سان مارتن، رافائيل، سيرة العم سام، المجلد الثاني، دار العلوم الاجتماعية، هافانا، ٢٠٠٦.
- سكاهيل، جيريمي، بلاك ووتر، صعود أقوى شركة للمرتزقة في العالم، نايشن بوكس نيويورك، ٢٠٠٨.
- ختم رئيس الولايات المتحدة، إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة، البيت الأبيض، آذار/مارس ١٩٩٠.
- ختم رئيس الولايات المتحدة. إستراتيجية الأمن القومي لالتزامات وتوسيع المشاركة، البيت الأبيض، تموز/يوليو ١٩٩٤.
- ختم رئيس الولايات المتحدة، إستراتيجية الأمن القومي للقرن الجديد، البيت الأبيض، أيار/مايو ١٩٩٧.
- ختم رئيس الولايات المتحدة، إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية، البيت الأبيض، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ ختم رئيس الولايات المتحدة. إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لأميركية. البيت الأبيض، آذار/مارس ٢٠٠٦.
- سيربين، أندريس؛ تولشاين، جوزيف، منطقة البحر الكاريبي وكوبا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، دار نويفا سوسييداد (المجتمع الجديد)، ١٩٩٤.
- ستيغليتز، جوزيف إي، الاستياء في العولمة، دار تاوروس، الأرجنتين، ٢٠٠٢.
- ستونور سوندرز، فرانسيس، وكالة الاستخبارات المركزية والحرب الباردة الثقافية، دار ديباتي، مدريد، ٢٠٠١.

سواريز بيريز، أوهينيو؛ كانر رومان، آسيلا، فيدل: من سينكو بالماس إلى سانتياغو، دار فردي أوليفو (الأخضر الزيت)، هافانا، ٢٠٠٦.

- سوسكيند، رون، ثمن الولاء، دار بينينسولا (شبه الجزيرة)، برشلونة، ٢٠٠٤.

- الصحيفة الشعبية الخاصة، العدد٢١، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأزمة المالية الدولية. هافانا، آب/أغسطس ٢٠٠٠.
- تايبو، كارلوس، النهب العالمي، مدخل إلى السياسة الدولية المعاصرة. بونتو دي لكتورا ش.م. ٢٠٠٦.
- تالبوت، ديفيد، المؤامرة، التاريخ السري لجون وروبرت كندي، دار ميموريا كريتيكا (الذاكرة النقدية)، برشلونة، ٢٠٠٧.
- تينيت، جورج، في وسط العاصفة، منشورات هاربر كولينز، نيويورك، ٢٠٠٧.
- الميزان العسكري، الولايات المتحدة الأميركية، ١٩٩٥-١٩٩٦.
- صحيفة نيويورك تايمز، خطة الاتصالات الإستراتيجية الأميركية لتوفير نمو وتقدم القوة العظمى العالمية الوحيدة بلا منافس، باتريك إي.تايلر، ٨ آذار/مارس ١٩٩٢.
- تيموسي، هورهي، فاشيات متوازية، بعد مضي ٣٠ عاماً على الانقلاب في تشيلي، دار العلوم الاجتماعية، هافانا، ٢٠٠٣.
- تولشين، جوزيف س؛ بينيتيز مانوت، راوول؛ دايامنت روث، اللغز، تشكيل الأمن في نصف الكرة الغربي في القرن الواحد والعشرين، كتب بروميثيوس، ٢٠٠٦.
- فالديس فيفو، راوول، المضاربة المالية في مواجهة الاقتصاد الواقعي، المفتاح لدراسة الاقتصاد والسياسة العالميين، دار باهيناس (الصفحات)، ٢٠٠٣.
- فاسكيز، أ. ج، العلاقات الدولية، فكر الكلاسيكيين، دار ليموسا، المكسيك، ١٩٩٤.
- فون كلاوزفيتز، كارل، في الحرب، الكتاب الأول، الفصل الأول، من الترجمة التي نفّذها ج. ج. غراهام في عام ١٨٧٤.

- فالرشتاين، إيمانويل، دراسات المقارنة في المجتمع والتاريخ، ١٦ / ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤.
• الانخفاض الذي لا يقاوم في الولايات المتحدة. صحيفة هوفنتود ريبيلدي، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.
- وودوارد، بوب، الحروب السرية لوكالة الاستخبارات المركزية. دار غريهالبو ش.م.م. الأرجنتين، ١٩٨٨.
• خطة الهجوم، دار بلانيتا، برشلونة، ٢٠٠٤.
• دولة الإنكار، سايمون وشوستر، نيويورك، ٢٠٠٦.
- وولفرز، أرنولد، «الأمن القومي» كرمز غامض، ساينس كورتيرلي ٦٧ كانون الأول/ديسمبر، ١٩٥٢.
- يرغين، دانيال، السلام المحطّم، أصول الحرب الباردة ودولة الأمن القومي، مكتبة الكونغرس، فهرسة البيانات، الولايات المتحدة، ١٩٧١.
- زيندر، هيرمان؛ هيلجمان، ويرنر، «أطلس العالم التاريخي». منشورات إيستمو، ١٩٧٩.



صدر عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

مجموعــات

مجموعة الصحفي روبرت فيسك

- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - (في كتاب واحد)
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الأول الحرب الخاطفة
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الثاني الإبادة
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الثالث إلى البرية
- ويلات وطن
- زمن المحارب

مجموعة د. عصام نعمان

- هل يتغيّر العرب؟
- العرب على مفترق
- أميركا والإسلام والسلاح النووي
- حقيقة العصر - عصام نعمان وغالب أبو مصلح
- على مفترق التحوّلات الكبرى... ما العمل؟

مؤلفات د. محمد حسنين هيكل

- الحل والحرب!
- آفاق الثمانينات
- قصة السويس
- عند مفترق الطرق
- لمصر لا لعبد الناصر
- زيارة جديدة للتاريخ
- حديث المبادرة
- خريف الغضب
- السلام المستحيل والديموقراطية الغائبة
- وقائع تحقيق سياسي أمام المدعي الاشتراكي
- بين الصحافة والسياسة

مجموعة د. سليم الحص

- صوت بلا صدى
- تعالوا إلى كلمة سواء
- سلاح الموقف
- في زمن الشدائد لبنانياً وعربياً
- للحقيقة والتاريخ
- نحن والطائفية
- عصارة العمر
- محطات وطنية وقومية
- ما قَلَّ ودَلّ
- ومضات في رحاب الأمة
- قِطاف من التجارب

مجموعة د. وليد رضوان

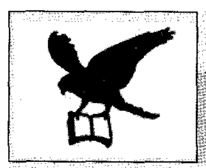
- مشكلة المياه بين سوريا وتركيا
- العلاقات العربية التركية
- تركيا بين العلمانية والإسلام

مجموعة جوزيف أبو خليل

- رؤية للمستقبل
- لبنان وسوريا مشقة الأخوة
- قصة الموارنة في الحرب
- لبنان... لماذا؟

مجموعة بول فندلي

- من يجرؤ على الكلام
- الخداع
- لا سكوت بعد اليوم
- أميركا في خطر

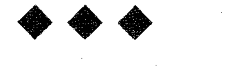


مجموعة كريم بقرادوني

- □ **لعنة وطن**
- □ **السلام المفقود**
- □ **صدمة وصمود**

مجموعة شكري نصرالله

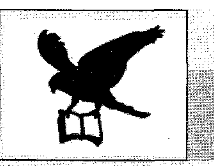
- □ **مذكرات قبل أوانها**
- □ **السنوات الطيبة**
- □ **ستّ الستّات** - علياء رياض الصلح



- □ **تقي الدين الصلح سيرة حياة وكفاح** - (جزآن) - عمر زين
- □ **مبادئ المعارضة اللبنانية** - حسين الحسيني
- □ **رؤية للمستقبل** - الرئيس أمين الجميل
- □ **الضوء الأصفر** - عبدالله بو حبيب
- □ **الخلوي أشهر فضائح العصر** - ألين حلاق
- □ **أصوات قلبت العالم** - كيري كندي
- □ **الخيارات الصعبة** - د. إيلي سالم
- □ **أسرار مكشوفة** - اسرائيل شاحاك
- □ **الولايات المتحدة الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديموقراطية** - تحرير برند هام
- □ **مزارع شبعا حقائق ووثائق** - منيف الخطيب
- □ **الأشياء بأسمائها** - العقيد عاكف حيدر
- □ **اللوبي** - إدوار تيفنن
- □ **أرض لا تهدأ** - د. معين حداد
- □ **الوجه الآخر لإسرائيل** - سوزان نايثن
- □ **مساومات مع الشيطان** - ستيفن غرين
- □ **بالسيف أميركا وإسرائيل في الشرق الأوسط** - ستيفن غرين
- □ **الأسد** - باتريك سيل
- □ **الفرص الضائعة** - أمين هويدي
- □ **طريق أوسلو** - محمود عباس
- □ **الأمة العربية إلى أين؟** - د. محمد فاضل الجمالي
- □ **النفط** - د. هاني حبيب
- □ **الصهيونية الشرق أوسطية** - إنعام رعد
- □ **حربا بريطانيا والعراق** - رغيد الصلح
- □ **نحو دولة حديثة بعيداً عن ٨ و١٤ آذار** - الشيخ محمد علي الحاج العاملي
- □ **الحصاد** - جون كوولي
- □ **عاصفة الصحراء** - اريك لوران
- □ **حرب تحرير الكويت** - د. حبيب الرحمن
- □ **حرب الخليج** - بيار سالينجر وإريك لوران
- □ **المفكرة المخفية لحرب الخليج** - بيار سالينجر وإريك لوران
- □ **الماسونية - دولة في الدولة** - هنري كوستون
- □ **النفط والحرب والمدينة** - د. فيصل حميد
- □ **رحلة العمر من بيت الشعر إلى سدّة الحكم** - د. عبد السلام المجالي
- □ **الدولة الديموقراطية** - د. منذر الشاوي
- □ **التحدي الإسلامي في الجزائر** - مايكل ويليس
- □ **السكرتير السابع والأخير** - ميشيل هيلير
- □ **التشكيلات الناصرية في لبنان** - شوكت اشتي
- □ **كوفي أنان رجل سلام في عالم من الحروب** - ستانلي ميسلر
- □ **عزيزي الرئيس بوش** - سيندي شيهان
- □ **الولايات غير المتحدة اللبنانية** - شادي خليل أبو عيسى
- □ **رؤساء الجمهورية اللبنانية** - شادي خليل أبو عيسى
- □ **أوزبكستان على عتبة القرن الواحد والعشرين** - إسلام كريموف

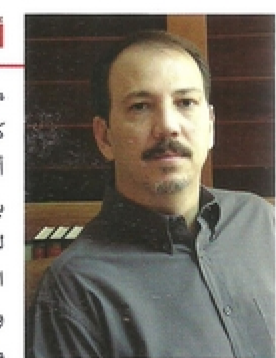


- □ **أوزبكستان على تعميق الإصلاحات الاقتصادية** - إسلام كريموف
- □ **العرب والإسلام في أوزبكستان** - بوريبوي أحمدوف وزاهدالله مندوروف
- □ **إسرائيل والصراع المستمر** - ربيع داغر
- □ **أبي لافرنتي بيريا** - سيرغو بيريا
- □ **الفهم الثوري للدين والماركسية** - زاهر الخطيب
- □ **الديبلوماسية على نهر الأردن** - د. منذر حدادين
- □ **المال إن حكم** - هنري إده
- □ **قراصنة أميركا الجنوبية - أبطال يتحدّون الهيمنة الأميركية** - طارق علي
- □ **اللوبي الإسرائيلي وسياسة أميركا الخارجية** - جون ج. ميرشايمر وستيفن م. والت
- □ **على خط النار** - مذكرات الرئيس الباكستاني بروزي مشرف
- □ **قرارات مصيرية: حياتي في دهاليز السياسة** - غيرهارد شرودر
- □ **امرأة في السلطة** - كارل برنستين
- □ **الطبقة الضاربة** - دايفد روثكوبف
- □ **ابنة القدر** - بنازير بوتو
- □ **إرث من الرماد** - تيم واينر
- □ **حكاية وطن** - ا.د. سري نسيبه
- □ **بلاكووتر - أخطر منظمة سرية في العالم** - جيريمي سكاهيل
- □ **حروب الأشباح** - ستيف كول
- □ **سنوات بلير** - ألستير كامبل وريتشارد سكوت
- □ **الأيادي السود** - نجاح واكيم
- □ **ستالين الشاب** - سيمون سيباغ مونتيفيوري
- □ **تعتيم** - بقلم آمي وديفيد جودمان
- □ **دارفور تاريخ حرب وإبادة** - جولي فلنت وألكس دي فال
- □ **بالعطاء لكلٍّ منّا أن يغيّر العالم** - بيل كلينتون
- □ **رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف ١٩٨٩ - ١٩٩٨** - محمود عثمان
- □ **تواطؤ ضد بابل** - جون كولي
- □ **العلاقات اللبنانية - السورية** - د. غسان عيسى
- □ **سوكلين وأخواتها** - غادة عيد
- □ **...؟! أساس الملك** - غادة عيد
- □ **الخلوي أكبر الصفقات** - غادة عيد
- □ **ما وراء البيت الأبيض** - جيمي كارتر
- □ **السلام ممكن في الأراضي المقدسة** - جيمي كارتر
- □ **المصالحة - الإسلام والديموقراطية والغرب** - بنازير بوتو
- □ **قضيّة سامة** - يوست ر. هيلترمان
- □ **لبنان بين ردَّة وريادة** - ألبير منصور
- □ **الأمن الوطني الداخلي لدولة الإمارات العربية المتحدة** - عائشة محمد المحياس
- □ **سجن غوانتانامو - شهادات حيّة بألسنة المعتقلين** - مايفيتش رخسانا خان
- □ **في قلب المملكة - حياتي في السعودية** - كارمن بن لادن
- □ **هكذا.. وقع التوطين** - ناديا شريم الحاج
- □ **إرث من الرماد - تاريخ «السي.آي.أيه.»** - تيم واينر
- □ **لبنان: أزمات الداخل وتدخّلات الخارج** - مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية
- □ **أميركا من الداخل** - د. سمير التنير
- □ **سوريا ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط** - جمال واكيم
- □ **إنّه بن لادن** - بقلم جين ساسون
- □ **ضريبة الدم** - ت. كريستيان ميلر
- □ **في سبيل أفريقيا** - دنيس ساسّو نِغويسّو
- □ **عبد الحميد كرامي - رجل لقضية** - نصري الصايغ
- □ **ابنة القدر** - بنازير بوتو
- □ **الطبقة الخارقة** - دايفيد ج. روثكوبف
- □ **بوّابة الحقيقة** - عبد السلام المجالي



- **الأخطبوط الصهيوني والإدارة الأميركية** - علي وهب
- **الصراع على السلطة في لبنان جدل الخاص والعام** - زهوة مجذوب
- **أوباما . . والسّلام المستحيل** - سمير التنّير
- **التحية الأخيرة للرئيس بوش** - منتظر الزيدي
- **حياة من أجل أفريقيا** - عبدالله واد
- **الأحزاب السياسية في العراق** - عبد الرزاق مطلك الفهد
- **عبر جدار النار** - موريال ميراك - فايسباخ
- **حقيقة ليكس** - إعداد مريم البسّام
- **وثائق ويكيليكس الكاملة: لبنان وإسرائيل - (الجزء الأول)** - إعداد مريم البسّام
- **وثائق ويكيليكس الكاملة - لبنان وإسرائيل - (الجزء الثاني)** - إعداد مريم البسّام
- **صيف من نار في لبنان** - الجنرال ألان بيلليغريني
- **غزّة في أزمة** - إيلان بابه ونعوم تشومسكي
- **صراع القوى الكبرى على سوريا** - جمال واكيم
- **قيود تتمزق** - شادي أبو عيسى
- **محو العراق** - مايكل أوترمان وريتشارد هيل
- **مهووسون في السلطة** - موريال ميراك - فايسباخ
- **مصر على شفير الهاوية** - طارق عثمان
- **وهم السلم الأهلي** - حسين يعقوب
- **حركات ثورية** - ستيف كراوشو وجون جاكسون
- **آل أوباما** - بيتر فيرستبروك
- **مذكّرات البيت الأبيض** - جيمي كارتر
- **امبراطورية الإرهاب** - اليهاندرو كاسترو اسبين





أليهاندرو كاسترو أسبين

من مواليد هافانا – كوبا عام ١٩٦٥، والده رئيس مجلسي الدولة والوزراء لجمهورية كوبا، الجنرال راوول كاسترو روس، ووالدته الراحلة فيلما أسبين دي كاسترو، إحدى أبرز المناضلات الكوبيات. مهندس وحائز شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، باحث في المواضيع المتعلّقة بالدفاع والأمن القومي، وهو ما تدور حوله أطروحته للدكتوراه. أشرف على عدّة دراسات عليا، وألّف عدّة كتب منها: السياسة والأمن القومي والدولي، الاقتصاد والشؤون المالية الدولية، الدبلوماسية والتاريخ، إدارة وتأهيل الموارد البشرية، التجديد في إدارة الإعلام، إنتاج التحليلات في مختلف مجالات المعرفة، اعتماد وتطبيق التقنيات الجديدة.

أمبراطورية الإرهاب

هل إرهاب الدولة الأميركي خيار سليم لمواجهة الإرهاب الدولي، أم هو إستراتيجية متطرّفة مماثلة مقنّعة بالأمن القومي؟ ما هي العوامل والظروف التي حدّدت عقيدة الهيمنة في البيت الأبيض متخفّيةً وراء الممارسة القديمة من جانب النخب لفرض مصالحها باعتمادها على الإرهاب؟ كيف ولماذا تحولت إستراتيجية الأمن إلى عابرة للبلدان؟ كيف تُستحضَر الديمقراطية وتُستعمَلُ دفاعاً عن مصالح أقليّة مقتدِرة، وتعزيزاً لها كيف تتلاعب مجموعات السلطة بالعاطفة الوطنية للشعب الأميركي كي ينخرط في مغامراتها الحربية؟ وما هو دور الاحتكار الإعلامي في تظهير ذلك على المستوى العالمي؟ كيف تُصاغ قوّة التأثير السياسي للمجمّع العسكري الصناعي؟ ما هي الدوافع الحقيقية لعدائية المنظومة الأميركية، خلال الخمسين سنة الأخيرة، ضد كوبا؟ كم سيتأثّر مستقبل البشرية من عهد جورج دبليو بوش الدموي اللامسؤول؟ ما هي النتائج على الصعيد الاقتصادي الشامل؟ هل يمكن أن تتحقّق التطلّعات نحو التغيير المعبّر عنها في صناديق الاقتراع، في الرابع من تشرين الثاني نوفمبر من عام ٢٠٠٨، وهل سيتحقّق حلم أبراهام لينكولن في إقامة حكم الشعب من الشعب ولأجل الشعب في الولايات المتحدة الأميركية؟

من أجل فكّ اللغز عن هذه الأسئلة والكثير غيرها، تم سرد حقائق تاريخية متباينة، على مدى قرنين من الزمن، تتعلّق بغطرسة وهيمنة أباطرة الإرهاب، الذين يغتصبون، في سبيل مصالحهم، سلطة الشعب الأميركي. تبرز في هذا البحث أيضاً، أدلّةٌ قاطعةٌ حول الجوهر الأمبراطوري للقوى التي تمارس السلطة منذ تأسيس الأمة الأميركية، وكذلك جوهر الوسائل المستخدمة للمحافظة عليها. وبالخلاصة، فإن الأمر يتعلّق بنظرة ثاقبة للأحداث التي هزّت السنوات الأولى من الألفية الثالثة.

ISBN 978-9953-88-637-4

9 789953 886374

شارع جان دارك - بناية الوهاد
ص.ب. ٨٣٧٥٠ - بيروت - لبنان
تلفون ٧٥٠٨٧٢ - ٧٤٢ - ٠٩٦١١٣٥٠
تلفون+فاكس ٣٤١٩٠٧ - ٣٤٢٠٠٥ - ٠٩٦١١٧٥٢٥٤٧

tradebooks@all-prints.com
www.all-prints.com



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر